الألف كتاب الثانى
٢٤٣

جرج كاشمان

لماذا تنشب الحروب ؟

الجزء الثانى



ترجمة : د. أحمد حمدى محمود



الهيئة المصرية العامة للكتاب

لماذا تنشب الحروب ؟

الألف كتاب الثانى

هذه هي الترجمة العربية الكاملة لكتاب :

WHAT CAUSES WAR
AN INTRODUCTION
TO THEORIES OF
INTERNATIONAL
CONFLICT.

BY

GREG CASHMAN

الفهـــــرس

الفصل السادس

نظـــريات الصراع

لو جاع عدوك اطعمه ، لو اصيب بالعطش اسقه فالشر يقهرك لذا عليك أن تقهر الشر بالخير ٠

اذا تمتعت قوة ما بالأمان المطلق فسيسفر ذلك عن تعرض جميع القوى للخطر ٠

هنرى كيسنجر

تخيل غلامين فى الثامنة من عمرهما ، أتلفا بعض أثاث غرفة المعيشة ٠ وأيقظت الضجة أميهما المسترخيتين بعد تناولهما الشاى ، فهرولتا لفض الضجيج ٠ وعنـــدما دخلت السيدتان الغرفة كان الصغير جوى يصـــوب رشاشه على رأس الصغير سامى :

● ما الذى يجرى هنا ؟ لماذا تتقاتلان ؟

ان جونى يرفض اعطائى دبابته لالعب بها ٠

● ولكن سامى لم يترك لى لعبته ، مع أنه الدور حل على لألعب بها ٠ ولن أشترك معه فى اللعب ، اذا كان لا يود أن يشاركنى ٠

● جونى هو المتسبب فى الشجار ، لأنه رفض أن يموت عندما صوبت رشاشى الى صدره ٠ انه لا يعرف أصول اللعبة ٠

● نعم نعم لقد كان هو البادىء ٠ فقد اعتاد دوما القيام بدور الرجل الطيب ٠

لعل هذا الحديث أمر مألوف • فمن حين لآخر يذكرنا هذا الحديث بعدم وجود اختــلاف بين ما تفعله الدول وما يفعله صغار الأطفال • اذ يصور السيناريو المذكور آنفا دورة نزاع شائعة ، فيها يرد طرف ما على ما فعله طرف ثان بفعلة تعد بدورها ردا على ما فعله الطرف الأول، ونلاحظ أن ما قام به الاثنان كان بمثابة رد فعل على مسلك الطرف الآخر ، ويتحول رد الفعل الى صدام ، ويتصاعد الصدام ويبدأ القتال •

ويحاجي محللون كثيرون بالقول بأن الدولة تشن الحرب ردا على أفعال سابقة موجهة من دول أخرى ، وأن كل ما فعلته الدولة « أ » هو ردها على أفعــال عــدوانية من الدولة « ب » • ولعلك تتساءل : وماذا عن الدولة « ب » ؟ • انهــا نفس الاجابة • فما استحث الدولة (ب) هو فعلة أبكر للدولة (أ) ، وهكذا دواليك• وربما بدت بدايات هذه العملية التفاعلية بين الدولتين مستترة وراء غلالة الأحداث التاريخية ، مما صعب معرفة من كان البادىء وكيف بدأ • وينتهى الأمر بنزوعنا الى عدم المبالاة •

نظرية المؤثر والاستجابة :

وتعد نظرية المؤثر والاستجابة (الفعل ورد الفعــل) فى العلاقات الدولية كتفسير للسلوك القومى انعكاسا لنظرية المؤثر والاستجابة فى السلوك الفردى التى ارتكزت عليها المدرسة السلوكية فى علم النفس • وتعتبر هذه النظريات أغلب الأفعال ردودا على مؤثرا (أو مجموعة مؤثرات) فى البيئة ، وبالمقدور تفسير سلوك الأفراد الى حد كبير على أساس المؤثر الذى تأثروا به مما أحاط بهم • والدول ليست وحيدة فى العالم • اذ يعد الجانب الأكبر من أفعالها استجابة لمسلك الدول الأخرى (أو لأشخاص يتصرفون لحسابهم الخاص) ، وان كان تصرفهم يترك أثرا على النظام الدولى • فما تفعله احدى الدول يرتكن الى ما تفعله الدول الأخرى • يعنى هناك تأثير متبادل للأفعال السياسية للدول •

وفى هذا المستوى من التحليل • سيتركز الانتباه على تفاعل الدول وعلى تكوين هــذه الأفعال التفاعلية ، وعلى عمليــة التفــاعل ، أما مسألة ما الذى جال بفكر الزعماء السياسيين بصفتهم أفرادا ، أو ماهية طبيعة شخصياتهم ، وماذا كانت مدركاتهم • وماهية عملية صنع القرار ، وهل توجه اعتبارات داخلية سياسية • جميع هذه التساؤلات لن تعنينا هنا • وكما أشار سنجر ان بمقدورنا اعتبار هذه التغيرات كأنها داخل الصندوق الأســود (١) •

فلسنا بحاجة لمعرفتها أو فهمها · وبوسعنا أن نفترض تماثل أغلب الدول في ردود فعلها ازاء نفس المؤثر بغض النظر عن خصائص هذه الدولة القومية ، أو الصفات الشخصية لزعمائها · اذ تبدو أفعال معينة هى التى تولد أنواعا بعينها من ردود الفعل ، فاذا استطعنا التعرف على هذه العملية الخاصة بالفعل المضاد وفهمناها ، فسيكون بمقدورنا ــ فى أغلب الظن ــ تعلم كيف نتجنب العواقب الوخيمة للأحداث المؤدية للحرب ·

وليس من المستبعد أن تتبع احدى العمليــات المزدوجة الأقطاب ، أى التى يشترك فيها فاعلان ، فى سيرها عددا من السبل المختلفة ، كما يبين من الجدول الآتى :

الجــدول رقــم (١)

أربعة أنماط للصراع :

بعد الاستعانة بتدرج من تسع نقاط باعتبار ٩ ممثلة للحد الأقصى للعدوان ·

المقابلة بالمثل /التكافؤ			التصعيد / الاقتتال		
الزمان	مستوى العدوان « أ »	مستوى العدوان «ب»	الزمان	مستوى « أ »	مستوى «ب»
و	٥		و	٤	
و + ١		٥	و + ١		٥
و + ٢	٥		و + ٢	٦	
و + ٣		٥	و + ٣		٧
و + ٤	٥		و + ٤	٨	
و + ٥		٥	و + ٥		٩

لا تكافؤ ـ التصعيد			التخفيف		
الوقت	مستوى « أ »	مستوى «ب»	الوقت	مستوى « أ »	مستوى «ب»
و	٥		و	٦	
و + ١		٦	و + ١		٥
و + ٢	٦		و + ٢	٤	
و + ٣		٧	و + ٣		٣
و + ٤	٧		و + ٤	٢	
و + ٥		٨	و + ٥		١

ومن بين الأنماط الممكنة عندما يتقدم الصراع بين دولتين ، أن تنشأ بينهما علاقة ثأرية (عين بعين) ، أى أن تتخذ استجابة كل دولة نحو الأخرى شكل الأفعال المماثلة فى نوعها وشدتها ، ويكون هناك تناسب بين استجابة كل منهما لمسلك الأخرى والفعل الذى سبقها · وبوسعنا تسمية هذا النمط بالنمط السيمترى التبادلى · ويكشف هذا النمط نفسه عن علاقة يحتفظ فيها مستوى الصراع/التعاون بثباته ، أى لا يجنح الى التصاعد أو الهبوط · وربما كان من بين الأمثلة الدالة على النمط التفاعلى العلاقات الأمريكية الكندية ، أو علاقة كوريا الشمالية بكوريا الجنوبية بعد الحرب الكورية ·

والنمط الثانى المحتمل للتفاعل هو النمط التصاعدى ، وهو ما سماه أناطول رابو بورت أيضا « عملية القتال » (٢) · ويصف النمط التصاعدى القتالى موقفا يرد فيه كل طرف على أفعال خصمه فى النزاع بردود فعل أكثر اتساما بالجرأة والعدوانية · وليس هذا النمط مرادفا لاتجاه « العين بالعين » المشار اليه آنفا ، ولكنه أقرب الى « عينان وابهام مقابل عين واحدة » ووصفه لينج وجودسيل « بنمط التغذية الارتجاعية المتفاقمة » (٣) وفيه يتزايد مسلك الدول تهديدا وعدوانية ، ويتحول الصراع الى صراع حلزونى ، وما لم تنقطع هذه الدورة الحلزونية ، فان مستوى العنف قد يتصاعد الى درجة الحرب الشاملة · ولعل أفضل مثل لهذا النمط هو العلاقات الصينية السوفيتية ابان أواخر الخمسينات وبواكير الستينات ، وهى حقبة حفلت بتبادل الاتهامات والأفعال القميئة التى تصاعدت وتمثلت فى الاحتكاكات الحدودية المسلحة بين زعيمتى المعسكر الشيوعى ·

أما لماذا يحدث النمط التصاعدي الاقتتالي بدلا من النمط السيمتري التبادلي فمسألة نظرية خلافية · وهناك عدة احتمالات (يحتاج بعضها الى الانزلاق الى مستوى آخر من التحليل) ويعتقد لنج وجودسيل أن التصاعد يحدث بعد التجاء أحد طرفي النزاع الى التهديد بالعنف العسكري · واكتشفا عند تحليلهما لخمسة نزاعات بين الدول بين ١٨٥٠ و١٩٦٥ احتمال ازدياد تصاعد النزاعات عندما يلجأ أحد الخصمين الى التهديد (٤) · وربما مثلت التهديدات باستعمال العنف العسكري نوعا من تكتيكات الحافة · وبمجرد تخطي أحد الطرفين لهذه الحافة تحل عملية التصعيد محل العملية السيمترية ·

ومن الجائز أن يثبت هذا الكلام صحته ، ولكنه يثير التساؤل حول لماذا يقرر أحد الطرفين زيادة مستوى العدوان عن طريق التهديد العسكري ؟ · وللرد على ذلك ردا متوافقا وتناولنا للمستوى الفردي للتلحيل نقول ان الزعماء الأفراد في أحد البلدين قد يسيئون ادراك مستوى العدوان الموجه لبلدهم ، ومن ثم يجيء الرد على مستوى أعلى من العدوان ، حتى بالرغم من اعتقادهم أنهم يواجهونه على نحو متبادل ومتناسب ، وثمة احتمال آخر ، فربما تطلبت أساليب التعامل للزعماء المعنيين نوعا من الرد « بالضربة القاضية » على المسلك غير الودي للخصم ·

واحتمال الالتجاء الى النمط التصعيدي الأسيمتري وارد أيضا · فليس من المستغرب عند حدوث نزاع بين دولتين أن تتورط احدى الدولتين في التصعيد ، بينما تقنع الأخرى بالرد المتبادل والمتناسب فحسب · وكثيرا ما ينظر الى العلاقة بين ألمانيا وخصومها في الحلف الثلاثي في الأسابيع السابقة لاندلاع الحرب العالمية الأولى على هذا الضوء ، فيتغير دور ألمانيا متصاعدا ومغاليا في رد الفعل ضد مسلك بريطانيا وفرنسا وروسيا ·

ونمط رد الفعل الرابع ميسور أيضا · انه نمط التخفف ، وفيه تعمد كل دولة في رد فعلها تبعا لنمط التخفف تجاه مسلك الأخرى الى الرد بأفعال أميل الى التعاون والتخفيف من العداء ، مما يساعد على تزايد جنوح مسلك الطرف الآخر الى التعاون وتضاؤل الميل للعدوان (وربما اتصفت هذه العملية بسيمتريتها أو لاسيمتريتها) · وزيادة في التبسيط فقد مثلناها في شرحنا التالي بالعملية السيمترية ، وفيها بدلا من أن يتخذ الفرع شكلا حلزونيا ، فانه يتخذ شكل سلام حلزوني · وتمثل علاقات أمريكا بالسوفيت في بواكير السبعينات في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية (في عهد كينيدي) وأيضا فترة الوفاق في بواكير السبعينات هذا

النوع من العلاقة • ومن المحتمل أن تكون العلاقـات السوفيتية الأمريكية والعلاقات السوفيتية الصينية فى عهد جورباتشوف قد اتسمت على خير وجه بطابـع التخفف الأسيمترى ، مع ملاحظة أن السوفيت هـم الذين اضطلعوا بالدور الرئيسى فى عملية التخفف (٥) •

وقصـارى القول ، فان نظرية المؤثر والاستجابة فى العلاقة الدولية توحى باعتماد مسلك الدولة على الأفعـال الموجهة ضدها من قبل الدول الأخرى ، والصيغة الكلاسيكية لنظرية المؤثر والاستجابة ترى جنوح أفعال أية دولة الى التماثل فى النوع والشدة مع الأفعال الموجهة ضدها من قبل الدول الأخرى ، وقد يتخذ نمط التفاعل شكلا ثابتا نسبيا ، أو يتضمن اما تصعيد الصراع أو تخفيفه ازاء تحركات الطرف الآخر •

نظرية المؤثر والاستجابة : النظرات الليبرالية والمحافظة :

دار نقاش طويل له صلة بهذه النظرية بين الساسة والأكاديميين فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية • ورأى الليبراليون أن الأفعال العنيفة ذات الطابع العسكرى للولايات المتحدة هى التى دفعت الاتحاد السوفيتى السابق بالحتم الى احداث ردود فعل عنيفة ذات طابع عسكرى • اذ كان المأمول أن تدفع المعاملة الودية المتعاونة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الى اتباع ردود فعل ودية وتعاونية•هذه هى الصيغة الكلاسيكية لنظرية الفعل ورد الفعل ، فالعنف يولد العنف والتعاون يولد التعاون وما يتضمنه ذلك بالنسبة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة هو أن أفضل وسيلة للحصول على تعـاون الاتحاد السوفيتى هو معاملتهم بأسلوب تصالحى تعاونى •

ويعتنق المحـافظون رأيا معاكسـا لذلك ، ويعتقدون أن السوفيت كانوا يردون ردا معاكسا وليس متعاونا ، فلم تقابل الأفعال التعـاونية للولايات المتحـدة بغير الأفعـال العـدوانية والمتصلبة من قبل الاتحـاد السوفيتى ، بينما كان من المرجح أن تستجاب أفعـال الولايات المتحدة بالمثل ، أى بأفعال متعاونة من الاتحاد السوفيتى ، وما يفهم ضمنا من ذلك هو أن سياسة « الاستئساد » مع السوفيت هى الاتجاه الأصوب لتحقيق النتائج المنشودة •

فما الذى يمكن أن يفهم من هذا التضارب فى الرأى بين الليبراليين والمحافظين ؟ الى حد كبير يجب ارجاع الاختلاف الى نظرتيهما المتباينتين الى طبيعة الدولة بوجه عام ، والى نظرتيهما الى طبيعة دولة السوفيت بوجه

خاص • اذ يعتقد الليبراليون أن جميع الدول متعاونة ومسالمة بطبعها • فالدافع وراء الدول (يعنى زعماءها) يكمن فى الخوف من الآخرين أكثر من كمونه فى أية نوايا شريرة للقضـاء على الآخرين ، والاستيلاء على ممتلكاتهم • ويجنح المحافظون بوجه عام الى الافراط فى الارتياب فى نوايا الدول ، ومن ثم فقد نظروا الى الدولة السوفيتية (أو أية دولة شيوعية أخرى بالنسبة لهذه المسألة) على أنها بعيدة الاختلاف عن الدول الديموقراطية • ولما كانت طبيعة الدولة مختلفة ، فهناك اختلاف بالتبعية بين أهدافها • فهدف هذه الدول هو خلق امبراطورية شيوعية عالمية ، ومن هنا لن يستجيب الاتحاد السوفيتى الى الأفعال التعاونية أو يرحب بتعاونها ، اذ ينظر زعماؤها الى التعاون على أنه علاقة ضعف عند أعدائه ، ومن ثم فانه يتخذ موقفا عدوانيا نحوها •

انى لنـا ان نعـرف ؟

فاى النظريات اذن قد شرحت التفاعل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى شرحا صحيحا ؟ أنى لنا أن نعرف ؟ والاجابة الواضحة على ذلك هى وجوب ملاحظتنا مسلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (أو مسلك أية دولتين أخريين) يوما بيوم أو أسبوعا بأسبوع • وسنحتاج الى تقرير ماهية أنواع الأفعال التى قامت بها كل منهما وأدت الى نوعية خاصة من ردود الفعل عند الطرف الآخر ، وسيكون من المفيد أيضا أن نتمكن من تحديد الى أى مدى كان كل فعل تعاونيا أو عدوانيا ، لأن هذه الصفات تمثل استقطابا مقابلا بطبيعة الحال ، وان كانت عدة أفعال ستقع بين هذين القطبين المتضـادين ستحتاج الى تصنيف هذه الأفعال أيضا • ومن الوسائل النافعة البدء فى ترتيب الأفعال على شكل متدرج ، ولنقل انه يحتوى على ٩ درجات • ابتداء من الأفعال الممثلة لأكبر قدر من التعاون (وتحتل الدرجة الدنيا) وتتدرج حتى تصـل الى الأفعال الممثلة لأقصى درجة من العدوانية • ويبدو التدرج فى شىء شبيه بالتدرج المذكور فى الجدول الثـانى ، ويلاحظ أننـا قد سبق أن اتبعنا هذه الطريقة لتطوير انماط النزاع التفاعلى •

ويتمثل أصعب جانب فى تجميع المعلومات عن كل الأفعال الممكنة التى اتبعتها الدولة فى فترة محددة من الزمان • وستجرى هذه العملية بالتنقيب فى تقارير شتى عن الأحداث اليومية يستدل منها على ما يهمنا من أحداث • وبمجرد التعرف على هذه الأفعال يوضع كل فعل منها فى خانته الصحيحة ويرقم برقم دال على قيمته العددية تبعا للمقياس الذى اتخذناه لقياس العدوان • وبعد تقييمه عدديا يفرغ فى رسوم بيانية

وخرائط تصور التفاعل بين الدول ، وتجرى اختبارات احصائية لمساعدتنا على استقصاء العلاقة بين أفعال الدولة (أ) وأفعال الدولة (ب) ٠

الدلائل التجريبية على المعاملة بالمثل :

استعانت عدة دراسات بالانماء الذى يربط بين الحدث والتفاعل فى فحصها لأنماط التفاعل والنزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى٠ فبحث راسـيل لنج البينـات المتعلقة بالتفـاعل التساومى بين القوتين العظميين خلال ثلاثة عهود للأزمة : حصار برلين ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ وأزمة برلين ١٩٦١ وأزمة الصـواريخ الكورية ١٩٦٢ ٠ واهتم بصـفة خاصة بالافتراضين المتعارضين : الليبرالى والمحافظ ، وقد سبق الكلام عنهما ، وأشـاد لنج بأهميـة الدليل التاريخى ، الذى أيد تأييدا كاسحا الرأى الليبرالى ، ورجع استجابة السوفيت للأفعال الأمريكية الموجبة أكثر من اذعانها للتهديدات الأمريكية ، على أن التقنية الأمريكية الأعظم تأثيرا قد لجأت الى كل من « الجزرة » و « العصـا » ، أى الى الجمع بين التهديدات والمغريات الموجبة (٧) ٠

ودرس وليم جامسون وأندريه موديليانى التفاعل بين بلدان الحصار الغربى والشرقى ابان فترة الحرب الباردة بين ١٩٤٦ و ١٩٦٣ ، وأيدت كشوفهما أيضـا القول بأن التعـاون يولد التعـاون ، بينما يولد العدوان عـدوانا مماثلا ، واستخلصـا الرأى بأن الفعـل المعادى من أحد الطرفين (ولا يهم من هو هذا الطرف) يرجح توليده فعـلا معاديا عند الطرف الآخر ٠ وبالمثل ، فان الأفعال التوفيقية لا يستبعد أن تحث على حـدوث استجابة تصالحية عند المعسكر المقابل (٨) ٠

واهتدت دراسات أخرى الى نتائج مماثلة تتعلق بالعلاقات السوفيتية الأمريكية ، فاكتشف جان تريسكا ودافيد فينلى (وهما خبيران فى السياسة السوفيتية الخارجية) أنماطا صريحة قاطعة للمعاملة بالمثل فى العلاقات السوفيتية الأمريكية خلال حقبة الحرب البـاردة (٩) ٠ واكتشف أولى هولستى أيضا أنه خلال أزمة الصواريـخ الكوبية بين الولايات المتحدة والسوفيت ، اعتمد بقـدر كبير مسـتوى العداء من كلا الطرفين على عداء الجـانب الآخر فى الفترة التى سبقت الأزمة مبـاشرة (١٠) ٠ وأكدت دراسات التفـاعل الأحدث طبيعة المعاملة بالمثل بين الولايات المتحـدة والسوفيت (١١) ٠ كما أن العلاقات السوفيتية الصينية تتواءم هى ونفس النمط (١٢) ٠

واستخلص تحليل جولدستين وفريمان للعلاقات بين الولايات المتحدة والسوفيت والصين من البينات الخاصة بالتفاعل فى ثلاثة أحداث كبرى (*) ، والتى تغطى مجتمعة الحقبة بين ١٩٤٨ و ١٩٨٩، أى المعاملة بالمثل بين أى من الأطراف الثلاثة هى القاعدة فى الجوانب الثلاثة من المثلث الاستراتيجى • اذ تبين أن ردود البلدان الثلاثة جميعا على أفعال الآخرين تكاد تتبع كلية فى طبيعتها قاعدة المعاملة بالمثل ، وان لم تكن بالضرورة دراسات سيمترية كاملة على أساس قصير الأجل • ولا يوجد فى أى نمط من أنماط التفاعلات أى دليل على استجابة معاكسة ، فربما كشفت أية دولة من القوى العظمى عن بعض علامات دالة على الانتهازية فى استغلال تعاون القوى الأخرى ، كما أنها جميعا لم تكشف عن علامات تراجع عندما واجهتها أعمال عدوانية من الآخرين • ويستخلص من ذلك ان جولدستين وفريمان لم يكتشفا أى دليل على وجود بلدان تسلك سلوكا يتوافق مع ما يفترض المحافظون حدوثه (١٣) •

وكشفت البينات المستقاة من التفاعلات بين شتى البلدان فى عهود مختلفة تماثلا ملحوظا • فلقد درست مجموعة أبحاث روبرت نورث فى ستانفورد تفاعلات المنازعات ابان أزمة ١٩١٤ التى سبقت الحرب العالمية الأولى ، وكان من أكبر الاستنتاجات التى تمخضت عن هذه الدراسة اعتماد مستوى العدوان لكل من قوى الحلف الثلاثى وقوى الحلف الثنائى أساسا على العدوان الموجه نحوها من التكتل الآخر (١٤) • وبحث لينج وجوسيل نمط التفاعل فى الصراعات الثنائية بين ١٨٦٤ و ١٩٦٢ كالنزاع بين شلفيج وهولشتاين (ألمانيا والدنمارك ١٨٦٤ ــ ١٨٦٦) والنزاع المراكشى بين فرنسا وألمانيا (١٩٠٤ ــ ١٩٠٦) والنزاع بين النمسا والصرب قبل نشوب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) وأزمة السويس بين بريطانيا ومصر (١٩٥٦ ــ ١٩٥٧) وأزمة الصواريخ الكوبية بين الولايات المتحدة والسوفيت ١٩٦٢ ، وتبين للكاتبين أن المسلك الصراعى لجميع البلدان المعنية كان سيمتريا لدرجة ملحوظة ، وتماثلت الأفعال السالبة للطرفين المتنازعين فى اتباعها النمطى لأسلوب المؤثر والاستجابة • وبالاضافة الى ذلك ، فلقد اكتشفا أنه كلما ازدادت مقادير التفاعل ازداد مسلك البلدين تماثلا (١٥) • وبازدياد مقدار الأفعال الموجهة من بلد لآخر بدا أنهما قد ازدادا وعيا بالعلاقات المتبادلة ، ونزعت التفاعلات الى زيادة الاتصاف بصفة الاستجابة المباشرة لكليهما ، أى غدت أفعال كل بلد كأنها أصبحت أكثر تناغما هى وأفعال البلد الآخر •

(*) Ashley و Weisox و COPDAP.

ولقد أضحى الشرق الأوسط من أكثر المناطق خضوعا للدراسة فى العالم ، وتؤيد تحليلات التفاعلات السابقة للحرب فى هذه المنطقة صحة عملية المؤثر والاستجابة ، وبينت دراسة جيفرى ميلستين للعنف العربى الاسرائيلى فى الشرق الأوسط بين ١٩٤٨ و١٩٦٩ وجود معامل ارتباط عال بين أفعال اسرائيل وأفعال الدول العربية • فمن المستطاع تفسير أفعال العنف التى ارتكبها كل بلد على أفضـــل وجه بالرجوع الى أفعال عنف خصومه (١٦) • ودرس بيروير وجاريجا بيكو التفاعل بين بلدان الشرق الأوسط فى فترة الســـنتين ونصف السنة التى ســبقت حرب ١٩٦٧ ، واكتشفا وجود تأييد لنموذج المثير والاستجابة (١٧) • واختبر ماككورميد صراحـــة نمـــوذج المثـــير والاستجابة باعتباره مباينا لنمـــوذج التصـــور البيروقراطى فى تفسير مسلك دول الشرق الأوسط أثناء أزمة السويس وحرب ١٩٦٧ ، واكتشف تفوق نموذج المثير والاستجابة ، وبخاصة فى أشد الفترات العصيبة فى الأزمة (١٨) •

وثمة تحليل آخر مثير للاهتمام لعلاقات الشرق الأوسط يؤيد نظرية المثير والاستجابة • فلقد فحص ولكنفيلد ولوسيير وتاهيتنين بينـــات الأحداث الواقعة بين يونيو ١٩٤٩ ويوليو ١٩٦٧ لدول المنطقـــة (مصر والعراق واسرائيل والأردن ولبنـــان وســوريا) (١٩) ، وخطط الاختبار خصيصا لتقدير أى العاملين هو الأهم فى تحديد مسلك الدول : العوامل الداخلية ، أم أفعال البلدان الأخرى ، واختير عاملان داخليان : الأول هو وجود صراع داخلى ، وترجع أهمية هذا المتغير ـ بطبيعة الحال ـ الى اتصاله بنظرية « كبش الفداء » ، أى بعد الاستعانة المسبقة بمستوى التحليل فى مســتوى دولة المدينة • وكان العـــامل الداخلى الثـــانى هو التصـــور البيروقراطى ، أى جنوح مسلك البلدان لأن تكون صدى لمسلكها فى الماضى فى السياسة الخارجية • ويعد هذا الاختبار الى حد ما اختبارا قائما على نظـريتين من مســتوى المجموعة الصغيرة للتحليل ـ المزايدة والسياسة التنظيمية • واستعان الباحثون بالتحليل النكوصى المتعدد لاختبار آثار المتغيرات المتعـــددة المستقلة على التغير التـــابع (يعنى مسلك السياسة الخارجية) • ويعد النكوص المتعدد تقنية احصائية تساعد الباحث على تحديد درجة اسهام كل متغير مستقل فى تفسير المتغير التابع • وابتكرت لكل بلد صـــيغة قيـــاسية تصـــلح للتطبيق فى الحالات الأخرى ، وتم اختبارها ، فمثلا ، افترض أن مسلك أى بلد يمكن تفسيره باتباع الصيغة الآتية (مع اتخاذ مصر كمثال) :

منازعات مصر الخارجية في الزمان EG /cn = n (مصر)

P (ثابت غير معروف يمثل التصور الذاتى السياسى) +

EG dc n-1 b_1 (صراعات مصر الداخلية السابقة) +

b, EG cn-1 b_2 (صراعات مصر الخارجية · ضد الآخرين) +

TRAQ f - Eg ، ١ (نزاع العراق مع مصر) +

Eg ▹ ISRf b_4 (صراع اسرائيل مع مصر) +

Eg ▹ Jor b_5 (صراع الأردن مع مصر) +

Eg ▹ Leb b_6 (صراع لبنان مع مصر) +

Eg ▹ Syr b_7 (نزاع سوريا مع مصر) ·

وتبين نتائج الاختبار الاحصائى بعد ذلك كيف ينطبق النموذج على العالم الفعلى · وبعبارة أخرى ، هل بالمقدور تفسير مسلك مصر (أو أية دولة أخرى) بالرجوع الى هذه المتغيرات ، أم أن هناك متغيرات أخرى (غير موجودة) يحتاج اليها لتفسير أفعال مصر ، ومن بين متغيرات المعادلة أيها الأهم فى تحديد مسلك الدولة ؟

واظهرت النتائج أنه من بين ١٤ معادلة تم اختبارها من ١٥ اتضح أن أقوى نبوءة عن أفعال أحد البلدان قد تكشفت من الفعل الموجه ضدها من البلدان الأخرى خلال نفس الحقبة (٢٠) ، أى بدت أفعال البلدان الأخرى أهم كثيرا من العوامل الداخلية فى تفسير مسلك السياسة الخارجية · فمثلا : تبين أن أفضل تفسير لعدوان اسرائيل الفعال (يعنى عدوانها الذى لم يصل الى درجة التحول الى عمليات عسكرية) كان ردا على اشتراك مصر والعراق فى أعمال عدوانية · وأفضل تفسير للاجراء العسكرى الذى اتخذته اسرائيل هو العمليات العسكرية المشتركة بين الأردن ومصر وسوريا ، ويكاد العدوان الفعال لمصر أن يكون وحده سببا للعدوان الاسرائيلى الموجه لمصر ، وكان أقوى منبىء بحدوث عمل عسكرى هو ما قامت به اسرائيل فى الناحية العسكرية وأفعالها العسكرية فى الفترة السابقة ·

ولما كان الاستنساخ من بين المقومات المميزة للمنهج العلمى فى اختبار النظرية ، لذا رأينا ولكنفيلد يكرر فيما بعد دراسته بالاستعانة بتقنيات أرقى ، واكتشف نتائج مماثلة رائعة · وفى كل حالة من الحالات التى درسها، كان مستوى الصراع الذى تقبلته الدولة هو المتغير التفسيرى

الحاسم · وبطبيعة الحال ، لن يستطيع الصراع المتقبل تفسير مسلك الدولة تفسيرا شاملا · وبينت بالفعل جميع معادلات الدول العربية تأثيرا مستمرا مهما من السياسة الماضية على سياسة المستقبل ، وان لم يكن هذا العامل ذا تأثير مهم اطلاقا على تحديد سياسة اسرائيل · ومن جهة أخرى، فان آثار الصراع الداخلي على مسلك دول الشرق الأوسط يبدأ وكأنه لا يمثل الا قدرا ضئيلا من التأثير (٢١) ·

واستعان ميكائيل وورد أيضا بتقنيات النكوص لاختبار الأهمية النسبية للتصور البيروقراطي (والذى سماه الذاكرة قصيرة الأجل) ، ورد الفعل الدولى على مسلك السياسة الخارجية لأية دولة · وبحث حالة خمسة تفاعلات طويلة الأجل بين ١٩٤٨ و١٩٧٧ : بين أمريكا والسوفيت ، وأمريكا وفرنسا ، وأمريكا واليابان وأمريكا واسرائيل واسرائيل و « الجمهورية العربية المتحدة » · واستخلص من ذلك ضآلة الدور الذى يقوم به تصور البيروقراطية فى تصوير مسلك أية دولة ، بينما يبدو رد الفعل فى مواجهة مسلك الدول الأخرى ذا أثر حاسم · واكتشف حالة المعاملة بالمثل والصلة بين الفعل ورد الفعل فى كل حالة من حالات العلاقات الخمس · اذ يؤدى أى سلوك اصطدامى لاحدى الدول الى حدوث مسلك صدامى عند الأخرى ، ويولد السلوك التعاونى سلوكا تعاونيا عند الدول الأخرى · على أن وورد اكتشف أن عملية الفعل ورد الفعل لا تتصف دوما بالسيمترية · فمثلا اكتشف أن السوفيت قامت برد فعل لمسلكها ضد الولايات المتحدة بقدر مضاعف لمسلك الولايات المتحدة ضد المسلك الصدامى السوفيتى (٢٢) ·

الأدلة التجريبية : المؤثر والاستجابة والحرب :

لاحظنا أن مسلك الدول يعتمد الى حد كبير على مبدأ المعاملة بالمثل ، ولكن هل بمقدورنا الاهتداء الى أي دليل أكثر مباشرة يبين كيف يدفع السلوك العنيف خصومنا الى شن الحرب ؟ لقد اكتشف لنج وهيو ويلر فى نصوص دراستيهما لعشرين مشاحنة من المشاحنات الخطيرة فى القرن الحالى اقتران تكتيكات الاستئساد بالمشاحنات التى تتصاعد الى الحرب · بينما تقترن الاستراتيجيات القائمة على المعاملة بالمثل بتجنب الحرب · والواقع أنه قد اتضح أن استراتيجية المعاملة بالمثل هى وحدها القادرة على التصدى بنجاح لاستراتيجية الاستئساد · اذ أدت جميع محاولات التصدى لاستراتيجيات الاستئساد بالاستئساد المماثل الى اشتعال الحرب (٢٣) · وأسفر تحليل لنج لعينة ١٤ مشاحنة خطيرة شنت بين خصمين (بين

١٨٥٠ و١٩٦٥) عن نتائج مماثلة ، وعلى الرغم من أن لنج اكتشف بعض التأييد للمبدأ « الواقعى » الذى يعتبر التهديدات أنجح من الوعيد فى تليين عريكة الطرف الآخر ، الا أنه يصح القول أيضا ان الاستعانة بالتهديدات كانت استراتيجية شديدة الخطورة ، فلربما رضخت الدول الأضعف من حين لآخر ، ولكن عندما تسترد هذه الدول عافيتها ، وتقترب من التكافؤ مع من يهددها ، يزداد الموقف خطورة ، بأن تزيد المغريات السالبة (التهديدات) من احتمالية الردود المتحدية • ويصبح هذا الحكم بوجه خاص فى حالة الدول ذات القدرات المتكافئة نسبيا • اذ يبدو أن محاولات التأثير التى تضمنت تهديدات بالعنف السياسى قد أحدثت استجابات متطرفة ، فاما الاذعان المقوت أو التهديدات المضارة والعقوبات التى اقترنت بدورها بالحرب ، وليس هناك أى تداع موجب بين غلبة الالتجاء للتهديدات واندلاع الحرب ، ولكن هناك ارتباطا بين الاستجابات المتحدية والحرب (٢٤) •

وأسفرت بحوث لنج وجوشمان لثلاثين من المشاحنات الثنائية ذات الصبغة العسكرية بين ١٨١٦ و١٩٧٥ عن بعض النتائج المثيرة للاهتمام • فلقد أثار ثلاثة جوانب للتفاعل السلوكى فى المشاحنات : عسكرة (*) المشاحنة ، وتصعيد المشاحنة ودرجة المعاملة بالمثل عند الأطراف المتشاحنة • وكما هو متوقع ، لقد رجحت كفة التفاعلات المقترنة بالصراع، والتى اتصفت بقدر كبير من العسكرة والتصعيد والمعاملة بالمثل فى تمخضها عن وقوع الحرب (فقد انتهت خمسة من ستة من هذه التفاعلات بالحرب) • أما التفاعلات التى اتسمت بدرجة متدنية من العسكرة واللاتصعيد وانخفاض درجة المعاملة بالمثل ـ يعنى النمط الذى أطلق عليه اسم نمط « التعقل » ـ فكانت أقل ميلا للحرب • واذا تحدثنا بوجه عام ، فان السلوك التساومى عندما يجنح الى اتخاذ الصيغة العسكرية ، وتزداد صفته التصعيدية ، فان احتمالية الحرب تتفاقم (٨ من ١٢) ، ولكن عندما يصطبغ السلوك بالصبغة العسكرية ولكن يكون بعيدا عن التصعيد، فان الحرب تكون أقل احتمالا (٢٥) (٣ من ٩) • وتكرر القول بأن الالتجاء الى استراتيجيات الاستئساد لردع أو تهديد الخصم يبدو اجراء مفعما بالخطورة •

واكتشف لنج أيضا نمطا مثيرا للاهتمام ظهر من تواصل المواجهات وتكرارها بين أية دولتين • ويشرح لنج قوله بأن الساسة يميلون

(*) Militarization.

للاسترشاد بمزاعم المحافظين أتباع السياسة الواقعية عن المساومة التى تدعو الى اتباع استرتيجيات استعراض القوة والتصميم (ولعل الأفضل هو الاعتقاد بأن افتراضات السياسة الواقعية هى مجرد أسلوب للتعامل أو منظور للعمل) • ويجنح الزعماء ممن يتبنون هذه النظرة الى الاعتقاد بأن الاخفاق فى الأزمات السابقة انما يرجع الى عدم كفاية استعراض العنف أو الخشونة ، ومن ثم ، فانهم يتبنون استراتيجية أشد تهديدا لكى تتبع مع الخصم تفوق ما اتبع فى الأزمة الأخيرة • ومن جهة أخرى ، فان الدولة التى « آمنت » بفاعلية الاستشاد ستواصل الاستراتيجيات التهديدية التى سبق أن اتبعتها ، ويصعد الخصمان مستوى التهديد فى أية مواجهة لاحقة • ويرجح لنج نشوب الحرب بعد حدوث ثالث مشاحنة (لو صح أنها لم تقع بالفعل) (٢٦) •

وأخيرا ، فاننا بحاجة للرجوع الى دراسة نازلى شكرى ونورث عن جذور الحرب العالمية الأولى ، ونظريتهما عن الضغط الثنائى الأطراف — وهى الفكرة التى تحدثنا عنها عند تقديم مستوى « دولة — المدينة » فى التحليل • ويعد كتاب الصراع بين الأمم للمؤلفين محاولة فذة للجمع بين نظريات مستوى دولة المدينة ونظريات مستوى التفاعل فى التحليل (٢٧) • وقبل أن نتحدث عن جانب من تحليلهما يتصل بموضوع بحثنا لنظرية العقل ورد الفعل ، علينا أن نوجز نظريتهما عن الضغط الثنائى الأطراف •

ويفترض المؤلفان أن السبب الجذرى للصراع الدولى يرجع الى اشتراك عاملين : الزيادة السريعة فى السكان وتقدم التكنولوجيا التى تزيد من الحاجة الى الموارد داخل الدولة ، ويدفع البحث عن الموارد الدولة الى الاقدام على عملية توسعية تتجاوز حدودها ، وتتخذ عملية التوسع الخارجى هذه ، والتى يسميها المؤلفان بالضغط الجانبى (*) عدة مظاهر شتى ، تتضمن التوسع فى التجارة والاستيلاء على المستعمرات •

ويسوق الضغط الجانبى أية دولة الى النزاع مع البلدان الأخرى ، التى تمر بعمليتى نمو وتوسع متشابهتين ، وتظهر مناطق التشابك عندما تتداخل الضغوط الجانبية لبلدين أو أكثر ، فيحدث التنافس والنزاع • وكلما اشتدت المنافسة بين الدول ، ازداد رجحان كفة الحرب •

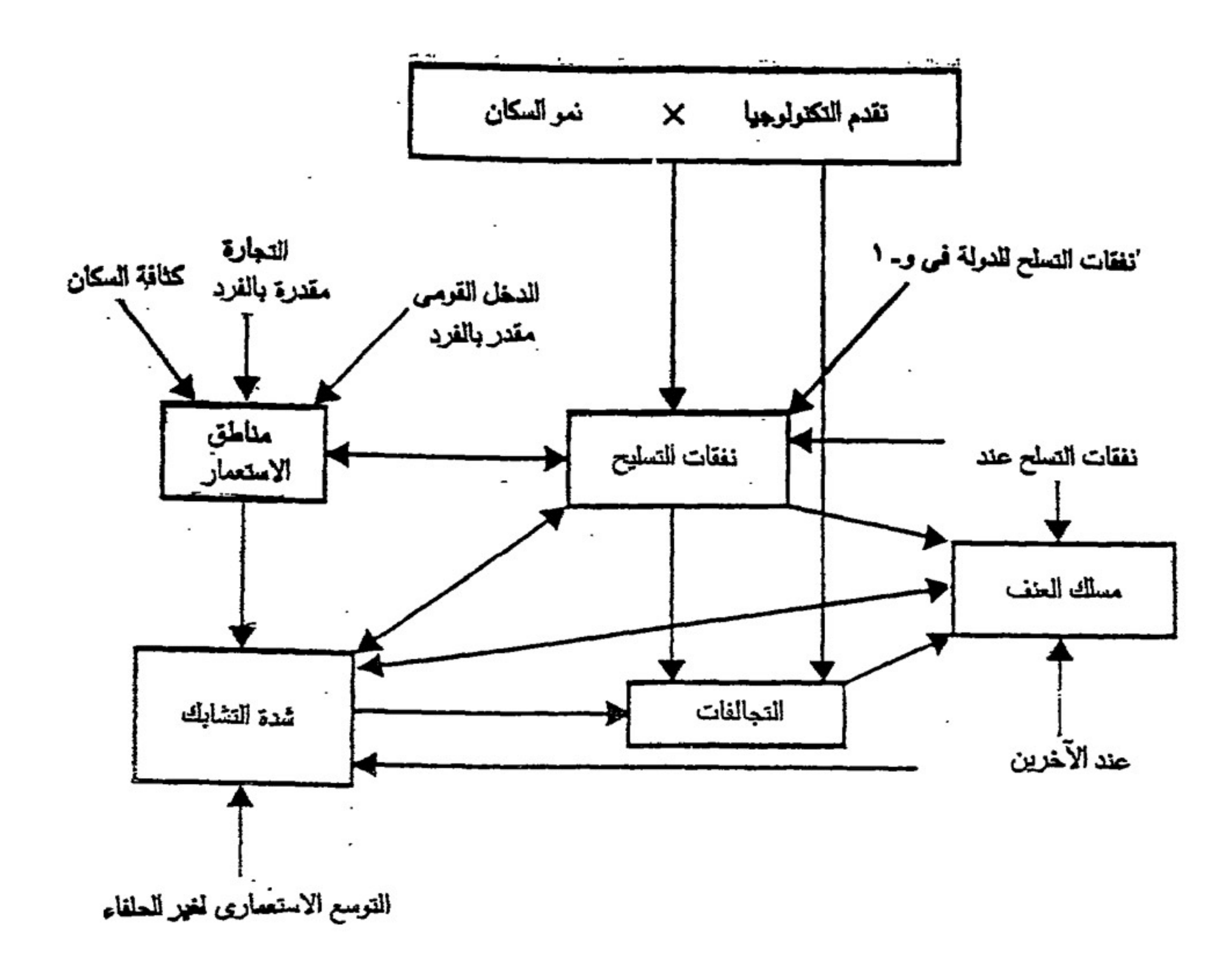
(*) Lateral Pressure.

هنا نبدأ فى ولوج عالم عمليات التفاعل . فبمجرد زج الضغط الجانبى الدول الى حالة تنافسية مع الدول الأخرى ، فانها تبدأ فى الرد على أفعال منافسيها . وتحدد نازلى شكرى ونورث انشاء الأحلاف وعمليات التسلح كافعال مهمة قد تسوق الطرف الآخر الى الرد بالمثل . وبالاضافة الى ذلك ، فان العنف من أحد الطرفين يؤدى الى التجاء الطرف الآخر الى العنف ، وربما نجحت الحرب نتيجة لذلك . ويستطاع عرض معتقدات نازلى شكرى ونورث فى الرسم التخطيطى المبين فى الصفحة التالية الذى يبين الصلات المفترضة بين المتغيرات فى نظريتهما .

وتم اختبار النظرية بالرجوع الى بينات مستقاة من ستة بلدان أوربية عظمى ابتداء من ١٨٧١ حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ . ودفع التحليل الاحصائى نازلى شكرى ونورث الى استخلاص القول بأن الحرب (السلوك العنيف) لها جذور مختلفة ، وبالامكان التعرف باتباع طرق شتى . ويبدو أحد الأنماط قويا بوجه خاص كارجاع التوسع الاستعمارى الى زيادة السكان والتقدم التكنولوجى . ويؤدى التوسع الاستعمارى بوجه عام الى زيادة شدة الاشتباك عندما تدفع المصالح القومية لشتى البلدان الى الصراع حول احدى المناطق لاستعمارها . فى ذات الوقت ، فان انشاء القواعد العسكرية (والأحلاف الى حد ما) يرتد أيضا الى الزيادة السكانية والتقدم التكنولوجى ، والى قوة دفع المزايدة النامة فى البيروقراطيات الدفاعية ، عندما يستثير التضخم المتزايد للقدرات الدفاعية وزيادة الاعتمادات العسكرية والأحلاف السلوك المعادى من البلدان الأخرى . ويستثير عنف الآخرين المزيد من العنف . وهكذا تستخلص نازلى شكرى ونورث القول بأنه بالرغم من امتداد جذور العنف الى الجوانب الداخلية وعملية النمو الاجتماعى والاقتصادى ، الا أنها أساسا عملية رد فعل . اذ يعد العنف بقدر كبير ردا على عوامل خارجية مثل زيادة الاعتمادات العسكرية عند الدول الأخرى والسلوك المعادى للدول الأخرى (٢٨) .

المثير والاستجابة : خلاصة :

على الرغم من أن هذه الدراسات المتعلقة بردود الفعل وعملية الصراع التى انتهينا من عرضها ، تمثل دليلا دائما يؤيد صحة نظرية المثير والاستجابة ، الا أنها لم تستطع المضى قدما بلا تحد من الأدلة المعارضة . وكثيرا ما طرحت ثلاث دراسات لرد الفعل الصراعى باعتبارها دليلا معارضا للأدلة السابق ذكرها . ولقد خططت كل دراسة لاختبار الفاعلية



تقدم التكنولوجيا × نمو السكان
التجارة
مقدرة بالفرد
كثافة السكان
الدخل القومى
مقدر بالفرد
نفقات التسلح للدولة فى و- ١
مناطق
الاستعمار
نفقات التسليح
نفقات التسلح عند
مسلك العنف
عند الآخرين
شدة التشابك
التحالفات
التوسع الاستعماري لغير الحلفاء

النسبية لنموذج المؤثر والاستجابة على ضوء نموذج التصور البيروقراطى (الذى يفترض استناد السياسة الراهنــة لأى بلد ـ أساسا ـ على سياستها الماضية) ولم ترق الى ما هو أكثر من التأييد المتواضع كل من دراسة رايموند عن تأثر التفاعل بين الناتو وحلف وارسو بأزمة برلين ١٩٦١ ، ودراســة دونكان وسيفرسون التى تضمنت تحليـلا للتفاعل الصينى الهندى (بين ١٩٠٩ ـ ١٩٦٤) ، ولكنهما استخلصا القول بأنه من بين النموذجين ، يعد نموذج المثير والاستجابة هو الأضعف (٢٩) .
وانتهى تحليل جوردون هيلتون للتفاعل الذى سبق الحرب العالمية الأولى الى بيان أن العدوان السابق الملحوظ، كان العامل الأقوى فى اتخاذ أية دولة موقفا لاحقا معبرا عن العداء (٣٠) .

وعلى الرغم من هذه الدراسات المتضاربة. فالظاهر أننا ازاء تأييد مطرد لنظريــة المثير والاستجابة فى الصراع . فهناك مقدار هائـل من الأدلة المؤيدة لفكرة مفادها اتباع البلدان فى تصرفاتها نفس الوسيلة التى تعامل بها فهى تلجأ فى معظم الأحيان الى المعاملة بالمثل ، اذ يسوق سلوك المعادى عند المرسل الى سلوك معاد عند المستقبل ، ويتساوى مع ذلك فى الأهمية . فعندما اختبر الأثر العلى (بتشديد اللام) لسلوك الدول الأخرى بالاشتراك مع المؤثرات المحتملة الأخرى ، قد اتضح أن سـلوك المبادر بالعداء أقوى من الطرف الآخر (٣١) . ولا يقتصر الأمر على قوة تأييد الدليل لمبدأ التطابق فى سلوك الدول بوجه عام مع مبدأ المعاملة بالمثل ، الا أنه يشير بقوة الى اعتبار الحرب بمثابة رد فعل لأية دولة ضد افعال الدول الأخرى المعادية غير المسالمة .

ولابد أن تحسب أية نظرية شاملة للحرب بين الدول حسابا لهذه الكشوف . وبينما يصح القول بوجود عدة طرق مؤدية للحرب الا أن طريق التصعيد المتبادل للعدوان من قبل الدول التى تتبع تكتيكات الاستئساد تمثل جانبا مهما من المعضلة النظرية . ولنحاول الآن الكشف عن مظهر آخر لنظرية المؤثر والاستجابة يتمثل فى سباق التسلح .

سـباق التسـلح :

عرف كثيرون سباق التسـلح بأنه فئة من فئـات السلوك الدولى تنتمى الى نمط الفعل ورد الفعل . ويعد تصور « سباق التسلح » من المصطلحات المراوغة مثل مصطلحات أخرى كمصطلح القوة . فلكل انسان تعريفه الخاص لهذا المصطلح . ومن بين التعاريف التى كثيرا ما يستشهد

بها تعريف صمويل هانتنجتون الذى عرف سباق التسلح « بأنه زيادة فى التسلح فى وقت السلم تتصف بتصاعدها ونزوعها الى التنافس بين دولتين أو التـآلف بينهما » (٣٢) وتعزى هذه الزيادة « الى الأهداف المتصارعة والمخاوف المتبادلة » • وحتى بالرغم من شدة الاختلاف بين الكلمات المستعملة فى التعاريف التى ذكرها مؤلفون آخرون ، الا أن هناك عناصر عديدة مشتركة يمكن التعرف عليها :

١ ـ يرتد سباق التسلح الى الدراية الواعية عند كل بلد باعتماد سياستها التسلحية على سياسة التسلح فى البلد الآخر • وتعد نتيجة لنوازع خارجية تنافسية • وثمة تزامن واتكال متبادل بين منشآت التسلح عند أى بلدين •

٢ ـ يعتمد سباق التسلح على الزيادة السريعة فى تكديس الأسلحة بمعدل غير عادى فى تزايد الحصول على المعدات العسكرية •

٣ ـ يعتقد أن أنسب وقت لسباق التسلح هو فترات السلم ، لأن تكديس الأسلحة أثناء الحرب لا يحتسب ضمن سباق التسلح •

٤ ـ الأسلحة المستخدمة فى سباق التسلح مصممة بحيث تواجه الأسلحة الأخرى فى القتال • فاما أن تكون متماثلة (كأن توضع الدبابات فى مواجهة الدبابات) أو تكون متكاملة (كأن توضع المدافع المضادة للدبابات فى مقابل الدبابات) •

هل يتبع سباق التسلح نمط المؤثر والاستجابة فى التفاعل ؟

جرت عدة محاولات لتقرير الى أى مدى يتبع سباق التسلح عملية التفاعل والمؤثر والاستجابة • وأشهر من صاغ هذه المحاولات هو لويس ريتشاردسون الذى تصور معدل التغير فى أية زيادة فى التسلح عند أى بلد كدولة يخضع العوامل عدة : أولا : مستوى الخصم من القوة العسكرية • ثانيا : استعداد الدولة لتكديس الأسلحة لمواجهة قوة الخصم ومخاوفه من هذه القوة • ثالثا : العوامل السالبة للإجهاد والتكاليف المترتبة على زيادة مستويات تسلحنا • رابعا : المستوى العام للسخط على خصمنا ـ كنوع من العداء أو عامل انتقام • ووضع ريتشاردسون بعد ذلك معادلة رياضية اعتمادا على هذه العوامل (٣٣) • وعلى الرغم من أن السياسات العسكرية للبلدان الأخرى ليست هى المتحكم الأوحد فى قرار تكديس الأسلحة ، الا أن معادلة ريتشاردسون تشير ، رغم ذلك ، الى اعتماد زيادة معدل حصول الدولة على الأسلحة الى حد كبير على مسلك الخصـم •

واستخلص تحليل ريتشاردسون لنفقات الدفاع فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين نزوع الانفاق العسكرى بدرجة كبيرة نحو الاتصاف بأنه عملية تتبسع مبدأ المعاملة بالمثـل • ومن الغريب ألا تلقى محاولات استنساخ كشوف ريتشاردسون سوى نجاح واهن ، ولا جدال فى وجود كم هائل من الأدلة التى تثبت عدم اعتماد ردود فعل البلدان المتورطة فى تعزيز التسلح على سلوك الآخرين • فليس من الضرورى أن تؤدى زيادة الانفاق العسكرى عند أى جانب الى حدوث زيادة عند الطرف الآخر •

وأثبتت دراسات شتى أنه خلافا للرأى الشائع ، فانه من غير المقدور القول بأن تكديس الأسلحة عند السوفيت أو الأمريكان فى أعقاب الحرب العالمية الثانية قد اتبع ظاهرة الفعل ورد الفعل (٣٤) • وغنى عن القول أن بعضهم قد ذهب الى حد التشكك فى امكان استعمال مصطلح سباق التسلح على عملية تكديس الأسلحة عند السوفيت والأمريكان • وعلى الرغم من استمرار القوتين العظميين فى الاحتفاظ بقواعد عسكرية طويلة الأجل فى السنوات التى أعقبت الحرب ، الا أن منشآت الطرفين لم تمثل حقا أى معـدل غير مألوف فى زيادة الانفـاق العسكرى (٣٥) • وبينت دراسات اضافية أن منشآت التسلح السوفيتية والأمريكية لم تكن من قبل المعاملة بالمثل ، وأن الأمر يختلف فيما يتعلق بمنشآت التسلح الصينى •

ويوحى العـديد من الدراسـات الاحصـائية للمنشآت العسكرية للقوتين العظميين وحلفائهما فى حقبة ما بعد الحرب العـالمية بأن القوة الدافعة البيروقراطية (كمـا تبين بعد الرجوع الى المستويات التى جرت فى الماضى للانفاق العسكرى) وأيضـا العمليـات الداخلية كان لهم أعظم تأثير على مستوى الانفـاق على التسلح عند أى بلد بقدر يفوق الانفـاق العسكرى عند منافسيها • فمثلا ، لقد اكتشف راتنجر صحة هذا الحكم عن امدادات الأسـلحة للنـاتو وبلدان حلف وارســو فى الخمسينات والستينات ، وأيدت هذه النتيجة الدراسات العديدة لسياسات التسلح الأمريكية والسوفيتية (٣٧) •

وبحثت نازلى شكرى ونورث سـباق التسلح بين مختلف الدول الأوروبية فى معرض تحليلهما الشامل للأسباب بعيدة الأجل للحرب العالمية الأولى (٣٨) • وافترضا وجود عدة عوامل قد تكون متصلة بقرارات أى بلد للانفاق العسكرى • أولا : قد تلعب الديناميات الاجتماعية الاقتصادية العامة للسكان والتقدم التكنولوجى دورا • وربما كان الاتفاق العسكرى دالة على معدل النمو الجامع لأى بلد • ثانيا : قد يكون لانفاق الدولة فى

النواحى العسكرية فى العهود السابقة دور. وقد يزودنا هذا العامل بدليل عن عامل داخل آخر فعال ــ القوة الدافعة البيروقراطية . ثالثا : التوسع الاستعمارى للدولة وأثره ــ على الانفاق العسكرى . فعندما يتوسع أى بلد فى نشاطه الخارجى ، يساهم فى حركة التجارة الدولية وفى انشاء امبراطورية استعمارية ، فانه سيحتاج الى حضور عسكرى أعظم لحماية أراضيه المستعمرة الجديدة وخطوطه البحرية ، وأخيرا ، لعل الانفاق العسكرى يعد دالة على الانفاق العسكرى عند دولة الخصم ، ومن هنا ضمن الكاتبان فى تحليلهما عوامل داخلية وخارجية معا ، وأسفرت اختباراتهما عن تحقيق نتائج مثيرة للاهتمام ، وان كانت مختلطة (وهل كنت تتوقع غير ذلك ؟) .

واستعرض المؤلفان ــ بوجه خاص ــ السباق البحرى الانجليزى الألمانى فى الحقبة الواقعة بين ١٨٧١ و١٩١٤ ، يحدوهما الأمل فى التأكد من صحة عملية التفاعل التى تحدث عنها ريتشاردسون ، وبدت أحكام المؤرخين وكأنها أكدت هذه العملية . اذ ولدت حركة التوسع الألمانية الرغبة فى انشاء أسطول تجارى أكبر وبحرية عسكرية أكبر ، واعتبر الزعماء الألمان الأسطول القوى ضروريا للدفاع عن المستعمرات الألمانية ، وتجارتها الدولية (٣٩) . وتضمنت سياسة الأدميرال تيربتس « سياسة المخاطرة » محاولة انشاء أسطول ألمانى (رغم ضآلة حجمه عدديا عن الأسطول البريطانى) الا أنه سيكون بالضخامة الكافية التى تجعله مصدر تهديد للأسطول البريطانى ، وسيغدو بالامكان ردع البريطانيين عن الهجوم على ألمانيا ، اذا عرف أن أية مواجهة بحرية بين الانجليز والألمان ستعرض للخطر الأسطول البريطانى الذى ستتضعضع قواه رغم انتصاره من احتمال وقوعه فريسة لقوة ثالثة ، ومن جهة أخرى ، التزمت السياسة البريطانية بالحفاظ على التفوق البريطانى وبالاستمرار فى تعزيز الأسطول ، واستند تكديس الانجليز للأسلحة على قاعدة وجوب تفوق الأسطول الانجليزى على أية قوتين بحريتين مجتمعتين ، وأن تحتفظ بهامش أمان ١٠٪ ، والزمت سياسة الدولتين بالمراقبة الدقيقة لكل ما يجرى فى برامج انشاءات الطرف الآخر .

وهناك أدلة تاريخية عديدة تؤيد ادراك الزعماء البريطانيين للمنشآت البحرية الألمانية كمصدر تهديد لبريطانيا . كما أننا نعرف أن الزعماء الألمان والبريطانيين قد أحكموا مراقبة عملية الانشاءات بكل دقة . وليس من شك أنه فى السنوات التى سبقت اندلاع الحرب ، رأينا ونستون تشرشل بوصفه وزيرا للبحرية يكرر الاستشهاد فى خطبه

البرلمانية بالقانون البحرى الألمانى المستحدث لتبرير عملية تعزيز الأسطول البريطانى · وهكذا تكون عمليات الانشاءات البحرية السنوية البريطانية قد فرضتها ـ من جانب ـ عملية المنشآت الألمانية (٤٠) · واهتمت فرنسا وروسيا أيضا اهتماما شديدا بعمليات الانشاءات العسكرية الألمانية ، والعكس صحيح أيضا ·

والسؤال هو : الى أى حد تعزى هذه الاتجاهات فى الزيادة العسكرية الى عوامل داخلية ؟ والى أى حد تنسب الى عوامل خارجية تفاعلية ؟ · واكتشفت نازلى شكرى ونورث أنه بالاستطاعة ارجاع المنشآت العسكرية الألمانية من ١٨٧١ حتى ١٩١٤ على نحو فعال الى عمليات داخلية مثل الزيادة السكانية والتقدم التكنولوجى والقوة البيروقراطية الدافعة لحيازة الأسلحة أكثر من عزوها الى عملية الفعل ورد الفعل ، ويصبح هذا القول أيضا عن بريطانيا فى الحقبة بين ١٨٧١ و ١٨٩٠ ، وليس عن الفترة بين ١٨٩٠ و ١٩١٤ بعد أن غدت بريطانيا سنة ١٨٩٠ أكثر استجابة للتحركات الألمانية ، وان ظل التوسع العسكرى متأثرا بالعوامل البيروقراطية · وحدث تحول واضح فى ديناميات امداد البريطانيين بالأسلحة بعد أن استعرت نيران سباق التسلح وتفاقم العداء العام ·

وبالاضافة الى ذلك ، فقد بدا الانفاق العسكرى الفرنسى والروسى والايطالى (بصفة خاصة) خاضعا أساسا لعوامل داخلية ، وذكر المؤلفان ان مقدار النفقات العسكرية لكل دولة فى الوقت (و ١) عامل القوة البيروقراطية الدافعة كان عاملا أساسيا فى تقرير مستوى الانفاق على التسليح ، وبدت جذور المنشآت الخاصة بالتسليح (فليس بمقدورنا ادراجها تحت عنوان سباق التسلح) تمتد الى أسباب داخلية (٤١) · ويستخلص المؤلفان ما يأتى :

« لا تدعو الأهمية الأولية للعوامل الداخلية الى استبعاد حقيقة وجود تنافس على الأسلحة · فمبقدور أى بلدين يجرى توسع فى منشآتهما العسكرية أن يكون هذا التوسع لأسباب داخلية · ولا جدال فى أنها ستصبح فى الأغلب على دراية بما ينفقه كل طرف منها · وفيما بعد بالرغم من احتمال استمرار التأثر القوى بعوامل داخلية ، الا أن التنافس العسكرى المتعمد قد يزيد ، بل ويتخذ شكل سباق للتسلح (على الرغم من أن التسابق قد يتركز على بعض ميزات عسكرية خاصة ، وربما مثل جانبا صغيرا للغاية من جملة الانفاق العسكرى) (٤٢) ·

يحتمل ألا ندهش كثيرا من هذه الكشوف اذا عرفنا قوة تأثر التسابق على التسلح بالعوامل الداخلية أكثر من تأثره بالتفاعل مع الخصوم • ولربما بدا الانفاق على التسلح أفضل ما يمثل القرارات الحكومية • التى تتخذ عن طريق عمليات المزايدة الحكومية والبيروقراطية الحكومية • انها قرارات طويلة الأجل لا تثير أية أزمات ، وتتبع الميزانية العامة ، وتشغل عادة عددا كبيرا من العاملين المعنيين بالمسائل الداخلية ، وبخاصة فى البلدان الديموقراطية الغربية كالمشرعين والموظفين السياسيين فى الأجهزة التنفيذية والعاملين بالدفاع المدنى والضباط العسكريين فى مختلف الادارات المتنافسة وصناع الأسلحة والمقاولين وجماعات المواطنين •• وهلم جرا • وربما تعرف الزعماء السياسيون على الزيادة فى الامدادات العسكرية فى أى بلد معاد ، ولكن هذه المعرفة لابد أن تصفى من خلال شبكة واسعة من جماهير الناخبين قبل اتخاذ أى قرار نهائى •

وذكر لويد جنسن جملة أسباب تبين لماذا لا تكفى نماذج الفعل ورد الفعل فى سباق التسلح لتفسير قرارات العالم الفعلية لتكديس الأسلحة ، لان نفقات التسلح تخضع لضغوط داخلية صارمة صادرة من مجمع الصناعات العسكرية • ثانيا : هناك – كما يحتمل – ميل للنظر الى سباق التسلح على أنه يعكس مستويات الانفاق فى الماضى خضوعا للميل العام للتوسع فى البرامج العسكرية لاستنزاف كل ما هو ميسور من دولارات • فمثلا ، لم يساعد انتهاء الحرب فى فيتنام على حدوث انخفاض فى المصروفات العسكرية للولايات المتحدة ، ولكنه على العكس يسر مواصلة تخصيص اعتمادات عسكرية ضخمة فى وقت السلام • ثالثا : قد يكون الانفاق على الدفاع أقل من المبلغ المطلوب كرد على البرامج العسكرية للخصوم نتيجة لاساءة الادراك واساءة التقدير لقدرات الخصم ونواياه • رابعا : فى العالم الفعلى لا توضع قرارات التسليح على أساس العلاقات الثنائية البسيطة فحسب ، ولكنها توضع على أساس تهديدات معسكر ثالث أيضا • خامسا : ربما أدنى التدنى فى مستويات التسلح عند الخصوم الى زيادة اغراء الدولة بالاضافة الى قدراتها العسكرية بدلا من العكس (٤٣) •

لعله بالاستطاعة اضافة القول بأن السبب الأخير الذى يفسر لماذا أخفق الباحثون فى تقدير دور عملية الفعل ورد الفعل فى التسابق على التسلح هو سبب منهجى ، فعندما ركز الباحثون على جملة الميزانية السنوية للدفاع ، فانهم لم يتمكنوا من الاحاطة الكاملة بظاهرة سباق التسلح التى تجرى لتطوير أنظمة بعينها للأسلحة أو نشرها (٤٤) ، فقد

تلجأ أية دولة الى زيادة حجم جيشها (أو زيادة مخزونها من أسلحة معينة) كرد على ما حدث من تقدم عند الطرف الآخر) ، ولكن أثر هذا الفعل على جملة ميزانية الدفاع قد لا يكون ملحوظا ، فمثلا فى حالة تسابق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى انشاء رؤوس نووية حربية ، واقدامهما على تخفيض مستويات قواتهما فى ذات الوقت ، فان التأثير الاجمالى على ميزانية الدفاع يحتمل أن يكون نقصا خالصا - بالرغم من حدوث تسابق على التسلح فى قطاع بالذات من البرنامج الدفاعى الشامل . وحدث ذلك بالفعل فى خمسينات القرن العشرين عندما أعادت الولايات المتحدة ترتيب أولوياتها الدفاعية حتى تحدث مجرد (فرقعة) من قبيل (التهويش) . من هذا يتضح أنه لا يستبعد اذن ارجاع تعذر الاهتداء الى تسابق للتسلح من مثل الاتحاد السوفيتى كرد فعل الى استعانة بأرقام الميزانية السنوية للدفاع كمؤشر للمنشآت بدلا من الاستدلال من التكديس الفعلى للأسلحة ذاتها . ولا جدال وكما أثبت مايكل دون وورد فى أنه عندما تضمن أية بينات عن المخزون الاحتياطى فى معادلة سباق التسلح ، الى جانب الأرقام الدالة على نفقات الدفاع سيبين أن التسلح عند الاتحاد السوفيتى كان من قبيل رد الفعل (٤٥) .

سباق التسلح والحرب : النظرية :

حتى الآن اقتصر حديثنا على عملية تكديس الأسلحة ولكننا لم نتطرق الى الكلام عن الحرب . ومن بين أسباب وفرة دراسات سباق التسلح الاعتقاد بأنه يلعب دورا - على نحو ما - فى اشعال الحرب . واذا صح الرأى بأن التسابق على التسلح أحد مظاهر عملية التفاعل التى تجنح الى العدوان أو الرد بالمثل بين البلدان (أو الأحلاف والتآلفات) لذا ، فمن المنطقى أن يفترض احتمال تسريع التسابق على التسلح وتكثيفه للدورة الحلزونية للصراع مما يؤدى فى النهاية الى نشوب الحرب . علينا اذن أن نفحص الصلة بين سباق التسلح والحرب بتفصيل أكبر .

بالمقدور استنباط افتراض وجود صلة موجبة بين التسابق على التسلح والحرب من النظرية العامة للمؤثر والاستجابة فى الصراع . فلو صح القول ان الشعوب تتعامل بالمثل مع الشعوب الأخرى ، ولو صح القول بأن الدول المتنافسة تنظر الى منشآت الأسلحة كعلامة عدائية فى هذه الحالة ، فان بمقدورنا أن نتوقع رد هذه الشعوب على العدوان بأفعال عدائية مماثلة لا تقتصر على مجرد تكديس ما هو أكثر من الأسلحة ، وانما باتباع أنواع أخرى من الأفعال العدوانية أيضا . وهكذا يمكن القول ان

منشآت الأسلحة عند أحد الأطراف تؤدى الى تزايد العدوان عند الطرف الآخر • وكما رأينا ، ليس من المستبعد أن يستفحل هذا الصراع المتبادل ويزداد شدة « ويفلت الزمام » • فقد ينتهى الصراع الحلزونى بالحرب • بطبيعة الحال ، ما يستخلص من ذلك هو أن أى تكديس سريع للأسلحة قد يؤدى لا الى تحقيق أمان أعظم للدولة ، ولكن استفحال عدوان الخصم • وتتعارض هذه الحالة تعارضا واضحا ــ كما يبدو ــ هى والحكمة العتيدة التى تنسب الى الكاتب العسكرى الرومانى فلافيوس ريناتوس : « اذا أردت السلام فاستعد للحرب » ولدينا الكثير مما سنقوله فى هذا الشأن فيما بعد •

وحاول مقال كلاسيكى لصمويل هانتنجتون اكتشاف كم أدى سباق التسلح فى كثير من الأحيان الى وقوع الحرب ، وما هى الظروف التى ساعدت على حدوث ذلك (٤٦) • فقد بدا واضحا لهانتينجتون أنه بينما انتهت بعض سباقات التسلح الى الحرب ، الا أن جميع سباقات التسلح لم تنته هذه النهاية • فبالامكان أيضا أن تنتهى سباقات التسلح بعقد اتفاقات متبادلة غير رسمية بالتوقف عن المنافسة أو « بانتصار » دولة على أخرى ، ومن هنا يضحى السؤال على الوجه التالى : ما هى الظروف التى تحدث فيها هذه البدائل ؟

ويذكر هانتنجتون احتمال حدوث نقطة حاسمة فى الأطوار الباكرة من سباق التسلح • فبعد أن يقـدم المتحدى على اتخاذ خطوته المبدئية لتغيير الأوضاع العسكرية الراهنة ، قد تعمد الدولة المتحدة الى اختيار أحد الردود العديدة الميسورة : أولا : قد تسـعى الى اجـراء عملية حفظ توازن دبلوماسى ، اعتمادا على عقد تحالف مع دولة ثالثة ، أو بعقد معاهدة للتسلح مع المتحدى • ثانيا : قد ترفع مستوى تسليحها ، وبذلك تعد المسرح ــ فى أغلب الظن ــ لسلسـلة من الزيـادات فى التسـلح من كلا الطرفين • ثالثا : قد تحاول الاقدام على خطوة عسكرية وقائية اتكالا على كونها ما زالت محتفظة بعافيتها نسبيا ، بأن تهاجم المتحدى مستغلة استمرار ميزان القوى لصالحها • رابعا : لا تلجأ الدول المتحدة على اتخاذ اجراء مباشر ، وبذلك يحقق المتحدى هدفه • فاذا خطت الدولة المتحداة خطوة متمهلة لانقاذ ما يمكن انقاذه ، للحاق واصلاح ذات البين فى ميزان القوى ، فقد تنجم الحرب نتيجة لرد فعل المتحدى •

ومن هنا يستخلص هانتينجتون وجود حالتين قد تحدثان في بداية سباق التسلح : الحالة الأولى ـ هي رد الدولة المتحداة على الزيادة المبدئية في التسلح عند المتحدى • والحالة الثانية ـ هي رد فعل المتحدى (الذى حقق نجاحا مبدئيا لهدفه) ازاء المحاولات المضطربة والمتمهلة للدولة المتحداة ، حتى تتنازل عن موقفها السابق • ويعرض هانتينجتون مثالا للحالة الخطيرة الأولى القرار الاسرائيلي بمهاجمة مصر ١٩٥٦ ، بعد أن تزودت مصر بأسلحة سوفيتية ضخمة • ويرى هانتينجتون أن رد الفعل الفرنسى (والبريطانى) لاعادة التسلح الألمانى في الثلاثينات يمثل مثالا حسنا للحالة الثانية • فبالرغم من أن الميزانية الفرنسية ظلت على حالها بين ١٩٣٣ و١٩٣٦ ثم ازدادت نوعا في السنتين التاليتين ، الا أن رد الفعل الحقيقى لم يبدأ الا في ١٩٣٩! عندما قررت فرنسا زيادة الانفاق على التسلح بما يساوى كل ما أنفق عليه خلال السنوات الخمس مجتمعة (٤٥) ! وما أن جاءت نهاية العام حتى شبت الحرب بين فرنسا والمانيا • ويستنتج هانتينجتون ازدياد رجحان كفة الحرب رجحانا مباشرا قبل حدوث التغير في التفوق العسكرى • ففى هذه اللحظة يتسم الموقف العسكرى بغلبة الارتياب وشدة عدم الاستقرار •

ومما يدعو الى التفاؤل أن احتمال الحرب يتغير تغيرا معاكسا تبعا لطول فترة سباق التسلح • ويعتقد هانتينجتون أنه بمواصلة سباق التسلح يجنح نمط التفاعل بين الدول الى قابلية للتنبؤ بأحداثه ويغلب عليه الاستقرار والانتظام • اذ تسفر هذه الحالة عن حدوث موقف من « التوازن الدينامى » فتواصل كل دولة زيادة تسلحها ، ولو أن التوازن النسبى يظل ثابتا ؛ فمن المحتمل أن تصل الدولتان بمرور الوقت الى تفاهم ضمنى مما يساعد على قبول كل طرف للتوازن النسبى • ويختتم هانتيجتون بالقول برجحان كفة أن يؤدى أى سباق تسلح معلق الى حدوث نهاية مسالمة أكثر من احتمال الانزلاق نحو النهاية الدموية (٤٨) •

وكما أشار أحد النقاد : لقد اعتمد الكثير مما جاء في حجة هانتينجتون عن الأخطار النسبية لسباق التسلح قصير الأجل وسباق التسلح طويل الأجل على طريقة انتقائه لسباقات التسلح ، وما رآه بخصوص طولها (٤٩) • فمثلا ، لقد صمم هانتينجتون على القول بأن سباق التسلح البحرى الانجليزى الألمانى قد انتهى ١٩١٢ (بعد أن قبل الألمان الاعتراف بعدم تفوقهم في هذا المجال) واذا قدمنا بدلا من ذلك موعد نهاية سباق التسلح سنتين لكى يصبح ١٩١٤ ، فستكون هذه الحالة أولى

مثال لسباق تسلح معمر (١٦ سنة) انتهى بالحرب بدلا من انتهائه بالسلام .

وثمة عامل آخر نعته هانتيجتون بالأهمية : هل ينظر الى سباق التسلح من حيث الكيف أم الكم ؟ ويرى أن الحالة الثانية هى الأخطر لانها تعنى اضافة أعداد أضخم من الرجال والعتاد لمعدات الحرب . وفى مثل هذا النوع من سباق التسلح يزداد رجحان التفوق اعتمادا على التفاوت فى الموارد والتصميم . وهكذا تجنح سباقات الكم الى الحسم باتباع طريق أو آخر ، ويعتقد هانتنجتون أن سباقات الكم تفرض أعباء أفدح وأفدح على البلدان المتورطة فيها ، وفى ذات الوقت يتوجب على الحكومات أن تعبىء التأييد الشعبى لمواجهة التضحيات التى تستلزمها منشآت الأسلحة ، مما يولد الشك والخوف والعداء نحو الخصم المحتمل :

« وفى نهاية المطاف نصل الى حالة تبدو فيها التكاليف المتزايدة والتوترات الناجمة عن سباق التسلح أسوأ بكثير من تكاليف الحرب ومخاطرها . فبمجرد استثارة الرأى العام ، يصبح من الصعب تهدئته .. وعندما تطول فترة سباق التسلح ، فلابد أن تصل الى حالة تطالب فيها احدى الدول أو الأخرى بانهائها ان لم يكن عن طريق التفاوض ، فلا بأس أن يتحقق ذلك عن طريق الحرب » (٥٠) .

ولا يتواءم هذا الرأى هو والرأى الأكبر بأن احتمالية الحرب تتناسب تناسبا عكسيا هى وسباق التسلح ، ولكنه قد يفسر لماذا ينتهى سباق التسلح عندما يطول أمده بالحرب .

ومن ناحية أخرى ، فان التسابق الكيفى فى التسلح، يعنى السباقات التى تتضمن قرارات باستحداث أسلحة جديدة ، اعتمادا على المبتكرات التكنولوجية تتصف بقدر أقل من التعريض لخطورة الحرب ، تمشيا مع ما قاله هانتينجتون . فخلافا لما يحدث فى سباقات الكم فى التسلح ، فانها لا تستوجب زيادة فى ميزانية التسلح . انها تمثل تنافسا للنخبة من التقنيين وتنافسا لمعامل الأسلحة ، وليس تنافسا بين عامة الناس ، ومن ثم فانها لا تفرض أى عبء جسيم على الرأى العام . وبالاضافة الى ذلك ، فان السباقات الكيفية تتطلع الى المساواة تبعا للاتجاه نحو الاختراع المتآنى للتكنولوجيا العسكرية الموازية . ومن الناحية التاريخية ، لم يسفر التغلغل التكنولوجى فى التسلح العسكرى عن الاهتداء الى حافة دائمة للمبتكر (٥) ، ومن ثم يستطاع القول ان سباقات التسلح فى ناحية الكيف أكثر استقرارا ، وتفوق فى جنوحها للسلام سباقات الكم .

لعلنا نود أن نضيف الى الحجة العامة التى أوردها هانتيجتون عن الاستقرار النسبى لسباقات التسلح فى الكيف شرطا خاصا • فالظاهر أنه عند حدوث ما يدل على توقع تحقيق المتحدى لقفزة فى التسلح ، فانه يوجس باقترابه من احدى النقاط الخطيرة • وكثيرا ما لا ترغب الدولة المتحدية عبور الدول المتحداة لحافة معينة فى الكيف • وقد تكون هذه الحافة الأسلحة النووية والأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، أو غير ذلك من نوعيات الأسلحة • ولكن بمجرد ادراك اقتراب المتحدى من اختراق الحافة المحظورة ينظر الى الالتجاء للتسلح أحيانا على أنه أمر يستأهل اعادة النظر •

ففى سبتمبر ١٩٦٩ عندما انتهت الصين من اجراء عدة اختبارات نووية ، وعندما كانت تستعد لارسال أول قمر صناعى (لاثبات قدرتها على انتاج أسلحة نووية ذات مقذوفات باليستية) ، بدا واضحا أن الاتحاد السوفيتى كان يفكر فى اجراء ضربة جراحية مسبقة على المؤسسات النووية الصينية (٥٢) • وعندما ظهر أن الحكومة الليبية قد اقتربت من اكمال مصنع للأسلحة الكيماوية فى أواخر ١٩٨٨ ، وفكرت حكومة الولايات المتحدة فى اتخاذ اجراء عسكرى لتدمير هذه القدرة (٥٣) • وعندما اقترب المفاعل النووى أوسيراك من الاكتمال ، وكان سيزود العراق بامكانية انتاج مادة البلوتنيوم ، عمدت الحكومة الاسرائيلية الى شن هجوم جوى لتحطيم هذا المرفق • وليس من شك أن استمرار العراق فى البحث عن تكنولوجيات الأسلحة النووية كان عاملا مؤثرا فى القرار الذى اتخذته ادارة بوش لارسال قوات الولايات المتحدة لتحرير الكويت من السيطرة العراقية ١٩٩١ • وهكذا ، فالظاهر أن مرحلة الافتراق فى سباق التسلح الكيفى لا تختلف فى خطورتها عن المرحلة الأولى فى السباق الكمى للتسلح •

سباق التسلح والحرب : الدليل التجريبى :

اتجهت عدة دراسات احصائية لبحث العلاقة بين سباقات التسلح والحرب ، وجاءت النتائج متضاربة ، كما جرت العادة • وفى دراسة يكثر الاستشهاد بها قد استعان ميكائيل والاس بمعاملات الارتباط بين بينات مشروعات الحرب لبحث مشاحنات القوى الكبرى بين ١٨١٦ و ١٩٦٥ • وتركز سؤال بحثه على : « هل تتفوق المشاحنات الخطيرة بين الدول المنشغلة بسباق التسلح فى زيادة احتمال تعرضها لحرب شاملة على تلك الدول التى تعرض أنماطا عادية للتنافس العسكرى ؟ (٥٤) » ، وبعد أن

تعرف المؤلف على ما يقرب من مائة نموذج للمشاحنات التى انتهت بوقوع حرب كلية أو شاملة ، واتضح ان من بين ٢٦ حربا كانت ثلاث منها مسبوقة بسباق للتسلح ، ومن بين المشاحنات السبع والعشرين التى لم تسفر عن وقوع حرب،لم يكن بينها أكثر من خمس حالات سبقتها سباقات التسلح، واستخلص والاس من ذلك أن وجود سباق للتسلح أو عدم وجوده بين الدول المتشاحنة قد أنبأ على نحو صحيح بالحرب (أو عدم حدوثها) فيما هو أكثر من ٩٠٪ من المشاحنات (٥٥) · والظاهر أن سباقات التسلح تثبت وجود اختلاف جوهرى فى الرد على التساؤل : هل تتصاعد المشاحنة وتتحول الى حرب أم العكس ؟

ولابد أن ندرك أن والاس لم يتجه اتجاها مباشرا للتساؤل حول هل تؤدى سباقات التسلح للحرب ، ولكنه بدلا من ذلك ، كان يبحث قضية أضيق من ذلك نوعا سميت افتراض « علبة القدح » (*) ويتضمن افتراض علبة القدح القول بأنه بينما لا تؤدى سباقات التسلح بالضرورة لوقوع الحرب بصفة مباشرة ، الا أنها تلعب دورا وسيطا مهما فى تصعيد المشاحنات وجنوحها للحرب ، وبعبارة أخرى ، فان سباقات التسلح لا تؤدى مباشرة الى اشعال الحروب ، ولكنها تخلق جوا ملتهبا قابلا للاشتعال بين الدول المتسابقة بحيث تكفى شرارة صغيرة فى مثل هذا الجو المشحون بالتوتر والعداء لاشعال جحيم من النيران ·

على أن منهج والاس هوجم ووصف بأنه أشبه بعملية قرص زهر النرد لصالح الافتراض · واختلف العديد من الباحثين مع والاس ودليله عن سباق التسلح والوسيلة التى اتبعها لتقرير هل يعد مستوى الانفاق على التسلح عند أية دولتين بالفداحة التى تدعو الى استنتاج وجود تسابق فعلى على التسلح · ويتم الحصول على الدليل بضرب نفقات التسلح عند الدولتين بعضها ببعض ، وبذلك يصح بالامكان تسجيل أحد البلدين رقما عاليا فى التسلح ، بينما يسجل البلد الآخر رقما متدنيا ، ويكون الناتج مرتفعا الى حد يساعد على استنتاج وجود سباق للتسلح وهذا يعنى أن بعض سباقات التسلح التى تعرف عليها والاس لم تكن سباقات متبادلة ، ولكنها كانت مواقف دلت على أن احدى الدولتين تنفق نفقات طائلة لتعزيز دفاعها (٥٦) ·

(*) Tinderbox.

وأعاد التفلد تحليل بينات والاس مستعينا بمعيار أدق للتعرف على وجود سباقات للتسلح ، واكتشف أن جميع سباقات التسلح التى صنفت على هذا النحو تؤدى الى الحرب ! • ومن جهة أخرى ، فقد اندلعت عدة حروب أخرى لم تكن مسبوقة بسباقات للتسلح (٥٧) •

ثمة مشكلة ثانية تتعلق بطريقة والاس فى اختيار جميع سباقات التسلح وجميع الحروب • فقد اعتبر هذه المشكلة مشكلة خاصة بطرفين فحسب • يعنى أنه بدلا من أن يمثل الحرب العالمية الأولى بقضية واحدة او حالة واحدة ، فانه مثلها بتسع مشاحنات ، وبدلا من تمثيل الحرب العالمية الثانية بحالتين فانها مثلت بسبع مشاحنات ، وبذلك تم خلق ٢٦ حربا متمايزة ، بينما لم تحدث الا سبع أو ثمانى حروب لا غير (٥٨) • وترتب على ذلك زيادة التشديد على الأهمية الاحصائية لسباقات التسلح التى سبقت الحربين العالميتين فى القرن العشرين • ولجأ اريش ويده فى معرض تصحيحه لهذه المشكلة الى اعادة انشاء جدول والاس فرتب جميع الثنائيات التى تمخضت عن حدوث حرب واحدة (بينما أبقى مسرحى الحرب الأوربية والحرب فى المحيط الهادى منفصلين) وأدى هذا الاجراء الى اضعاف الارتباط بين سباقات التسلح والحورب الى حد ما ، وان ظلت نسبة سباقات التسلح التى تصاعدت الى الحرب ثابتة (٢٥٪) ؛ بينما لم تزد نسبه المشاحنات التى لم ترتبط بسباقات التسلح التى تصاعدت الى الحرب عن ٣٪ (٥٩) •

على أن التحسينات التى جرت بعد ذلك أدت الى زيادة اضعاف النتائج الأصلية لوالاس • فلقد أعاد بول دل (بكسر الدال) اختبار ما فعله والاس مستعينا بفروض أدق وشروط أكثر تقييدا ، وابتكر دليلا مستحدثا لسباق التسلح اعتمادا على المعدل المتوسط للتغيير فى نفقات الدفاع • واشترط أن تكون سباقات التسلح قائمة على المنشآت المتبادلة التى زاد فيها كلا الطرفين النفقات بمعدل ٨٪ أو أكثر على مدى ثلاث سنوات ، ونظر الى المشاحنات على أنها متعددة الأطراف بدلا من اعتبارها ثنائية باعتبار هذا التعديل يناظر ما يحدث فى الواقع وانتهى الباحثان دل والتفلد الى الاعتقاد بعدم وجود تنوع مشترك بين سباقات التسلح والحرب • فلا تأثير لوجود أو عدم وجود سباق التسلح على وجود أو عدم وجود الحرب (٦٠) ، كما يبين من الجدول المبين التالى •

الجـدول رقـم (٢)

مقارنة العلاقة بين سباقات التسلح والحرب

أسماء العلماء	والاس ٧٩ر		ويد ٨٠ر		والاس ٨٢ر		دل ٨٣		التقلد ٨٣	
	حرب	لا حرب	حرب	لا حرب	حرب	لا حرب	حرب	لا حرب	حرب	لا حرب
سباقات التسلح	٢٣	٣	٦	٥	١١	٢	٣	٩	١١	صفر
لا سباق	٥	٦٨	٢	٦٨	٤	٦٣	١٠	٦٤	١٥	٧٣

ويتفق معظم المحللين على أنه حتى في حالة وجود غلبة في سباق التسلح ، فانها تسوق الى الحرب . فبعد أن استعان جيمس مورو بست مجموعات مختلفة ، انتهى الى قائمة تضم ٣٥ مشاحنة للقوى العظمى في القرن التاسع عشر والقرن العشرين كانت مسبوقة باستعدادات عسكرية من كلا الطرفين ، ومن بين ١٧ مشاحنة اهتدى اليها بين مجموعات البينات الست ، لم تنته الا أربع منها بالحرب (ولم يزد عددها عن ٤ مما جملته ٣٥) (٦١) .

والقول بأن سباقات التسلح تمهد للحرب مسألة بينة . اذ كانت الحربان الكبريان في قرننا - الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية - مسبوقتين بسباقات للتسلح ، ويتماثل مع هذا الرأى في الوضوح القول بأن الكثير من سباقات التسلح لم تنته بالحرب (٦٢) . اذ يعتمد عدد الحروب التي سبقتها سباقات للتسلح على معيار التعامل الذى نستخدمه لقياس وجودها . ولابد أن نختتم كلامنا بالقول بأنه بالرغم من أن الدليل النهائى لم يعرف بعد ، الا أنه من المحتمل أن يكون دور سباقات التسلح متواضعا فحسب ، أو دورا ثانويا في المسببات العامة للحرب . وكما ذكر أحد المحللين : « إن المشاحنات التى تسبقها سباقات التسلح تتصاعد في كثير من الأحيان وتتحول الى حروب أكثر من غيرها من المشاحنات ، ولكنها لا تلعب دورا اكتساحيا في التصعيد للحرب (٦٣) » . فهى لا تعد ضرورية أو شرطا كافيا لاندلاع العداوات . وبالرغم من ذلك

فيحتمل أن يكون من الصحيح أن يساعد سباق التسلح على زيادة احتمال تصعيد أية مشاحنة خطيرة الى الحرب ٠

ولما كانت بعض سباقات التسلح تؤدى الى وقوع الحرب ، وبعضها لم تؤد الى ذلك ، فمن المناسب أن نتساءل (مثلما فعل هانتينجتون) عن أى أنواع سباقات التسلح يرجح أن تسوق الى الحرب ؟ ، وما هى الشروط الواجب توافرها حينئذ ؟ ٠ فكلما أشار مورو أن بعض «علب القدح» أكثر قابلية للاشتعال من البعض الآخر (٦٤) ٠ وجرت بعض أبحاث فى هذه المسائل ، ولكن اجاباتها كانت بعيدة عن الوضوح (٦٥) ٠ وطرحت عدة قضايا منافسة كالقول : سباقات التسلح تؤدى الى الحرب «أ» اذا كان سباق التسلح يؤدى الى حدوث تحول فى التوازن الثنائى للقوى ٠ ب ـ اذا انتصرت احدى القوى « الثورية » فى سباق التسلح بدلا من انتصار احدى القوى التى تسلم بالأوضاع الراهنة ٠ حـ ـ اذا عجز سباق التسلح عن تحقيق أى توازن ٠

وبعد أن استعان جيمس مورو باحدى النظريات المنفعية المتوقعة فى تحليل دوافع أى بلد للحرب ، انتهى الى القول بأن سباقات التسلح التى تسفر عن مجرد الدفع الى مواصلة التنافس مع قدرات الخصم لا تغير التوازن النسبى للقدرات ، ومن ثم فانها لا تغير حسابات أى طرف عن احتمال النجاح فى الحرب ٠ على أن معظم سباقات التسلح لا تنتهى لا بحدوث توازن متواصل أو توازن فورى ، لأن اختلاف معدلات التسلح تتمخض عن تذبذبات مؤقتة فى التوازن النسبى ٠ فعندما تحصل احدى الدول على ميزة عسكرية وقتية يحدث تعديل مبهج فى حساباتها عن احتمال النجاح فى الحرب ٠ وفى هذه الحالة بالذات يحتمل أن تتصاعد المشاحنات وتتحول الى صراع ساخن ٠ وكلما زاد التأرجح فى التفوق العسكرى ازدادت احتمالية الحرب ، ويغدو الاقتتال أشد جاذبية ـ وقتيا على أقل تقدير ، لأن هذه الفرصة الأشبه بالنافذة يحتمل أن تغلق فيما بعد عندما ينتبه الخصم ويسعى لاستقلالها ٠ ويؤكد مورو استعانته ببينات مستقاة من ١٦ حالة من القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، كانت فيها المشاحنات بين القوى الكبرى مسبوقة بعملية استعدادات عسكرية ، مما دفعه الى التأكيد بازدياد احتمال تصاعد المشاحنات الى الحرب بازدياد حجم سباق التسلح (٦٦) ٠

وتبدو أبحاث العلماء الآخرين وكأنها قد اتبعت نفس الاتجاه ٠ فلقد بحث بول دل سباق التسلح فى ٢٢ قوة عظمى دائمة التنافس بين

١٨١٦و١٩٧٦ ، واكتشف تأخر حدوث الحرب بين هذه القوى المتنافسة ٠ اذ تسبقها عادة مشاحنتان مصطبغتان بالصبغة العسكرية ، واستخلص من ذلك القول بأن الاستعدادات العسكرية لها تأثير هين مباشر على تصاعد التنافس على الحرب ، ولكنها قد توجس بشدة الخطر فى حالتين :

(أ) عندما يكون الاستعداد أحاديا أو اسيمتريا ٠

(ب) عندما يؤدى الاستعداد الى حدوث تحول فى القوى نحو الازدواجية (فى القرن التاسع عشر) أو نحو غلبة العسكريين (فى القرن العشرين) (٦٧) ٠

ويعتقد الكتاب من أنصار التقليد الواقعى فى خطورة سباق التسلح عندما يؤدى الى حدوث تغيير فى ميزان القوى العسكرية بين المتنافسين أو الخصوم ، وان كان الأمر لا يتوقف عند هذا الحد ٠ فالأهم هو ماهية الدول التى حصلت على ميزات نسبية أو التى فقدت بعض المميزات من جراء هذا التحول ويفترض أن الموقف الأخطر يحدث اذا جرى التحول لصالح الدولة التى تعيد النظر فى موقفها بعد عدم شعورها بالرضا عن النظام الدولى السائد ، واعتقادها أنه يعترض سبيل حالة الأمر الواقع ٠ وهى فكرة مماثلة لنظرية نقلة القوة التى سنتحدث عنها فى الفصل الثامن ٠ على أن والاس قد اكتشف أن كلا الطرفين لا يجنيان شيئا من أثر التوازن الذى تسعى لتحقيقه الدول التى تعيد النظر فى موقفها ٠ كما لا توجد علاقة بين مراجعة الدولة لموقفها والتفوق فى ميزان القوى واندلاع الحرب (٦٨) ٠

وهناك صاحب نظريات آخر يستحق لقب أشد المؤيدين لدور سباق التسلح فى اشعال الحرب : لويس فراى ريتشاردسون ٠ ووفقا للصيغة التى طرحها ريتشاردسون فان السباقات « غير المستقرة » ــ يعنى التى أخفقت فى بلوغ حالة من الاستقرار يتوقف عندها التغير ــ ولكنها تعرض بدلا من ذلك أنشطة أعظم وأعظم ، وتجنح نحو الاستمرار فى الاسراف فى الانفاق على التسلح بغير وجود كابح فعال ٠ انها هى التى يرجح تفاقمها وزيادتها للتوتر الدولى وتحفيز العنف (٦٩) ٠ واستعانت تيريزا كلير ببينات من سباقات التسلح عند القوى الكبرى والقوى الصغرى للتعرف على العلاقة المفترضة بين سباقات التسلح غير المستقرة والحرب ٠ وتوحى نتائجها بأن السباقات غير المستقرة هى بلا جدال الأكثر تنبؤا للحرب أكثر من السباقات المستمرة ، ومما له أهمية خاصة الكشف الذى

اثبت أن سباقات التسلح التى تبدأ فى صورة مشددة سرعان ما تجنح الى بلوغ حدودها القصوى سياسيا واقتصاديا ، ومن ثم فانها تخمد وتتخذ وضعا مستويا بعد بلوغها حالة من التوازن المستقر (والسلمى) • ومن جهة أخرى ، فان السباقات التى تبدأ ممهلة تميل الى الاشتداد بمرور الزمان ، وتتصاعد حتى تبلغ حالة الحرب (٧٠) • وتكاد هذه الكشوف أن تكون متعارضة أشد تعارض هى واعتقاد هانتينجتون الباكر بأنه كلما طال أمد سباق التسلح ازدادت فرصة انتهائه الى حالة سلام •

وهكذا تكون الأدلة الميسورة (وان كانت شحيحة) قد أثبتت أن سباقات التسلح الطويلة الأمد التى تتميز بخصائص غير مستقرة وباللاسيمترية تنزع لأن تكون الأقرب احتمالا فى انهاء الحرب • ويتصف هذا الرأى بجانب كبير من المعقولية • ففى هذه السباقات يحدث تارجح مؤقت فى تكديس الأسلحة مما يمنح أحد الطرفين أو الطرف الآخر ميزة لم يكن لها وجود من قبل • ان « الغالب » فى سباق التسلح يتمتع الآن بميزة مؤقتة تتيح له الفرصة لتأمل الاجراءات العسكرية • وفيما يتعلق « بالخاسر » فان الفجوة التى انفتحت حديثا قد تولد خوفا جديدا عميقا من الخصم • وتمشيا مع هذه المؤثرات فان أية دولة من الدولتين ستقرر موقفها من الاقدام على فعل أكثر تطرفا •

وفى الختام ، هناك سؤال أساسى آخر يستحق الذكر : هل تؤدى سباقات التسلح الى الحرب ؟ أم أن توقعات الحرب هى التى تؤدى الى سباقات التسلح ؟ قد يكون الرد هو أن البشر لا يخاطرون بالحرب بمجرد امتلاكهم للأسلحة ، ولكن الأرجح أنهم يملكون الأسلحة لاعتقادهم أنه من الضرورى أن يحاربوا • وتتضمن هذه الأسئلة الرأى القائل بوجوب عدم اعتبار سباقات التسلح أسبابا جارية للحرب ، ولكنها بالأحرى مظاهر لأسباب كامنة أخرى للحرب (٧١) • ان سباقات التسلح تزيد فرصة الحرب لمجرد أنها تزيد مقدار التوتر والعداء والشعور بالتهديد الذى يحتمل أن يكون موجودا أو قائما بين البلدان • وبطبيعة الحال ، فان الانصاف يدعونا الى القول بأن نظرية المثير والاستجابة لم تبحث فكرة نسبة السبب الجذرى للحرب الى سباقات التسلح ، واكتفت بالقول بأنها تمثل جانبا من البيئة الشاملة والتوتر والعداء المتبادلين بين البلدان ، وأنها تلعب دورا ضمنيا فى عملية الصراع الأعم التى تؤدى الى الحرب •

متضمنات خاصة بالسياسة : مازق الأمن :

وباختصار ، بوسعنا القول بأن حشدا كبيرا من الدراسات العلمية قد أيد بالدليل نظرية المؤثر والاستجابة فى الصراع الدولى ، فى علاقة

السوفييت بالأمريكان أو في التفاعل المتبادل بين الناتو وحلف وارسو ، أو فيما يتعلق بالشرق الأوسط أو آسيا • فقد استطاعت هذه النظرية العثور على أنماط مماثلة للتفاعل • اذ يبدو أن الدول تتجاوب بعضها مع بعض على نفس النحو الذي تلقاه في معاملاتها المتبادلة • فالتعاون يولد التعاون ، والعداء يولد العداء ، وعندما يستفحل مستوى العداء تتصاعد الصراعات الحلزونية التي قد ينتهي أمرها بالحرب • وقد تكون سباقات التسلح محفزا مهما في تصعيد نمط الفعل ورد الفعل نحو الحرب ، وان كان الدليل المؤيد لذلك أقل وضوحا في هذه النقطة •

وقبل أن نواصل الكلام علينا أن ننظر فيما يترتب على هذه النظرية من آثار في مجال الصراع والتعاون في العالم الفعلي ، فلو صحت نظرية المؤثر والاستجابة ، فانها تكون قد قدمت تحديا واضحا خاليا من اللبس لبعض الأفكار شديدة الرسوخ في العلاقات الدولية • واحدى هذه الأفكار هي فكرة الربط بين الأمان والقوة ، والاعتقاد بأن أفضل سبيل للاطمئنان الى السلام هو الاستعداد للحرب (وقد أشرنا الى هذه الفكرة أو الأفكار المرتبطة بها بالنظرة المحافظة أو الواقعية في العلاقات الدولية) • ويتصل بهذه الفكرة الاعتقاد بأن البلدان الأخرى ستتخلى عن السعي نحو تحقيق مصالحها عندما تواجه بالتهديد • ان صليل السيوف يردع العدوان ويحقق السلام • وعلى عكس ذلك فان الأفعال التصالحية قد تدفع الخصوم الى الاعتقاد بأنك لن تدافع عن مصالحك • ويستشهد المحافظون هنا بما حدث في ميونخ ، ويقولون ان كل ما فعلته سياسة المسالمة لفرنسا وانجلترا في الثلاثينات هو أنها فتحت شهية هتلر لالتهام المزيد من الأراضي وأقنعته بأن الغرب لن يقدم على الحرب • ويقال ان سياسة التهديد اذا اعتمدت على مساندة الأفعال القوية كان بمقدورها أن توقف هتلر عند حده • ثم يعمم المحافظون من هذه التجربة ويطبقون الدرس المستفاد من ميونخ — لا تهاون مع الخصم — على السياسة الدولية بوجه عام • (وسنركز على هذه الفكرة في الفصل التالي عندما نفحص نظرية الردع) •

« الذبابة في المرهم » • فاذا صحت نظرية المؤثر والاستجابة فان التهديدات والسلوك المستأسد واقدام البلد « أ » على انشاء القواعد العسكرية سيحث سلوكا مماثلا عند البلد « ب » • ولربما ساعد صليل العسكرية على تخويف الطرف الآخر ، ولكنه لن يسوقه الى التراجع •

ويرى روبرت جرفيس أن الفكرة المحورية فى العلاقات الدولية ليست الشر ولكنها المأساة (٧٢) · اذ تدور المأساة حول ما يسميه علماء السياسة بمأزق الأمن · ويرجع المأزق الى أنه عندما يسعى بلد ما لزيادة نصيبه من الأمان ، فانه يخطو خطوات غير مقصودة تثير عند خصمه نوع السلوك الذى يسعى للحيلولة دون وقوعه · وربما ترتب على محاولة زيادة شعورنا بالأمان لسوء الحظ انقاص ما نشعر به من أمان · فثمة علاقة اعتماد متبادل بين السياسات الدفاعية للشعوب · فقد يعنى تحقيق قدر أكبر من الأمان لبلد ما انقاص مقدار الأمان لدى البلدان الأخرى (*) · فالمشكلة كما طرحها جرفيس هى « أن معظم اجراءات الحماية الذاتية تحدث فى ذات الوقت تهديدا للآخرين (٧٣) ويشرح جرفيس هذه الفكرة بقوله :

« عندما تسعى الدول لتحقيق القدرة على الدفاع عن نفسها ، فانها تجنى الكثير ، وتجنى القليل معا · أما الكثير فلأنها تكسب القدرة على الشروع فى مواصلة العدوان · أما القليل فيرجع الى أن الآخرين عندما يتعرضون للتهديد فانهم يعززون تسليحهم ، وبذلك يقللون من أمان الدولة البادئة · فبما لم تختلف احتياجات الهجوم عن احتياجات الدفاع من حيث النوعية والمقدار ، فان قوة الوضع الراهن ستحتاج الى وضع عسكرى يتشابه هو ووضع المعتدى · لهذا السبب ليس بمقدور الآخرين الاستدلال من قوات الدول العسكرية واستعداداتها هل تتصف الدولة بالعدوانية أم لا · ومن هنا تميل الدول الى افتراض الأسوأ » (٧٤) ·

وما يترتب على محاولات كل دولة تحقيق أعظم قدر من الأمان لنفسها هو فقدان الجميع للأمان ولا جدال فى أن ما يسفر عند ذلك هو اندلاع مستويات حلزونية متصاعدة من الاقتتال عندما تحاول الرد على الأفعال المسبقة للبلدان الأخرى · وفى نهاية المطاف قد تنتهى بالحرب هذه المحاولة لتحقيق أمان أعظم · ومنذ وقت طويل شرح جان جاك روسو (الفيلسوف الفرنسى) المنطق المأسوى لهذا التسلسل سيىء الحظ للأحداث ·

« يصح القول أنه من الأفضل لجميع البشر أن يظلوا دوما فى سلام ، ولكن ما دام من الصعب تأمين هذا القول ، ولما كان لا وجود لأى ضمان لتجنب الحرب ، لذا يتلهف كل شخص للشروع فى هذه الحرب فى

(*) ليت اسرائيل تعى هذه الجملة ·

اللحظة التى تتواءم مع مصالحه ، ويستبق جاره فى الاعتداء • وهكذا وقع العديد من الحروب الهجومية التى تذرعت بكونها احتياطات غير منصفة لحماية ممتلكات المعتدى أكثر من كونها وسيلة للاستيلاء على ممتلكات الغير » (٧٥) •

لعلك لاحظت أن روسو (والمدافعين عن نموذج المثير والاستجابة) يعتبرون بمعنى ما قد برروا وجود نوعية من الحروب يمكن أن توضع تحت شعار « لا وجود لحرب خاطئة » • فلا وجود لدولة ترغب فى الحرب، وليس هناك من تسعى لكسب أية أراض ، وانما الباعث الأساسى للحرب ليس تضخيم الذات ، ولكنه الخوف • فالدول تشن الحروب لاعتقادها أن الدول الأخرى سرعان ما تشنتها • وفى مثل هذه الظروف ، يقتضى التبصر أن يكون أفضل سبيل للدفاع هو الهجوم ببراعة • وتقتنع كل دولة من تسلسل الأفعال العدوانية وردود فعلها ان لخصمها أو خصومها نوايا عدوانية ، ويتزايد الصراع الحلزونى وتشتد حدته كلما حدث رد من أحد الأطراف على استفزاز الآخر ، وقد يطرأ طارىء يؤدى الى تجاوز حافة الاقتتال فتندلع الحرب • فلا أحد يريدها ، وليس هناك من يلام على اشعال لهيبها، ولا أحد مسئول أكثر من الآخر• لقد حدثت والأمر لله !

متضمنات السياسة (جريت) :

ما يترتب ــ ضمنا ــ على نظرية المؤثر والاستجابة مثل النزاع الحلزونى ومأزق الأمان واضح جلى ؛ فبالمقدور الاستنباط المنطقى لاستراتيجية محددة الملامح للسلام من هذه المتضمنات • فاذا صح أن الحرب نتيجة لعملية رد فعل لحركة التصاعد الحلزونى ، لذا يتوجب التدخل على نحو ما فى عملية النزاع لعكس اتجاه التصاعد الحلزونى ، واذا اعتبرنا الجانب السيىء هو ما يقع من عدوان وعنف وخصومات وردزد فعل من الطرف الآخر ، فان الجانب المشرق يتمثل فى الأفعال التعاونية والتصالحية فكل ما يحتاج اليه لتحقيق هذه النتائج المتفائلة) هو أن يتخذ أى بلد المبادرة ، وبدلا من اتباع شعار العين بالعين ، فان عليه أن يدير خده ، ويتصرف تصرفا كريما نحو خصمه •

ولقد ابتكر تشارلز أوزجود استراتيجية تخضع لهذه المواصفات ؛ لتخفيف العداء القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وأسمى

هذه المبادرة « المبادرة المتدرجة المتبادلة لتخفيف التوتر (*) (٧٦) • ويرى أوزجود ان الأفعال أحادية الأقطـــاب بالاشتراك مع التصريحات الشفوية الواضحة يمكن الاستعانة بهـا للمبادرة فى بدء عملية حلزونية متبادلة لتخفيف التصاعد • فبمقدور الدول عن طريق الأفعال والكلمات معا أن تتعلم الثقة المتبادلة ، وبمقدورها أن تخفف حدة التوتر والخصومة القائمة بينهما • ويقدم أوزجود عدة ارشادات لتطبيق هذه الاستراتيجية (٧٧) :

١ ـ لابد من التصريح علنا بجميع الأفعال الأحادية الأقطاب قبل تنفيذها ، ويتوجب التعريف بهـا كجانب من سياسة متصورة لتخفيف أسباب التوتر ويتطلب ذلك تجنيد الرأى العـام العالمى مما يساعد على احداث ضغوط لدفع الآخرين الى المعاملة بالمثل •

٢ ـ يتعين أن يتضمن التصريح ـ صراحة ـ دعوة علنية للخصم بالرد بالمثل على المبادرة المبدئية برد أحادى الأقطاب من اختياره • ولا يلزم أن يكون الرد صورة طبق الأصل من العرض الأصلى ، أو أن يتماثل معه فى الكم ، ولكن يجب أن يوضح انتظار شكل ما من أشكال الرد بالمثل •

٣ ـ لكى يتحقق نقـل الالتزام الحق بتحقيق التوتر يجب تقديم الأفعال الأحادية المعلنة فى صيغة برنامج عمل ، حتى اذا لم يصرح الخصم تصريحا مباشرا باستعداده للمعاملة بالمثل••

٤ ـ ينبغى أن تتخذ الأفعال الأحادية صيغة الأفعال السافرة أكثر من اتخاذها صورة العقوبات الموجبة أو السالبة• وبينما قد تكون العقوبات أمرا طارئا يسبق ما يفعله الآخرون ، الا أن أوزجود يفضل أن تكون أفعال « جريت » من الأفعال المباشرة ، وليست من الأفعال الطارئة • فلا بد أن تكون واضحة للعيان خالية من التناقض ، ومن الميسور اثباتها • بهذا المعنى تكون الأفعال السافرة أفضل من اللاأفعال أو الأفعال التحتية •

٥ ـ يتعين تخطيط الأفعـال الأحادية وترتيبها فى مسلسل متدرج ابتداء من الأقـل أهمية (والأقل خطورة) الى الأهـم (الأخطر) ويقترح أوزجود أن تبدأ الأفعال الأحادية بمقياس صغير ، وتنطلق من هذه البداية•

(*) Graduated and reciprocated inititative in tension (GRIT) reduction وسنشير اليها فى سياق الكتاب باسم الجريت اسوة بما اتبعناه فى حالة « الرام » •

وبعد أن تقابل أفعال المبادر بالمثل يستطاع النظر في الأفعال السياسية بعيدة الأثر ·

٦ ـ من المحتمل أن يكون الأفضل بدء سياسة « الجريت » في مجال آخر غير مجال نزع الأسلحة والتسلح ، ثم ينتقل الى هذا المجال فيما بعد عندما تتوطد الثقة اعتمادا على أفعال المعاملة بالمثل ، مجالات أخرى · فمبدئيا يجب أن تخطط الأفعال الأحادية في مجال بعيد عن تخفيف قدرة البلد على ردع العدوان · ويتعين ألا تتضمن الجريت أية مخاطرات قد تترك البلد عرضة لأخطار عدوه ·· وكلما صغر مجال المعاملة بالمثل قلت مخاطر الأفعال التي يمكن أن تكون محل نظر ·

٧ ـ يجب أن تتنوع الأفعال الأحادية بحيث لا تضعف من قدرات أي بلد في أي مجال واحد ، وبالاستطاعة اتخاذ تخفيف التوتر شكلا تصاعديا يضم مجالا من الأفعال في ميادين شتى : اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وعسكرية ·

٨ ـ يجب مواصلة الأفعال الأحادية في فترة زمنية مناسبة بغض النظر عن حدوث رد مباشر بالمثل ، أو عدم حدوث ذلك · وفي بواكير مراحل الاستراتيجية قد لا تكون سياسة المعاملة بالمثل وشيكة أو في المتناول ، ولكن من المهم أن نتابع رغم ذلك برنامجنا الأحادي القطب والهادف الى تخفيف التوتر وهذا أمر ضروري ، لأن أفعالنا المبدئية قد ينظر الخصم اليها على أنها مجرد خدع أو ملاعيب لأغراض الدعاية فلن يصدق الخصم صحة افعالنا ونوايانا الا بمرور الوقت · ومن ناحية أساسية فان « الجريت » تتضمن جانبا يحتاج الى التعلم والتلقين ، فمن الواجب أن يعرف المبادر خصمه أنه يرغب تحقيق التعاون رغبة أكيدة ، ويجب أن يهيىء البيئة المناسبة التي تساعد على تعريفه بهذه الرسالة · ومن جهة أخرى ، فان الخصم سيعرف المبادر في نهاية المطاف أن لديه هو الآخر اهتماما مماثلا بالتعاون أكبر من اهتمامه باستغلال كرم المبادر ·

٩ ـ لو حدثت أية تجاوزات أو انتهاكات (يعني لو استغل الخصم تنازلك الأحادي لكي يلحق بك الأذى) فيجب أن تقاومها بصلابة · ويجب أن تهدف المقاومة الى حصر رد فعلك على مجال التجاوز وحده ، على أن تستمر تحركات تخفيف التوتر في المجالات الأخرى · وبعبارة أخرى ، يتحتم الا يحدث أي ارتباط بين أية حادثة منعزلة دالة على « سوء الخلق » في أحد المجالات ومواصلة التقدم في أي مجال آخر ·

١٠ ـ تتميز « الجريت » بالمرونة ، وبأنها سياسة تنظم نفسها بنفسها . فكل طرف يعمل كمؤشر لأفعال الطرف الآخر ، ويجرى الاتصال بينهما عن طريق الأفعال ، واذا لم تتحقق المعاملة بالمثل ، فبالامكان الاستغناء عن السياسة فى نهاية المطاف دون حدوث أى أذى للمبادر .

جريت ـ تقييم :

يبدو أن المشكلة الكبرى التى تعترض تطبيق الجريت تنصب على كيفية الاقدام على الخطوة الاولى فى المبادرة ، اذ تعد التنازلات أحادية القطب من المستحبات لدى زعماء العالم ، مثلما يعشق طلبة السنة الأولى بالجامعة ذكر الاحداث غفلا من تاريخ وقوعها . ففى كلا الحالين ، تتطلب الخطوة الأولى قدرا هائلا من الشجاعة . فبمجرد شروع أى بلد فى اتباع سياسة الجريت ستظهر عند الخصم بعض المغريات القوية لمسايرتها وبطبيعة الحال ، ستلقى سياسة « الجريت » معارضة فى البلد المبادر . والوسيلة الوحيدة لاحتواء المعارضة الداخلية هى احراز النجاح ، الذى يحقق مبتغاه نبها لسرعة تحقيقه . ويدرك زعماء الدولتين المتنافستين أنهما اذا أخفقتا فى تحقيق سياسة المعاملة بالمثل ، فانهما ستخاطران بمواجهة القوى الداخلية التى ستشتد قوتها فى الدولة المبادرة من قبل من يقفون منهم مواقف العداء . ومن هنا يكون هناك اعتماد متبادل بين الطرفين لانجاح المحاولة .

وثمة نوع آخر من المشكلة فيما يتعلق بالجريت يجب التعرف عليه ، لاعتماد السياسة القائمة على الجريت على مرونة أعظم وقدرة أكبر على المناورة السياسية يفوق ما هو معتاد فى السياسات الحكومية . فلا يستبعد أن تؤدى المؤثرات الداخلية وتقلبات السياسة الحزبية والتنظيمية والبيروقراطية الى اقامة عراقيل خطيرة تحول دون نجاح الحكومات فى اتباع استراتيجية الجريت (٧٨) .

وقد يكون رد فعلك للجريت هو كونها تجريبية تحمل جانبا من المخاطرة ، وأنها مصممة لاختبار النظريات الاكاديمية للعلاقات الدولية المعروفة بضيق الأفق ، بالاستعانة بالعالم الفعلى كمعمل أبحاث عملاق . وغنى عن البيان ان الزعماء مطالبون بعدم اخضاع رعاياهم للتجارب الخطيرة ، وان كانت التجارب بمعناها الصحيح أمرا لا يمكن تجنبه . وبمعنى ما ، يصح وصف جميع سياسات الحكومات بأنها تجارب معتمدة على نظريات مضمرة عن كيفية سير الأحداث بالعالم .

ولا تخفى صعوبة اعداد اختبار لتطبيق الجريت فى العالم الفعلى وحدثت اختبارات الجريت فى البداية فى عمليات Simulation gaming فاهتدت على سبيل المثال الدراسات التى اتخذت شكل المباريات التجريبية والتى أجراها فريق من علماء النفس تحت اشراف. سفين لندسكول من جامعة أوهيو الى نتيجة اعترفت فيها بالجريت كاستراتيجية فعالة لغرس الثقة والتعاون • وفضلا عن ذلك ، فقد أثبتت الجريت فاعليتها سواء أجريت على الخيارات بصورة متعاقبة أم فى ذات الوقت (٧٩) •

وهناك موقف واقعى أوحد كثيرا ما يشار اليه كمثال لتطبيق الجريت فى العلاقات الدولية ، انه ما يسمى تجربة كنيدى التى بدأت فى يونيو ١٩٦٣ عندما صرح الرئيس من جانب واحد انتهاء الاختبارات النووية فى الجو وأعلن أن الولايات المتحدة لا تنوى استئناف مثل هذه الاختبارات ما لم تقدم الدولة الأخرى على ذلك ، وردت السوفيت بالمثل ، ثم خطا بعد ذلك خروتشوف الخطوة التالية بعد ذلك بأيام عندما أعلن التوقف عن انتاج القاذفات الاستراتيجية ، وتوالت التحركات التصالحية الأحادية التى انتهت بعقد اتفاقيات للتحكم فى التسلح ، وانتهت عملية تخفيف التوتر عندما استأنف السوفيت الاختبار ردا على الاختبارات النووية التى أجرتها الحكومة الفرنسية •

وفحص جولدستين وفريمان فى دراستيهما للتفاعل بين الولايات المتحدة والسوفيت والصينيين بين ١٩٤٨ و١٩٨٩ ست حالات من مبادرات التعاون أقدمت عليها احدى القوى العظمى عند تعاملها مع القوتين الأخريين (٨٠) واكتشفا نجاح خمس محاولات من ست فى خلق تعاون متبادل بين الطرفين • وكان الاخفاق من نصيب محاولة جورباتشوف خلق علاقة تعاون متبادل ثنائى • وفى جميع الحالات ، كان المبادر مضطرا للتغلب على القصور ذى الأهمية فى الدول المستهدفة • وهكذا يتضح اعتماد النجاح فى كسب التعاون المتبادل على استعداد المبادر للمثابرة بعد تعرضه لردود مبدئية لخيبة للآمال ــ وأوحى ذلك الى جولدستين وفريمان بأن سياسة الجريت الممتدة أو الاجريت هى السياسة التى يتقدم فيها المبادر بايماءات من طرف واحد ، متفرقة أو متقطعة (بدلا من تقدمها فى صورة متواصلة) فى فترة زمنية ممتدة ربما تعتبر السياسة الأفضل لكسب التعاون المتبادل •

وأجرى جولدستين وفريمان تجارب كومبيوترية لاختبار تأثير الاستراتيجيات العديدة فى الدفع للتعاون • وكانت الاستراتيجيات كما يلى :

١ ـ جريت واحدة بواحدة (*) تضم حركة مبدئية تعاونية واحدة ثم يكتفى بالرد بالمثل على الحركة السابقة للمنافس ٠

٢ ـ جريت تصاعدية وتعد أساسا هى نفس استراتيجية جريت السابق اجمالها وتبدأ بمبادرات محدودة وتتحرك حركة تصاعدية الى أن تبلغ الأفعال الأكثر أهمية ٠

٣ ـ استراتيجية جريت (ستاندارد) وفيها لا تتحرك المبادرات الأحادية من الأصغر الى الأكبر ، ولكنها تحتفظ عوضا عن ذلك بثباتها فى حالة متوسطة ٠

وأثبتت النتائج مرة أخرى تفوق استراتيجيات الملاينة ٠ فبالرغم من أن جميع الاستراتيجيات قد أثبتت فاعليتها نوعا فى تحقيق بعض التعاون ، الا أن استراتيجية « الاجريت » واستراتيجية « ميجريت » قد أثبتتا أنهما أفضل الاستراتيجيات ٠ ولم تنجح أية استراتيجية فى التظاهر بالحفاظ على التعاون على المدى الطويل ٠ وعادت العلاقات السوفيتية الأمريكية فى نهاية الأمر الى حالة التوقف عند الخصومة ، وهى نتيجة تعزى الى القصور الذاتى السياسى عند الدولتين كلتيهما ، كما يرى المؤلفان(٨١) ٠

واستخلص المؤلفان أن أفضل استراتيجية للحث على التعاون هى سياسة « السوبر جريت » التى ربما كانت فى الأساس سياسة « أجريت » دائمة ، تتتابع فيها المبادرات الأحادية فى مستوى يمكن الحفاظ عليه لعدد من السنوات (٨٢) ٠ والواقع أن المؤلفين يعتقدان أن الرئيس السوفيتى جورباتشوف قد اتبع هذه السياسة بعينها فى اتجاه « نظرته المستحدثة » الى السياسة الخارجية ابتداء من ١٩٨٥ ٠ وجرت تنازلات عن طرف واحد للحث على التعاون من قبل كل من الصينيين والأمريكان ٠ وفيما يتعلق بالصينيين ، فان خطة جورباتشوف فى فلاديفوستك ١٩٨٦ ، والتى أعلنت استعداد السوفيت لمواجهة الأحوال الصينية الراسخة لتحسين العلاقات قد أثمرت تطبيعا للعلاقات السوفيتية الصينية ٠

لم يكن كسب التعاون مع الولايات المتحدة أمرا يسيرا ٠ فلقد حدثت عدة محاولات للمبادرة الأحادية من قبل السوفيت ، ولكنها لم تلق آذانا صاغية : كتوقف السوفيت عن اجراء التجارب النووية فى يوليو ١٩٨٥ وانسحاب السوفيت من أفغانستان فى ديسمبر ١٩٨٨ وخطاب

(*) (TfT) Tit for Tat.

جورباتشوف فى هيئة الأمم (ديسمبر ١٩٨٨) وفيه أعلن قرار السوفيت من جانب واحد تخفيض العسكرية السوفيتية نصف مليون من القوات لمدة تزيد عن السنتين وتدمير أو التخلص من عدد ضخم من الدبابات ومدفعية الميدان والمدفعية المضادة للطائرات ، وتعهد مايو ١٩٨٩ بسحب خمسمائة سلاح نووى من أوروبا ، وحتى ١٩٨٩ ، كما يرى جولدستين وفريمان بدا السوفيت وكأنهم يقومون بدور المبادر ودور « المعامل بالمثل » معا ، بينما نادرا ما قدمت الولايات المتحدة أية مبادرة أو معاملة بالمثل ، الا فى صورة واهنة ، ولم يحدث تحسن فى علاقات السوفيت والأمريكان أساسا رغم شح استجابة الأمريكان · ومع نهاية ١٩٨٨ ، كان كل ما عرضه السوفيت للتعريف بمحاولاته هو اتفاقية القوى النووية متوسطة المدى (*) وهى اتفاقية اعتمدت بصفة أساسية على استعداد السوفيت لتقديم تنازلات جوهرية مهمة للولايات المتحدة ·

وغيرت السنتان التاليتان كل ذلك ، بعد أن حدثت سلسلة من الأحداث المبهرة التى قلبت علاقة الأمريكان بالسوفيت (والعلاقات الدولية بوجه عام) رأسا على عقب فى فترة قصيرة من الزمان ، وأحدثت صدمة كبرى · فقد يسر استعداد جورباتشوف للتنازل عن مذهب برجنيف والسماح بحدوث تحول سلمى سقوط الشيوعية فى ست دول من الكتلة السوفيتية فى أوربا الشرقية فى الأشهر الأربعة الأخيرة من عام ١٩٨٩ · وساعدت تنازلات السوفيت أيضا على توحيد الألمانيتين فى أكتوبر ١٩٩٠ وفقا لشروط الغرب ، كما عزز عضوية ألمانيا فى حلف الناتو · وكان من المنطقى أن يعقب هذه الأحداث موت حلف وارسو (والكوميكون) فى أبريل ١٩٩١ ، وأيضا عملية انسحاب جميع القوى السوفيتية من المجر وبولاندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا · وفى ذات الوقت ، بدأ الاتحاد السوفيتى يتحول من دولة شيوعية ذات حزب واحد الى ديموقراطية غريرة تجرى تجارب فى رأسمالية السوق ·

وأدت هذه الأحداث الى انتصار فكرة المعاملة بالمثل فى الغرب ، فوقعت الناتو على معاهدة (القوات التقليدية فى أوروبا) (**) ، ووقع السوفيت والأمريكان على معاهدة ستارت لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية فى يوليو ١٩٩١ · ووقع السوفيت والدول الغربية عدة اتفاقيات ثنائية الأقطاب أو متعددة الأطراف للتجارة والمعونة ـ وازدهرت مؤتمرات القمة الثنائية ومتعددة الأطراف ·

(*) INF.
(**) CFE.

ثم حدث بعد ذلك فى سبتمبر ١٩٩١ وفى أعقاب الانقلاب الاجهاضى، الذى حاولوا فيه تنحية جورباتشوف من السلطة ، القاء الرئيس بوش خطابا تليفزيونيا مثيرا للدهشة . فاقد أعلن عن جملة اجراءات أمريكية من جانب واحد تضمنت من بين أشياء أخرى :

(أ) انسحاب جميع الأسلحة الذرية التكتيكية من أوربا .

(ب) ازالة الصواريخ النووية من بعض أنواع من السفن البحرية .

(ج) رفع حالة الاستعداد القصوى لقاذفات القنابل الأمريكية .

(د) انهاء البرامج الحركية السريعة للولايات المتحدة (*) . وأعلن الرئيس أن هذه الخطوات ستطبق فى حالة اتخاذ السوفيت خطوات مماثلة او عدم اتخاذها لهذه الخطوات على حد سواء ، ولكنه تحدى السوفيت للانضمام الى الولايات المتحدة فى اتخاذ خطوات جريئة مماثلة . وهكذا يكون الرئيس الأمريكى قد تبنى لغة واستراتيجية الجريت !

كانت هذه الاجراءات بمثابة أكبر تطبيق مباشر لاستراتيجية الجريت من قبل زعيم من زعماء العالم . فلم تكن مبادرات جورباتشوف الا مسارا من جانب واحد مصحوبة باتصالات خالية من التناقض عن توقعات السوفيت ، ولا بدعوة صريحة للولايات المتحدة للمعاملة بالمثل فى مقابل ما فعله السوفيت عندما فتحوا الطريق المغلق . وعلى الأكثر ، فان كل ما هناك هو دعوة الولايات المتحدة للمعاملة بالمثل فى مسألة واحدة بالذات مثل الاحجام عن اجراء تجارب نووية ، ولم يوضح هذا المطلب فى سياق الايماءات السوفيتية التى جاءت فيما بعد فى حالة معاملة الولايات المتحدة بالمثل .

ولم يتأخر وصول رد السوفيت على خطاب الرئيس بوش . ولم يمض أكثر من أسبوع تقريبا على اعلان جورباتشوف اجراءاته من جانب واحد . فلقد اقتدى اقتداء مباشر بأغلب الاستقطاعات الأمريكية ، بل وخطا خطوات أبعد بأن علق مرة أخرى التجارب النووية السوفيتية ، وتعهد بألا تتجاوز الترسانة الاستراتيجية السوفيتية ما لا يقل عن ألف رأس نووى عن الترسانة الأمريكية ، ثم اقترح اتفاق البلدين على استقطاع ٥٠٪ من الأسلحة الاستراتيجية .

(*) ICBM.

وفى غضون شهور قليلة ، جرى الاستعداد لتقديم اقتراحات أخرى وفقا لمبدأ الجريت • وقدم الرئيس بوش فى معرض خطابه الاتحادى فى يناير ١٩٩٢ مجموعة من الاقتراحات تضمنت مبادرات دفاعية من جانب واحد (بعضها قديم والآخر جديد) وتحدى الرئيس الجديد للحكومة الروسية (بوريس يلتسين) لكى يتقدم باقتراحات مماثلة • وجاءت اقتراحات يلتسين فى ذات الوقت (اذ كان التصريح المشترك قد أعد سلفا على نحو لم يخف على أحد) • وهذا تحريف جديد لاستراتيجية الجريت •

من هذا يتضح حدوث عدد من التغيرات المهمة بين ١٩٨٥ و ١٩٩١ مما يوضح التطبيق الناجح لاستراتيجيات الجريت بوساطة القوتين العظميين • والى حد كبير ساهمت مبادرات جورباتشوف المتواصلة من جانب واحد واستعداده لتقديم تنازلات فى غضون فترة من الزمان على تعريف زعماء الولايات المتحدة (والصين) أن انطباعاتهم المسبقة عن دولة السوفييت فى حاجة الى مراجعة وتغيير ، وأن رغبة السوفييت فى التعاون ليست مجرد خدعة ، ولكنها رغبة مخلصة ، وبدأت الثقة تحل محل الشك فى علاقة العدوين السابقين وبطبيعة الحال ، فقد لعبت دورا مماثلا أيضا التجربة الديموقراطية فى الاتحاد السوفيتى ، وأدت الى انتهاء سيطرة الشيوعية ، ليس فى ذلك البلد فحسب ، وانما أيضا فى جميع شرق أوربا ، مما ساعد على خلق بيئة دولية بعيدة الاختلاف وعلينا أيضا الا نغفل ما حدث على جانبى ما كان يدعى بالستار الحديدى • فلقد ارتاح المعسكران من الأزمات الطاحنة فى الميزانية التى كانت تنفق على الدفاع • وبصرف النظر عن الأسباب الحقيقية ، فلقد أفسح جو الحرب الباردة للعداء المتبادل والشك والتوتر المجال أمام ادراك الطرفين أن التعاون لتحقيق المصالح المشتركة أمر ميسور • ووفقا لهذه المؤثرات استطاع الرئيس الأمريكى التحرر من القيود السياسية الداخلية التى قيدت صنع السياسة الأمريكية لسنوات طويلة ، وأصبح قادرا للمرة الأولى على اجراء تخفيضات من جانب واحد فى النواحى العسكرية دون أن نخشى أية صدمات رجعية سياسية تؤدى الى هزيمته فى الاقتراع • وهكذا غدت سياسة اعلانية فى نهاية الأمر أمرا مقبولا •

ويحاجى جولدستين وفريمان اللذان ختما تحليلهما ١٩٨٩ بالقول ان صناع القرار فى القوى الثلاث العظمى قد عملوا فى عشرات السنوات الأخيرة فى بيئة « محدودة التبادل » كان فيها التعاون المتبادل من كلا الجانبين قائما ولكنه محدود • غير أن مازاد صعوبة هو وجود مستويات أعلى فى سياسة التصور الذاتى فى الدول الثلاث (٨٣) • أما البيئة

السائدة الآن فقد غدت من المقومات التى أفسحت الطريق أمام الاندفاع نحو التعاون (على أقل تقدير) فيما يتعلق بالأمريكان والسوفيت ٠

للحديث بقية :

سنعود فيما بعد لزيادة الحديث عن الجريت ، وان كنا الآن سننتقل الى الفصل التالى لتفنيد نظريتين أخريين فى التفاعل الدولى : نظرية المباراة ونظرية الردع ٠ فلما كنا قد بقينا فى مستوى التفاعل الثنائى ، فانكم ستلاحظون عددا من المتماثلات المتمايزة فى الأفكار المطروحة ٠ ولا جدال فى أننا سنعاود النظر فى الكثير من التصورات الكبرى المقدمة فى هذا الفصل كالنزاع الحلزونى ومأزق الأمن وسباق التسلح واستراتيجيات السلام عن طريق القوة ، والسلام من خلال التصالح والتعاون ٠ وسنقدم منظورات بديلة لجميع هذه التصورات ٠

هوامش الفصـــل الســـادس

(١) J. David Singer — The Level of Analysis Problem in International Relations ضمن كتاب James Rosenau International : Politics & Foreign Policy ص ٢٢ ·

(٢) Anatol Rapoport — Fights, Games and Debutes انظر Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies الجزء الثانى ١٩٧٤ ، ص ١٩٣ ــ ١٩٤ ·

(٣) Leng و Goodsell ص ١٩٤ ·

(٤) Leng و Goodsell ص ٢٠٧ ــ ٢١٧ ·

(٥) Joshuas, Goldstein و John R. Greeman — Three Way Street : Strategic Reciprocity (١٩٩٠) ·

(٦) كحل بديل بمقدورنا أن نبتكر مقياسا تخص فيــه الأفعــال التعــاونيــة بقيم موجبــة (من ١ ــ ٤ على سبيل المثال) وتعطى فيه الأفعــال اللاتعــاونية قيما سالبة · (من ١ الى ٤) لمعرفة المقارنة بين بعض المقاييس الشائعــة · انظر مقال : Joshua Goldstein — Recopricity in Superpower Relations فى العدد ٢٥ من مجلة الدراسات الدولية الفصلية يونيو ١٩٩١ ، ص ٢٠٠ ·

(٧) Russell leng — Regan and the Russian Crisis Bargaining ــ مجلة العلوم السياسية الأمريكية ٧٨٠ (يونيو ١٩٨٤) ، ص ٣٣٨ ــ ٣٥٥ ·

(٨) William A. Gamson و Andre Modigliani — Untangline the Cold War استشهد بها Mechael P. Sullivan فى كتاب International Relations : Theories and Evidence ١٩٧٦ ، ص ٢٨٦ ــ ٢٨٧ ·

(٩) Jan F. Triska و Dadiv D. Finley فى كتاب Soviet - American Relations (١٩٦٩) ·

(١٠) Ole Holsti — Escalation and War (١٩٧٢) ·

(١١) Richard K. Ashley - The Political Economy of War and Peace ١٩٨٠ وأيضا Michael Don Ward — Cooperation and Conflict in Foreign Policy مجلة الدراسات الدوليــة الفصليــة مارس ١٩٨٢ ، ٧٦ الى ١٢٦ ·

(١٢) Frank Mogdis — The Verbal Dimension in Sino-Soviet Relations بحث مقدم الى مؤتمر جمعية العلوم السياسية الامريكية سبتمبر ١٩٧٠ .

(١٣) Goldstein و Freeman — The Three-Way Street خصوصا الفصل الثالث وايضا Joshua Godlstein — Reciprocity in Superpower Relations الذى يتناول العلاقات الامريكية الروسية وحدها .

(١٤) Ole Holsti و Robert North و Richard Brody
Perception and Action in 1914 Crisis (١٩٦٨) .

(١٥) Leng و Goodsell نفس المرجع .

(١٦) Jeffrey S. Milstein — American and Soviet Influence
Balance of Power and Arab-Israeli Violence, ١٩٧٢ (١٣٩ ـ ١٦٢) .

(١٧) R. Burrowes و J. Carriga — Prico, — The Road to the six
Day War — جمعية علوم السلام ، ص ٤٧ـ٧٤ .

(١٨) J. M. McCormic — Evaluating Models of Crisis Behavior
مجلة الدراسات الدولية (يناير ١٩٧٥) ، ص ١٧ ـ ٤٥ .

(١٩) Joanathan Wilkenfeld و Virginia Lee Lussier و Dale
Tahtinen — Conflict Interactions in Middle East ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧
مجلة Conflict Resolution (يونيو ١٩٧٢ ، ص ١٣٥ ـ ١٥٤) .

(٢٠) هناك ١٥ معادلة لان المؤلفين احصوا عملية عسكرية بالاضافة الى نوعين اخرين من النزاعات الخارجية هما "active hostility" و "Verbal hostility" .

(٢١) Jonathan Wilxenfeld — A Time Series Perspective on
Conflict Behavior in Middle East ضمن كتاب اشرف عليه Ratric McGowan
بعنوان : Sage International Yearbook of Foreign Policy (١٩٧٥) ،
ص ١٧٧ ـ ٢١٢ .

(٢٢) Michael Don Ward — Cooperation anr Conflict in Foreign
Policy Behavior مجلة الدراسات الدولية مارس ١٩٨٢ ، ص ٦٧ ـ ١٢٦ . وكان رد اسرائيل على الجمهورية العربية المتحدة تصعيديا ايضا فقد ربت على كل من الصراع والتعاون بنسبة ١ر٧ الى ١ر٠ .

(٢٣) Russell J. Leng و Hugh B. Wheeler — Influence Strategies,
Success and War ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ٦٢٥ ـ ٦٨٤ .

(٢٤) Russell J. Leng — Influence Strategies and Interstate Conflict
ضمن J. David Singe : Correlates — Testing Some Realpolitik Models
of war II ١٩٨٠ (ص ١٢٤ ـ ١٥٧) : انظر بوجه خاص ص ١٥٤ .

(٢٥) Russell J. Leng و Charles S. Gochman — Dangerous
Disputes مجلة العلوم السياسية الأمريكية . نوفمبر ١٩٨٢ (ص ٦٦٤ ـ ٦٨٧) .

(٢٦) When Will They Ever Learn Conflict — Russell J. Leng
Resolution سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ٣٧٩ـ٤١٩ · وايضا مقال Crisis Bargaining
Beliefs and the Historical Record مجلة العلوم السياسية الامريكية سبتمبر ١٩٨٤
ص ٣٣٨ ـ ٣٥٥ ·

(٢٧) Nations in Conflict — Robert North و Nazli Chaucri
(١٩٧٥) وانظر ايضا بحثهما الاحداث عن الضغوط الجانبية فى كتـاب Lateral
Pressure in International Relation ضمن كتـاب اشرف عليه Manas Midlasky
(١٩٨٩)

(٢٨) Nations in Conflict — North, Choucri ص ٢١٨ ـ ٢٥٤ .
، انظر بوجه خاص الصفحات ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٤ ·

(٢٩) International System and Foreign Policy — Raymond Tanter
Approaches دراسات السياسة العالمية · (ربيع ١٩٧٢) ص ٧ ـ ٣٩ ·
وايضا G. T. Duncan و R. M. Siverson Markov Models for Conflict
Analysis مجلة الدراسات الدولية الفصلية ١٩٧٥ ، ٢٤٤ ـ ٢٧٤ ·

(٣٠) A closed and open Model Analysis of — Gordon Hilton
Expression of Hostility in Crisis مجـلة ابحـاث السـلام ١٩٧١ ·
ص ٢٤٩ ـ ٢٦٢ ·

(٣١) انظر J. Wilkenfeld و G. W. Hopple و P. J. Rossa و S. J. Andriole
فى كتاب Foreign Policy Behavior ١٩٩٠ واهتدى الى نتائج مماثلة
William Dixon فى كتاب Reciprocity in United States-Soviet Relations
مجلة العلوم السياسية الامريكية (١٩٨٦) ، ص ٤٢١ ـ ٤٤٥ ·

(٣٢) Arms Races : Prerequisities — Samuel. P. Huntington
and Results ١٩٥٨ ـ ص ٤١ ·

(٣٣) Arms and Insecurity — Lewis F. Richardson ١٩٦٠ ·

(٣٤) An Analysis of Arms Processes — W. Ladd Hollist
in the United States and Soviet Union مجلة الدراسات الدولية الفصـلية
(سبتمبر ١٩٧٧) ، ص ٥٠٣ ـ ٥٢٨ ·

(٣٥) Arms Races and the Likelihood of War — Horn Mike
بحث مقدم الى مؤتمر جمعية الدراسات الدولية باتلانتا ١٩٨٤ ·

(٣٦) Thoms R. Cusak و Military-Michael Don Ward
Spending in the United States مجلة Journal of Conflid (سبتمبر ١٩٨١)
ص ٤٢٩ ـ ٤٦٧ · اسفرت دراسات سباقات التسلح فى الشرق الأوسط عن نتائج متضاربة ·
فقد اتبع فى بعض عهود وفى بعض الدول نمط رد الفعل الذى جاء به Richardson
ولكن هذه النتيجة لم تظهر صحتهـا بالنسـبة لجميع الدول وجميع العهود ـ انظر مقـال :
From War to War — Hans Rattinger المجلة الامريكية للدراسات الدولية
ديسمبر ١٩٧٦ ، ص ٥٠١ ـ ٥٣١ ·

(٣٧) Armament, Detente and Bureaucracy — Hans Rattinger
مجلة Conflict Resolution ديسمبر ١٩٧٥ ٠ Alternative Explanation
of Competitive — W. Ladd Hollist Arms Process المجلة الامريكية للعلوم
السياسية ، مايو ١٩٧٧ ، ص ٣١٥ ـ ٣٤٠ ٠

(٣٨) Choucri و North — Nations in Conflict .

(٣٩) Marder و Arthur — From the Dreadnought to Scapa flow
(١٩٦١) ص ١٢١ ـ استشهدت بها نازلى شكرى ونورث ، ص ٢٠٦ ٠

(٤٠) Choucri و North ص ٢٠٧ ٠

(٤١) Choucri و North ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩ و ٢١٨ ٠

(٤٢) Choucri و North ص ٢١٨ ٠

(٤٣) Explaining Foreign Policy — Lloyd Jensen ١٩٨٢ ،
ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠ ٠

(٤٤) Goldstein و Freeman — Three Way Street ص ٢٦ ـ ٢٧ ٠

(٤٥) Differential Paths to Parity — Michael Don Ward
مجلة العلوم السياسية الامريكية ١٩٨٤ ، ص ٢٩٧ ـ ٤١٣ ٠

(٤٦) Arms Races : Prerequisities and Results — Huntington

(٤٧) Huntington ـ ص ٦١ ٠

(٤٨) Huntington ص ٦٥ ٠ اشار نموذج Richardson الى اتجاه
مختلف بعض الشىء ٠ فلى الصيغة التى اوردها ، لو ازداد التسليح بلا حدود مع القليل
من القيود فستندلع الحرب فى نهاية الامر ٠

(٤٩) Theories and Approaches to International — Patric Morgan
Politics ١٩٨١ ، ص ٢٦٨ ٠

(٥٠) Huntington ص ٧٥ ـ ٧٦ ٠

(٥١) Huntington ص ٧١ ـ ٧٢ ٠

(٥٢) Adelman Jonathan و Deborah Palmieri — The Dynamics
of Soviet Foreign Policy ١٩٨٩ (ص ٢٧٦ ـ ٢٨٠) ٠

(٥٣) جريدة واشنطن بوست فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ صفحات ١ A و ٢٧ A ٠

(٥٤) Arms Races and Escalation — Michael D. Wallace
مجلة Conflict — Resolution مارس ١٩٧٩ ، ص ٧ ٠

(٥٥) Arms Races and Escalation — Wallace ص ١٤ ٠

(٥٦) انظر Arms Races and Escalation — Erich Weede
مجلة Conflict Resolution ٢٤ يونيو ١٩٨٠ ، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧ ٠
و Randolph Siversin, و Arms Races the — Paul Diehl

Handbook of War Studies ضمن Conflict Spirial and the Onset of War ص ٢٠٣ ·

(٥٧) Arms Races ? — and Escalation ? — M. Altfeld
مجلة الدراسات الدولية الفصلية ٢٧ (يونيو ١٩٨٣ ـ ص ٢٢٥ ـ ٢٣١) ·

(٥٨) Arms Races and Escalation — Paul F. Diehl مجلة Peace Research ١٩٨٣ ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧ ، هذه هى المشكلة التى تعرض لها Walling بالـذات وحلهـــا جزئيـــا فى دراســـة لاحقـــة . Michael — D. Wallace : Armaments and Escalation مجلة الدراسات الدولية الفصلية مارس ١٩٨٢ ، ص ٣٧ ـ ٥٦ ·

(٥٩) Arms Races and Escalation : Some — Erich Weede Some Persisting Findings — Wallace وانظر رد Some Persistings Doubts مجلة Conflict Resolution (يونيو ١٩٨٠) ٢٨٩ ـ ٢٩٢ ·

(٦٠) انظر Arms Races and Escalation — Diehl ص ٢٠٧ ـ ٢١١ ـ وايضا بحث Lambelet وليس بينه وبين دراسة Wallace أى ارتباط اذا اكتشف عدم وجـود اى اتصـال بين سـباقات التسـلح والحـروب · ـ انظـر : — John Lambelet Do Arms Races Lead to War ? مجلة Peace Research ١٢ (١٩٧٥) ·

(٦١) A Twist of Truth : A — James D. Morrow Reexamination of the Effecis of Arm Races مجلة Conflict Resolution سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ٥١٨ ـ ٥١٩ ·

(٦٢) لعل من بين الاسباب التى جعلت الحروب ليست جميعـا مسبوقة بسباق التسلح هو أن جميع الحروب لا تنشب بين طرفين متكافئين · وبالرغم من ان سباقات التسلح تميل الى تصعيد المشاحنات بين الأطراف المتكافئة نسبيا الا انها قلما قامت بأى دور فى المشاحنات بين الطرفين غير المتكافئين ـ انظر فى هذه النقطة — The Stips of War John Vasquez مجلة السياسة الدولية اكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٨٥ ، ١٣٦ ·

(٦٣) A Twist of Truth — Morrow ص ٥٠٢ ·

(٦٤) نفس المصدر ·

(٦٥) انظر العرض الذى قدمه Siverson و Diel نفس المرجع ص ٢١٤ ·

(٦٦) A Twist of Truth — Morrow .

(٦٧) هناك شرط ضرورى اخر ـ فيما يبدو ـ وهو ان ينشب الخلاف المقصود فى منطقة تالية للعدوى مجاورة لاحدى الدولتين المتنافستين ·

Arms Races to War — Paul Dieh مجلة Sociological Quarterly ١٩٨٥ ، ص ٣٣١ ـ ٣٤٩ ·

(٦٨) اكتشف Wallace عدم وجود ما يدعم الافتراض القائل بان المعدلات النسبية للزيادة العسكرية مرتبطة باندلاع الحرب ، انظر Armaments and Escalation — Michael, Wallace مجلة الدراسات الدولية الفصلية ١٩٨٣ ، ص ٣٧ ـ ٥٦ ·

(٦٩) Arms and Insecuuity L. F. Richardson .

(٧٠) Smith و Arms Race Instability and War — Theresa Clair
مجلة Conflict Resolution يونيو ١٩٨٠ ، ص ٢٥٣ ـ ٢٨٤ ٠

(٧١) يوميء بحث Diehl و Kingston بأن زيادة الأسلحة لا تدفع الدول أو أية مجموعة من الدول المتنافسة الى التورط فى المشاحنات ٠ وبدلا من ذلك فالأرجح هو أن المشاحنات تنشب لأسباب أخرى ثم يشتعل سباق التسلح نتيجة للتوترات الناجمة عن المشاحنات السبقة Paul Diehl و Messenger or Message — J. Kingston
مجلة السياسة (١٩٨٧) ص ٧٨٩ ـ ٧٩٩ ٠

(٧٢) The — Perception and Misperception — Robert Jervis
Spiral of International Insecurity فى كتاب تحت اشراف William Oslon
وآخرين Theory and Practice of International Relations ١٩٨٣ ، ص ٢٠١ ٠

(٧٣) Jervis ص ٢٠٠ ٠

(٧٤) Jervis ص ٢٠١ ٠

(٧٥) A Lasting Peace — Jean -Jacques Rousseau
ترجمه عن الفرنسية الى الانجليزية C. E. Vaughan ١٩١٧ ، ص ٧٨ ـ ٧٩ ٠

(٧٦) An Alternative to War or Surrender — Charles E. Osgood
١٩٦٢ ٠

(٧٧) Graduated Unilateral Initiative for Peace — Osgood
مجلة Conflict Resolution ١٩٧١ ٠

(٧٨) هذا ينطبق أيضا على Tit-For-Tat وهى استراتيجية ستناقش فيما بعد ٠ وانظر فى هذه النقطة Explaining Cooperation — Kenneth Oye
Under Anarchy مجلة السياسة العالمية ـ اكتوبر ١٩٨٥ ، ص ١٦ ٠

(٧٩) تبدو Tit for Tat أعظم تأثيرا من فى الحث على التعاون المبكر ـ انظر Steven Linskold و Inducing — Michael Collins
Cooperation by : Groups and Individuels مجلة Conflict Resolution
ص ٦٧٩ ـ ٦٩٠ ٠

(٨٠) Goldstein و Three Way Street — Freeman الفصل الرابع ٠

(٨١) نفس المصدر ـ الفصل الخامس خصوصا ص ١٣٤ ـ ١٣٦ ٠

(٨٢) نفس المصدر ، ص ١٥٣ ٠

(٨٣) نفس المصدر ص ١٥٢ ٠

الفصــل السابــع

نظرية المباراة ـ نظرية الردع

تعال يا واطسن تعال : فالمبارات حاميـة الوطيس ٠

سير كونان دويل

يدعم الكثير من البلدان نفسه بالحرب ، وما يتخللها من تقهقر ومهادنة اكثر من ركونها الى الصعود والتمسك بما تعتقد ٠

رونالد ريجان

نظرية المبـــاراة :

نستطيع تصور التفاعل أو التعامل بين الدول فى شكل مباراة ، يعنى تنافس الدول للحصول على مغنم ٠ ولا تتضمن بعض أنواع المباريات أكثر من رابح واحد ، وقد يوجد فى المباريات الأخرى عدة رابحين أو خاسرين ، على أن العنصر الأساسى فى السياسة عندما تتخذ شكل المباراة هو ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الاستراتيجيات التى يتبعها كل لاعب (أو كل بلد) ، فلابد أن يعمل اللاعب حسابا لمصـــالح الخصم واستراتيجياته ٠ ويتحقق أفضل طريق للعمل اذا أحسن كل لاعب توقع ما يفعله الآخر (١) ٠

وانبثقت نظرية المباراة من الدراسات المنطقية والرياضية للتزويد بوسيلة لفهم أنواع معينة من المواقف الشبيهة بالمباريات ٠ وللمساعدة فى تقدم استراتيجيات صنع القرار ٠ وغرضها مزدوج ٠ الغرض الأول عملى ومعيارى لمساعدة صانع القرار على التصدى لمواقف معينة فى العالم الواقعى عن طريق وضع الاستراتيجيات التى تساعد على تفسير لماذا تحدث أفعال بعينها فى مواقف بعينها ، وقد تســاعد نظـرية المباراة فى تيسير فهمنا

لشتى التفاعلات الدولية، التى يخططها طرف ما لمواجهة أفعال واستراتيجيات الآخـرين ، كمـا هو الحال فى تفـاعلات الأزمات والمساومات الدبلوماسية وسباقات التسلح والردع والتعبئة السابقة للحرب والتنافس الاستعمارى وغير ذلك ٠

وتستند نظرية المباراة مثل جميع نظريات علم الاجتماع على افتراضات مبسطة محددة ، وأهم فرضيات نظرية المباراة هى :

١ ـ اتصـاف البشر بالعقلانية (أو على أقل تقدير اتصـاف أغلب البشرى بالعقلانية معظم الوقت) وربما اعتقد أن الحكومات عبارة عن كائنات متفردة تعتمد فى حساباتها على العقل ، وتعنى العقلانية بهذا المعنى سعى كل فريق لتضخيم مصالحه ٠

٢ ـ بالمقدور حساب جانب المنفعة (القيمة أو الربـح) فى كل نتيجة ، والتعبير عن ذلك بلغة الأرقام ٠ اما باستعمال مقياس مقسم الى درجات ، أو تبعا لمقياس يدل على مراتب المرغوبية ٠ ويساعد ذلك على ايجاد معيار موثوق به فى المقـارنة العقلانية للاستراتيجيات تبعـا لقدرتها فى الاسهام فى تضخيم مصالحنا ٠

وغالبا ما يستعين أصحاب نظريات المباراة بقاعدة تصور الخيارات المتاحة لكل لاعب والعائد الذى يمكن توقعه لكل نتيجة محتملة ٠ ولقد عرفنا فى النمـوذج المبين فيما يلى صـورة لقاعدة من قواعد المباريات فى حرب العصابات ٠

حرب بين فريقين فى حرب العصابات

اللاعب (١)

العصابـات

اللاعب (٢) الشرطة	ج المعارك المفتوحة	د المناوشات
(أ) المطاردة فى الأوغال	- ٤ (+ ٤)	- ٦ (+ ٦)
(ب) فى المدن المحمية	+ ٩ (- ٩)	+ ٣ (- ٣)

ولكل لاعب استراتيجيتان • فللاعب (١) الاستراتيجيتان أ ، ب وللاعب (٢) الاستراتيجيتان ج ، د • وقد تكون الخيارات الاستراتيجية المتاحة متماثلة للاعبين ، وقد تكون مختلفة ، وفي المثل التالي الخيارات فلما كان لكل لاعب استراتيجيتان • فلقد رمزنا للنتائج الأربع الممكنة بأربع خانات في القاعدة • واذا زاد عدد اللاعبين ، أو زادت الخيارات الاستراتيجية ، فستدعو الحاجة الى زيادة عدد الخانات وتبين الأعداد المدرجة في كل خانة العائد (الربح أو النفع) الذى سيعود على اللاعب (١) (اللاعب الأفقي — أو الصف الأفقي) وسيشار اليها أولا ، ويشار ثانية لمنافع اللاعب في اللاعب العمودى بين قوسين • ويفترض حدوث الخيارات في ذات الوقت ، وتعتمد النتيجة على الجمع بين الاستراتيجيتين المختارتين •

وعليك أن تلاحظ أن هذه المباراة هي مباراة تمثل حالة صراع بحت أو غير محدد ، لأن أحد اللاعبين يكسب دائما ، بينما يخسر اللاعب الآخر دوما ، فلا تسمح النتيجة بحدوث كسب متبادل أو خسارة متبادلة • وفوق كل ذلك ، فان ما يكسبه أحد اللاعبين يناظر تماما ما يخسره اللاعب الآخر، ومن هنا يكون المجموع في كل خانة صفرا ويسمى هذا النموذج من المباراة (مباراة المجموع صفر) (*) •

وساعد على ذيوعها مارتين شوبيك أحد رواد نظرية المباراة (٢) • واللاعب (١) قوة من الشرطة ، واللاعب (٢) بعض العصاة في خلايا حرب العصابات • وبمقدور الشرطة أن تختار اما : أ — دخول الغابة لمطاردة العصاة ، وهي استراتيجية خطيرة ، لأن الغابة هي الموطن الذى يأوى العصاة أو ب — حماية مناطق المدن التى يفترض أنها تزودهم بما يحتاجون اليه من عون • ولدى رجال العصابات الخيار ج — وهو شن معارك مفتوحة على نطاق واسع أو د — القيام بمناوشات على نطاق ضيق يتبع فيها الاقتتال تقنيات غير تقليدية ومن منظور الشرطة ، تعد حماية المدينة هي الاستراتيجية المفضلة • فلو أنهم اقدموا على مطاردة العصاة في الغابة ، فانهم سيكونون من الخاسرين في الحالين ، أى سواء أكانوا في معركة مفتوحة أم مشتبكين في مناوشات • فالمسألة اذن مسألة تقدير كمي ، ولدى العصابات أيضا استراتيجية مهيمنة • فسواء أقاتلوا في الغابة أم في المدن فانهم سيختارون الموقف الذى يعود بكسب أكبر وخسارة أقل ، اذا قصروا المعركة على المناوشة • وهكذا يكون لكلا الطرفين استراتيجية حاسمة • انها استراتيجية عليهم أن يحاولوا القيام بها بحيث تتوافق هي وطبيعة الموقف والخيارات

(*) Zero sum game.

المتاحة لهم والعائد منها ، وهكذا يكون صالح كل طرف قد التقى فهد الخانتين (ب) و (د) في الربعية اليمنى السفلى · وستظل الشرطة في عقر دارها ، وتحمى المدن ، وسيهاجم العصاة باتباع تقنيات المناوشة ·

ويمثل الحل مرتفعا يصل بين قمتين ونقطة توازن تلتقى فيها استراتيجية الطرفين · واذا كان للمباراة مرتفع ، وليست جميعها كذلك ، فانها تنبيء عادة بوجود حل أدنى وحل أعلى والحل الأدنى يمثل أفضل ما يستطيع كل لاعب أن يفعله عندما يواجه مخططا مرسوما بعقلانية كاملة، ويمثل أيضا الحل الذى يحاول فيه كل لاعب تصغير خسائره ، اذا قدم الخصم أسوأ ما بمقدوره أن يقدمه · وبعد أن يدرك العصاة أن الشرطة ليست بالغفلة التى تدفعها الى دخول الغابة ، ولكنها ستلجأ عوضا عن ذلك الى حماية المدن ، فانهم سيرون أن العقل يدعوهم الى جعل خسارتهم تقتصر على فقدان ثلاثة اذا اشتبكوا فى مناوشات ، بدلا من فقدان تسعة ، كما ستكون النتيجة لو أنهم اختاروا الهجوم فى معركة مفتوحة · ومن القواعد البديهية العامة فى المباريات التى يشترك فيها شخصان (المجموع صفر) أن تعتمد أفضل استراتيجية لكل طرف على مبدأ الحد الأقصى ، أى أن يحاول كل لاعب تضخيم أدنى ربح وتصغير خسارته الكبرى · انها استراتيجية محافظة ، ويقتصر الاستعانة بها على حالات مباريات المجموع صفر (٣) ·

الرعاديد (*) :

بيد أن صيغة المباراة المجموع صفر لا تناسب جميع المواقف ، لأن معظم المواقف السياسية تتضمن عناصر تعاون الى جانب عناصر الصراع · فقد يهدف اللاعبون الى تحقيق أرباح متبادلة أو تحمل خسائر متبادلة · فهناك جانب المصالح المشتركة للاعبين الى جانب السعى للتفوق على الخصوم · وقد تتضمن بعض المصالح المشتركة بين الدول تجنب العائد السلبى المتبادل (كالدمار النووى وتكاليف سباق التسلح) بالاضافة الى تحقيق النفع المتبادل (كانتعاش التجارة والنجاح المتبادل فى استخراج الكنوز الدفينة فى أعماق البحار والمحيطات) · ولننظر فى بعض المباريات (التى لا تتبع مباريات المجموع صفر) والتى لا يضاف فيها الى خانة مجموع الناتج أى شيء بالاضافة الى الصفر · والنموذج الثانى يصور مباراة اعتيد تسميتها مباراة الكتاكيت أو الرعاديد ·

(*) Chicken

اللاعب (٢)

		جـ الانحراف بالسيارة	د ــ الاندفاع قدما
اللاعب (١)	(أ) الاندفاع قدما	ــ ٢٠ (ــ ٢٠)	+ ٥ (ــ ٥)
	(ب) الانحراف بالسيارة	ــ ٥ (+ ٥)	ــ ٢ (ــ ٢)

نموذج ٢ ــ الرعديد

فلكل لاعب الخيار بين نفس الحركتين : أ ــ اما أن يقود سيارته الى الحارة الوسطى فى الطريق بأقصى سرعة فى مواجهة السيارة المندفعة منافسه ، أو ب ــ ينحرف بسيارته لتفادى الاصطدام بالسيارة الأخرى (وبذلك يكون قد أجرى عملية كتكتة (*) • فاذا رفض الطرفان الانحراف بسيارتهما ، فستكون النتيجة حدوث صدام عنيف وتهشم الصلب وتجريح الكروم مع احتمال كبير للاصابة بجراح وموت السائقين ، والعائد من هذه الكارثة المتبادلة قد قدر (ــ ٢٠) ، ولم يكن من المستبعد أن يصل الى ــ ٥٠ أو ــ ١٠٠ • على أن القيمة المقدرة ليست ذات بال • فما يهم هو أن الرقم أكبر كثيرا من أسوأ عائد تال• فاذا عمد أحد السائقين الى الانحراف بسيارته ، بينما أحجم السائق الآخر عن القيام بالمثل (الخانات ب ، جـ ، أو أ ، د) فى هذه الحالة سيتعرض الحارف للغضب من جراء وصفه بالرعديد (ــ ٥) ويلقى الخصم اعجاب عامة الناس (+ ٥) واذا حرف الاثنان سيارتيهما فانهما يتعرضان لبعض الاذلال الهين ، ولكن لما كان الاثنان قد اشتركا فى الصفة المميزة المريبة بأنهما من الرعاديد (فلا عجب اذا تعرض الاثنان للوم (ــ ٢) ، وسيبقى الاثنان على قيد الحياة لكى يرتكبا حوادث أخرى فى مناسبات أخرى على الطرق العمومية •

وتتصور الاستراتيجية الأمثل هنا أنك اذا افترضت أن السائق الآخر سيفعل الأسوأ ، فان الجانب الأفضل من الشجاعة سيدعوك الى حرف

(*) Chickening out

سيارتك مع التعرض لاذلال لن يدوم طويلا ، ثم تصحو حيا فى اليوم التالى ، وبذلك تكون قد خففت خسائرك • واذا سلمنا بالثمن الباهظ الذى يدفعه صاحب التكهن الخاطىء ، فانك لن ترغب فى تجربة حظك ومواجهة حرف السائق الآخر لسيارته • والأعقل فى هذه الحالة هو أن تفترض أنه لن يفعل ذلك • ومن جهة أخرى ، فان اعتقادك أن خصمك شخص منطقى وعاقل قد يدفعك الى الاستفادة بحصافته ، وان كان ليس بعيدا عن الخطر • ومع هذا فاذا كان هدفك هو الكسب أكثر من كونه التصدى لموقف سيىء ، فان نظرية المباراة ستزودك ببعض حلول لهذا اللغز •

واذا أردت أن تتاح لك فرصة كسب أية مواجهة من مواجهات مباراة الرعديد ، فان عليك أن تتبع الاستراتيجية المصممة على نحو يدفعك الى الوثوق من أن خصمك سيؤمن ايمانا لا يتطرق اليه الشك بأنك لن تنحرف ، ومن ثم فان أسلم سبيل منطقى سيسلكه خصمك هو ألا يعترض طريقك ، ومن هنا تكون الاستراتيجية الرابحة هى التى تساعد على توطيد مصداقيتك ، والرابحون فى مباراة الرعديد ينجحون بفضل قدرتهم على التحكم فى خصومهم واعتقادهم أنهم ملتزمون باتباع استراتيجية انتحارية، ويفتقرون الى المرونة فى هذه الاستراتيجية • وبمعنى ما ، فان النجاح يعتمد على اثبات أنك لست عقلانيا ، وان كانت اللاعقلانية تعنى الموت (ـ ٢٠) ، ولكنها أفضل فى نظرك من الاذلال (ـ ٥) • واذا أمكن غرس هذا الاعتقاد فسيكون الاختيار آنئذ متروكا لخصمك لكى يختار الحياة أو الموت لكليهما •

ويعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على شيئين : أولا : عليك أن توطد مصداقيتك ، يعنى أن تدفع خصمك الى الاعتقاد بأنك ستفعل على وجه الدقة ما هددت بفعله • ويمكن اجراء ذلك (على ضوء ما ذكرنا بالمثال) بأن تثبت العجلة حتى تمنعها من التحرك من جانب لآخر والحل البديل هو أن تخرج يدك من النافذة علامة على أنك لن تستطيع وضعها على العجلة فى الوقت المناسب لتحريكها ، بيد أن هذه الأفعال ستعرف السائق الآخر عدم وجود بديل آخر أمامك غير الاستمرار فى المضى قدما • ثانيا : عليك أن توطد مصداقيتك قبل أن يحاكى خصمك استراتيجيتك ويفعل الشىء عينه • وأول من يتبع هذه الاستراتيجية يتمتع بميزة ، لأن عبء الاختيار بين الحياة والموت سيقع على عاتق الخصم •

والمشكلة المحورية هنا هو أن ما يعد خيرا لأنثى الأوز سيكون خيرا لذكر الأوز (ولعل هذه العبارة من الأمثلة السائرة فى اللغة الانجليزية)

فلو كان أفضل سبيل لكسب أية مواجهة فى الأزمة هو الاحتماء بدرع من الفولاذ فى المضى قدما، فسيكون من المعقول آنئذ الزعم بأن هذه الوسيلة هى التى ستتبع متآنية من كلا الطرفين ! وبذلك تغدو هذه الاستراتيجية درعا من الفولاذ يساعد على الاندفاع نحو التهلكة • واكتشف سيندر وديزنج أن التكتيكات التهديدية غالبا ما تكون مؤثرة فى مواقف عالم الواقع (الرعديدة) بين الدول ، وبخاصة فى مواجهة ضعاف الخصوم • غير أن مثل هذه التكتيكات تتعرض لمخاطر جمة فى حالة الخصوم ممن يتمتعون بقدرات مكافئة ومصالح مكافئة (٥) •

وفى حالات المباريات (الرعديدة) المستمرة ، أو التى تتكرر بلا انقطاع ، قد يختار كل سائق القيادة (الدغرى) بدلا من الانحراف بالسيارة (التعاون) تمشيا مع الزعم بأن هذه الوسيلة ستهدد الخصم ، وتدفعه الى الانحراف مستقبلا • فربما سعى الطرفان لاكتساب الصيت بأنه لاعب صلب العود لا يلين ولا ينثنى ولا يحيد عن طريقه (٦) •

ولقد رئيت صلاحية مباريات الرعديد فى حالات علاقات الردع وأزمات المواجهات ، بما فى ذلك أزمات حافة الهاوية وسبق أن رأينا أنه كثيرا ما تؤدى هذه المواجهات الى الحرب ، وبخاصة اذا أدرك زعماء احدى الدول أن استراتيجية اللا انحراف التى يتبعها الخصم انما هى من قبيل الخدعة أكثر من كونها التزاما حقا • وفى مثل هذه الحالات فان نقطة الصهوة فى الانحراف ضد الانحراف يتعذر بلوغها بالنظر الى سوء ادراك التزام الخصم• ولا يخفى أنه قد يصيب بلوغ نقطة الصهوة عند العدو ، اذا رأى أحد الطرفين أن العائد من الانحراف ، سيكون قاسيا بحيث يبدو الاذلال مساويا للموت أو مفضلا عليه •

قد يعترض على ذلك بأن بعض التفاعلات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ابان أزمة صواريخ كوبا اتخذت مظهر مباراة الوعديد ، اذ لمحت الولايات المتحدة بأنها على استعداد لاستخدام القوة (بما فى ذلك استعمال الأسلحة النووية) ضد الاتحاد السوفيتى لو أنه لم يرفع صواريخه من كوبا ، ومن ثم تكون قد وطدت مؤقتا موقعا صلبا بعيدا عن الانحراف وكان بمقدور السوفيت أن يمضوا قدما بلا تردد ولكن الولايات المتحدة كانت قد أثبتت بالفعل مصداقية استعدادها للاندفاع اذا اقتضى الأمر ، وجاء التعبير عن هذه المصداقية بالكلمات (فى تصريحات الرئيس كينيدى) والأفعال (الحصار البحرى لكوبا واتخاذ قوات الولايات المتحدة وضع الاستعداد) • وعلى الرغم من أن مصداقية الأمريكان للقتال فى هذه

المشكلة كانت قد توطدت ، الا أن مصداقية السوفيت للقتال لنصرة حليفتها كوبا لم تكن قائمة • وأدرك السوفيت ذلك ، وكان أفضل طريق أمامهم هو التخفيف من خسائرهم والانسحاب بشرف •

ان وعد كينيدى بالاحجام عن مهاجمة كوبا الى جانب امكانية سحب الصواريخ الأمريكية من تركيا قد جعل عائد التنازل (الانحراف) أكثر استساغة من اتباع الطريق الآخر ، ويمكن اعتباره مثلا حسنا لكيف يمكن أن يساعد تغير العائد الطرف الآخر الى تحقيق أهدافه •

مازق المحبوسين :

وننتقل الآن الى أكثر مباريات « المجموع صفر » تعرضا للتحليل انها مأزق المحبوسين ، كما صورة نموذج المباراة المذكور فيما بعد : اثنان من المشبوهين قبضت عليهما الشرطة بتهمة ارتكاب احدى الجرائم • واقترح المدعى العام فى المقاطعة اتباع خطة دالة على الدهاء وسعة الحيلة، فرفض السماح لأى مشبوه منهما بالاتصال بالمشبوه الآخر ، وسجنهما فى زنزانتين منفصلتين ، واستجوبهما كل على انفراد ، ودار الاستجواب على النحو الآتى :

١ ـ لو أنكما رفضتما الاعتراف ، فستعاقبان بالسجن ٩٠ يوما بتهمة التشرد (+ ١ لكل) •

٢ ـ لو اعترف أحدكما وورط الآخر ، فسيطلق سراح المبلغ (بضم الميم وكسر اللام) ويسجن الشريك مدى الحياة (+ ٢٠ ـ ٢٠) •

٣ ـ لو اعترفتما سويا بالجريمة ، فستوقع عليكما عقوبة السجن لمدة خمس سنوات (ـ ١٠ لكل منهما) •

اللاعب (٢)

اللاعب (١)	جـ (التخلى عن الآخر / الاعتراف)	د التقارن التزام الصمت
أ (التخلى / الاعتراف)	ـ ١٠ (ـ ١٠)	+ ٢٠ (ـ ٢٠)
ب (التقارن التزام الصمت)	ـ ٢٠ (+ ٢٠)	+ ١٠ (+ ١٠)

فما الذى سيفعله ؟ وكما يحدث دوما : ان هذا يعتمد على ما تعتقد
أن السجين الآخر سيفعله · فاذا كنت السجين (١) # واعتقدت أن
اللاعب (٢) # سيتعاون معك ، فانك ستشترك معه فى خداع الشرطة،
ويكتفى فى هذه الحالة بمعاملتك معاملة الشريك فى الجريمة ، أو بمقدورك
أن تتخلى عنه فيخلى سبيلك ، تاركا زميلك للتهلكة · واذا نظر لهذه
المسالة بمنظور المصالحة الفردية البحتة فسيغدو التخلى هو الحل العملى ،
اذا اعتقدت أن المشبوه الآخر سيتعاون (بالتزام الصمت) · ومن جهة
اخرى ، فان اللاعب (٢) # قد يقرر الاعتراف · فاذا اعترف فسيكون
من الحمق اللوذ بالصمت ويحكم عليك بالسجن مدى الحياة · واذا
تخليت أنت أيضا فستنال عقوبة خمس سنوات ، ومن هنا يكون التخلى حلا
مجزيا بصرف النظر عن اعتقادك بأن اللاعب الآخر سيتخلى عنك أو سيتعاون
معك · فبغض النظر عما سيفعله فان أفضل رد لك هو التخلى عنه ، وأن
تضمن لنفسك أفضل عائد · ولما كان اللاعب الآخر ليس معتوها تماما ،
فانه سيهتدى الى نفس التقدير الذى قدرته ، يعنى سيتخلى عنك أيضا
(ويعترف) ولذلك يكون التخلى هو الاستراتيجية الحاكمة لكل لاعب ،
ويكون الحل الناجم عن ذلك هو الصهوة فى أ ، ج (ــ ١٠ ــ ١٠) فى
الربعية اليسرى العليا التى تمثل التخلى المتبادل ·

وما يثير الاهتمام فى هذه المباراة هو محاولة كل طرف أداء الأفضل·
ولو اتبعا التعاون المتبادل فانهما كانا سيهتديان الى حل مقبول · ولما رفضا
الوشاية كل منهما بالآخر ، واستطاع الاثنان الحصول على + ١٠ التى
تمثل الخط الموفق النسبى للحكم بالحبس لمدة ٩٠ يوما بتهمة التشرد ·
وهو ما يمثل الاختيار الثانى عند كل لاعب ، بينما كان الصهوة عند كليهما
فى واقع الأمر الاختيار الثالث ولا جدال أن كل لاعب منهما يفضل + ١٠
على ــ ١٠ والمازق يتمثل فى أنه عندما اختار ما اعتقد أنه آمن سبيل والحل
الذى يمثل اقصى قدر من المنفعة الفردية فانهما ساهما على السواء فى
الاهتداء الى نتيجة أقل ارضاء ــ نسبيا ــ لكليهما مما كان بالمقدور بلوغه ·

فلماذا يصعب تحقيق التعاون المتبادل والكسب المتبادل ؟

أولا : اذا أريد تحقيق التعاون المتبادل فلابد أن ينبذ كل لاعب
العائد الأكبر الذى بمقدوره الاهتداء اليه عن طريق التخلى من جانب واحد·
فعلى الرغم من وجود مجزيات للتعاون المتبادل فى مباراة مأزق المحبوسين ،
فان اللاتعاون من جانب واحد يحقق أعظم مكافأة أو عائد ·

ثانيا : ليس لدى اللاعبين أية معرفة مسبقة باختيار الطرف الآخر ٠ وليس بمقدورهما الاتصال أو الالتقاء قبل اصدار قرارهما ، مما يصعب صوغ استراتيجية متبادلة للتعاون ٠

ثالثا : الثقة التى تعد من أهم مقومات التعـــاون غير موجودة ٠ وهكذا ففى غياب البنة وغياب الاتصال الذى قد يولد مثل هذه الثقة ، يضحى كل فريق مرغما على اتباع سبيل يضر الطرفين معا ٠

وأخيرا ، تعتمد القدرة على التعاون على عدد مرات لعب المباراة ، ففى هذا المثل الكلاسيكى لم تتح للمشبوهين غير فرصة واحدة للعب على أنه فى حالة المباراة المتكررة التى يتواصل فيها اللعب يتسنى للمتنافسين الملم كليهما بما يضمره الطرف الآخر ، واذا لم تلعب المباراة غير مرة واحدة ولا تتــاح الفرصـة لادراك اللاعبين أى خيار سيختاره منـافسهم فى المرة التالية ، بيد أن معرفة حدوث العديد من التفاعـلات بينهما فى المستقبل ستسـاعد على توعيتهما وتعريفهما عـدم كسـب أى منهما أى شىء من اللاتعاون المتبادل ، فعندما يدرك اللاعبان أن الخيارات التى يجريها أحدهما اليـوم ستؤثر فى تحركات المنافس فى الغد ، سيتعلمان أهميـة التعاون ويدركان أن الخيار التعاونى فى الحاضر قد يغرى بالتعاون المتبادل فى المستقبل (٧) ٠

مباريات مازق المحبوسين وتطبيقها على العـــلاقات الدولية :

تنطبق مباريات مأزق المحبوسين على نطاق واسع على جميع أنواع مواقف العلاقات الدولية ، فمثلا ربما أمكن تطبيق مباراة المأزق على حالة تعبئـة الجيوش قبل نشوب الحرب وأيضـا على حالة تشكيل الأحلاف والتنافس الامبريالى على المستعمرات ، أو على المواجهـة بين سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية الاقتصادية ٠ ويتشابه تكوين هذه المواقف هو ومباريات مأزق المحبوسين فى كونها جميعا مواقف يحظى فيها مبدأ الكبح المتبادل بالأفضلية ، ولكن ربما كانت أفضل سياسة هى معانـاة القيود وتفـادى الظهـور بمظهر الحمقى ، واذا رفض الآخرون جماح مطامعهم ٠ وتعرف اكسيلرود على مثل آخر مثير للاهتمام لمأزق المحبوسين ٠ وزعم أن الجنود فى الحرب العالمية الأولى وضعوا سياسة أوربية شعارها « عش ودع الآخرين يعيشون » فى خنادق غرب أوربا ؛ وبذلك تحاشت كتائب الجيش تحطيم العدو فى ظروف خاصة مقـابل المعاملة بالمثل من الطرف الآخر ٠ والنقطة المهمة عند اكسيلرود فى حرب الخنادق هى :

« ... لقد كانت الوحدات الصغرى تواجه كل منها الأخرى فى قطاعات ساكنة لفترات ممتدة من الزمان ، وساعدت هذه الحالة على تغيير طابع المباراة من مباراة حركة مأزق المحبوسين التى يعد فيها الارتداد هو الاختيار الغالب الى مباراة مأزق محبوسين متكرر يستطيع فيه اتباع استراتيجيات مشروطة (٨) .

وترتب على التفاعل المعلق بين الوحدات امكان اتاحة الفرصة للتعاون المتبادل المستند الى المعاملة بالمثل ، وأدرك الجنود أن لأفعالهم عواقب غير مباشرة ، شريطة أن يكون الضيق عند الأعداء مجرد حركة لف ودوران تنتهى بتوفير الراحة لهم (٩) ، وبينما كانت غلالات المدفعية الموجهة ضد مواقع الأعداء كان من المحتوم أن تتسبب فى تساقط النيران من هؤلاء الأعداء ، فان كبح الجماح كان من المرجح أن يقابل بالمثل .

وأخيرا ، فان تقييد التسلح يعد ــ فى أغلب الظن ــ المثل الكلاسيكى لمأزق المحبوسين . ولنتأمل ما جاء فى النموذج التالى للمباراة الذى يمثل ما يحدث فى حالة التحكم فى التسليح .

اللاعب (٢)

اللاعب (١)	ج (تسلح)	د لا تسلح
ب لا تتسلح	- ١٠ (- ١٠)	+ ٢٠ (- ٢٠)
أ (تسلح)	- ٢٠ (+ ٢٠)	+ ١٠ (+ ١٠)

لربما اتخذ هذا السيناريو مظهرا شبيها بما يأتى : عندما بلغت الحرب الباردة أوجها جمع الرئيس الأمريكى ورئيس السوفيت خيرة خبرائهما الاستراتيجيين والسياسيين لمناقشة التطورات الأخيرة ، واستقر رأى علماء البلدين على أن الوقت قد أصبح مناسبا (الآن) لظهور ــ أو استعمال ؟ ــ ملاح استراتيجى بعيد الارتقاء . بيد أن الثمن الذى سيدفع فى مقابل ذلك سيكون باهظا ، واكتشفت استخبارات كلا البلدين أن القوة الأعظم الأخرى تواجه نفس الموقف التكنولوجى . فلعلها هى الأخرى ستقرر انشاء ونشر مثل هذا السلاح الجديد . وفهم أيضا امكان

تأثر كل بلد بتقييمه لما يتوقع أن يفعله البلد الآخر وعلى الرغم من امكان استخلاص المزايا المتبادلة (كاهمال سباق التسلح والتخفيف من الأعباء الاقتصادية الداخلية المصاحبة لهذا السباق والحد من التوتر العالمى) الا أن أعظم ما يخشاه الطرفان هو شطب البرنامج ، ثم اكتشاف اقدام الطرف الآخر على تنفيذه • وهكذا يتعين على أية رغبة لاتباع التعاون المتبادل أن تراعى امكانية انفراد الخصم أو المنافس بالتصرف مستغلا سذاجتها ومن جهة أخرى ، فانك ستتمكن من تحقيق التفوق العسكرى عن طريق الانشاء ، بينما يكون الطرف الآخر قد اتبع سياسة الكبح من جانب واحد• وبطبيعة الحال ، اذا اختار الطرفان الانشاء فلن يكون لأى طرف اليد العليا ، لأن الاعتمادات الباهظة ستكون قد اعتمدت ، وتكون الموارد التى كان بالاستطاعة انفاقها فى مشروعات أجدى وأنفع ، قد استنفدت فى دورة أخرى غير مجدية من دورات سباق التسلح •

لسوء الحظ ، ينزع قرار « الانشاء » للخضوع لطبيعة الموقف فاذا كنت غير قادر على الوثوق فى الجانب الآخر ، فانك ستفضل الخيار الذى يهون من امكانية حدوث خسارة جمة والمتضمن ميزة اضافية تمنحك التفوق العسكرى اذا اتبع الجانب الآخر موقف الكبح الذتى ، على أن اتباع الصالح الفردى يؤدى الى حدوث كارثة متبادلة ، لأن التسلح سيغدو الاستراتيجية المهيمنة على كلا الطرفين •

ومن حسن الطالع أن عمليات الحصول على الأسلحة لا تخضع لأى قيود رسمية تساير مباريات مأزق المحبوسين• اذ يجرى الاتصال بين اللاعبين فى العالم الفعلى اعتمادا على الكلمات والأفعال مما يزيد زيادة كبرى من فهمهما للتحركات المستقبلية لخصومهما • ثانيا : ليست سباقات التسلح من المباريات التى تحسم من طلقة واحدة ، ولكنها تتألف من سلسلة من القرارات المتعددة التى تتجمع بمرور العديد من السنوات • انها قرارات تخص الاختبار والبحث والتطور ونشر العديد من مختلف أنظمة الأسلحة وتعديلاتها • وبعبارة أخرى ، انها مباراة متواصلة تتضمن عددا لا نهاية له من التفاعلات ، يعني هي مباراة « متكررة » ، وتحدث معرفة تواصل المباراة بلا نهاية تأثيرا على أسلوب نظرة اللاعبين للمباراة (١٠) •

وفي مثل هذه المواقف ، يكون للفريقين الملم بمسلك خصمهما فى الماضى ، ويقدران لدى تأثير موقفهما الحاضر على مسلك خصمهما فى المستقبل • وهذا ييسر للاعبين (الدولتين) تعليم كيفية التعاون •

وبطبيعة الحال سيبقى السؤال : أية استراتيجية هى الأفضل للاهتداء الى التعاون المتبادل وكيف يستطاع الحيلولة دون استغلال الخصم للموقف اذا أحس برغبتك فى التعاون ؟

حل مازق المحبوسين : واحدة بواحدة (*) :

ابتكر روبرت اكسيلرود طريقة فريدة لاختبار مختلف الاستراتيجيات للعب المباريات المتكررة لمازق المحبوسين ، فقرر اجراء مسابقة كومبيوترية ودعى منظرو المباراة من شتى الأنحاء ومن مختلف الدراسات الأكاديمية لاخضاع « قواعد القرار » ، يعنى البرامج الكومبيوترية التى تتضمن استراتيجية أو قاعدة تقرر ماهية ما يتخذ من قرارات فى كل دورة من الدورات المتعاقبة للمباراة • ورتبت خطوات المباراة ترتيبا زوجيا (بالنسبة لبرنامج مؤلف من سلسلة عشوائية من الخيارات) وتوضح القاعدة الحاكمة بالرجوع الى الفائز الذى يحصل على أعلى الدرجات فى جميع المباريات (١١) •

واقيمت مسابقتان كومبيوتريتان • وفاز نفس البرنامج فى كلتما المسابقتين ويعد برنامج « واحدة بواحدة » قاعدة شديدة البساطة • اذ تجتهد أول تحركاته على التعاون ، ويحاكى فى ثانى تحركاته محاكاة دقيقة ما فعله اللاعب الآخر فى الدورة السابقة • ويكافىء المسلك التعاونى ويعاقب المسلك العدوانى فما الذى ساعد على تحقيق النجاح لقاعدة « واحدة بواحدة » ؟ لقد اكتشف اكسيلرود فى قاعدة واحدة بواحدة وغيرها من المسابقات الناجحة عدة خصائص متماثلة (١٢) :

أولا : ان التحلى بالفضل له جزاؤه الطيب • والقاعدة الحسنة هى القاعدة التى يستبعد أن تكون البادئة بالخلل • وأثبتت القواعد الحسنة أنها حققت نجاحا فى كلتا المسابقتين •

ثانيا : تتصف أفضل القواعد أيضا باستفزازيتها ، يعنى أنها تعاقب الخصوم عقوبة فورية عندما يخفقون اخفاقا غير مبرر • ويتخلى عن القواعد الاستفزازية بمجرد هزيمة الخصم • واذا لم تتكرر أية قاعدة على هذا النحو فانها غالبا ما تستغل من قبل أية قواعد غير حسنة ؛ فهى تعود بالنفع اذا اتصفت بصلاحيتها ولكنها لا تعود بالنفع اذا اتصفت بالغلو فى محاسنها •

(*) Tit for Tat.

ثالثا : تتميز أفضل القواعد بأنها غفورة ، يعنى ميلها للتعاون بعد افتضاح فشلها « فواحدة بواحدة » لديها الاستعداد للصفح عما سلف ، والاستجابة باستئناف التعاون على الفور • وبعبارة أخرى ، انها تشارك فى العقوبة قصيرة الأجل ، ولكنها تعود للتعاون اذا ألح الخصم لذلك • وتمثل « واحدة بواحدة » أفضل صورة لتصورات الحسن والصفح والاستفزازية : « فهى لن تكون البادئة قط بالتخلى أو الوقوع فى الخطأ ، وتصفح عن أى خطأ مفرد يقع بعد الاستجابة المفردة ، ويستثار استفزازها عند ظهور أى عيب بغض النظر عن خيرية التفاعل » (١٣) •

رابعا : تنتفع واحدة بواحدة من اتصافها بالبساطة والوضوح اللذين ييسران تعرف خصومها عليها • اذ يشعر ــ عادة ــ من يتتبعها من أول خطواتها بتقدم التعاون فى مقابل المعاملة بالمثل ، ولكنها أيضا تقابل الاساءة بالاساءة•ولما كانت استراتيجية « واحدة بواحدة» تتميز بالوضوح، فلا غرو اذا شعر الخصم بأن أفضل سبل الاستجابة فى واحدة بواحدة هو التعاون المتبادل ، وتمثل قاعدة واحدة بواحدة استراتيجية حسنة للتعاون مع مأزق المحبوسين المتكررة ، لأنها ــ تبعا لما يقوله اكسيلرود « بفضل حسنها تحول دون الوقوع فى متاعب لا ضرورة لها • ويؤدى طابعها الاستفزازى الى تثبيط ميل الطرف الآخر الى الاصرار على العناد عندما يتعرض لأى خلل ، ويساعد طابعها الصفحى على استعادة التعاون كما يساعد وضوحها على جعلها مفهومة للاعب الآخر ، مما ييسر تحقيق تعاون طويل الأجل (١٤) •

قد يضاف الى ذلك عدم اقتصار قاعدة واحدة بواحدة على تحقيق حيدة عند اخضاعها لعملية المحاكاة الكومبيوترية ، ولكن التجارب المحاكاتية التى أجريت للبشر قد أثبتت أيضا أن استراتيجية واحدة بواحدة قد انتزعت قدرا كبيرا من التعاون من الخصمين المتنازعين (١٥) • ولعل الأهم هو ما أظهرته تحاليل العلاقات بين الخصوم فى حالة الدول فى ميدان العلاقات الدولية من نتائج أفضل من الاستراتيجيات البديلة ، لا سيما عندما تكون الدول متكافئة عند عقد مقارنة فيها • فمثلا اكتشف لنج ويلر أن استراتيجية المعاملة بالمثل قد أثبتت فاعليتها بوجه خاص فى مواجهة الخصوم الذين يتبعون استراتيجية الاستئساد (١٦) •

وعلى الرغم من الاعتراف العام بقاعدة واحدة بواحدة كأفضل استراتيجية متفردة للعب المباريات المتكررة لمأزق المحبوسين(١٧) ، الا أنه بالاستطاعة ــ فيما يحتمل ــ تطبيقها أيضا فى مباريات « الرعديد » •

فمثلا لاحظ كينيث ان استراتيجية المعاملة بالمثل فى مثل هذه المواقف قد تعوض التأثيرات العكسية للاستراتيجيات غير القابلة للانحراف المعممة لتوطيد سمعة الخشونة (١٨) ٠

وما من شك ان « واحدة بواحدة » ليست بالاستراتيجية الكاملة ، ولعل أهم مشكلة متفردة لها هى أنها أثبتت عدم فاعليتها فى الحصول على التعاون المتبادل عند استعمالها فى حالات النزاع الطويل ٠ ففى العالم العقلى تتصف أغلب العلاقات بتواصلها ٠ فاذا كان الطرف الآخر قد أقدم على فعل لا تعاونى ، فان قاعدة واحدة بواحدة تتطلب المعاملة بالمثل ، والرد بعمل لا تعاونى مماثل ، وبذلك تنحصر أفعال الطرفين فى عملية تنافسية متكررة ٠ فى هذه الحالة ، يتحتم على علماء الاستراتيجية الذين يلعبون مباراة واحدة بواحدة الانتظار حتى يبادر الخصم بالتعاون وبعبارة أخرى ، قد لا تتصف واحدة بواحدة بقدر كاف من الصفح الذى يغرى بالتعاون (١٩) ٠

وبالمقدور تعديل قاعدة واحدة بواحدة بعض الشىء للتخفيف من هذا الميل للانحصار فى العدوان المتبادل ٠ فاذا افترضنا أن اللاعبين ليسا ازاء اختيارين متطرفين بين التعاون أو التخلى ، ولكن ما يواجههما هو تدرجات من الحدين ، فى هذه الحالة سيكون لدى اللاعبين « مستمر » من الخيارات بدءا بالتعاون الشامل الى التخلى الشامل ٠ وهناك استراتيجية (*) (واحدة صغيرة مقابل واحدة كبيرة) تستجيب لأى خلل يحدثه الخصم بالرد بمسلك أقل درجة من الحركة الأصلية للخصم ٠ والواقع أن هذه الاستراتيجية المعدلة قد حققت نجاحا فى مسابقة كومبيوترية من اعداد ثيودور تد مما جعل قاعدة واحدة بواحدة تحتل المرتبة الثانية (٢٠) ، وتسمح استراتيجية (واحدة صغيرة مقابل واحدة كبيرة) للخصمين بالخروج بمقدار أقل من المساوىء ، ولكنها تحول دون تصاعد العقوبة التى تؤدى الى الانحصار فى تحركات متبادلة التنافس ، ومن هنا كان الأفضل هو توافر القدرة على استعادة التعاون المتبادل ، عندما يبدأ التعامل بعدم تعاون متبادل ٠ واكتشف باحثون آخرون انه عندما يحاول أحد الخصوم الاستغلال ، فان أكثر السبل فاعلية للحث على التعاون هو الالتجاء للثأر المعتدل بدلا من الثأر القوى أو اللاثأر (٢١) ٠ وساعدت هذه الكشوف التجريبية على تعزيز وصية اكسيلرود بأن يكون رد الفعل تسعة أعشار واحدة بواحدة ٠

(*) TFT

هناك مشكلات أخرى تتعلق باستراتيجية واحدة بواحدة يتعين ذكرها بايجاز ، ولقد أشار روى بير الى احتمال أن تكون واحدة بواحدة استراتيجية غير مناسبة للاهتداء الى بعض الأهداف • فمثلا ، لقد كان الهدف من مسابقات اكسيلرود هو اصابة أكبر قدر مستطاع من النقاط • وحققت قاعدة واحدة بواحدة هذه الغاية على نحو رائع • ولكن اذا تغير الهدف وتحول الى محاولة للفوز على أكبر عدد مستطاع من الخصوم ، فإن قاعدة واحدة بواحدة ستفشل فشلا ذريعا • ففى مسابقة من هذا القبيل أعدها بير عجزت قاعدة واحدة بواحدة عن تحقيق أي فوز ضد أية استراتيجية معارضة (٢٣) ، وكان الفوز من نصيب استراتيجية فيلد وجوس ـ وهما استراتيجيتان لا تتصفان بحسنهما لأنهما حاولتا استغلال المعارضة إعتمادا على ما حدث من تخل لم يرتكن الى أى استفزاز فى نسبة ما من الزمان • وغنى عن البيان ، أن من يرغب في التفوق على الخصم في النقاط عليه أن يكون مستعدا للتعرض للتخذلان أكثر من الخصم ، ومن ثم فان قاعدة واحدة بواحدة لن تحقق بهذا المعنى أى فوز ، وما يسعى بير لاثباته هو أنه فى بعض الأوقات يكون الحاق الهزيمة بالخصم أهم من تضخيم عائدنا، ولا تناسب « واحدة بواحدة » هذه الحالات •

وتتأثر استراتيجية واحدة بواحدة أيضا بالقيم المذكورة فى استراتيجيات تصفية الحسابات (٢٤) • ففى الحد الادنى ، ولكى تثبت واحدة بواحدة فاعليتها يجب أن يفوق عائد كل طرف فى حالة التعاون ما يحصلان عليه عند اختيار عدم التعاون (تخلى) • ويجب أن يتكهنا بما سيجرى من تفاعلات أبعد فى المستقبل (٢١) ، فاذا خفض الجزاء (أو الجزء المتوقع) للتخلى المتبادل ، فسيكون بمقدورنا آنئذ أن نتوقع أن يقل احتمال مبادرتهما بالتعاون فى المسابقات الكومبيوترية ، كما هو الحال فى الحياة الفعلية ، وأيضا ازدياد احتمال استجابتهما لأوجه نقص الخصم •

وصور ستيفن فان أخيرا هذه النقطة بأن أوضح كيف أدت اساءة ادراك الزعماء الأوربيين لأزمة ١٩١٤ الى تحريف قوام العائد ، وقلبوا الآية ، مما أدى الى عجز استراتيجية واحدة بواحدة عن اثبات فاعليتها فى الحيلولة دون وقوع الحرب العالمية الأولى (٢٦) • وبوجه عام يمكن القول بأن اعتقادات الزعماء الأوربيين عن فاعلية استراتيجيات الاستبداد واعتقادهم أن هذه السياسة ستدفع الآخرين الى التراجع ، مما يستدعى ويستوجب التعبئة السريعة ، واعداد العدة للاستراتيجيات الهجومية لايمانهم بالمزايا الموجبة للحرب بعد ادراكهم لنيات الآخرين العدوانية .

كل هذا قد أدى الى ظهور حالة تصفية حسابات لم يكن محتملا اغراؤها بالتعاون ، وبخاصة :

(أ) عندما تضخم العائد من عواقب التعاون مقابل التخلى والجزاء الذى سيعود من اتباع التعاون مقابل التخلى ، مما أدى الى ازدياد جاذبية انتهازية التخلى والتخلى الدفاعى ٠

(ب) بعد تضييق فجوة الاختلاف بين التعاون والنتائج التعاونية والنتائج الناجمة عن التخلى ، تضاءلت جاذبية التعاون من الجانبين ٠

(جـ) بعد ازدياد الخشية من أن يجنى الرد على التعاون بالتخلى ، ازداد اغراء التخلى ٠

(د) بعد تزايد الأمل فى أن يجنى الرد على التخلى بالتعاون ، فانهم جعلوا التخلى أشد جاذبية (٢٧) ٠

وفى مثل هذه الأحوال ، كان ثمن اتباع استراتيجية الحسنى غاليا للغاية ، ولم يكن مستبعدا أن يحدث عجز فى استخلاص المسلك التعاونى من الخصم أيضا ٠

مقارنة بين قاعدة واحدة بواحدة والجريت :

ربما قيل ان النعوت التى أنجحت قاعدة واحدة بواحدة (النجاح والحسنى والاستفزازية والصفح والوضوح ــ هى بعينها استراتيجية الجريت) وفى الحق ، فان « واحدة بواحدة » والجريت تمثلان استراتيجيتين متماثلتين للتعامل مع مواقف مأزق المحبوسين ٠ فكلتاهما مخططة لحفز المسلك التعاونى عن طريق التواصل بين النوايا التصالحية ــ وكلتاهما تجمع بين نظرة الجزرة والعصا التى تكافىء التعاون وتعاقب التخلى ، على أن أن هناك فروقا مهمة عديدة بينها :

أولا : بينما تعتمد قاعدة واحدة بواحدة على الاتصال اللاشفهى فان الجريت تتميز بقدرتها على الاعتماد على اتصالات صريحة فى محاولة حفز التعاون ٠

ثانيا : بغض النظر عن التلميح بالتعاون الذى تنسبه حركة واحدة بواحدة الى الحركة الأولى ، فان الفريق الآخر هو الذى يتولى المبادرة ، ويكتفى بالاقتداء ٠ ولكن اللاعبين الذين يتبعون استراتيجية الجريت هم

بأنفسهم الذين يتخذون المبادرة • واكتشف لنج وويلر أن أغلب الاستراتيجيات الناجحة التى يعتمد عليها المتنافسون الدوليون لم تكن استراتيجيات من نوعية المعاملة بالمثل فحسب كما هو الحال فى قاعدة واحدة بواحدة ، ولكنها كانت استراتيجيات تضمنت مبادرات من جانب واحد للمصالحة (٢٨) •

ثالثا : لقد اشتركت قاعدة واحدة بواحدة هى والجريت فى طريقة الرد على التخلى ، وان كان لاعبو الجريت كانوا يتخذون دوما الصدارة فى الرجوع الى التعاون ، بينما تلجأ استراتيجية واحدة بواحدة الى التخلى عندما ينزع الخصم الى اتباعها مما يؤدى الى احتمال اطالة مدى عملية الثأر الحلزونى •

رابعا : فى الجريت لا يتوقع الحدوث المباشر لعملية المعاملة بالمثل • فلابد أن يكون المبادر مستعدا للمخاطرة ببعض الاعلانات والاستغلالات ، دون التجاء للثأر ، بينما لا تسمح « واحدة بواحدة » بأى تخل بغير ثأر •

خامسا : تعد استراتيجية الجريت أساسا خاصة بالمباريات التى تتضمن خيارات متعاقبة للخصوم ، بينما ينظر الى واحدة بواحدة على أنها تنطبق على المباريات التى تتضمن خيارات متباينة ، وهكذا يحتمل أن تعكس الجريت على نحو أدق العالم الحق لصنع القرار السياسى •

ولقد أجريت عدة اختبارات للفاعلية المقارنة لواحدة بواحدة والجريت وأثبتت الجريت فى التجارب التى حاكت الشخصية الانسانية أنها الأكثر فاعلية فى حفز التعاون من قاعدة واحدة بواحدة ويعزى الى قدرة اللاعبين على الاتصال الشفوى الكثير من أسباب تفوق الجريت على استراتيجية واحدة بواحدة فى مثل هذه التجارب (٢٩) ، وأجرى جولدستين وفريدمان عدة تجارب محاكاة كومبيوترية على أربعة أجيال من بينات التفاعل بين السوفيت والأمريكان لاختبار فاعلية واحدة بواحدة وثلاث صيغ من الجريت فى حفز التعاون المتبادل • واستخلصا أنه بينما نجحت جميع الاستراتيجيات الأربع الى حد ما ، الا أن واحدة بواحدة كانت الأقل فاعلية، وأثبتت الجريت مع اختلاف درجة تصاعدها (*) أنها الأنجح (٣٠) • ويرجع ما حققته هذه الاستراتيجيات من قدرة الى استعدادها للصمود فى التنازلات المستمرة من جانب واحد بغير معاملة بالمثل كوسيلة لحفز التعاون المتبادل•

(*) PGRIT. و GRIT الممتدة و EGRIT

ولما كانت استراتيجية واحدة بواحدة لا تناسب غير مثل هذه المبادرة من جانب واحد ، لذا فانها تعد الأقل مقدرة على التغلب على احجام الهدف عن التعاون ٠

نقد نظرية المباراة :

وقبل أن ننهى الكلام عن نظرية المباراة ربما كان من الحكمة ذكر بعض من أوجه قصورها ٠

أولا : ربما شعرنا بالشك فى الافتراض الذى قامت عليه النظرية ٠ فكما رأينا مما كتب عن صنع القرار ، فان مسألة قدرة صناع القرار على الانشغال بالقرارات العقلانية كل الوقت مسألة جديرة بالنظر ٠ ومن المسائل المثيرة للشك أيضا امكان طرح قيم حافلة بالمعنى على مجموعتين من الأهداف ، وامكان تخصيص أوزان عددية دقيقة للنتائج الافتراضية تبعا لمدى مرغوبيتها ٠ ومن الصعب بوجه خاص محاولة تخمين تقييم النتائج المتوقعة للخصم اذا سلمنا بالصعوبة العامة لقراءة أفكار الغير وأيضا بالمشكلات العامة لاساءة ادراك أهداف الخصم واستراتيجيته ٠

ثانيا : والأهم، فمن المسائل المثيرة للجدل التساؤل حول هل بمقدور نظرية المباراة أن « تفسر » تفسيرا فعليا لماذا تحدث أحداث ومسالك بعينها ، وهل هى حقا قادرة على تفسير سبب أى مسلك٠ فمثلا من المحتمل أن نكون قد أسرفنا فى تقدير مدى صلاحية نظرية المباراة للتطبق اذا قلنا ان سباقات التسلح تجرى لأن تكوين موقف بلدين ساقهما الى اعتبار أنفسهما فى تكوين مأزق المحبوسين ، وبالمثل قد يكون من الصعب القول ان الحروب تحدث من جراء ما يسبقها من مواقف أشبه بموقف الكتاكيت أو الرعاديد ٠ ولذا فليس هناك ما يبرر القول بوجود نظرية للمباراة فى الحرب وفى العلاقات الدولية ٠

لعل الأفضل هو تصور نظرية المباراة كوسيلة تشخيصية تساعد على تحرى الحقيقة أكثر من كونها نظرية تجريبية ٠ فهى مجرد وسيلة تحليلية تزودنا بالاستبصارات والمماثلات التى تعيننا على فهم لماذا تحدث الأحداث ، ولكنها لا تشير بالفعل الى العلاقات السببية بين المتغيرات (٣١) ٠ ومع هذا فحتى رغم هذا الدور المحدود بأن بمقدور هذه النظرية اثبات نفعها كمرشد لصناع السياسة يساعد على جلو أفكارهم عن السبل البديلة للعمل ، ويساعدهم على النهوض بأفضل الاستراتيجيات للاهتداء الى أغراضهم ٠

نظـــرية الردع :

تتفق نظـرية المثير والاستجابة واستراتيجية جريت واستراتيجية واحدة بواحدة على القول بأن طريق تحقيق السـلام يعتمد على الاستعداد للمبادرة بالتعاون والمثـابرة فى هذا السـعى . وثمة نظرية بديلة سبق التنويه عنها . انها مكبسلة فى عبارة لاتينية شهيرة (*) ترجمتها اذا سعيت للسلام فلا تنس أن تستعد للحرب أيضا . هذا هو لب نظرية الردع .

ويشـير تصـور الردع الى القـدرة على الحيلولة دون اقدام شخص آخر (أو بلد آخر) على فعل شىء ما غير مستحب أو يضر بمصالحنا (٣٢) ، كما يحدث على سبيل المثال فى حالة عدم رضائك عن سرقة شخص آخر لما تمتلكه ، وعدم موافقتك على مهاجمة بلد آخر لبلدك أو بلاد حلفائك . وهناك وسيلتان نموذجيتان للحيلولة دون وقوع ذلك ـ الدفاع والردع .

ولنبدأ بالكلام عن الدفاع : افترض أنك تملك مجموعة من الجواهر النـادرة ، فلكى تحول دون سرقتها ربما فكرت فى تكليف أحد أصحاب العضلات المفتولة من ماركة رامبو المزودين بما يشبه المدفعية الثقيلة بحماية ممتلكاتك لمدة أربع وعشرين ساعة يوميا ، (وبلغة الأفلام السينمائية فانك تتصرف فى هذا الموقف باستئجار فريق مؤلف من سبعة من الفحول من أمثـال كلينت استوود وأرنوله شواتسنجر وجان كلود فان دون وسلفستر ستالونى ودانى جلوفر وبيل جيبسون وسيجورنى ويفر للاضطلاع بهذه المهمة) والمفروض أن هذا الاجراء سيصعب ـ من الناحية المادية ـ اقدام أى لص على سرقة نفائسك ، بعد أن غدت ممتلكاتك تحت حراسة يصعب على خصمك ، بل ومن رابع المستحيلات ، تحقيق هدفه . ويشـار أحيانا الى هذا الاجراء بأنه استراتيجية الرفض (**) .

وتنحو استراتيجية الردع منحى مختلفا نوعا . فربما لا تسند حماية مجوهراتك الى حراس أشداء ، ولكنك تعرف الجميع بأنك وكلت ايستوود ورفـاقه بهذه المهمة . ولو تجرأ أحد ومس ممتلكاتك الشـخصية فانهم سيذيقون الويل لمن يقدم على هذه الفعلة ومع هذا ، فبالرغم من أن الردع والدفاع من الناحية التحليلية يبدوان أمرين مختلفين ، الا أنهما متصلان من الناحية العلمية اتصالا كاملا ، كما يقول باتريك مورجان . واذا توافرت

(*) Si vi Pacem para bellum.

(**) Denial.

القدرة على الدفاع الجيد والرفض لأية دولة تكون قد عززت جانب الردع عندهـــا (٣٣) ٠

ويستند الردع على علاقة سيكولوجية بين شعبين أو بلدين٠اذ يحاول « أ » أن يغرس في ذهن « ب » الاعتقاد بأنه اذا ارتكب « ب » فعلا ما في المستقبل ، فان « ب » سـيتعرض للعقاب ، يعني تهديد « ب » بالثـأر ، ولكي ينجح طبع هذا الاعتقاد عند « ب » فلابد أن يدفعه الى تصور شيئين :

١ ــ توافر القدرة عند أ على الثأر الفعال ٠

٢ ــ توافر النية أو الارادة للثأر عند أ ، اذا تعرض للتهديد ٠

فلو توافرت القدرة والارادة معاً ، فاننا سنقول حينئذ ان تهديد أ يتمتع بالمصداقية ، وانه بالاستطاعة تصديق ما قال ٠ وليس من شك في ضرورة أن تكون العقوبة التي يهدد « أ » باستعمالها شيئا يخشاه « ب » بالفعـل ٠

فلو كان تهديد أ يحتمل التصديق ، فستتحتم في هذه الحالة منع ــ أو ردع « ب » ــ عن الأقدام على أي فعل ٠ ولو اعتقد « ب » بالفعل أن ايســتوقد وبطـائته سيتعاملون بوخشنتية من قبيـل الثأر لو فعل شيئا ما ضد « أ » ، فلن يكون من صالحه سرقة ممتلكات « أ » ، لأن الخسائر المنتظرة ستفوق أية مكاسب متوقعة ٠ وفي الردع خلافا لما يحدث في الدفاع ، ليس الهدف هو قتل العدو عندما يعتدي ، وانما الهدف هو اقناعه بأنه سيتعرض للقتال اذا أقدم على الأعتداء ٠

واذا واعينا تبسيط تعريف نظرية الردع ، فستقول أن وسيلة الحفاظ على السلام هو الحرص على اتبـاع تهديدات معقولة ضـد خصمنا ٠ وفي نهاية الأمر ، لابد أن يعتقد الخصم أننا في ظل ظروف مبينة معينة فانك ستحاربه ، وأن أفعالا بعينها مرفوضة ، وأنك على استعداد للمحاربة اذا تجاوز حدود ما هو مسموح به من أفعال ، ويحول التهديد بالحرب دون وقوعها ، وعلى العكس ، فان الحرب ستقع اذا أخفـق قبول التهديد بالتصديق ، يعني اما أن يصدق « ب » أن « أ » يتمتع بالقدرة على الرد ردا فعالا ، أو لا يصدق « ب » أن « أ » يملك الارادة بالفعل لتنفيذ ما هدد به ، أو كليهما ٠

لعل أفضل الحجج المقنعة بشأن نظرية الردع والسياسة الخارجيه المستندة عليها قد جاء بها جيمس بين (٣٤) • وربما كان من المفيد النظر في الحجج التي أوردها ببعض التفصيل • ويرى « بين » أن أهم وسيلة تلجأ اليها الدولة لتحريم العدوان هي التهديد بالحرب ، ولكن التهديدات يجب أن يتعرف عليها الخصم في صورة تقبل التصديق ، والكلمات هي التي تنقل عبارات التهديد ،وان كانت « الكلمات لا تكلف شيئا » • وتعد اتفاقيات المعاهدات الرسمية وسيلة أفضل نوعا ، وان كان أفضل سبيل للتعريف بتهديدنا الرادع هو أفعالنا السابقة ، خصوصا من خلال تنفيذ التهديدات • اذ يمثل تنفيـــذ التهديدات اســتعدادا بتحمل التضحيات والمخاطر للوفاء بالالتزامات •

ويتوجب على الدول أن تولي مســألة جعل تهديداتها مصدقة قدرا كبيرا من العناية • وفي هذا المقام ، يهاجم « بين » الشعار الذى ينسب الى مورجنثاو الذى يدعو الأمم الى عدم وضع نفسها في موضع يصعب التراجع عنه دون فقدان ماء الوجه (٣٥) • ويؤيد بين الاتجاه عكس ذلك ، ويرى أن من الضرورى أن تضع نفسك في موضع يصبح فيه في غير مقدورك التراجع عنه تراجعا مشرفا • ففي هذه الحالة فقط سيوقن الخصم بصفة مطلقة أنك جاد في تهديدك ، واذا أمكنك أن تتراجع تراجعا مشرفا آنئذ فلن تكون بحاجة الى الالتزام بكلمتك • أما اذا لم يتيسر لك ذلك ، فان الخصم سيعتقد في هذه الحالة أنك لا تنوى ذلك (٣٦) • ويعتقد بين أن التهديدات ستكون مصدقة بمقدار يمكنك من حرمان نفسك من حرية الفعل والاختيار • ولو أمكن تحقيق ذلك ، فسيعتقد خصومك أنك مقيــد آليا بتنفيذ التزامك •

لو بدا هذا الأمر مألوفا فسيصح ما قاله بين ، وكانت هذه بالضبط النصيحة التي قدمت كتكتيك رابح في مباراة « الرعديد » : اقنع خصمك بعجزك عن اختيار الانحراف ، وأنك ملتزم بالسير قدما حتى لو عنى ذلك تعرضك للتهلكة ، ومن ثم ينتقل الاختيــار الى خصمك ، ويكون الحل المعقول بالنسبة له هو التراجع ، وبذلك تتمــاثل اســتراتيجية الردع هى واستراتيجية الرعديد على أنحــاء مهمة ، فكلاهما يحتاج الى اعلان صريح بالتهديد • وكلاهما يحتاج الى تعريف التهديد للخصم بصورة تحمل قدرا كبيرا من المصداقية • بطبيعة الحال ، فان مشكلة النظر الى الردع على أنه مماثــل لمباراة الرعديد ترجــع الى احتمال تقديم كلا الجانبين لالتزامات لا رجعة فيها ، والتجمد في موقفين غير متوافقين ، وبذلك تحدث الكارثة التي حاول كلاهما تفاديها •

وفى أحد الأبحاث البصيرة عن علاقة عوامل المستوى الفردى بعوامل التفاعل الثنائى ، لاحظ لوكهارت أن رجال الدولة المتصلبين والصقور يجنحون (ربما بتأثير أساليب تعاملهم) الى النظر لمنازعاتهم مع الدول المنافسة على أنها نزاعات رعادية تحتاج فى مواجهتها الى أفعال قوية ، لكى نومىء بالالتزام والمصداقية • ومن ناحية أخرى ، فان « الزعماء المعتدين » ، أو فريق الحمائم أميل الى النظر الى هذه المواجهات على أنها مباريات مأزق المحبوسين ، التى تتطلب اتباع استراتيجيات تعاونية وتصالحية (٣٧) •

ومن بين النماذج المحورية النظرية الردع (ولما جاء به بين) أزمة ميونخ ١٩٣٨ واندلاع الحرب العالمية الثانية بعد ذلك بسنة واحدة • وربما كان لذكر الاحداث التى سبقت هذه الأزمة باقتضاب بعض النفع هنا ، ففى ١٩٣٦ ، أعاد هتلر ارسال قواته العسكرية الى حوض نهر الراين منتهكا معاهدة فرساى ، واحتجت بريطانيا وفرنسا ، ولكنهما لم تتخذا أية اجراءات أبعد من هذا الاحتجاج • وفى مارس ١٩٣٨ ، أرهب هتلر الزعامة النمسوية وأرغمها على قبول الاحتلال الألمانى العسكرى والاندماج فى الرايخ الثالث • وللمرة الثانية لم تتخذ فرنسا وبريطانيا أى اجراء • وفى خريف ١٩٣٨ ضغط هتلر على حكومة تشيكوسلوفاكيا لكى تضم مقاطعة السوفيت الى ألمانيا ، وعلى الرغم من أن التشيك كانوا قد وقعوا ميثاق دفاع مشترك مع كل من فرنسا وروسيا ، الا أنهما كانتا على غير استعداد لمحاربة ألمانيا ، على أرض تشيكوسلوفاكيا • وفى مؤتمر ميونخ فى أكتوبر ، وافقت بريطانيا على وجوب تنازل التشيك عن السوديت• وفى مارس ١٩٣٩ زحفت القوات الألمانية دون أن تلقى أية مقاومة فيما بقى من تشيكوسلوفاكيا • ورفض البريطانيون والفرنسيون اتخاذ أى اجراء فورى ، ولكنهما رأتا (فرنسا وبريطانيا) تهديد هتلر وانذاره اذا هاجم بولاندة فانهما ستبادران بمساعدتها • وكما يعرف الجميع ، لم يذعن هتلر لتهديد الحلفاء وهوجمت بولاندة فى خريف ١٩٣٩ ، وأعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب وبدأ اشتعال الحرب العالمية الثانية فى القرن العشرين •

فما الذى استخلصه « بين » من هذا السيناريو ؟ وما هى « الدروس المستفادة من ميونخ » ؟ الدرس الرئيسى هو أن البلدان التى تسمح لخصومها بالعدوان عليها تحمل التعرض للمزيد من العدوان (٣٨) • اذ تؤدى سياسة المهادنة الى تخفيف المناعة من تهديد الدولة ويؤدى التسامح والعدوان الى آنية حدوث عدة نتائج غير مستحبة ، فيشعر الخصم بالابتهاج بعد أن نجحت أول محاولاته للتحدى والعدوان ، ويشعر باغراء يدفعه الى الاعتقاد بأن المزيد من التحركات سيقابل بسلبية مماثلة • فلقد بدأ

تجاهل المعتدى للاشارات المحذرة للبلدان الأخرى • وبالاضافة الى ذلك ، سيفرز النجاح المبدئى للعدوان معسكر الصقور فى الداخل ضد معسكر الحمائم بعد أن حذر وطالب بكبح جماح العدوان فى الماضى • لجميع هذه الأسباب هناك احتمال كبير فى ازدياد عدوان الخصم بدلا من انكماشه •

ويؤدى التسامح فى وجه العدوان الى نتائج داخل البلد المسالم أيضا• فليس بالاستطاعة الحفاظ على المهادنة الى ما شاء الله • اذ ستؤدى صيحات الشعور بالخزى والجبن التى سيجهر بها نقاد النظام فى الداخل فى آخر الأمر الى الارغام على احداث تغيير اما فى سياسة الحكومة أو الأشخاص أو الناخبين معا • ويستدعى الصقور لتولى زمام السلطة كجانب من رد الفعل للسياسات الفاشلة فى الماضى ، وينتهى الأمر بتطبيق سياسة جديدة للسلم معتمدة على القوة ، وتنطلق تهديدات جديدة ، وما يترتب على ذلك هو رجحان أمر الحرب • فمن جهة ، يميل المعتدى على أساس ما وقع فى الماضى الى تجاهل تهديدات المسالم باعتبارها بلاغة جوفاء • غير أن السياسة الداخلية فى البلد المسالم سترغم الآن على اتخاذ موقف متشدد • وسيقدم المعتدى على اتخاذ خطوة أبعد ستقابل هذه المرة بالقوة •

ومن ثم استخلص بين القول بحدوث الحرب لافتقار تهديد أى بلد لقدر كاف من المصداقية لردع الخصوم • والحل المنطقى لذلك هو وجوب صد العدوان بقوة فى مراحله الباكرة حتى لو عنى ذلك الحرب • فمن الأفضل شن حرب بسيطة الآن بدلا من شن حرب على نطاق أوسع فيما بعد • وبالاضافة الى ذلك ، فلعله من الآمن مواجهة العدوان فى مراحله الباكرة ، لأن المعتدى فى هذه الحالة سيكون غير مؤمن — فيما يحتمل — من رد فعل الخصم ، ويكون أكثر تهيؤا لفض الاشتباك عندما يتعرض للمواجهة • ولطالما ساد الظن بأن بريطانيا وفرنسا — على سبيل المثال — كانتا ستنجحان فى وقف العدوان الألمانى لو أنهما اتبعتا موقفا قويا من البداية •

وناقش بين أيضا موقفا أكثر معاصرة أدى فيه الافتقار الى مصداقية التهديد الى حفز العدوان • انه الموقف المتعلق بأزمة صواريخ كوبا ١٩٦٢ (٣٩) والتساؤل الذى دار فى خلد بين هو :« لماذا صمم السوفيت على اتباع لعبة خطرة كنصب الأسلحة النووية فى كوبا ؟ وجاءت اجابته على ذلك بأن الولايات المتحدة أخفقت فى الحفاظ على فاعلية تهديدها • أولا : لقد سمح الرئيس الجديد كينيدى بالخضوع لارهاب خروتشوف فى

قمة فينا ١٩٦١ • ثانيا : لقد تعرضت الولايات المتحدة لاهانة الهزيمة فى أزمة خليج الخنازير عندما فشلت فى المخاطرة وتحمل التضحية فى سبيل تقديم العون للعصابات المناهضة لكاسترو فى مؤامرة كانت وراء اشعالها. ثالثا : اختار كيندى التفاوض حول حل وسط مع الشيوعيين فى لاوس ، ورجح هذا الحل على استعمال القوة العسكرية لمساندة الحكومة حتى رغم التزامه بالدفاع فى سياتو (*) • رابعا : لم تحاول الولايات المتحدة التصدى ضد انشاء سور برلين ١٩٦١• خامسا : اعتذرت الولايات المتحدة عن ارسال قوات برية الى فيتنام الجنوبية فرفضت فى هذا الموقف الوفاء بالتزام كبير نحو أحد حلفائها • سادسا : لقد سمحنا للسوفيت بالاسهام فى بناء قاعدة مسلحة فى كوبا ذاتها ، ومن ثم فاننا من خلال سلسلة من الردود الضعيفة على التحديات الموجهة لمصالحنا ، سمحنا للسوفيت بالاعتقاد بأننا لن نرد على أية استفزازات لاحقة • وما ترتب على ذلك هو شدة اقتراب القوتين العظميين من الحرب •

وانتقد بين انتقادا أقرب الى الحدة نظرية المؤثر والاستجابة التى اسماها نظرية التهييج (**) (٤٠) ولعلك تذكر أن نظرية المؤثر والاستجابة قد صورت الحرب كنتيجة لاهمال نجم عن اساءة التقدير واساءة الفهم • فقد كانت النوايا الحقة للجانبين مسالمة ، ولكن من خلال نزاع حلزونى متصاعد أفلت الزمام وتندر التحكم فيه ، فاندلعت الحرب رغم عدم رغبة الطرفين فى اشعالها أو التخطيط لها ، وما يستخلص ضمنا من ذلك هو نشوب الحرب نتيجة لاخفاق أحد الطرفين فى كسر الحركة المتصاعدة الحلزونية للعنف ، وكان بالامكان احداث ذلك عن طريق الأفعال التعاونية والتصالحية كرد على عملية الاستفزاز التى أحدثها الطرف الآخر •

ويستبعد بين نظرية المؤثر والاستجابة ، باعتبارها لا تستند الى أى أساس تجريبى ، وباعتبارها دليلا خطيرا للسياسة ، ويرى أن مصطلحى التعاون والتصالح مجرد كلمتين وهميتين للدلالة على المهادنة • فلم تؤد المهادنة الى السلام ، ولكنها ربما أدت الى زيادة احتمال وقوع الحرب ، وسخر فى أول طبعات كتابه ١٩٧٠ من نظرية التهييج أو ما يدعى بنظرية المؤثر والاستجابة :

(*) South East Asia Treaty Organization Seato .

(**) Excitation.

« تنصحنا نظرية التهييج أن ندير الخد الآخر بدلا من الرد بحزم . فمثلا تبدو الصين كأنها بلد محب للحرب وخطير . غير أن نظرية التهييج ترى أن سر ميل الصينيين للحرب هو ارتيابهم فى نوايانا . فهم يشعرون أنهم مطوقون ومهددون . ومن ثم فاذا أردنا تخفيف عداء الصين ما علينا الا أن نلغى معاهدات الدفاع الجماعية ، وننسحب من فيتنام ، وتضم الصين الى هيئة الأمم ونعيد الأسطول السابع الى أمريكا » (٤١) .

وما أن أرسلت الطبعة الأولى للأسواق،اتضح أن هذا بالضبط ما فعلته الولايات المتحدة ! فلقد سحبت ادارة نيكسون جنود الولايات المتحدة من فيتنام ، ووقعت على معاهدة السلام فى باريس ، ويسرت انضمام الصين الى هيئة الأمم ، واحتلت مقعدا فى مجلس الأمن ، ووضعت ترتيبات لعقد قمة احتفاء بنصرها مع زعماء الصين فى بكين . وعززت ادارة كارتر هذه العلاقة المستحدثة بأن ألغت ميثاق الدفاع المشترك بينها وبين جمهورية الصين (تايوان) ومنحت اعترافها الرسمى بجمهورية الصين الشعبية ، وترتب على ذلك توثق العلاقة بين الصين والولايات المتحدة ، وازدياد التعاون بينهما ، الذى اشتمل أيضا على محاولة اقامة تعاون عسكرى واستخبارى موجه ضد الاتحاد السوفيتى ! . وفى ذات الوقت ، فاننا لم نعد نعثر على هذه الفقرة المثيرة للاهتمام والتى تنبأت بسذاجة بالغيب فى الطبعة التالية المزيدة المنقحة لكتاب بين التى صدرت ١٩٨١ .

والمشكلة الثانية المتعلقة بنظرية المثير والاستجابة كما يراها بين هى أنها تضمنت الحكم بعدم توجيه اللوم لأحد عندما تقع الحرب . فلا وجود لدولة فى كامل وعيها ترغب الحرب أو تخطط لها.ومع هذا فان التقليديين من أصحاب نظرية الردع مثل «بين» يرون أن الدول تحصل على الحد الأقصى من الكسب عندما لا تتوانى عن السعى وراء نوافذ الفرص المتاحة التى تستطيع النفاذ منها لجنى الكسب من الآخرين . وليس بمقدور أحد غير تهديدات المصداقية والرد بالمثل وغير ذلك من الشعارات التى يروجها المدافعون عن الوضع الراهن ابقاء هذه النوافذ مغلقة (٤٢) ، وفى نظرية «بين» (التى عفا الزمان عليها الآن بعد أن أصبحت كتلة الاتحاد السوفيتى فى ذمة التاريخ) ، (وانتهى أمر الحرب الباردة ذاتها) الزعم بأن العالم مؤلف من أخيار وأشرار ، وأن التفرقة بين النوعين ليست بحاجة الى بيان. فالولايات المتحدة والعالم الحر هم الأخيار باعتبارهم ملتزمين بالدفاع وبالأوضاع الراهنة ومن الساعين لتحقيق السلام فى العالم . أما بلدان الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشيوعى ، فانها تقوم بدور الأشرار لكونها عدوانية ودولا توسعية ترغب فى احداث اضطراب فى الأوضاع الراهنة .

ويزعم بين أيضا وجود وضع راهن دولى محدد المعالم والملامح يمثل توزيعا للحقوق والأراضى بين الدول وتعترف به جميع الأطراف ٠

و « الوضع الراهن » بصفة أولية مكانى وجغرافى ، ولكنه يستند أيضا الى الأيديولوجية ٠ فمن ناحية أساسية ، فانه يشير الى توزيع الأرض ويقسمها الى « أرضنا » و « أرضهم » ٠ ففى عشرات السنين الأخيرة ، كان جانبنا يتألف من أراضى الولايات المتحدة ذاتها وأراضى حلفائنا والبلدان الواقعة فى مناطق نفوذنا ٠ ويتألف « جانبهم » من أراضى الاتحاد السوفيتى وحلفائه والبلدان الواقعة فى منطقة نفوذه ، فكان أمرا واضحا لمن ينتمى أى شىء ؟ تمشيا مع ما يقوله «بين» (ولهذه الصيغة من صيغ الوضع الراهن أساس واضح مستمد من الحرب الباردة بالرغم من أن تصور الوضع الراهن ما برح مستعملا بوجه عام فى الحقبة التالية للحرب الباردة) ٠

وتمثل صيغة الوضع الراهن مكانة مهمة فى النظرية العامة للردع عند « بين » ٠ اذ يؤدى انتهاك الوضع الراهن الى الاستفزاز للحرب ، ويعزز الحفاظ عليه السلام ٠ والاشتراك فى معسكره واضح كالبلور ، لأن الدول المتعادية تعلم علم اليقين أين تتوقف ، ومتى ، اذا كانت لا تريد الحرب ٠ ولكن عندما يقرر أى بلد خوض الحرب ، فان مطلبه مستجاب ، اذا تحدى الوضع الراهن ، فليس بالمقدور حدوث اساءة تقدير ، لأن الحروب لا تخضع للمصادفة ، ولكنها قرارات واعية يقررها زعماء الدول المعتدية ٠

ولما كان بين لم يكتف بوضع نظرية تجريبية خاصة بسبب الحرب، ولكنه وضع أيضا نظرية معيارية تتعلق بالحرب ، وتبين أفضل السبل لتسيير السياسة الخارجية الأمريكية ، لذا وجه جملة أسئلة متصلة بالسياسة ، من أهمها : « متى وأين يتوجب علينا الرد بالقوة على تحديات المصالح الأمريكية » ؟ ومن الردود التى يسود الاعتقاد بها على نطاق واسع القول بأن الولايات المتحدة يجب أن ترد بالقوة دفاعا عن البلاد ذات القيمة الاستراتيجية (٤٤) ، وربما كانت القيمة الاستراتيجية مستندة الى وجود صفة ما قد تساهم اسهاما ذا بال فى القدرة العسكرية لأى خصم من القوى العظمى اذا وقعت بين يديه ، يؤدى الى حدوث تبدل فى ميزان القوى العسكرية ، وما يترتب على ذلك ــ بطبيعة الحال ــ هو القول بأن الدول التى لا تملك أى مصدر من هذه المصادر الاستراتيجية لا مانع على الاطلاق يحول دون التضحية بها ٠ فليس هناك ما يوجب الدفاع عنها ٠

ويرى بين وجود سياسة بديلة • اذ يعتقد أن على الولايات المتحدة أن تتصدى لأى تحرك لأية قوة عظمى أخرى ، أو لأصدقائها ، لتغيير الوضع الراهن ، لا لكون هذا الاجراء سيغير القوى العسكرية فحسب ، ولكن لأن الاخفاق في تحقيق هذا الهدف قد ينتقص من مصداقية تهديدنا• ومن هذا المنظور يعد اشتراك أمريكا فى فيتنام أمرا جديرا بالثناء • وعلى الرغم من أن فيتنام الجنوبية لا تتمتع بأية قيمة استراتيجية الا أنه كان من الضرورى أن تدافع الولايات المتحدة عنها حتى يتسنى لها الدفاع عن مصداقية تهديدنا حتى نستطيع التصدى للعدوان الموجه ضدنا وضد حلفائنا •

والشىء المثير للسخرية المترتب على ذلك ، لو صح ما قاله بين هو أن الحرب مطلوبة للحيلولة دون حدوث حروب لاحقة • وبذلك تغدو الحرب وسيلة للسلام • فالردع يحتاج الى مصداقية ، وتحتاج المصداقية فى نهاية الأمر من أى بلد أن يستعرض قدرته واستعداد للاشتباك فى صدام مسلح •

الردع وبحث تجريبى :

على الرغم من وفرة ما كتب عن نظرية الردع - وبخاصة عن ردع الحرب النووية - الا أن ما أجرى من بحث تجريبى عن الردع التقليدى كان شحيحا نسبيا حتى وقت قريب •

وحلل الكسندر جورج وريتشارد سمول فى كتابهما الكلاسيكى محاولات الردع للولايات المتحدة فى حقبة الحرب الباردة بين ١٩٤٥ و ١٩٦٢ (٤٥) ، واستعانا بمنهج الدراسات المقارنه فى فحص ومقارنة ١١ حالة من التهديدات الرادعة للولايات المتحدة فى محاولة للتعرف على كيف يفشل الردع ، وكيف يحقق النجاح • فما الذى يدفع أى مبادر باستعمال القوة « لتكثيف التحدى وتحويله الى ردع ؟ » الظاهر أن أهم عامل هو منظور المبادر بالقوة للمخاطر الكامنة فى تحدى المدافع • ففيما يقرب من جميع الحالات ، اكتشف المؤلفان أدلة تبين أنه قبل الاقدام على أى فعل ، استخلص المبادر أن مخاطر ما اختار من خيار يمكن تقديرها والتحكم فيها على نحو يؤكد امكان قبول المخاطر ، وبدا مثل هذا الشعور من ناحية المبادر فى نظر جورج وسمول شرطا ضروريا - والكنه غير كاف - مثل اصدار القرار بتحدى الردع • ومن ناحية أخرى ، فيعد الاعتقاد فى امكان تقدير مدى الخيارات الميسورة والتحكم فيها ، شرطا كافيا فى العادة لنجاح

الردع (٤٦) . فلقد تبين أن صناع القرار فى الدول المتحدية من معارضى المخاطرة من أنصار الاقلال من الخسائر أكثر عددا من المرحبين بالمخاطرة وممن يطمعون فى تضخيم ما يجنونه منها .

وثانى عامل رئيسى هو نظرة المبادر فى الدولة الملتزمة بالدفاع . فخلافا لما يتوقع ، اكتشف جورج وسمول أن الالتزام الأمريكى فى ذاته غير كاف لردع أى مبادر محتمل . فلو امتلك الخصم خيارا لتحدى الوضع الراهن ، فسيكون من المرجح تحقيقه لفرضه وتكبده ثمنا مقبولا ، فى هذه الحالة لا يستبعد أن يفشل الردع حتى فى حالة توافر المصداقية للولايات المتحدة . واستخلص المؤلفان أن ادراك المبادر لوجود التزام للمدافع قد يكون شرطا ضروريا لنجاح الردع ، ولكنه ليس شرطا كافيا (٤٧) .

وتعرف جورج وسمول الى أنماط ثلاثة متمايزة لاخفاق الردع : النمط الأول وصف بانه من نوعية فرض الأمر الواقع باعتباره يتضمن أفعالا مصممة لقلب الوضع الراهن بسرعة قبل أن تتاح الفرصة للمدافع لكى يقرر الالتزام بعكس التغير . وتحدث أنماط الأمر عندما يعتقد المبادر فى عدم وجود التزام فعلى للمدافع . وبطبيعة الحال ، اذا صحت وجهة نظر المبادر وتبين عدم وجود أى التزام ، فاننا لن نستطيع القول بوجود اخفاق فى الردع لأن المدافع فى المقام الأول لم يلتزم على الاطلاق . ويتواءم تدخل السوفيت فى المجر ١٩٠٦ بكل تأكيد مع هذا النمط . اذ كان المقصود من التدخل السوفيتى هو فرض الأمر الواقع على الغرب ، ولكن بالتأكيد أيضا فان الولايات المتحدة لم تلتزم قط بالرد بالمثل ضد الاتحاد السوفيتى على أى عدوان هناك . وأحيانا قد يوجد الالتزام رغم اعتقاد الخصم غير ذلك ، ويحتمل أن يكون هذا الموقف هو ما حدث عندما هاجمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية ١٩٥٠ ، وأيضا عندما هاجمت العراق الكويت ١٩٩٠ .

وأطلق اسم جس النبض المحدود (*) على النمط الثانى من اخفاق الردع الذى اكتشفه جورج وسمول . وتحدث مثل هذه الحالات عندما يعتقد المبادر أن التزام المدافع غير مؤكد أو متناقض . فى هذه الحالة فانه يبادر باثارة أزمة تخضع لسيطرته للتيقن من التزام المدافع . وأغلب الظن أن هذا النمط يتبع شعار لينين المشهور : « اذا اكتشفت أنك طرقت شيئا صلبا انسحب ، واذا طرقت شيئا لينا ، فاندفع قدما » وربما تضمنت أمثلة هذا النمط المرحلة المبدئية لحصار برلين ١٩٤٨ وأزمة كيموى

(*) Limited Probe.

١٩٥٩ (٤٩) ، وتعقب مرحلة جس النبض المحدود فى الأغلب مرحلة ثانية أطلق عليها جورج وسمول اسم الضغط المحكوم(*) • فاذا اكتشف المبادر وجود تصلب فى الالتزام المدافع ، فانه قد يواصل محاولة شق طريق بعمل حركة التفاف لو استطاع ، وأن يحافظ فى الوقت ذاته على خياراته الخاضعة لتقديراته وتحكمه ، وتتضمن ردود الضغط المحكوم استراتيجيا ذات مخاطر هينة لا تتطلب أكثر من الحد الأدنى من القوة • وتصور المرحلة الأخيرة من حصار برلين وأزمة كيموى هذه التقنية (٥٠) •

ويستخلص جورج وسمول أن تهديدات الردع التى اتبعتها الولايات المتحدة ضد خصومها ممن يتبعون استراتيجيات قليلة المخاطر كثيرا ما اتصفت بعدم فاعليتها ، وكثيرا ما يقدر المبادرون عدم احتمال أن يكون المدافعون على استعداد للدفاع بكفاية ضد الانتهاكات المتدنية للوضع الراهن•وتبدو حقيقة امتلاك المبادر لعدة خيارات لانتهاك الوضع الراهن عاملا حاسما فى تقرير هل يتوقع أن يخاطر المبادرون بتحدى الردع(٥١)•

ورتبت تحديات الوضع الراهن فى النمط الثانى والنمط الثالث ترتيبا مسلسلا تصاعديا من الخطوات الصغيرة ، ويمكن عكسها اذا اقتضى الأمر ، مما حث أحد المعقبين على كتابة ما يأتى :

« ليس مثارا للدهشة أن توصف فاعلية الردع بأنها أقرب الى الهزال فى الهوامش ، وأن تتميز بصعوبة الحفاظ عليها عندما يحدث التحدى فى مستويات متدنية فى مواضع ذات أهمية محدودة بخصوص مسائل لا تمس المصالح القومية الحيوية • ومن عجب أن تكون هذه الحالة هى بالضبط الشكل الذى تظهر فيه أغلب التحديات » (٥٢) •

وهناك عالم آخر اهتم بنظرية الردع • انه بروس راسيت ، ومن بين أبكر الدراسات المستندة الى بينات عن الردع مقاله : « حساب الردع » (٥٣) • وتشابه راسيت هو وجورج وسمول مركز على الردع الممتد المباشر ، يعنى المحاولات التى تقدم عليها احدى الدول (المدافع) للردع المباشر للقوة العسكرية من قبل دولة أخرى (المهاجم المحتمل) ضد دولة ثالثة صديقة (الدولة المحمية) • وعنى راسيت بوجه خاص باكتشاف ما الذى يقرر هل أخفق التهديد بالردع أم أصاب النجاح ، ودفعه استقصاء هذه المسألة الى فحص بينات ١٧ حالة ردع بين ١٩٣٥ و١٩٦١ ، حاولت فيها احدى القوى العظمى الحيلولة دون مهاجمة احدى الدول

(*) Controlled pressure.

المحمية الصغرى . ومثلت الحالات السبع عشرة جميعا مواقف كان من المحتمل أن تقدم فيها الدول المعتدية على عملية اعتداء على الدولة التابعة .

وانساق راسيت وراء تحليله فاهتدى الى بعض النتائج المثيرة للاهتمام :

أولا : لم يبد أن الهجومات المحتملة ضد الدول التابعة الأهم قد حققت نجاحا فى الردع يفوق النجاح ضد الدول التابعة الأقل أهمية . والواقع أن جميع حالات الردع الناجحة قد تضمنت دولا تابعة أقل أهمية نسبيا (من حيث ضخامة انتاجها القومى وعدد سكانها) . وبعبارة أخرى، لم يبد هناك أى اتصال بين الردع الناجح وتمتع الدول التابعة بأية قيمة استراتيجية .

ثانيا : اكتشف أن أى التزام صريح من القوى العظمى المدافعة ليس ضمانا لنجاح الردع .

ثالثا : لم يبد التفوق المحلى أو التفوق العسكرى العام عند القوى العظمى المدافعة ضمانا للرد الناجح . وردد هذا الاكتشاف الأخير اكتشافا مماثلا فى محاولة بحث باكرة أخرى . اذ استخلصت دراسة راؤول نارول للردع فى القرون العشرين الماضية أن التفوق فى القوة وحده ليس كافيا لردع الحرب ، لأن استعداد الدول الدفاعية لا يؤدى الى تجهيز قوات متفوقة من احتمالات السلام . واكتشف نارول أن التسلح يجنح الى توجيه حدوث الحرب (٥٤) .

انها نتائج مثيرة للاهتمام ، لأن نظرية الردع توحى بأن القدرة العسكرية البحتة للمعاملة بالمثل بالاشتراك مع الالتزامات الصريحة لابد أن يترتب عليها تهديد موثوق به يسفر عن محاولة ردع ناجحة . فاذا لم تؤد هذه العوامل الى عملية ردع ناجحة ، فما الذى يستطيع تحقيق ذلك ؟

واكتشف راسيت أن أفضل ما يبشر بحدوث ردع ناجح هو وجود ارتباطات وثيقة ، عسكرية واقتصادية وسياسية ، بين المدافع والدولة التابعة ، ففى جميع عمليات الردع الناجحة ، كان التعاون العسكرى القوى قائما ، وكان المدافع يزود الدولة المحمية بالأسلحة والخبراء . ففى أربع حالات من ست من عمليات الردع الناجحة ، كانت هناك روابط سياسية وثيقة . وفى خمس حالات من ست ، كان هناك ارتباط اقتصادى جوهرى

متبـادل بين المحمى والمهـاجم ، كمـا يبين من احصائيات التبادل التجارى الثنائى (٥٥) • اذ يدل اتساع وتكثف العلاقات بين المدافع والتـابع على توثق الصلة بين التزام المدافع والدولة المحمية مما يساعد على تضخيم احتمال الردع الناجح •

وتعرض المؤلف الباكر لراسيت عن الردع الآن للمزيد من التوسع • فلقد تعرف راسيت وبول هوث على ٥٤ حالة من الاتساع المباشرة فى الردع بين ١٩٠٠ و١٩٨٠ (٥٦) • وبعد أن استعانا بنموذج النفع المتوقع للردع، فانهما افترضـا امكان انجـاز الردع اذا أثبت حساب تكاليف المنفعة عند المهاجم أن النفع المتوقع من أية عملية هجومية سيكون أقل من النفع المتوقع من الاحجام عن الهجوم • ولابد من النـاحية المنطقية أن تتضمن حسابات الهجوم المحتملة تقديرات لمقدرة المدافـع على الدفـاع عن المحمى والتزامه واسـتعداده للنهوض بهـذه المهمـــة • وابتكر راسيت وهوث مؤشرات لاستخلاص البينات الآتية : التوازن العسكرى النسبى بين المهاجم والمدافع والمحمى ، والروابط الاقتصـادية والعسكرية التى تربط المدافع بالمحمى والقيمة الجوهرية (أو الاستراتيجية) للمحمى والمسلك السالف للمدافع فى مواقف الردع (سمعته) •

واكتشفا نجاح الردع فى ٣١ حـالة من بين ٥٤ حـالة • اذ حققت محاولات الردع أعظـم نجاح عند توافر روابـط اقتصـادية (تجاريـة) وسياسية (مثل بيع الأسلحة) بين المدافع والمحمى ، وعندما كان التوازن العســكرى المحلى لصـالح المدافع المحمى • والظاهر أن الروابط الرسمية لا تزيد من فرص نجاح الردع • والأمر بالمثل فيما يتعلق بمسلك المدافع السابق فى الأزمات ، بل وحتى امتلاك المدافع للأسلحة النووية (٥٧) •

ثم واصل هوث وراسيت مراجعة ما حصلا عليه من بينات وتوسعا فى الدراسة حتى ضمت السنوات من ١٨٨٥ ــ ١٩٨٤ مما زاد من حالات البحث الى ٥٨ حالة تمثل الردع الممتد الفورى ، وأكد تحليل هذه الحقبة أن التوازن الفورى قصير الأجل له تأثير مهم على نجاح الردع • وان كان لا توازن القوى الطويل الآن أو امتلاك الأسلحة النووية يضطلعان بالدور الرئيسى • والظـاهر أن صناع القرار لا يبادرون بالنزاع وهم يقصدون اشعال حروب منهكة طويلة الأمد ، ولكن الأمل يحدوهم الى الكسب السريع وفرض الأمر الواقع الذى لا يستطيع المدافع قلبه ، ومن ثم فان أكثر ما يهم هو قدرة المدافـع على الحيلولة دون حدوث مثل هذا النصر السريـع • اذ يبدو الردع اعتمادا على حرمان الطرف الآخر من تحقيق كسب فورى أهم من أى تهديد موثوق للعقوبة على المدى الطويل (٥٨) •

ولعل المازق الذى واجه البريطانيين ١٩٣٩ يفيد فى معرفة الاختلاف. ويذكر آلان الكسندر وريتشارد روزكرانس أنه بالرغم من أن بريطانيا حاولت اتبـاع استراتيجية ردع طويلة الأمد ضد هتلر بالتهديد بكسب حـرب الانهاك ، الا أن الاستراتيجية الوحيـدة التى كان بوسعها الحيلولة دون مهاجمة هتلر لبولانده كانت التهديد الموثق بحرمان الألمان من القدرة الفورية على الاستيلاء على بولانده ، وكان بالامكان تحقيق ذلك بغير تعاون البريطانيين والفرنسيين مع الاتحاد السوفيتى (٥٩) .

وفحص هوث وراسيت أيضـا مصداقية تهديد المدافـع مسـتعينا بالنمط الذى اتبعه فى المحادثات الدبلوماسية فى مواقف الردع السـابقة واستراتيجيته للتصعيد الاستراتيجى (سلوكه التساومى) فى الأزمة وأثبتت كشوفهما قدرتها على التنوير . فلقد اكتشفا أن أية استراتيجية من نوعية واحدة بواحدة للتصعيد العسكرى من المرجح أن تحقق تأثيرا رادعا ناجحا أكثر من سياسة الرد بقوة أعظـم على أفعـال الخصم (سياسة القوة) أو سياسة الرد فى مستويات أدنى من الفعل العسكرى (سياسة الحذر). وبالمثل فان الاستراتيجية البديلة للدبلوماسية (التى تجمع بين الحزم والمرونة) تحقق تأثيرا أعظـم للمدافع يفـوق استراتيجيات التخويف أو المصالحة (٦٠) ، لأن السجل السابق للتهديد أو المصالحة (التراجع) يقلل من فرص الردع الناجح ، وأحيانا يكون للتهديد دور فعال فى مواجهة اى مهاجم محتمل شـديد الضعف ، ولكنه يعـد استراتيجية رادعة حافلة بالأخطار ضد أية دولة تملك قدرات عسكرية مماثلة (٦١) .

وكما هو متوقع ، فاذا كان المدافع قد سبق ارغامه على التنـازل من قبـل نفس المهـاجم ، فان تهـديد المدافع سيفتقر الى المصداقية فى الأزمة التالية. مما يتسبب فى حدوث اخفاق فى الردع. على أن مسلك الاستئساد الذى يتخذه المدافع فى المواجهة السابقة مع نفس المهاجم قد يقلل من فرص نجاح الردع فى المستقبل . فبمجرد تعرض المهاجم المحتمل للتهديد فانه سيكون أقل ميلا للتراجع وتحمل خسـائر أفدح لسـمعته ومكانته ومن المفارقات أن يكون بمقدور نجاحات الردع ضد نفس المهاجـم المحتمل تقليل فرص النجاح مسـتقبلا اعتمادا على زيادتها للشـعور بالضيم عند الخاسر (٦٣) ، وفى المدى البعيد فان التورط فى أزمات سابقة يبدو أمن من أى موقف يضطر فيه المدافع الى التراجع أو التهديد لاحراز النجاح . والواقـع أن التورط كان هو المسـلك الوحيد فى الماضى فى دراسة هوث وراسيت الذى لم يرتبط بعملية اخفاق الردع (٦٤) .

وازدادت دراية أصحاب نظريات الردع بأن نجاحه يستوجب اعتقاد المتحدى بمصداقية تهديدات المدافع ، وأيضاً ألا تساعد أفعال الردع ذاتها على زيادة خوف المهاجم المحتمل من أية أفعال عسكرية وقائية مما يحفز التصعيد للحرب (٦٥) . وليس من المستبعد أن يخفق الردع فى استحثاث الدول التى تسعى لتحقيق تهديدات موثوقة لحدوث نزاع حلزونى (٦٦). ويتوجب على صناع القرار فى مواقف الردع أن يراعوا شدة حساسية خطواتهم. فاذا تظاهروا بفرط الخشونة فانهم يخاطرون باستفزاز المتحدى المتوقع ، واقدامه على رد فعل عدوانى سافر ، بينما كان هذا المتحدى ملتزما مسبقا بعدم المخاطرة بالحرب ، واذا لم يكشفوا عن قدر كاف من الصلابة، فانهم قد يشجعون المفكرين الحالمين عند المهاجم المتوقع على الاعتقاد بأن المدافع لن يفى بعهده ، والتزامه (٦٧) . فعلى الزعماء التزام الحذر ضد المهادنة والاستفزاز على السواء .

تبدو دراسات هوث وراسيت وكأنها قد بينت احتمال نجاح الردع أحيانا ، واخفاقها فى أحيان أخرى ، وان كانت طبيعة الردع الناجح والفاشل تقع ضمن توقعات نظرية الردع . فبالمقدور ردع المعتدين المحتملين بتهديدات موثقة بالثأر من قبل المدافع ، وبخاصة لو كان المدافع يتمتع بمميزات عسكرية محلية مباشرة. واذا كان بالمقدور اكتشاف التزام المدافع نحو المحمى بوضوح من روابطه الاقتصادية والعسكرية والسياسية بالمحمى ، وتبدو الأحلاف الرسمية الشكلية عديمة الأهمية للدلالة على مدى التزام المدافع ، ولكن بالامكان تفسير هذا الالتزام بالرجوع الى نوايا المهاجم المحتمل تجاه الأفعال لا الأقوال أو المعاهدات . وتبدو سمعة المدافع فى الوفاء بالتزاماته مهمة ، وان كان هذا يتعلق بنفس المتحدى المحتمل فحسب. وقد ينسب الفشل فى الردع الى القدرات العسكرية التى لا تصل الى درجة المصداقية والى الالتزامات عند الدول المحمية التى تفتقر الى الكثير من التحديد والوضوح . وقد تنبأت نظرية الردع بجميع هذه الاحتمالات .

نقد بحث الردع ونظرية الردع :

كما تستطيع أن تتخيل ، لم تستطع هذه الدراسات الافلات من التحدى . فمن بين الأسباب الأساسية للخلاف بين علماء السياسة ممن درسوا الردع كيفية اختيار الحالات الفعلية للردع . ومن بين الافتقادات التى أثيرت فى الأصل ضد الدراسة المبدئية لراسيت ، وان كانت تنطبق بوجه عام على معظم دراسات الردع الممتدة هى القول بأننا اذا اقتصرنا على الحالات التى تعرضت فيها الدول التابعة للتهديد ، فاننا نفتقد أنجح

حالات الردع ، يعنى تلك التى كان بوسع المدافع فيهـا أن يبرز تهديدا رادعا هائلا يدفع الخصوم الى الاحجام عن النظر فى اتخاذ أى اجراء ضد الصنيع (*) (٦٨) .

وهنـاك انتقاد آخـر يتسـاوى فى الأهمية . اذ يحتاج قيام حالة من الردع الممتد المباشر الى وجود مهاجم محتمل معنى عناية جادة بالاستعمال المباشر للقوة العسكرية ، ووجود مدافع يتورط بالفعل فى محاولة جـادة لردع مثل هذا الاستعمال للقوة . ويتهم النقاد راسييت وهوث (وأيضـا الآخرين) بانهم :

(أ) ارتكبوا خطأ الاستعانة بحالات لم يفكر فيها المهاجم المحتمل فى استعمال القوة العسكرية ضد دول تابعة ، مما أدى الى الانطباع الخاطىء بحدوث نجاح رادع ، أو

(ب) لم يبذل المدافع أى جهد جاد لردع المهاجم ، مما أعطى الانطباع الخطأ باخفاق الردع (٦٩) .

فمثـلا ، اسـتخلص ريتشـارد ندليبو وجانيس جروس ستين بعد الاستعانة بتعاريف أدق لوقوع الردع الممتد الفورى أن من بين ٥٤ حالة من البينات الأصلية التى جاء بها هوث وراسييت لم يتواءم أكثر من ٩ حالات مع التعريف فلم يهتدوا الى أكثر من عشرة أمثلة للردع الممتد فى المجموعة الأخيرة المؤلفة من ٥٨ حالة (٧٠) ، ولم يتعرفوا من بين ٩ حالات للردع فى القرن العشرين على أكثر من ثلاث حالات اعتبرت ناجحة ، وفى المدى القصير فحسب (ميونخ وردع مصر للهجوم الاسرائيلى على سوريا فى مايو ١٩٦٧ والردع الأمريـكي للهجوم التركى على قبرص ١٩٦٤) . واكتشـفوا أن النجاحات الرادعـة المبـاشرة أمـر « غير مألوف وجزافى وغير محدد الملامـح » (٧١) . ان فحص هذا الاختـلاف البين المتعلق بالحالات المؤائمة يبدو مثيرا للدهشة . فهو يبين الصعوبة النظرية للتعرف على حالات الردع، ويبين أيضا وجوب التزام الحذر عند التعامل مع نتائج أى تحليل احصائى مستند على مجموعة جزئية من الحالات .

ولا تقتصر المشكلات على تحديد وجود محاولات الردع،ولكنها تخص أيضا تحديد أى المحاولات أصابها النجاح ، وأيها منيت بالفشل . ولقد سبقت الاشارة الى أن بعض الحالات التى تظهر وكأنها تمثل حالات الردع

(*) Pawn.

الناجحة ربما كانت اما حالات لم يخطر ببسال الخصسم قط فعل أى شيء حيالها ، ومن ثم فانه لم يكن بحاجة الى التعسرض للردع أو ٢ ـ حالات كان فيها الخصم ـ يرغب رغبة أكيدة فى تحدى الوضع الراهن ، ولكنه أحجم عن اتخاذ أى اجراء عسكرى ليس لخشية من التكاليف المتوقعة التى قد يفرضها عليه المدافع عنسدما يرد بالمثسل ، وانما مراعاة لاعتبسارات أخرى ـ أيديولوجية وسياسية وأخلاقية وقانونية (٧٢) ٠

ولا يعنى عدم حدوث الهجوم أن تنسب السلام الى الردع الناجح ٠ فكما أشار مورجان فان التعرف على حالات الردع النساجح يتضمن اثبات لماذا لم يحدث شيء ما ٠ وهى مهمة أشبه بالكابوس المنطقى (٧٣) ٠ وربما ساعدت النكتة القديمة عن فلاح أوهيو على تنويرنا ٠ فالظاهر أن أحسد الفلاحين الطيبين غريبى الأطوار قد نصسب فى عصرية أحد الأيسام عمودا شديد الضخامة وسسط الحوش الخلفى لمزرعته ٠ وعنسدما لمح جاره هذه الحلية المبتكرة سأله عن سبب نصبها فى حوشه الخلفى ، وبخاصة لأنها كانت على شكل عمود مفرط فى الطول ينصب عادة للنباتسات المتسلقة ، فأجاب الفلاح بأن هذا العمود يساعد على حماية المكان من اقتحام الفيلة ٠ واعترض الجار على هذا اللغو بالقول بعدم وجود فيلة فى تلك المنطقة ٠ وهنا رد الفسلاح مندهشسا ومزهوا بانتصساره : « هل رأيت أن هذا يثبت جدوى نصب هذا العمود ! » ٠ ولعل الردع من نفس نوعية هذه الظاهرة ٠

ولقد سبق أن لاحظنا أكثر مما لاحظه عدة علماء أن عدد نجاحات عمليات الردع التى اكتشفها هوث وراسيت أقرب الى التضخم أو الانتفاخ، وأن عدد اخفاقات الردع أكبر بدرجة ملحوظة ٠ والواقع أن بعض أصحاب النظريات يحاجون بالقول بأن عدد اخفاقات الردع كبير للغاية ، وأن كيفية فشل الردع تتعارض الى حد كبير هى والنظرية العقلانية للردع ، التى هى بحاجة الى اصلاح وتعديل رئيسى ٠

وعلينسك أن تذكر أن نظريسة الردع لم تحاول القول بأن محاولات الردع تنجح دائما ، لأن الردع سيخفق اذا اختفت عملية المعاملة بالمثل ، أو كانت غير معقولة أو « أقسل قيمة من المثوبسة » ٠ واذا كانت محاولات الردع لم يحسن تخطيطها أو تطبيقها ، فان هذا لن يحتاج الى قول آخر لاثبات زيف نظسرية الردع (٤٧) ، فان ما قد ينقض النظرية هو غلبة المواقف التى يصادف فيها المدافع احتياجات النظرية ، ولكن المهاجم يوجه ضرباته كيفما اتفق ؟ وبعبارة أخرى :

(أ) عندما لا يعرف المدافع التزامات هذه النظرية تعريفا خاصا به فحسب .

(ب) عندما ينقل هذه الالتزامات الى المهاجم المحتمل .

(جـ) عندما تتوافر له قدرات عسكرية كافية لتنفيذ التزامه .

(د) عندما يكشف عن استعداده لتنفيذ هذه الالتزامات ، ويظل المهاجم يبادر باتخاذ الاجراء العسكرى فى هذه الحالة يكون هناك خطأ فى شىء ما ، أى يكون تصرف المتحدى على نحو لم تتنبأ به النظرية .

ويرى بعض النقاد انه بالامكان التعرف على العديد من هذه الأمثلة ، وكثيرا ما تعرضت نظرية الردع العقلانية للنقد من علماء ممن فحصوا حالات الردع بالاستعانة بدراسة الحالات المقارنة . فمثلا تعرف ليبو عن ثمانى أزمات من أزمات حافة الهاوية ، توافرت لها أربعة من الشروط المتعارف عليها للمدافع ، ولكنها أسفرت عن الفشل فى ردع المهاجم المحتمل . : فاشودة ١٨٩٨ وكوريا (١٩٠٣ ـ ١٩٠٤) واغادير ١٩١١ ويوليو ١٩١٤ وكوريا ١٩٥٠ وأزمة الصواريخ الكوبية ١٩٦٢ والنزاع الصينى الهندى ١٩٦٢ والنزاع العربى الاسرائيلى (٧٥) . ويحاجى الناقد بأنه فى كل حالة من الحالات الآنفة تميزت التزامات المدافع وقدراته بالصلابة ، ولكنها لم تدرك بالضرورة على هذا النحو من قبل صناع القرار فى الدولة المتحدية فالمهم هو أن المتحدى أدرك وجود ضعف فى قدرات المدافع والتزاماته . ولكن هذا الضعف لم يكن قائما بالفعل ، وتعد العوامل المصرفية فى المستوى الفردى للتحليل ذات أثر حاسم . فلقد أدى العجز عن التقدير الصحيح لقدرات الدولة الحامية والتزاماتها الى اخفاق الردع رغم توافر شروط كان بالاستطاعة التنبؤ بها بكل ثقة (٧٦) .

وحلل جانيس جروس ستاين ست حالات حاولت فيها الولايات المتحدة تطبيق الردع الممتد الفورى فى الشرق الأوسط فى الستينات والسبعينات (٧٧) ، وأخفقت ست محاولات ، وفى المحاولتين الأخريين تراجع المتحدى ، ولكن كان من الصعب التقرير القاطع لهل يعزى ذلك الى التهديد الرادع للولايات المتحدة ، وفى كل حالة من الحالات، كان الارتباط بين الولايات المتحدة والدولة المحمية (اسرائيل والأردن والعربية السعودية) واضحا وجوهريا . وهكذا فشل الردع حتى رغم معرفة المتحدين لقوة الروابط بين المدافع والهدف . ولم تكن السمعة بالأهمية التى

تنبأت بها نظرية الردع . فحتى بالرغم من اتخاذ الولايات المتحدة « موقفا سلبيا » فى خمس حالات من الست ، الا ان الردع فشل فى ثلاث حالات من خمس (٧٨) .

وترى ستين أن المحرض الأول للمتحدي فى كل حالة كان ادراكه فداحة ثمن اتباع الموقف السلبي. اذ كان زعماء الدول المتحدية عرضة لضغوط داخلية دولية زادت من تحريضهم على تحدى الوضع الراهن . واستخلصت ستين القول بأنه بالنسبة للمتحدين الذين استحثتهم حالة ضعفهم فى الداخل كانت استراتيجية التصالح هى الأقدر على ردع المسالك غير المرغوبة أكثر من استراتيجية مصداقية التهديدات :

وتمثل هذا الاتجاه فى حالتين خضع فيهما المتحدى لتحذير الاجراء العسكرى التهديدى . وتخص الحالتان تورط الأمريكان فى محاولات ردع التوعد بالتدخل السوفيتى المباشر فى الحروب الجارية فى الشرق الأوسط (١٩٦٧ و ١٩٧٣) . وتحقق النجاح فى هاتين الحالتين للجمع بين الاجراءات الردعية للولايات المتحدة ، واعتراف الأمريكان بمشروعية المصالح السوفيتية ، ومحاولة اعادة توكيدهم بامكان الاستجابة لمطالبهم . وفى الحالتين ضغطت الولايات المتحدة على اسرائيل (مضطرة) للتوقف عن أعمالها العسكرية ضد الحليفتين المهددتين للسوفيت سوريا ومصر . وتختتم ستين بالقول بأن الممارستين المتأنيتين للردع واعادة التوكيد لهما أثر فعال يفوق أثر الالتجاء الى الردع وحده .

وباختصار ، فان نقاد نظرية الردع يقولون ان النظرية التقليدية للردع يشوبها النقص فى ناحيتين أساسيتين :

أولا : لأنها تزعم اتباع العقل ، وهو شرط قد لا يتوافر فى الموافقة الفعلية فى العالم ، وفى العديد من الحالات يحقق المدافع جميع الشروط الأساسية التى طرحتها النظرية ، ولكن عملية الردع تظل فاشلة . ويرجع ذلك أساسا الى عوامل فى المستوى الفردى مثل اساءة الادراك وتشويه المعلومات الحاسمة عن نسبة النفع والتزام المدافع أو النتيجة المرجحة لحدوث مواجهة ، ومن ثم فلابد لأية نظرية فعالة للردع أن تعمل حسابا لعنصر اللامعقولية (٧٩) .

ثانيا : وحتى عندما يدرك المهاجم المحتمل قدرة المدافع العسكرية والتزاماته ادراكا دقيقا ، ويدرك احتمال تدخل المدافع ، واحتمال اخفاق هجومه ، فان المهاجم المحتمل قد يقوم بالمبادرة رغم ذلك على أى نحو اعتمادا

على عوامل لم تتعرف عليها نظرية الردع ، وتجعل مكانة الصدارة بين هذه العوامل للقيود الداخلية والتعرض للأخطار التى تجعل ثمن اتباع موقف سلبى غير مقبول سياسيا ، وغالبا ما يبادر المتحدون باتخاذ اجراء عسكرى لخشيتهم العواقب الداخلية ، لاتباع موقف سلبى ، مما يؤكد القول بأن الردع المستند على التهديد غير كاف ، ومن غير المرجح بخاصة (٨٠) ٠

وكثيرا ما يطرح قرار أنور السادات بالمبادرة بالحرب ضد اسرائيل ١٩٧٣ وقرار الحكومة اليابانية بمهاجمة ميناء بيرل هاربور ١٩٤١ كمثلين لهذا النوع من المواقف ٠ وبالمقدور ذكر مثل آخر يخص وقوع قرار جونتا فى الأرجنتين بالتهور وشن حرب الفوكلاند ١٩٨٢ ٠ ولو كان عامل توازن القوى هو العامل الأساسى كما تزعم نظرية الردع التقليدية،لكان من واجب القادة العسكريين فى الأرجنتين أن ينتظروا سنة أخرى قبل شن تحديهم ، ولكن ما كان سيواجههم آنئذ هو انتقال ملكية الباخرة انفنسبل (*) الى الأسطول الأسترالى واختفاء الباخرة هرمس وبيع الباخرتين انتربيد (**) وفيرلس فى سوق الخردة ! ومن المفارقات أن يكون قادة الجيوش البرية والبحرية المسيطرين على الأرجنتين أقل اهتماما بالاحتياجات العسكرية من اهتمامهم بالأخطار المحدقة بهم سياسيا فى الداخل (مما عجل بالتدخل) (٨١) ٠

الردع ـ خلاصة :

ما الذى بوسعنا أن نستخلصه عن الردع كوسيلة لمنع الحرب ؟

أولا : انه سهل الفهم بحيث يستطيع الأبله فهمه ، وغالبا ما يفشل٠

ثانيا : فحتى ان ظهر تفوق المدافع العسكرى المحلى كعامل مساعد أساسى للردع الناجح ، الا أنه لا يضمن تحقيق النجاح ٠ والواقع كما نستطيع أن نخمن من نظرية المؤثر والاستجابة فانه ربما زاد الأمور سوءا !

ثالثا : تعد المصداقية مهمة لو أريد انجاح الردع ٠ اذ لا يعتبر الالتزام الشعورى الصريح والضمانات المكتوبة كافية ٠ فلابد أن يثبت المدافع التزامه بوسائل أصرح ، خصوصا عن طريق الروابط المرئية والسياسية والاقتصادية بالدولة الصنيعة ٠ وليس من شك فى أن التعهد بمساندة التهديد الذى يقوم عليه أحد الأطراف لا ينبغى أن يظهر فى مظهر غامض

(*) Invincible بمعنى من لا يقهر ٠

(**) Interpid (الجسورة) ٠

أو غير مؤكد للآخرين · ولكن وحتى اذا بدت المصداقية واضحة فان احتمال فشل الردع ما زال قائما · وأخيرا فلابد أن يواجه المعتدى المحتمل لمخاطر جمة فى حالة مبادرته بالعدوان · فاذا واجهته مخاطر متدنية المستوى فانه قد يبادر بجس نبض الأفعال التى قد ينبثق منها صراع مسلح على نطاق واسع ·

وجدير بالذكر أن أغلب الأفعال المصممة لتضخيم الردع تؤدى الى مخاطرة بالاستقرار والتصعيد والتحول الى حرب غير مقصودة · ولقد كشف فحصنا لنظرية المؤثر والاستجابة أن مأزق الأمن ومشكلة الصراع الحلزونى ينطبقان على مواقف الردع · فلابد أن يوازن الزعماء فى الدولة الرادعة بين الحاجة لتعزيز المصداقية والحاجة لاثارة المخاوف والحفز لرد فعل معاد مغالى فيه من الخصم · ولقد حذرنا فحصنا لنظرية المباراة من نجاح الاستراتيجيات المخططة لتعزيز المصداقية ، رغم اتصافها بالخشونة وعدم التعاون ، لأنها مشحونة أيضا بالمخاطر ، وقد تتحول مباريات « الرعديد » المتكررة بين خصمين متساويين الى صراع حلزونى عندما يحاول كل لاعب اظهار مصداقيته للطرف الآخر ·

لقد ناقشنا الردع كظاهرة موجودة أساسا فى مستوى التفاعل من التحليل ، وان كان نقاد الردع قد ذكرونا بارتباط الردع بعوامل فى المستوى الفردى ومستوى المجموعة الصغيرة ومستوى الدولة ·

وعليك أن تذكر أن الردع تصور سيكولوجى يعتمد نجاحه أساسا على ادراك هدف التهديدات الموجهة ضده · وهذا ينقلنا نقلا مباشرا الى المستوى الفردى للتحليل · وأشار مورجان اشارة حكيمة الى أن للتهديدات آثارا مختلفة على مختلف الأفراد تختلف باختلاف شخصياتهم · والواقع أن التهديدات قد تحفز للاقدام على ردود متطرفة بعيدة عن العقل (وعليك أن تذكر عجز التهديدات عن اقناع صدام حسين عن اصدار الأوامر لجيشه بالانسحاب من الكويت) · ونحن نعرف أيضا جنوح مواقف الأزمات الى انقاص دور العقل فى حياة البشر · وبطبيعة الحال فلطالما أشرنا الى العجز المتفشى عند الأفراد عن ادراك اتجاهات الآخرين ، وأفعالهم ادراكا صحيحا · ولسوء الحظ ان هذه الظواهر مجتمعة تحول دون المعنى الحق للتهديدات الرادعة ، وربما لا تحفز بالردود المنطقية الكاملة المرغوبة · وأجمل روبرت جرفيس محاولة الردع فى عبارة واحدة : « فيما يكاد يكون معظم الحالات لم يحدث فى أى تعامل أن فهم طرفان هدف كل منهما ومخاوفه ومعتقداته ووسائله وغاياته ومدركاته » (٨٣) · وفى مثل هذه الظروف تكون احتمالات الردع واهية نسبيا ·

ولما كانت التهديدات الرادعة قد قصد بها التأثير فى صناع قرارات الحكومة ، فان عمليات صنع القرار فى المجموعات الصغيرة تضطلع بدور أيضا كعوامل فى المستوى الفردى للتحليل ، فكيف يكون تأثير التهديد الرادع على الزعماء القوميين فى ظل سيطرة أعراض التفكير الجماعى ؟ يرى مورجان أن عملية التفكير الجماعى لا تتواءم على خير وجه هى ونجاح الردع ٠

فقد تعمل المجموعة المتلقية وهى خاضعة لوهم المناعة ضد أى خطر ، وتتسلط عليها فكرة التفوق المعنوى٠وقد تكون مغالية فى روحها المتفائلة، وتقديرها لقدرتها على التصرف فى النزاع من خلال حافة الهاوية ٠ وقد تجنح للميل الى المخاطرة فى مواقف تحرص على اخفائها عادة فى تصرفاتها الفردية (٨٤) ٠ وعلينا أن نعى أيضا تأثير السياسة البيروقراطية على تقبل الحكومات للتهديدات ، التى تعزز عادة تأثير المتشـددين ضد المهددين ٠ وكما رأينا ، فان العوامل السياسية الداخلية تلعب دورا مهما فى حسابات المهاجم المحتمل ٠

بطبيعة الحال ، فان الردع يتأثر أيضا بعوامل من المستويات الأعلى من التحليل كطبيعة النظام الدولى ٠ ويشير تحليل كلنتون فنيك لدراسة راسيت للردع الى أن معظم حالات الردع الناجحة فى دراسة راسيت يمكن الاهتـداء اليها فيما بعد الحرب العالمية الأخـيرة ٠ اذ يوحى حدوث سبع حالات من ١١ قبل ١٩٤٠ بأن النظام الدولى قد يكون عاملا مهما ٠ وتمثل الحرب العالمية الثانية حدا فاصلا بين عهدين ٠ فبعد انتهاء الحرب ، ساعد النظام الدولى على جعل النقلة من النظام المتعدد الأقطاب الى نظام يتسـم بثنائية الأقطاب المحكمة على شق العالم الى شقين ، على رأسهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وتوابعهما من الحلفاء وترتب على ذلك أن غدا الردع بالمثل مزدوج الأقطاب،وأضحت القوتان العظميان ملتزمتين بمساندة تهديداتها الرادعة ضـد كل منهما للآخر ٠ وبذلك أصبح الوضع الراهن ـ مع استخدام مصطلح « بين » واضحا ومحدد المعالم بالمقارنة بتعقيدات الماضى المتعدد الأقطاب ، ويفترض فى هذه الحالة أن يكون الردع قد غدا أيسر منالا ٠

وبعد ذكر هذه الملحوظة الأخيرة لعله من المناسب أن ننتقل بانتباهنا الى طبيعة السياسة العالمية فى حميتهـا ٠ وسنركز انتباهنا فى الفصلين الأخيرين على المستوى الخامس والأخير للتحليل : النظام الدولى ٠

هوامش الفصـــل الســـابع

(١) Thomas Schelling — The Strategy of Conflict ١٩٦٣ (ص ٩ ، ص ١٠) ٠

(٢) نقلا عن Martin Shubik الذى اشرف على كتاب بعنوان Game Theory and the Study of Social Behaving ١٩٦٤ (ص ١٥ ـ ١٧) ٠

وايضا كتاب James Dougherty and Robert Pfaltzjfraff : Contending Theories of International Relations ١٩٨١ ـ ص ٥١٥ ، ٥١٦ ٠

(٣) Doughtry و Pfaltzgraff ص ٥١٦ ٠

(٤) نفس المرجع ٥١٤ـ٥١٧ ٠

(٥) Glenn Synder و Papl Diesing فى كتاب Conflict Among Nations (١٩٧٧) ، ص ١١٨ ـ ١٢٢ ٠

(٦) Kenneth Oye — Explaining Cooperation under Anarchy مجلة السياسة العالمية (اكتوبر ١٩٨٥) ، ص ١٤ ٠

(٧) انظر Robert Axelrod للتعرف على اهمية التفاعلات المتكررة فى مأزق المحبوسين ١٩٨٤ ، ص ١١ ـ ١٢ ٠

(٨) Axelrod ، ص ٧٧ ٠

(٩) Axelrod ، ص ٨٤ ٠

(١٠) اكتشف Murnighan و Roth انه بزيادة احتمال اللعب المستمر للباريات بعينها يزداد ايضا التعاون ٠ انظر : J. Keith Murnighan Expected Continued Play in Prisoners Dilemma Games — Alvin E. Roth مجلة Conflict Resolution يونيو ١٩٨٣ ، ص ٢٧٩ ـ ٣٠٠ ٠

(١١) خصص نموذج Axelrod نقطة واحدة لكل لاعب نظير التخلى المتبادل وثلاث نقاط لكل لاعب نظير التعاون المتبادل ٠ وبذلك يكون ناتج خانات التخلى/والتعاون اما لا نقاط أو خمس نقاط ٠ انظر Axelrod فى كتاب The Evolution of Cooperation ص ٨ ٠

(١٢) انظر الكتاب السابق وايضا مقال نفس المؤلف بعنوان : Effective Choice in the Prisoner's Dilemma مجلة Conflict Resolution

مارس ١٩٨٠ العدد ٢٤ ـ ص ٣ ـ ٢٥ وأيضا مقال آخر فى نفس المجلة بعنوان More Effective Choice فى العدد ٢٤ (سبتمبر ١٩٨٠) ، ص ٣٧٩ـ٤٠٣ .

(١٣) More Effective Choice in the Prisoner's Dilemma — Axelrod ص ٣٩٤ .

(١٤) لنفس المؤلف The Evolution of Cooperation ، ص ٥٤ .

(١٥) Effects of Programmed Strategies on — S. Oskamp Cooperation in Prisoner's Dilemma مجلة Conflict Resolution ، ١٩٧١ ص ٢٢٥ ـ ٢٢٩ .

(١٦) Influence Strategies — Hugh — B. Wheeler , Russel J. Leng Success and War مجلة Conflict Resolution ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ٦٥٥ ـ ٦٨٤ وأيضا Reagan and the Russians — Leng مجلة العلوم السياسية الامريكية يونيو ١٩٨٤ ، ص ٣٣٨ ـ ٣٥٥ و Deterrence — Bruce Russet , Paul Huth Failure and Crisis Escalation الدراسات الدولية الفصلية (مارس ١٩٨٨) ، ص ٢٩ ـ ٤٥ .

(١٧) انظر على سبيل المثال Raymond Dacey و Norman Pendergraft The Optimality of Tit for Tat فى مجلة International Interactions ١٩٨٨ ، ص ٥٢ .

(١٨) Oye — يعتقد Martin Patchen أن TFT ستكون فعالة حتى فى مواقف الرعديد Chicken اكثر من مأزق المحبوسين ؛ لأن التنافس سيتعرض لأعظم قدر من الدمار اذا عومل عدم تعاونه بالمثل : انظر Martin Patchen Strategies for Eliciing Cooperaion from an Adversary مجلة Conflict Resolution مارس ١٩٨٧ ، ص ١٧١ .

(١٩) Patchen ص ١٧٦ ـ ١٧٧ أثبت Leng أيضا الاهمية المطلقة للمبادرة فى التعامل باجراء تعاونى ، فبغير مثل هذه الاستراتيجيات المبدئية سيصبح لا مفر من انحصار الطرفين فى عملية متصاعدة قد تؤدى الى الحرب ويعزو Leng هذا التصعيد الى افتراضات real politiks للاستراتيجيات التساومية . انظر : Russell J. Leng فى مقال Crisis Learning Games مجلة العلوم السياسية الامريكية (مارس ١٩٨٨) ، ص ١٧٩ـ١٩٤ .

(٢٠) More Realism in Prisoner's Dilemma — Theodore To مجلة Conflict Resolution ١٩٧٣ ، ص ١٦٢ ـ ١٦٤ .

(٢١) Elicitation of Cooperation — R. J. Dulak و C. L. Grunder by Retaliatory and Man retaliatory Strategies in a Mixed — Motive Game مجلة Conflict Resolution ١٩٧٣ ، ص ١٦٢ ـ ١٧٤ .

(٢٢) The Evolution of Cooperation — Axelrod ص ١٢٨ .

(٢٣) Roy Behr — Nice Guys finish Last مجلة Conflict Resolution يونية ١٩٨١ ، ص ٢٨٩ ــ ٣٠٠ ٠

(٢٤) Decey and Pendegrift و Oye ص ٤٥ ــ ٥٢ و ص ١ ــ ٢٤ (يتاثر نجاح TFT ايضا بعدد اللاعبين) ٠

(٢٥) Patchen ، ص ١٧٦ ٠

(٢٦) Steven Van Evera — Why Cooperation Failed in 1014 مجلة السياسة العالمية ، اكتوبر ١٩٨٥ ، ص ٨٠ ــ ١١٧ ٠

(٢٧) Van Evera ص ٩٩ ٠

(٢٨) L. Leng و Wheeler — Influence Strategics Success and War

(٢٩) Svenn Linds Kold و Michael Collins — Inducing Cooperation by Groups and Individuals مجلة Conflict Resolution ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ٦٧٩ ــ ٦٩٠ ٠

(٣٠) Joshua S. Goldstein و John R. Freeman — Three Way Street. ١٩٩٠ ، الفصل الخامس ٠

(٣١) على سبيل المثال ــ محاولة Jack Levy لاعادة انشاء قائمة الافضلية بين الزعماء القوميين فى النمسا والمانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصرب فى ازمة ١٩١٤ ، فهى تساعد على تفسير سر استحالة الامتداد الى حل تعاونى لما قبل الحرب العالمية الاولى ــ انظر : Jack Levy — Preferences Constrain and Choices مجلة International Security شتاء ١٩٩٠ ــ ١٩٩١ ، ص ١٥١ ــ

(٣٢) عرف George و Smoke الردع بانه « اقناع الخصوم بأن ثمن المخاطر لفعلة ما قد ترجح كفة المنافع ٠ انظر مقال : Alexander L. George و Richard Smoke بعنوان Deterrence in American Foreign Policy ١٩٧٤ ، ص ١١ ٠

(٣٣) Patrick Morgan — Deferrence : A Conceptual Analysis ١٩٧٧ ، ص ٣٠ ٠

(٣٤) James L. Payne — The American Threat ١٩٧٠ والطبعة المنقحة لنفس الكتاب ، ١٩٨١ ٠

(٣٥) Payne ١٩٧٠ ، ص ١٧٢ ٠

(٣٦) نفس المرجع ، ص ١٣٩ ٠

(٣٧) Charles Lockhart — Problems in the Management and Resolution of International Conflicts مجلة السياسة الدولية ابريل ١٩٧٧ ، ص ٣٧٨ ــ ٤٠٣ ٠

(٣٨) القسم التالى مبنى على ما ذكره Payne ١٩٧٠ ، ص ١ ـ ٢٢ ٠

(٣٩) Payne ١٩٧٠ ، ص ٦٢ ـ ٦٨ ٠

(٤٠) انظر بوجه خاص Payne ١٩٧٠ ، ص ٦٢ ـ ٦٨ ٠

(٤١) نفس المرجع ، ص ٦٣ ـ ٦٤ ٠

(٤٢) يصف نقاد نظرية الردع هذه الشظرية « بنظرية الفرصة » ٠ انظر : Richard Ned Lebow Windows of Opportunity مجلة International Security صيف ١٩٨٤ ، ص ١٤٧ ـ ١٨٦ وايضا مقال Janis Gross Stein بعنوان Extended Deterrence in the Middle East مجلة السياسة العالمية ابريل ١٩٨٧ ، ص ٣٢٩ ٠

(٤٣) Payne ١٩٧٠ ، ص ٦٨ ٠

(٤٤) نفس المرجع ، صص ١١٣ ـ ١٢٦ ٠

(٤٥) George و Smoke : Deterrence in American Foreign Policy

(٤٦) نفس المرجع ٥٢٧ و ٥٢٩ ٠

(٤٧) نفس المرجع ، ص ٥٢٦ ، من بين العوامل الاخرى التى تلعب دورا ثانويا فى تقرير نجاح أو اخفاق الردع : ١ ـ ادراك المبادرة بكفاية وأهلية قدرة المدافع العسكرية ٠ ٢ ـ ادراك دوافع المدافع ٠ ٣ ـ ادراك أن القوة هى وحدها التى تحقق التغير المنشود ٠ ٤ ـ الاستعداد لقبول التعويض فى موضع اخر كبديل لتحدى المدافع (George و Smoke, ٣٣٠ ـ ٣٣١) ٠

(٤٨) انظر فى هذه النقطة Morgan — Deterrence ص ١٤١ ـ ١٤٢ ٠

(٤٩) George و Smoke ٥٤٠ ـ ٥٤١ ٠

(٥٠) نفس المرجع ٥٤٣ ـ ٥٤٤ ٠

(٥١) نفس المرجع ، ص ٥٠٨ ـ ٥٣٢ ٠

(٥٢) Morgan — Deterrence ص ١٤٣ ٠

(٥٣) Bruce Russett — The Calculus of Deterrence ذكرها James Rosenau فى كتاب تحت اشرافه بعنوان International Politics and Foreign Policy ١٩٦٩ ، ص ٥٣٩ ـ ٢٦٩ ٠

(٥٤) Raoull Naroll — Deterrence in History ذكرها Dean Pruit و Richard Synder فى كتاب Theory and Research on the Causes of War ص ١٥٢ـ١٥٣ (١٩٦٩) ٠

(٥٥) Russell — The Calculus of Deterrence ص ٣٦٤ ـ ٣٦٨ ٠

(٥٦) What Makes Deterrence Work — Bruce Russett و Paul Huth
مجلة السياسة العالمية ، يوليو ١٩٨٤ ، ص ٤٩٦ ــ ٥٢٦ ·

(٥٧) نفس المصدر ٥١٦ ــ ٥١٨ ·

(٥٨) Extended Deterrence and the Outbreak of War مقال Paul Huth
مجلة العلوم السياسية الامريكية ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٤٢٣ ــ ٤٤٣ وايضا Huth
و Russett — Deerrence Failure and Crisis Escalation .

لم تتمكن الدراسة التحليلية للردع فى هذه الفترة الممتدة لتاييد الاكتشاف الأبكر بأن الروابط الاقتصادية والسياسية القوية بين المدافع والصنيع تزيد من تغير نجاح الدولة موضع الردع · فلقد نسبا هذه الناحية الى انضمام ٦ حالات جديدة فى الحقبة السابقة لسنة ١٩٠٠ · اذ كان التحول فى التسلح فى هذه الحقبة البـاكرة اقل شيوعا واقل ارتباطا بالعلاقات السياسية والعسـكرية · بين اية دولتين · انظر فى هذه المسألة كتاب Extended Deterrence and the Out break of War Huth
ص ٤٣٦ ·

(٥٩) Deterrence in 1939 : Richard Rosecrance و Alan Alexanderoff
مجلة السياسة العالمية أبريل ١٩٧٧ ، ص ٤٠٤ ــ ٣٢٤ ·

(٦٠) Extended Deterrence and the Outbreak of War — Huth
ص ٤٣٦ ·

(٦١) Deterrence Failure and Crisis Escalation — Russett و Huth
ص ٣٩ ·

(٦٢) Extended Deterrence and the Outbreak of War — Huth
مجلة السياسة العالمية ، يناير ١٩٨٩ ، ص ١٩٨ ــ ١٩٩ ·

(٦٤) Deterrence Failure and Crisis Escalation — Russett و Huth
ص ٣٩ ·

(٦٥) Extended Deterrence and the Outbreak of War — Huth
ص ٤٣٦ ·

(٦٦) Rational Deterrences Theory and Evidence — Jervis
ص ١٩٢ ·

(٦٧) Deterrence Failures : A Second Look مقال John Orme
مجلة International Security (شتاء ١٩٨٦ ــ ١٩٨٧) ، ص ٩٧ · تعتمد فكرة احتمال دفع المهاجم الى مهاجمة اية دولة صنيعة على الاعتقاد بأن المهاجمين لديهم دوافع دفاعية وهجومية ، ذات الوقت · يتعين ضم هذه الناحية الى نظرية الردع · انظر : Extended Detterrence ond the Outbreak of War Huth ص ٤٢٤ ·

(٦٨) More Calculations About Deterrence — Clinton Fink مجلة
Conflict Resolution ١٩٦٥ (ص ٥٤ ــ ٦٦) ·

(٦٩) هنــاك مشـكلة أبعـد من ذلك تمشـياً مع ما ذكره George و Smoke فلقد عرف Russett الردع الناجح بانه ١ ـ الحيلولة دون مهاجمـة دولة ضـعيفة ٠ ٢ ـ استبعاد الهجوم دون حدوث صراع بين القوة المهاجمة والوحدات القتالية النظامية للقوة العظمى المدافعة ودفع تضمين النقطة الثانية Russett الى اعتبار بعض الامثلة نماذج للنجاح أو اعتبار أمثلة أخرى نماذج للاخفاق ، كما حدث على سـبيل المثال فى فشل الهجوم الفرنسى الانجليزى على مصر ١٩٥٦ ، وحصـار السوفيت لبرلين ١٩٤٨ ٠ ويستخلص جورج سموك من ذلك أن راسيت قد أعفى بذلك الاختلاف بين الردع الناجح والردع الفاشل ٠ انظر : George و Smoke فى كتاب Detterrence in American Foreign Policy ص ٥١٦ ـ ٥١٧ ٠

(٧٠) Richard Ned Lebow و Janice Gross Steins — Deterrence the Elusive Dependent Variable مجـلة السيسة العالمية ، ابريل ١٩٩٠ ، ص ٣٣٦ ـ ٣٦٩ ٠

(٧١) Lebow و Stein نفس المرجع ، ص ٣٤٨ ٠

(٧٢) Alexander George و Richard Smoke — Deterrence in American Foreign Policy ص ٥١٦ ـ ٥١٧ ٠

(٧٣) Morgan — Deterrence ص ٢٣ ٠

(٧٤) Christopher H. Achen و Ducan Snidal — Rational Deterrence Theory and Comparative Case Studies مجلة السياسة العالمية ، يناير ١٩٨٩ ، ص ١٥٢ ٠

(٧٥) Richard Ned Lebow — Between Peace and War ١٩٨١ ـ ص ٨٢ ـ ٨٧ ٠

(٧٦) يتعين التنويه بان باحث آخر قد أعاد تحليل هذه الحالات الثمانى واستخلص قوانين اخفاقات هذه الروادع مع نظرية الردع بدلا من أن تدحضها ٠ فلقـد اكتشف John Orme وجود مشكلات خطيرة فى كل حالة من هذه الحالات تتصل بموقف المدافع ، فاما ترجع الى ضعف الالتزام ، أو الضعف فى القـدرات العسـكرية التى أغرت خصما عدوانيا من المغرمين بالمخـاطر ، ولكن لا يلزم أن يكون من الخصـوم اللاعقلانيين ٠ انظر : Orme Failures — Deterrence A Second Look ص ١٢١ ـ ١٢٢ ٠

(٧٧) J. G. Stein — Extended Deterrence in the Middle East لم تحدث أية محاولة من هذه المحاولات الرادعة لردع أى هجوم تهديدى ضد أحد صنائع أمريكا ٠ فأغلب هذه المحاولات كان المقصود منها ردع تصعيد الحروب الجارية فى المنطقة ٠

(٧٨) تمشيا مع نظرية الردع ، اكتشف Stein فى ثلاث حالات من أربع من الحالات التى تعرضت للاخفاق أن استراتيجية الردع قد اتصفت بضعف الافصـاح عنها ، ولكنها استخلصت أن هذا الافصاح المخفق لم يكن فى ذاته تفسيرا كافيـا للاخفـاق ٠

(٧٩) هذه هى رسالة كل من Robert Jervis و R. N. Lebow و J. G. Stein فى كتاب Psychology and Detterrence (١٩٨٥) ·

(٨٠) بالمقدور تحفيز الزعماء أو القاعدة بوساطة الفرحة والتعرض للخطر على السواء فى ظروف مختلفة أو فى ذات الوقت فليس الحافزان متعارضين الى حد يستبعد فيه وجود احدهما الحافز الآخر · انظر Achem و Snidal — Rational Deterrence Theory and Comparative Case Studies ص ١٤٨ ـ ١٤٩ وأيضا Stein — Entended Deterrence in the Middle East ص ٣٢٩ ـ ٣٣٤ ·

(٨١) انظر Miscalculation in the South Atlantic — R.1N. Lebiw وص ١٢٢ فى كتاب Jervis و Psychology and Detterrence — Stein, Lebow

(٨٢) Morgan — Detterrence ص ١٤ ، ص ٥٠ ·

(٨٣) Rational Deterrence : Theory and Evidence — Jervis ص ١٩٨ ·

(٨٤) Morgan — Detterrence ص ٦١ ـ ٦٢ ·

(٨٥) More Calculations about Detterrence — Fink .

الفصــل الثــامن

النظام الدولى : الفوضى والقوة

ترجع مشكلة توازن القوة لا لأنها بلا معنى ،
ولكن لوفرة ما لها من معان ٠

ايليس ـ ل٠ كلود الصغير

وصلنا الى المستوى الأخير من التحليل : النظام الدولى ٠ وفيه نسلط الضوء على الصورة الكبرى ، أى على طريقة تكوين العالم وطريقة تفاعل الدول كجانب من النظام العالمى ٠ وتزعم محاولات انشاء النظريات فى المستوى الدولى ان العالم يسوده بعض النظام ، وما يقال عن أنه عشوائى ومفكك الأوصال غير صحيح الا من جانب من التركيبة الكبرى المنتظمة التى لا تدرك الا [illegible]ياس الكبير (١) ٠ وينظر الى مسالك الأمم على أنها تحتوى على متماثلات [illegible]ت مغزى ومجموعات موحدة القياس من أنماط التفاعل ٠ وبعبارة أخرى أنها تدل على وجود نسق أو نظام للعالم ٠

ولقد اشتهرت تعريفات النسق بغموضها ، ولكن بالنسبة للمبتدئين فاننا نكتفى بالقول بأن النسق (*) يعنى أية مجموعة من المتغيرات تتفاعل بعضها مع بعض ، فتؤدى تغيرات أحد أجزاء النسق الى حدوث تغير فى باقى الأجزاء ٠ ويتخذ هذا التفاعل شكلا نمطيا ، ويعاود الحدوث بعد أن يتأثر ويؤثر فيما يجرى من تفاعلات أخرى ٠ اذ تؤثر التغيرات التى تطرأ على أى جزء من أجزاء النسق فى الأجزاء الأخرى ، وبالاضافة الى توتر علاقة نمطية فى بعض الوحدات ، فان جميع الأنساق أو النسق (بضم النون) لديها قواعد وقيم وحدود محددة ، وتنظيم يستطاع التعرف عليه ، وتكوين ومجموعة من المخارج والمداخل ٠

(*) System.

والمفروض أن الوحدات التى تتألف منها الأنساق أو الأنظمة الدولية تتمتع أساسا بالسيادة وتشترك فى تنظيمات للدول (كالأحلاف والكتل الاقتصادية والتنظيمات السياسية كالأمم المتحدة) ولكن هناك أيضا قوة فعالة خارج نطاق الدولة السياسية كالهيئـات المتعددة الأمم وجمعيات المصالح المشتركة بين الأمم ، بل والأفراد • وأدت التفاعلات بين القوى الفعالة الكبرى فى النظام الى ظهور انتظام عبر الزمان يتواءم والقيم الشرعية الدولية وأيضا الى ظهور قيم أقل اتصافا بالصفة الرسمية تقدمت بفضل الأعراف • ولكل نظـام حدود تفصل بين النظـام وما يتاخمه من أنظمة أخرى • ووصف علماء نظريات العلاقات الدولية ـ تاريخيا ـ النظام الدولى بأنه أشبه بنظام القوى النووية العظمى باعتبار الدول غير الأوروبية تمثل البيئة الخارجية للنظام ، وشيئا فشيئا ، تحول النظام الدولى الى نظام يمثل الكرة الأرضية تمثيلا حقيقيا ، مما أدى الى اصابة أصحاب النظريات بالحرج لعجزهم عن الاهتداء الى بيئة خارجية حقة تتجاوب هى والنظام •

وللنظام الدولى تكوينات شتى • وأول مظهر أساسى لتكوين النظام هو افتقاره لتنظيم سـياسى سـلطوى يتمتع بالقدرة على اصدار الأوامر وتطبيقها • وبعبارة أخرى ، فان النظام الدولى يتصف بالفوضى (*) ، أى أنه نظام سياسى يفتقر الى الحكومة • ومن المفارقات أننا نحاول تخيل نسق له نظام دون وجود « من ينظمه » (٢) • ولكن وحتى وان كان النظام الدولى فوضويا ، الا أنه قد يتصـف بقـدر ما من التقسيم الطبيعى والهرمى (الهيرارشى) كالاعتراف الدولى بوجود مراتب سياسية واجتماعية • وأهم مظهر لتكوين النظام هو توزيع القدرات العسكرية والاقتصادية وان كانت هذه الظاهرة محل جدل بين الوحدات التى يتكون منها • والواقع أن تنوع توزيع القدرات قد بدا لعلماء كثيرين الصفة المحددة لمختلف أنواع الأنظمة السياسية الأحادية القطب والثنائية القطب والمتعددة الأقطاب •

ويتميز كل نظام أيضا بمجموعة من المدخلات والمخرجات (**) • فقد تؤدى مختلف المدخلات (أو المؤثرات) من البيئة الداخلية للنظام ، أو من بيئته الخارجية الى احداث اضطراب فى استقرار النظام أو توازنه ، ويضطر النظام آنئذ الى الرد بطريقة فعالة (بالمخرجات) التى تهدف الى استعادة التوازن والاستقرار ، وقد تعاود المخرجات الدخول مرة أخرى فى النظام كمدخلات من خلال العملية المسماة التغذية الارتجاعية(***) التى تدور دورة

(*) Anarchy
(**) Outputs و inputs.
(***) Feed back.

متواصلة ٠ وربما نظر الى النظـام الدولى على أنه يتوسط عملية موازنة مستمرة ، اذ يفترض أن كل نظام يرد على المشوشات على أنحاء تساعد على الحفاظ على تكوينه الأساسى ، وتوطيد دعائمه ، وربما نظر الى الحرب على أنها وسيلة للحفاظ على التكوين الراهن للنظام ، أو كوسيلة يتم من خلالها تحطيم التكوين أو تحويله بعنف على نحو يساعد على خلق نظـام جديد كليـــة (٣) ٠

وتحتوى معظم الأنظمة على أنظمة أصغر بداخلها (أنظمة فرعية) ٠ وقد ينظر الى الأنظمة على أنها مهيأة لكى تتداخل بعضها فى بعض كمجموعة من العلب الصينية ، وأسمى روبرت نورث هذه الظاهرة بالتعشيش(٤) ٠ فنظام الكرة الأرضية يتألف من العـديد من الأنظمة الفرعيـــة المتولدة عما يحدث من المشكلات المنبثقة من علاقة مختلف الأنظمة الفرعية فى العديد من الدول والقوى الفعالة الأخرى ، وتحتوى كل دولة فى داخلها على عدد كبير من صناع القرار من جملة أفراد ، ويعد كل فرد مجموعة من الأنظمة الفرعية المتفاعلة فيزيائيا وعاطفيا ٠٠ وهلم جرا ٠

وفى المستوى النسقى من التحليل يعد الافتراض المحورى هو هل يلعب تكوين النظام الدولى أهم دور فى تقرير مسلك الأمم (٥) ؟ ٠ ان طبيعـة الدولة وزعمائها عديمـة الأهميـة نسبيا ٠ فما يتحكم فى مسلك الدول أساسا هو مكانتها فى النظام الدولى (النظام الفرعى الاقليمى) (٦)، وتتصرف مختلف الدول فى نطاق نفس النظام الدولى تصرفا متشابها رغم اختلاف صفاتها القومية (٧) ، وتفرض طبيعة النظام الدولى ذاته ومكانة الدولة داخل النظام حدودا معينة على مسلك الدول ، وترغمها أو تعرضها لأفعال محددة ، ويرى ايفان ليارد أن النظام الدولى يشكل طابع ومسلك الوحدات المكونة له ، بحيث تتخذ صيغة متشابهة فى دوافعها ووسائلها وأدوارها ومعاييرها ومؤسساتها ، بل وتكويناتها الداخلية ٠ ولعل الأهم هو تعليم « المجتمع الدولى أبناءه النزاع وتعريفهم متى يتنازعون ، وما الذى يتوجب أن يتنازعوا عليه ومع من » (٨) ٠

ووصفت الحرب بأنها متصلة بنوع خاص من النظام الدولى ، الذى يخلقه توزيع خاص لقيم معينة داخل النظام (كالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية والمكانة السياسية) أو مكانة الدولة ضد هذا التكوين الكلى ٠ وكما تستطيع أن تتخيل هناك جدل ملحوظ حول نوعيـة النظام الدولى الأكثر استعدادا أو ميلا للحرب ٠ ولنبدأ بحثنا فى مستوى العلاقات الدولية بالكشف عن مشكلة الفوضى ٠

الفـــوضى الدوليـــة :

استعان الفيلسوف الفرنسى جان جاك روسو بالتشبيه الذى شاع «صيد الأيل» ، للكشف عن الكوامن السياسية الاجتماعية للفوضى · ويتضمن التشـــبيه الآتى : « يقال ان خمســة رجال أصابهم الجوع ، وكان يكفى التهامهم خمس (بضم الخاء) مخلوق تعس كالأيل لكى يشعروا بالشبع ، ومن ثم اتفقوا على التعاون لصيده · ولو أن الجوع داهم شخصا واحدا لكان يكفيه صيد أرنب واحد ، وسيترك الأيل حرا دون مبالاة بما يلحق أقرانه الأربعة الذين قد يموتون من الجوع » (٩) ·

ولما كانت هذه الحدوتة مجرد تشبيه ، فان علينا أن نتصور الرجال كممثلين لخمس دول فى النظـام الدولى ، ولكن ما الذى يصوره هـذا التشبيه ؟ · أولا ــ تمثيل موقف يتغلب فيه الصالح المباشر لأحد الأفراد على المصالح المشتركة للجماعة · فما فعله صائد الأرنب قد عاد بالخير عليه ، وكانت فعلته معقولة لا غبار عليها · وعلى الرغم من أن المنطق علمه أنه على المدى الطويل ، فان الحفاظ على علاقة عملية قوامها التعاون مع جيرانه أمر ضرورى ، الا أنه على المدى القصير أدرك أنه اذا أفلح شخص آخر غيره بالامساك بالأرنب فانه سيتعرض بدلا منه للجوع (٩) ، فالدول تجرى وراء مصالحها القومية ، وكثيرا ما تفعل ذلك على حساب الدول الأخرى ، وعلى حساب مصلحة المجتمع الدولى · وكما لابد قد خطر ببالك من هذا الحديث فان تشبيه صيد الأيل يعد امتدادا بالضرورة لمأزق المحبوسين ، أى يتضمن العديد من الدول ، وليس مجرد دولتين ·

ثانيا ــ النظام الدولى وفقا للتعريف نظام سياسى فوضوى ، لأنه يتألف من دول مستقلة ذات ســيادة تجرى وراء مصالحها الخاصــة · فلا وجود لحكومة دولية تكبح جماح أفعالها ، وترغمها على التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة · ولما كان بوسع أية دولة رفض التعاون ، لذا يتوجب على الدولة أن تستعد دوما لاتخاذ اجراءات طلب العون · ولكى نتوسع فى التشبيه ، ولما كانت أية دولة قد تلجأ لاستخدام القوة ، لذا يتحتم على جميع الدول أن تكون بدورها على استعداد لاستخدام القوة · وكما يذكرنا كينيث وولش ، ليس بمقدور شخص بمفرده فى حالة الطبيعة (أو أية دولة بالمثل) أن تبدأ التصرف بحكمة ما لم يتأكد (أو تتأكد) من أن الآخرين لن يلحقوا به الدمار (١١) ·

ان غياب الحكومة العالمية القادرة على ضبط المنازعات عنصر بنيوى أساسى فى النظام الدولى · ويعنى الافتقار الى الحكومة العالمية عدم وجود

اختلاف بين المجتمع الدولى والمجتمع الذى حدثنا عنه هوبز ، « والذى تنشب فيه حرب الكل ضد كل انسان » ، أو كل دولة ضد كل دولة • ويترتب على الفوضى الدولية حدوث حالة من الشك الدائم والافتقار الى وجود ما يحول دون وقوعها (١٢) • ولا يرجع العنف الكامن فى النظام الى طبيعة الدولة بالذات ، ولكنه يرجع الى طبيعة النظام الدولى • وصدق روسو فى تحليله الشهير عندما قال :

« لا جدال ان بقاء البشر فى حالة سلام دائم هو الأفضل ، ولكن ما دام لا وجود لما يضمن حدوث ذلك ، أو لما يضمن تجنب الحرب ، فلا غرو اذا تطلعت الكافة الى بدء الحرب فى اللحظة التى تناسب لمصالحها ، ومن ثم ، فان كل انسان يعمل على استباق جاره بالعدوان مما جعل الكثير من الحروب ، حتى الحروب الهجومية تبدو فى طبيعتها ، على الأرجح ، كأنها احتياطات مجحفة لحماية ممتلكات المعتدى أكثر من كونها وسيلة للاستيلاء على ما يملك الآخرون » (١٣) •

الفوضى الدولية وذيولها وسبل القضاء عليها :

اتصف روبرت جرفيس بالحكمة عندما لاحظ أن هناك حجتين منفصلتين عن طبيعة البشر تتوافقان هما وتصور الفوضى الدولية ، ولكنهما تدفعان المنظر الى اتباع طريقين مختلفين تماما (١٤) • فمن ناحية قد يسود الاعتقاد باتصاف البشر (والدول بالتبعية) بالشر ، وبأنهم تواقون الى كسب القوة أو التسلط • فلا عجب اذن اذا رعت الفوضى المعتدين وأتاحت لهم فرصة الانحراف فى مسلكهم • وتنجم الحرب من جراء اخفاق حكومات الدول فى ردع أو كبح جماح الأفعال العدوانية للدول • ويدل هذا الطريق الأول على نموذج الردع المألوف • ومن جهة أخرى ، يفترض أن البشر « والدول بالتبعية » مسالمون ومتعاونون بطبعهم • وفى هذه الحالة يؤدى الافتقار الى حكومة عالمية تفرض التعاون بين الدول الى حدوث العدوان خشية الخوف من المنافسين ، وعدم وجود كوابح تكبح جماحهم ، وتتمخض الفوضى الدولية عن مأساة تحدث فيها الحرب رغما عن النوايا الدفاعية لجميع الجهات المعنية • ويعد هذا الطريق الثانى ممثلا لنموذج النزاع الحلزونى ، أو مأزق الأمن بعد صوغه فى صورة موسعة • ولكن أيا كان الطريق الذى تبدأ منه ، فلابد من القول بأن النظام الدولى الفوضوى يؤدى الى الحرب •

ففى كلتا الحالتين : الظاهر أن الحل هو انشاء نوع ما من الحكومة العالمية التى تعلو على كل الأمم ، وتتمتع بالقدرة على تقييد أفعال أعضائها

وفرض التعاون ، فما دامت المشكلة هى غياب الحكومة فمن ثم ، يكون الحل المنطقى هو انشاء حكومة مسئولة عن سائر أنحاء المعمورة (١٥) ٠

الفوضى والحرب : نقـــد :

نظر النقاش الآنف الذكر الى الفوضى الدولية على أنها مؤثر دائم على العلاقات الدولية ٠ وليس من شك أنها ربما ساهمت بدور فى السماح بوجود العنف بين الدول٠غير أن الثوابت لا يحتمل أن تمكننا من التعرف على أسباب غلبة الميل للحرب فى بعض عهود التاريخ أكثر من بعض العهود الأخرى ٠ واذا أردنا التعرف على لماذا لا تعد الحرب ذاتها من الثوابت ، فاننا سنحتاج الى التعرف على المتغيرات فى بناء النظام الدولى ، التى تتغير بتغير معدلات الحرب ٠ ورأى المنظرون كوسيلة للتحرر من هذا المأزق اما أن يكون النظام الدولى ليس فوضويا حقا ، أو تختلف درجة الفوضى اختلافا ملحوظا بمرور الزمان ٠ بطبيعة الحال ، من الميسور أيضا أن يكون لمتغيرات من مستوى نسقى آخر دور أكبر فى اشعال الحرب يفوق دور الفوضى ٠

وصادفت جوانب عديدة من تكوين النظام الدولى عناية وثيقة خاصة٠ فلقد بذل علماء العلاقات الدولية جهودا كبيرة فى بحث مؤثرات الأوضاع الاجتماعية ، وبخاصة التفاوت فى الأوضاع على السلوك ، بيد أن علماء السياسة انتزعوا أشجار غابات بأكملها لكى يصنعوا من لبابها أوراق أبحاثنا الأكاديمية المتعلقة بتوزيع السلطة داخل النظام٠وبالمثل ، لقد أريق الكثير من المداد عما طرأ من تغير فى توزيع السلطة داخل النظام ، ان هذا لا يعنى ان عشرات السنين التى انقضت فى البحث قد انتهت الى الاجماع فى الرأى حول الصلة بين هذه المتغيرات النسقية والحرب ٠ والأمر على عكس ذلك ، اذ اتسم الجدل فى هذا المستوى من التحليل بمستويات عليا من الاختلاف ، وبقدر لا بأس به من الاضطراب ٠

التفـــاوت فى الوضـــع :

تستند نظرية التفاوت فى الوضع (والمعروفة أيضا بعدم التوازن فى المرتبة) على التصور الاجتماعى للهرم الطبقى ، والذى يمكن تعريفه بأنه تنظيم الوحدات التى يتكون منهـا النظـــام الاجتماعى فى شـــكل « هيرارشية من الأوضاع التى تتسم بما فيها من تفاوت فى السلطة الملكية والتقييم الاجتماعى (و — أو) الاشباع النفسى » ٠ والوحدات التى يتألف منها النظام الاجتماعى من الأفراد والجماعات والدول تضطلع بأدوار مختلفة

فى التقسيم الاجتماعى للعمل ، وبالاستطاعة ترتيبها هرميا وفقا لجملة معان مختلفة أو أبعاد مختلفة (١٧) • والافتراض الأساسى هو الحكم بالدور الذى يلعبه وضع الفرد فى البناء الطبقى فى تقرير مسلكه •

ولما كان كل نظام اجتماعى بغض النظر عن حجمه يقبل اتخاذ شكل طبقى • اذ بالاستطاعة تصور حتى نظام الكون كنظام اجتماعى طبقى ، فان الدول يمكن ترتيبها وفقا لعدد كبير متنوع من مختلف المعايير كالقوة العسكرية والاستقرار الاقتصادى التكنولوجى والسمعة الدبلوماسية والقدرة على الانتاج وامتلاك الأسلحة النووية ••• وهلم جرا • ويفضل موريس ايست اختصار هذه المعايير فى ثلاثة أركان تناظر المقولات الكلاسيكية لعالم الاجتماع ماكس فيبر : الطبقة (القوة الاقتصادية) والقوة (القوة العسكرية) والمكانة (النفوذ) (١٨) •

وباستطاعتك أن تتخيل على سبيل التبسيط امكان ترتيب الدول فى مرتبة من مرتبتين : عالية وواطية بناء على ضوء هذه المعايير الثلاثة : القوة الاقتصادية والقوة العسكرية والمكانة ، واذا اصطلحنا على تسمية أعلى مكانة (باللى فوق) (*) وأدنى مكانة (باللى تضت) (**) ، فسيتوافر لنا عدد محدود من الأوضاع المحتملة • وسنطلق ف ف ف عندما يكون تقييمنا ف لكل مظهر من المظاهر الثلاثة (الاقتصادية والعسكرية والمكانة) وسنطلق على جملة اللى تحت ت ت ت •

ويوصف هذان النوعان بأنهما متوازنان فى المرتبة لأن مراتبهما فى جميع المعايير واحدة • ومن ناحية أخرى ، فان الدول التى يجىء توصيفها بأنها ففت و تتف و فتف و تتف و تفت و فتت ، تعد دولا لا متوازنة المرتبة ، لعدم وجود توافق بين تقدير مرتبة مقوماتها على الاطلاق ، وكما يختلف مظهر الدول الفردية ، كذلك يختلف المظهر الدولى لكل دولة اختلافا بينا • فقد تتالف بعض الأنظمة الدولية من دول متوازنة تماما ، لا وجود فيها لدول متفاوتة فى ترتيب طبقاتها • وقد يضم نظام آخر نسبة كبيرة من الدول ذات المظهر المتفاوت فى المرتبة •

فاذا سلمنا بهذه المواقف ، فسنكون فى حضرة مجموعتين مترابطتين من الافتراضات : المجموعة الأولى فى مستوى دولة المدينة ، والمجموعة

(★) اختار المؤلف كلمة دارجة هى Topdog للتعبير عن علية القوم ، أو ما نسميه نحن فى مصر بلغتنا العامة اللى فوق ، كما اختار Underdog للتعبير عن اللى تحت • وسنختصر اللى فوق فى « ف » واللى تحت فى « ت » •

الثانية فى المستوى الدولى • ويعتقد جوهان جالتونج أن الدول المتفاوتة فى المرتبة أرجح فى احتمال اشتراكها فى الحرب من الدول المتوازنة فى المرتبة • وافترض ايست أنه كلما زاد التفاوت الراهن فى المرتبة فى النظام الدولى ازدادت فرصة التعرض للحرب (١٩) •

فلماذا يؤدى التفاوت فى المرتبة الى الحرب ؟ وما هو التفسير النظرى لذلك ؟ يعتقد هؤلاء العلماء أن مسلك الدولة مرتبط ارتباط سبب بنتيجة بمكانتها الهرارشية الدولية • اذ تتصف الدول التى تتبوأ القمة فى شتى المناحى بالمسالمة نسبيا ، لأنها قد اهتدت الى معظم ما تصبو اليه من مزايا ميسورة فى النظام ، ومن ثم فان أبناءها يشعرون بالرضا والاطمئنان فى المجتمع • ومن جهة أخرى ، فان دول القاع قد تتصف بالحرمان مما يؤدى الى شعورها بالامتعاض ، ولكنها تفتقر الى الموارد الضرورية للارغام الناجح على التغيير • ومع هذا فان الموقف مختلف بالنسبة للتفاوت فى المرتبة فى حالة الدولة ، التى تعانى من المعاملة المتباينة • فبينما تحظى بالتقدير بفضل منجزاتها فى الميدان العسكرى على سبيل المثال ، الا أنها تلقى التقدير المناسب لتخلفها الاقتصادى • وتحدث المعاملة المتباينة ضغوطا تؤدى الى عدم الاستقرار عندما تحاول الصعود • وتنظر دول التفاوت فى المرتبة الى الدول الفوقية على أنها المرجع والقدوة ، وتتطلع الى تقليدها • واذا لم تتيسر القنوات المسالمة ، فانها قد تشق طريقها الصاعد عن طريق العنف • ويتماثل زعماء الدول هم والأفراد العاديون فى كونهم ينظرون الى العدوان على أنه رد طبيعى على الاحباط (٢٠) •

وتتصف دول التفاوت فى المرتبة بالحرمان النسبى (ومن هنا يجىء شعورها بعدم الاطمئنان وعدم الارتياح) ، ولكنها خلافا لأبناء عمومتها من دول القاع تتمتع بقدرات تدفعها الى تصور محاولة الدفعة للصعود عملية واقعية ميسورة • فلديها المقومات المشجعة ، ولديها الموارد ، • ويلاحظ جالتونج أن علينا ألا نتوقع اقدام دول التفاوت فى المرتبة على المبادرة باشعال الحرب لتغيير مكانتها ومرتبتها فى النظام الدولى ما لم يحدث الآتى:

(أ) تكون قد حدثت محاولات أخرى لبلوغ مكانة الفوقية الشاملة ، ولم تنجح •

(ب) أن يكون للثقافة أثر فى الحض على العنف العدوانى (٢١) •

وربما بدا التفاوت فى المرتبة شديد الخطورة اذا تخلفت المكانة وراء البعد العسكرى (و — أو) الاقتصادى • ان هذا هو الموقف الكلاسيكى

الذى ترتقى فيه الدولة الى ذرى معينة ولكن أقرانها يحرمونها من المكانة التى تستحقها • ومن المرجح أن تشعر هذه الدولة « المتفوقة الانجاز » أنها تستأهل معاملة أشد انصافا أكثر من الدول المتفاوتة المراتب والمتخلفة الانجاز ، التى تنسب اليها مكانة سامية رغم تدنى انجازها فى المجالين العسكرى والاقتصادى • ويوجه المتفوقون فى الانجاز اللوم للنظام الذى يكبح جماحهم • ومن ناحية أخرى ، فقد جرت العادة على ادراج « المتخلفين فى الانجاز » فى مكانة من يتوجب عليه الدفاع عن مكانته فى مواجهة الصاعدين من المتفوقين فى الانجاز — ويا له من موقف يتسم بما يحمله من بشائر العنف ! (٢٢) •

وفيما يتعلق بتكوين النظام الدولى بالذات ، يذكر ايست أن الأنظمة التى تتمتع بقدر عال من التوافق فى المرتبة تنزع الى روح المسالمة بدرجة تفوق الدول المفتقرة الى هذه الميزة • ويعتمد استدلاله على الاعتقاد بأن التطابق فى المرتبة يرتبط بالمسلك الأقل تناقضا ، ويساعد بقدر كبير على ايجاد أدوار محدودة المعالم ، ويقلل من دوافع التغير الاجتماعى (٢٣) • فليس لعلية الدول سوى رغبة هينة لتغيير النظام ، كما لا يتوافر للقاع الموارد والتطلعات على السواء التى تدفعه للتغيير الاجتماعى : « ويقتصر وجود المحفز اللازم للمبادرة باحداث التغير الاجتماعى على من يملكون البواعث والمهارة للارتقاء بأنفسهم فى الأنظمة ذات التفاوت فى المرتبة » (٢٤) •

ولا ينظر لعدم التوازن فى المرتبة — بالنسبة للدول أو النظام الدولى فى شموله — كشرط ضرورى للحرب • فقد تنشب الحرب عند أولئك الذين لا يشاركون فى التفاوت فى المرتبة ، كما أن التفاوت فى المرتبة ليس شرطا كافيا ، وأن الأنظمة المتفاوتة فى المرتبة والدول المتفاوتة فى المرتبة لا تتورط دوما فى اشعال الحروب • وما تعنيه النظرية هو القول بأنه اذا توافرت مستويات عليا من التفاوت فى المرتبة للأنظمة أو الدول بمفردها ، يزداد احتمال وقوع العدوان (٢٥) •

على أنك قد تتساءل عن نوعية مستوى التحليل الذى نتناوله فى هذا الفصل ؟ يشير المنظرون فى مسألة التفاوت فى المكانة الى المتغيرات السيكولوجية الفردية ، كما تتمثل فى رغبة زعماء البلاد فى الانجاز وادراكهم للاحباطات المرتبطة بعدم التوازن فى الهيرارشية فى دولتهم • ومن المؤكد أن هذا الرأى قد تركز على طبيعة دول بعينها سواء أكانت من الدول المتفاوتة المراتب ، أم لم تكن كذلك • ومع هذا ، فمن المحاور الأساسية

للنظرية الافتراض بأن الزعماء القوميين سيقومون برد فعل لموقف التفاوت فى المرتبة على نحو متماثل ، بحيث تغدو شخصيات الأفراد بلا أهمية (٢٦)٠ وبالمثل فبغض النظر عن الاختلافات بين الدول ، فان من يشغلون مراتب متماثلة داخل النظام سيتصرفون على نحو متشابه ٠ وأخيرا ، سواء أكانت الدولة من الدول ذات المراتب المتفاوتة أم لم تكن كذلك ، فان هذه المسألة لا يمكن حسمها الا بالمقارنة بدول أخرى فى سباق النظام الدولى ٠ وفى نهاية المطاف فان النظرية قائمة فى المستوى الدولى ٠

التفاوت فى المكانة ومتضمناته :

ولنفترض هنيهة أن لهذه النظرية بعض المزايا ٠ فما هى المفاتيح التى تقدمها لامكانية السلام ؟ بوجه عام تتضمن النظرية الاعتقاد بوجوب توجيه الزعماء انتباههم الى تحقيق قدر أعظم من العدالة الاجتماعية فى النظام والحفاظ عليه ٠ وينبغى التعرف على الطرق المسالمة نحو التحركية (*) ، واتباعها ٠ وكحد أدنى يتعين على الدول ذات القدرات الاقتصادية أو العسكرية أن تكافأ بمنحها نفوذا سياسيا أكبر ، واقامة الفرصة لها لكى تتبوأ المكانة التى تعكس منجزاتها المادية٠ فمثلا ، لقد أمكن الحفاظ على السلام فى حقبة مؤتمر فينا بعد السماح لفرنسا بالرجوع كعضو كامل الأهلية فى نظام القوى الكبرى بعد الحروب النابليونية ٠ ولو حدث غير ذلك لترتب على هذا الاجراء خلق دولة دائمة الاشمئناط ٠ ومن جهة أخرى، فقد يرجع عدم الاستقرار فى آسيا — من جانب — الى أنه بينما بزغت جمهورية الصين الشعبية كقوة عظمى بعد انتصار الشيوعية ١٩٤٩ ، الا أنها اضطرت للانتظار أكثر من عشرين سنة حتى تحصل على مقعد فى الأمم المتحدة، وعلى مكانتها الجديرة بها فى النظام الدولى ٠

التفاوت فى المكانة : الدليل التجريبى :

هل هناك أى دليل يؤيد التفسير الذى يرجع الحرب الى التفاوت فى المكانة ؟ ٠ لسوء الحظ ، ليس هناك دليل قوى يمكن العثور عليه لتأييد ذلك٠ولقد استقصى ايست الارتباط بين التفاوت فى المكانة (بين الترتيب فى المكانة الاقتصادية والعسكرية من جهة والنفوذ الدبلوماسى من جهة أخرى) ونشوب الحرب فى النظام الدولى بين ١٩٤٨ و ١٩٦٤ مستعينا ببيانات مستقاة من ٢٠ بلدا ، وتمكن من اثبات صحة افتراض المستوى النسقى ، ولكنه لم يعثر على أكثر من معاملات ارتباط متواضعة وراء تخلف

(*) Mobility.

متغيرات النزاع سنتين عن التفاوت في المكانة من قوة العلاقة الى حد ما (٢٧) • واستقصى ميشيل والاس عهدا أطول قليلا من ١٩٢٠ ـ ١٩٦٤، واكتشف مرة أخرى ارتباطا ملحوظا نوعا بين مستوى التفاوت فى المكانة فى نظام الدولى والفواجع المترتبة على المعارك (وأيضا ارتفاع مستويات التسلح) ، واكتشف ـ مثلما فعل ايست ـ اتسام العلاقات بالقوة عندما تكون البينات الخاصة بالحرب متخلفة ، وكانت فى هذه المرة متخلفة بمقدار ١٥ سنة تقريبا (٢٨) •

وتمخضت أبحاث جيمس لى راى وتشارلز جوشمان عن اكتشافات ـ لعلها أكثر تواضعا ـ وعن تفسيرات متناقضة الى حد كبير (٢٩) • وربما رجع ذلك ـ من جانب ـ الى الاستعانة بمؤشرات مختلفة ، ولكن لعل ذلك يرجع أيضا الى كون دراساتهم قد انحصرت فى النظام الأوربى • وقصر جوشمان بحثه على النظام الفرعى للقوى العظمى من ١٨٢٠ حتى ١٩٧٠ • وهى فترة زمنية مناسبة للغاية ، ولكنها اقتصرت على المجالين السياسى والمكانى • فلم تضم غير ٩ دول يعد اختلافها فى القدرات والمكانة محصورا على الأقل عند مقارنته بالاختلاف فى باقى العالم • فمثلا لم تغير الولايات المتحدة جزءا من النظام الفرعى للقوى العظمى حتى ١٨٦٩ • وكان هذا مقياسا للرأى التاريخى ، استند على الانتصار الأمريكى على احدى القوى العظمى الأوربية (أسبانيا) • ولو أنهم ضموا أمريكا قبل ذلك بسنة واحدة الى معسكر القوى الكبرى ، لكان بوسع جوشمان الاهتداء الى مثل آخر لقوة متفاوتة فى المكانة ساعد اشتراكها فى الحرب على تحسين موضعها فى النظام الدولى !

وما يستخلص من ذلك هو أن نظرية التفاوت فى المكانة تبدو مناسبة لهذه النوعية من المواقف فحسب ، يعنى عندما تكون أية دولة خارج القوى العظمى قد حققت قوتها الاقتصادية والعسكرية دون أن تحصل على ما يصحب هذه الميزات عادة من مكانة سياسية واقتصادية ، ثم تشتبك بعد ذلك فى عمل عدوانى آخر يسفر عن حصولها على هذه المكانة أى على ما كانت تسعى اليه بالتمام والكمال ! • وبعبارة أخرى ، فإن نظرية التفاوت فى المكانة تبدو مناسبة فى حالة البلدان التى تحتل مكانة هامشية سياسية فى النظام ، وترغب فى الانضمام الى منتدى القوى الكبرى • ولا جدال فى أن جوشمان قد اكتشف أن « نموذجه المجحف » أنسب فى التطبيق على القوى الناهضة فى الهامش (كالولايات المتحدة والصين واليابان) ، ولكنه لا يفى بالغرض تماما فى تفسير مسلك الحرب فى الدول الفوقية الأوربية والتقليدية (كفرنسا وألمانيا والنمسا ـ والمجر وايطاليا وروسيا ثم الاتحاد السوفيتى) •

وأخيرا ، فلعل التفاوت فى المكانة مجرد عامل ثانوى من بين أسباب الحرب • فليست جميع الحروب مرتبطة بالتفاوت فى المكانة ، وأيضا ليست جميع مواقف التفاوت فى المكانة مؤدية الى الحرب • وحتى فى تلك الحروب التى اتصف فيها المشاركون بالتفاوت فى المكانة ، فان المرء يرى أن من التعسف استخلاص القول بأن التفاوت فى المكانة بالذات كان السبب الأساسى للحرب • ومع هذا ، وكما سنرى فيما بعد ، فغالبا ما يكون التفاوت فى المكانة متصلا بمتغير آخر فى مستوى الأنظمة الدولية •

الاستقطابية والاستقطاب : تعـــاريف :

لعل موضوع توزيع القوة بين أعضاء النظام الدولى هو أكثر موضوع دار حوله النقاش على نطاق واسع • وبالمقدور اكتشاف الفكرة التى تدور حول التأثير المهم لتوازن القوى داخل أى نظام على مسلك الدول • منذ زمان بعيد كتاريخ توكوديد للحرب البلوبونيزية • وهى من التصورات التى يعتز بها أبناء المدرسة الواقعية للفكر • فمنذ الستينات حاول علماء الاجتماع اخضاع الافتراضات الواقعية التقليدية عن العلاقة بين توازن القوى والحرب للاختبارات التجريبية (٣٠) • وأسفرت المحاولات عن ظهور تيار مستمر من الدراسات التى تغذت على مستنقع ضخم من مجادلات تعريف التصورات، وكيفية تفاعل المتغيرات والنتائج التفسيرية المتضاربة• ولو صح الاعتراف بوجود مساحة من البحث فى الحرب يمكن أن توصف وصفا صحيحا بالمستنقع ، فانها هذه الساحة ! والآن بعد أن أثبتنا هذا التحذير فلمنض قدما على بركة الله ! •

ولقد تم الجمع برباط مهلهل بين توزيع القوة العسكرية داخل النظام الدولى وتصورات الاستقطابية والاستقطاب • ومن أسف أن هذه المصطلحات كثيرا ما استعملت للدلالة على أشياء مختلفة اختلافا بينا من قبيل مختلف العلماء، وفرق دافيد جارنهام بين أربعة من معانى الاستقطاب(٣١) •

ويطلق الاستقطاب فى معرض الكلام عن النظام الدولى ، ويستعمل بعض العلماء المصطلح فى التفرقة بين عدد من القوى العظمى والقوى الأخرى • ويستعمله آخرون للتفرقة بين عدد من الأقطاب • ويدل مصطلح « قطب » دلالة غامضة على مراكز القوة التى تتمتع بالاستقلال الذاتى ، تتألف اما من دول مفردة ، أو بدلا من ذلك من عدد من الأخلاف والكتل والروابط • وتصنف الأنظمة الدولية بعد ذلك على أنها اما أحادية القطب أو ثنائية القطب أو متعددة الأقطاب ، تبعا لعدد القوى الكبرى أو عدد من يلتف حولها (٣٢) •

٢ ـ استقطاب القوة (وأحيانا يعرف بتوزيع القوى) ، ويدل على تركيز القوى أو نشرها داخل النظام • وعلى الرغم من اعتياد الاعتقاد بأن القوى القومية تعد أساسا قوى عسكرية ، الا أنه من المعترف به أيضا أن للقوى القومية شعورا أوسع يتضمن أيضا عناصر أو مقومات اقتصادية وتكنولوجية وديموجرافية • واذا توخينا الدقة قلنا ان استقطاب القوى يدل على درجة تركيز القدرات فى قبضة حفنة صغيرة من الدول فى مقابل درجة انتشارها بين عدد من الدول•ومرة أخرى ، بالاستطاعة تصنيف الأنظمة الدولية كأحادية القطب أو ثنائية القطب أو متعددة الأقطاب • وتتميز الأنظمة الدولية أحادية القطب بغلبة القوة • أو تتركز القوة فى يدى دولة بمفردها • وتتميز الأنظمة ثنائية القطب ومتعددة الأقطاب (كما يفترض) بتكافؤ القدرات ، ففيها تتوزع القوة بقدر متساو الى حد ما بين قوتين عظميين (ثنائية القطب) أو بين ثلاث أو أكثر من القوى العظمى (متعددة الأقطاب) •

وفى بعض التحليلات تصعب التفرقة بين الاستقطاب المرتبط بالحجم بين أ ، ب (استقطاب القوة) وعلى الرغم من أن بعض العلماء قد زعموا وجود تناسب طردى بين ازدياد عدد الأقطاب ، وزيادة انتشار القوى من خلال النظام ، الا أن البعض الآخر أثبت الاستقلال النسبى لعدد الأقطاب عن توزيع القوة داخل النظام (٣٣) •

ويدل مصطلح الاستقطابية (ويعرف أيضا بالاستقطاب العنقودى) على نمط خاص من روابط التحالف • فهو يشير الى الحالة التى يقترب فيها الائتلاف بين الدول من تكوين كتلة فعالة تسودها روح الود داخليا ، وتحيط بها علاقة عدوانية خارجية • ومن مستلزمات الاستقطابية توثق العلاقة (التى تعتمد على درجة تماثل روابط التحالف داخل العنقود) وتحدث الاستقطابية عندما توجد عدة روابط تحالف داخل العناقيد ، ولا توجد روابط أفقية بين أعضاء العنقود • ويتمثل المثل الأعلى للنظام الاستقطابى عندما تلتئم جميع دول النظام فى حلف من حلفين وعندما لا ينتمى عضو الحلف « أ » الى الحلف (ب) • وأحيانا يطلق على هذه الحالة الاستقطابية الثنائية وربما اختفت التكتلات داخل النظام الذى يفتقر الى الاستقطابية، أو قد يتألف من جملة تكتلات وعضويات متشابكة• ولا تغدو التكتلات آنئذ منعزلة انعزالا متبادلا (٣٤) • وقد توصف الأنظمة الاستقطابية بأنها عناقيد متعددة الأقطاب (ولكى تزداد المياه توحلا اعتقد بعض العلماء أن توزيع القوة يتعين أن يمثل جانبا من تعريف الاستقطابية• وبعبارة أخرى : ينبغى وجوب الجمع بين الشعورين) (٣٥) •

٤ ـ وأخيرا إعتبر الباحثون أحيانا أن توزيع القوى من ناحية حجم التزامات التحالف ، يعنى عدد الملتزمين بالتحالف داخل النظام أو النسبة المئوية للبلدان المشتركة فى النظام والالتزام بالتحالف ٠

★★★

لما كان التصور الثانى (استقطابية القوة) والتصور الثالث (الاستقطابية العنقودية) هما أخصب التصورات من الناحية النظرية لذا سنركز الكلام عليهما ٠ وعلينا أن نبدأ بملاحظة أن الأنظمة التى تتصف بالاستقطابية المزدوجة العنقودية ، لا يلتزم أن تكون استقطابية ثنائية للقوة أو عكس ذلك ٠ وبالمثل ، فان الأنظمة التى تعد عنقودية متعددة الاستقطابية ليس من الضرورى أن تكون متعددة الاستقطابية أو عكس ذلك (٣٦) ٠

جدول يمثل أنماط النظام الدولى المستندة على الجمع بين الاستقطابية العنقودية والقوى العنقودية (٣٧)

توزيع التكتلات أو الأحلاف :

الاستقطابية المتعددة العنقودية	العنقودية الاستقطابية المزدوجة	توزيع القوى العسكرية
اوروبا الحقبة التالية لنابليون ١٨١٢ ـ ١٩٠٠	ما قبل الحرب العالمية الاولى ١٩٠٠ ـ ١٩١٤	القوى المتعددة الاستقطابية
اوروبا ما بين الحربين العالميتين ١٩١٩ ـ ١٩٣٩ ٠	الحرب العالمية الثانية ١٩٤١ ـ ١٩٤٥	
ما بعد انشقاق الصين عن السوفيت ١٩٦٢ ـ ١٩٨٩ ٠	الحرب الباردة فى بواكيرها ١٩٤٧ ـ ١٩٦٢	القوى ثنائية الاستقطاب

وقبل أن نتعرض للبلبلة فلننظر فى التصنيف الرباعى الأبعاد المذكور فى الجدول السابق : وبمقدورنا أن نتعرف منه على الأنظمة الدولية التى تشغل جميع الأنواع الأربعة المحتملة ٠ اذ كان ميزان القوى الكلاسيكى فى القرن التاسع عشر فى أوربا ما بعد نابليون يجمع بين كل من الاستقطابية العنقودية المتعددة والقوة المتعددة هو وكثير من القوى العظمى المماثلة له فى القوة التى انتظمت فى شكل تنظيمات متحالفة معقدة ٠ واتسمت

فترة الحرب العالمية الثانية والسنوات التى سبقت بصفة مباشرة الحرب العالمية الأولى بما فيها من قوى عظمى عديدة متساوية نسبيا (متعددة الاستقطابية) التى انتظمت فى حلفين مستقطبين وثيقى الارتباط. أما عهد الحرب الباردة فى بواكيرها والذى أعقب مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية فكان ثنائى الاستقطابية فى القوة وعلى رأسها قوتان عظميان مسيطرتان عسكريا ، بالاضافة الى الثنائية الاستقطابية العنقودية والنظامين التحالفيين الوثيقى الارتباط اللذين أحاط تشكيلهما بكل من القوتين العظميين . وبحلول ١٩٦٢ ، كان النظام ما زال استقطابيا معتمدا على القوة ، ولكنه لم يعد ثنائى الاستقطابية العنقودية ، بعد أن جنح التكتل السوفيتى الى التصدع عقب انتزاع يوجوسلافيا منه ١٩٤٨ وانضمام ألبانيا التدريجى الى معسكر الصين واستقلال رومانيا (على الأقل فى سياستها الخارجية) وابتعاد بكين عن موسكو . وتعرض التكتل الغربى للانحلال أيضا بعد ارتداد الفرنسيين من القيادة الموحدة للناتو . واستمرت القوتان العظميان تتمتعان بالهيمنة العسكرية ، ولكن تكتلاتهما تعرضت للوهن ، وبزغت دول غير منحازة كالهند . وأثبت البحث التجريبى تدهور الاستقطابية ابان فترة الحرب الباردة بعد حدوث انحدار مفاجىء بين ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، وانحدار آخر بين ١٩٧٠ و١٩٧٢ (٣٨) .

الاستقطابية المزدوجة والاستقطابية متعددة الأقطاب :

مناقشة نظرية :

تركز الجدل النظرى بين علماء السياسة حول دور القوة فى النظام الدولى والمميزات النسبية للأنظمة المزدوجة القطب فى مقابل المتعددة الأقطاب (٣٩) . ويبدأ هذا الجدل فى الستينات عندما تعذرت التفرقة النظرية بين الازدواجية العنقودية وازدواجية القوة أو السلطة . وترتب على ذلك أنه عندما ناقش المنظرون الازدواجية الاستقطابية والمتعددة الاستقطابية ساد قدر ما من الاضطراب عن معنى هذه المصطلحات، وتضمن النقاش مشكلات الاستقطابية الثنائية والاستقطابية متعددة الأقطاب وأيضا حجم النظام .

ويحتمل أن يكون الأحكم هو النظر الى ما دار من مجادلات حول الازدواجية الاستقطابية والمتعددة الأقطاب ، وكأن الازدواجية تعنى الازدواجية العنقودية . وأيضا ازدواجية القوة ، وأن نتصور المتعددة الاستقطابية على أنها تعنى كلا من المتعددة العنقودية والمتعددة القوى . وبعبارة أخرى ، أن ننظر اليها على غرار ما حدث عند مواجهة نظام الحرب

الباردة لنظام توازن القوى الكلاسيكى فى القرن التاسع عشر • وبعد مراعاة ذلك فلمنض قدما •

ويتضمن هذا الجدل مسألتين مترابطتين : ماهية النظام الذى يتميز بالاستقرار ؟ وماهية النظام الأكثر جنوحا للسلام ؟ ولا اختلاف بين هذين السؤالين • اذ يدل الاستقرار على قدرة النظام على الاستمرار عبر الزمان ، والبديل هو أن يتعرض النظام للتبدل والتحول الى نوع مختلف من النظام الدولى كالتحول من نظام ثنائى الاستقطابية الى متعدد الاستقطابية أو أحادى القطب • على أن مثل هذه التحولات يعتقد بوجه عام أنها من العوامل المساعدة على نشوب الحرب العامة المؤدية الى ابتعاد بعض القوى الفعالة الأساسية ، وتحول دول صغرى الى دول كبرى بفضل ما تكتسبه من أرض أو استيعاب • كما أنها قد تصيب دولا أكبر وامبراطوريات أعظم بالتصدع والتفتت الى العديد من الوحدات الأصغر ، الأضعف • وهكذا تؤدى الحروب الكبرى الى حدوث تحولات فى الأنظمة ، ولذا فان ما يعنيه المنظرون بكلمة الاستقرار هو هل يستطيع النظام الحفاظ على نفسه بمرور الزمان دون خوض حروب كبرى (٤٠) • وبذلك يتخذ السؤالان الكبيران الصيغة الآتية : أى الأنظمة ، هو الأقدر على تفادى الحرب ؟ وأى الأنظمة هو الأفضل لتجنب الحروب الكبرى ؟ وبطبيعة الحال فاننا سنساق بعد ذلك الى التساؤل عن الاستدلالات المنطقية المستخلصة لتفسير الاختلاف بين النظام الثنائى القطب والمتعدد الأقطاب ؟

الحجج المؤيدة للتعددية الاستقطابية :

طرحت جملة تفسيرات لتبرير الاستقرار المزعوم للأنظمة متعددة الأقطاب (٤١) :

١ ـ بازدياد العاملين فى النظام (خصوصا فى الأنظمة الكبرى) يزداد تبعا لذلك عدد الامكانات المتاحة للتفاعلات التعاونية ، وتترتب على ازدياد عدد التفاعلات أيضا عملية ضغوط ولائية متقاطعة أو اعتراضية بين العاملين • ويقلل هذا التناقض من احتمال أن تصبح أية علاقة منفردة قادرة على الاضطلاع بدور المعارضة العنيدة • والأرجح بدلا من ذلك أن يتحول خصم احدى الدول فى مشكلة ما الى صديق لها فى مشكلة أخرى ، ويترتب على ذلك ظهور نظام متعدد الأقطاب من العلاقات المتعددة التى تحول دون حدوث انقسامات واستقطابات حادة ، مما يخفف من احتمال أن تؤدى المنازعات الى نشوب الحرب •

٢ ـ بازدياد عدد العاملين الكبار يزداد عدد الأحلاف المحتملين والافتراض الكامن وراء ذلك والمستند الى الفكر الواقعى هو أنه فى أى نظام متعدد الأقطاب تتبع الدول سياسة توازن للقوى يتفق من خلالها على الوقوف فى وجه محاولة تقدم عليها دولة ما أو مجموعة من الدول لزيادة قوتها • وهكذا فكلما زاد عدد القوى العظمى ستزداد مقدرة الردع فى النظام (وليس من شك أن الردع قد يخفق مما يستوجب المشاركة فى حروب محدودة للحيلولة دون سيطرة احدى الدول أو ائتلاف من الدول)•

٣ ـ بازدياد عدد الفاعلين يزداد عدد الوسطاء المحتملين القادرين على حل المنازعات •

٤ ـ تساعد تعددية الأقطاب على اهمال معدل الزيادة فى سباق التسلح ، وبذلك يخف التوتر والعدوان • ولو اقتصر الأمر على وجود قوتين كبريين فى النظام وزادت القوة أ من قواتها المسلحة من ٢٠ فرقة الى ٢٣ فرقة ، فستضطر الدولة ب الى زيادة قوتها بنفس المقدار • ومع هذا فان كان هناك العديد من القوى العظمى وزادت الدولة أ عدد فرقها ثلاث فرق فان الدول ب وج وف ستكتفى آنئذ بزيادة جيوشها فرقة واحدة لكى تتكافأ مع الدولة أ •

٥ ـ فى الأنظمة المتعددة الأقطاب تعجز الدول عن الانشغال فى مشاحنة مع خصم واحد • اذ يغدو من الصعب تخصيص مستويات كافية من الاهتمام لأية دولة مفردة حتى تقرر شن الحرب عليها • والمفروض أن أية دولة تحتاج الى تخصيص حد أدنى من الاهتمام لدولة من الدول الأخرى لكى تقرر الحرب مع هذه الدولة • ويقدر دويتش وسنجر هذا الحد بعشرة فى المائة من اهتمامات الدولة بالسياسة الخارجية (٤٢) • وبازدياد عدد العاملين فى النظام يزداد بوجه خاص عدد (كبار العاملين) ، وتتزايد صعوبة تخصيص مستوى من الأشياء لأى عامل بمفرده يكفى لجعل الحرب أمرا ممكنا •

٦ ـ فى النظام المتعدد الأقطاب تقل أهمية منازعات القوى الكبرى ، لأن العداء يتفرق على النظام فى جملته ، بينما يتعزز العداء فى أى نظام ثنائى الأقطاب، ويتردد صداه فى النظام برمته بحكم استقطابيته المزعومة•

٧ ـ ولعله من الأهم أن نذكر أن الأنظمة متعددة الأقطاب حافلة بالنقائض واللايقين ، وتعذر التنبؤ بما يحدث فيها من تحركات بحكم زيادة

عدد العــاملين وتعقد الاتصــال بينهم ٠ فاذا سلمنا بالأنظمة التى تعترض سبيلها ، فسيصعب التنبؤ على وجه الدقة بمن سينضم الى صفوف من ، اذا اندلعت الحرب ، ومن ثم سيتعذر التنبؤ بنتيجة هذه الحرب ٠ واذا سلمنا بالإفتقار الى التيقن أو امكان التنبؤ فى النظام ، فان الدول ستضطر الى مراعاة الحيطة فى تصرفاتها ٠

٨ ـ وأخيرا ، فان أنصار تعددية الأقطاب يحاجون بالقول بأن السجل التاريخى قد بين أن مثل هذه الأنظمة قد تميزت بمستوى متدن من شدة النزاع ، وربما نشبت حروب صغيرة فى الأنظمة المتعددة الأقطاب ، وان كانت الحروب الكبرى نادرة الحدوث ٠ وليتك تلاحظ ما ساد العالم من سلام نسبى طويل خلال ما يقرب من القرن من الزمان (بين مؤتمر فينا ١٨١٥ و الحرب العالمية الأولى ١٩١٤) ٠

***

ان الدعامة النظرية لحجج تعددية الأقطاب مستمدة جزئيا من معتقدات توازن القوى التقليدية التى طرحتها المدرسة الواقعية فى الفكر ، والتى سادت العلاقات الدولية فى الولايات المتحدة من الأربعينات حتى الستينات ، والتى روجت لها بعض الكتابات المستنيرة لهامش مورجنتاو وجورج كينان وهنرى كيسنجر ٠ وتحتوى النظرة الواقعية على عناصر من كل من النظرية المعيارية والنظرية التجريبية ، وتستند أساسـا على دروس الدبلوماسية الكامنة فى البيئة متعـددة الأقطـاب فى القرن التـاسع عشر فى النظـام الأوربى ٠

ويحاجى الواقعيون بالقول بأن المصالح القومية للبلاد قد تقودهـا الى القيام برد فعل ضد أية محاولة للدول المنافسة لتغيير ميزان القوى ٠ وبالمقدور حدوث ذلك من خلال مجموعة من الوسائل التقليدية الميسورة ، ولكنها تتحقق أساسا عن طريق انشــاء حلف مضاد للتوازن وعن طريق الحرب ذاتها فى نهايـة المطاف ٠ وليست عمليـة توازن القوى ببعيـدة الاختلاف عن السوق الاقتصادية التى حدثنا عنها آدم سميث عندما قال انه من خلال سعى كل دولة لصـالحها ـ يعنى الحفاظ على بقائها وتضخيم سلطاتها ـ يتحقق الاستقرار وتصـان حقوق الجميع بعد الحيلولـة دون سيطرة أية شخصية فعالة أو تكتل ، وبذلك يتحقق الحفاظ على جميع القوى الفعالة الأساسية ، ويصان السلام ٠

وفى نظر الواقعيين الجدد من أمثال والتز لا مفر من أن تمتد جذور توازن القوى الى النظام الدولى بالذات (٤٣) ٠ واذا سلمنا بتكوين الفوضى

الدولية • والقوة النسبية للوحدات ، فسنرى أن الدول مرغمة على التصرف على أنحـــاء بعينها • اذ تدفع طبيعـــة النظـام الدولى الى اتبـاع أنواع معينة من السياسات والتصرفات ، لأن بعض الأفعـال تتميز بكونها أكثر عقلانية من الأفعال الأخرى بعد افتراض وجود سباق للموقف الكونى ويعد توازن القوى مجرد نتيجـة منطقيـة للنظـام الكونى يستند الى مبـادرة الفوضى (٤٤) •

ويتفق الواقعيون هم وأتباع المذهب الواقعى الجديد على أن من بين الثوابت الرئيســية المتعــارف عليها للنظام الدولى الصراع على الفوز بين الدول ، وان نزع الواقعيون الى القـاء اللوم فى هذه النـاحية على طبيعة النظام (فوضويته) وسواء أكان سبق الظهور للدجاجة أم البيضة ، فان ما يترتب على ذلك هو اعتبـــار المنظم الرئيسى للنظام الدولى هو آليـات توازن القوى • اذ يســتطاع كبح جماح العدوان مقــدما اعتمادا على اجراء تنظيمى للقوى المتـكافئة ، وميزان القوى بالضرورة نظـام رادع يستطاع الاعتماد عليه لمنع وقوع الحروب الكبرى •

وهناك مزاعم ترى أن التوازن أساسا توازن متكافىء ، ومن ثم فان ترك الغلبة لبلد بمفرده أو تكتل بمفرده أمر خطء • وكما قال (أو قالت) اينيس كلود : « ينشأ الخطر عندما تحدث مواجهة بين قوة وقوة أخرى ، ولكن هذا الخطر يشتد عندما تقف القوة فى مواجهة الضعف » (٤٥) • ومن المتوقع أن تكون القوى القوية عدوانية بالنظر الى أن الواقعيين يزعمون أن جميع الدول تحاول زيادة قوتها المطلقة لو أمكنها ذلك ، وأن الوسيلة الوحيدة التى تحول دون حدوث هذه الحالة هى احتمال الهزيمة • ويعنى انشاء أحلاف متكافئة القوى أنه ليس بمقدور المعتدين المتوقعين أن ينتظروا الحصول على أى مكسب مقابل ثمن زهيد (٤٦) • ويزعم أن المساواة فى القوة بين القوى العظمى لها أثر فعال فى ردع الحرب ، على الأقل بين القوى العظمى ، بالرغم من أنها قد لا تحقق السلام بين القوى العظمى والدول الأقل شأنا (٤٧) •

الحجج المعارضة لتعددية الأقطاب :

يعترض نقاد نظرية التعددية وتوازن القوى على الاستدلالات السابقة وأوردنا فيما يلى ما هو مقبول من بعض الحجج المضادة (٤٨) :

١ ــ تؤدى أية زيادة فى عدد القوى الفاعلة الى زيادة عدد الفرص المحتملة للنزاع، وأيضا الفرص المحتملة للتعاون • ويؤيد قانون المتوسطات ما يقال عن وجود صلة بين شدة المنازعات وازدياد فرص التفاعل •

٢ ــ كلما زاد عدد القوى العظمى ، ازداد احتمال اتصـاف النظام بتنوع الإهتمامات والمطالب أكثر من الميل الى التعاون ٠

٣ ــ تزعم حجة مستوى الانتبـاه وجود أبجدية للانتبـاه بوسـع الدول اتبـاعها ، وان اتصـفت قدرتها بالمحدودية فى محاولة اعادة توجيه الانتبـــاه الى الدول الأخرى فى النظام ٠ وهذان الافتراضـان محصوران للغـــاية ٠

٤ ــ يؤدى ازدياد اللايقين الذى تتصف به الأنظمة المتعددة الأقطاب الى ازدياد احتمال اساءة الادراك واساءة التقدير ، مما يزيد من أرجحية النزاع للحرب ٠ وفضلا عن ذلك ، فان التناقض يغرى المعتدى بالمقامرة بدلا من أن يحفزه الى التزام الحذر ٠

٥ ــ لو قبلنـا مقولة : أن المسـاواة فى توزيع الموارد بين القوى الكبرى أكثر تشجيعا على اقامة علاقة مسالمة على اللامساواة فان الامكانات الحسابية تبين أنه كلما ازداد عدد الدول فى النظام أصبح المرجح ألا يتم توزيع الموارد بالتســاوى ، وتعد هذه النقلة من المساواة الى اللامساواة حرجة بصفة خاصة ، لأن النظام يتحول من دولتين الى ثلاث ، وقد يؤدى ازدياد عدد القوى العظمى ، بالاضـافة الى حدوث تدنى فى الموارد الثمينة (كعــدد الدول الصغرى غير المنحـازة) الى ازدياد سريع فى اللامساواة واللااستقرار (٤٩) ٠

٦ ــ وأخيرا يقول النقـاد ان حجة توازن القوى تتطلب من الدول المخاطرة بالابتعاد والمخاطرة بالقبول فى ذات الوقت ، وتزعـم أن المعتدين المحتملين لن يخاطروا بشن الحرب عندما يواجهون باحتمال حدوث ائتلاف بين خصومهم ٠ ومن جهة أخرى ، تزعم نظرية توازن القوى أن بعض الدول تجنح الى تضخيم رقعتها ، ولديها استعداد للمخاطرة بقلب الأمر الواقع ٠

الحجج وثنائية القطب :

تتماثل من حيث الصرامة التفسيرات التى طرحت لتأييد الاسـتقرار المزعوم للأنظمة ثنائية القطب هى والحجج المؤيدة لتعددية الأقطاب ٠ وربما ساعدته النقاط التالية على تعريفك بما دار حولها من جدل (٥٠) ٠

١ ــ لما كانت القوتان العظميان لهما مصالح فى شتى الأنحاء ، لذا ينشأ توازن للقوى يصعب رجحان كفة التوءمتع ويحول دون وقوع النزاع ٠

٢ ـ لما كان هنـــاك اســتقطاب فى النظام ، ولدى القوى العظمى مصـــالح فى شتى أنحاء المعمورة ، فانه اذا نشبت حرب فى أى مكان فانها تتحول الى حرب عالمية • ويحفز هذا الخوف من حدوث حرب عالمية وادراك شدة الأخطار فى أى نزاع على التزام الحذر فى شتى الأنحاء •

٣ ـ يزداد اليقين والحذر اعتمادا على سهولة الانحياز فى أى نظام ثنائى الأقطاب ، ويقلل ذلك من فرصة الحرب التى تنجم عن اساءة الادراك واساءة التقدير •

٤ ـ بمقدور القوى الكبرى أن تضغط على حلفائها المتطرفين أو أية دول صغيرة لدفعها الى التزام الاعتدال فى مسلكها ••

٥ ـ نظرا لاتصـاف بنيـان التحالف بالجمود ، وبروز مشـكلات القوى العظمى، فليس أمام الأنظمة المزدوجة الأقطاب سوى طريقين تستطيع الحرب شق طريقها من خلالهما ، مما يخفف كثيرا من احتمال الحرب بعكس الأنظمة المتعددة الأقطاب التى قد تندلع فيها الحرب من خلال أى صراع بين دولتين من الدول العديدة •

٦ ـ ان توازن القوى أسـهل فى التحقـق فى النظـام الثنــائى الأقطاب • ففيه يتم التوفيق والتوازن تلقائيا ، والواقع أن آليات التوازن تتخذ شكلا منتظما ، وتطور القوى العظمى روتينيات للتعامل مع الأزمات ، بل ويسمح تعاقب الأزمات للقوى العظمى بضبط نغمة تقنيات التحكم فى المنازعات •

٧ ـ لن تكون التحـولات فى الانحيــاز بين الدول الصغرى مصدر تهديد ذى بال لتوازن القوى نظرا الى الغلبة الكاسحة للناحية العسكرية عند القوتين العظميين • ولما كان توزن القوى آمنا ، فلن يكون للتغير فى الانحيــاز أثر فعال فى تحفيز وقوع الحرب •

٨ ـ من النـاحية التـاريخية ، لقد ساعدت الأنظمة ثنائية القطب المحكمة ـ مثلما حدث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ـ على تدعيم استقرار النظام الدولى •

الحجج المعارضة للاستقطابية الثنائية :

قدم نقاد هذه النظرة العديد من الحجج المعارضة :

١ ـ يعد مستوى العدوان فى مثل هذا النظام الشديد الاستقطاب بالغ الشدة • ففيه تواجه الاعتداءات بصفة تلقائية باعتداءات مماثلة •

والواقع أن النظام الثنائي الأقطاب يمثل مباراة كبرى من مباريات « المجموع صفر » ، التي تسفر عن حصول أحد الطرفين على مكسب ما — أيا كان حجمه — على حساب الطرف الآخر • وبصرف النظر عن هل يؤدى التحول فى الانحياز الى احداث تغيير فعلى فى ميزان القوى ، الا أن الجانب الخاسر سيدرك — يقينا — خسارته كشىء حيوى •

٢ — يفتقر النظام الثنائى الأقطاب الكامل الى وسطاء ربما قاموا بدور فعال فى التوسط لتخفيف النزاع بين الكتلتين •

٣ — لما كانت مصالح القوى العظمى معرضة للخطر فى شتى الأنحاء، فان أى نزاع ينشب فى أى مكان قد يؤدى الى اشعال حرب عامة• ويتعرض العالم لموقف حافة هاوية الحرب فى مثل هذه الحالات • ولابد أن تحقق قدرات التحكم فى الأزمات للقوى العظمى فى أية لحظة •

٤ — من المفارقات أن تؤدى المآزق التى تقع فيها القوى العظمى — عسكريا — الى مواقف يتغاضى فيها زعماء الكتل عن منازعات العالم الثالث لخشيتهم أن يؤدى التدخل الى حدوث مواجهة مباشرة •

٥ — قد لا يكون وضوح التقدير ويقينها مجديا • فلربما انساقت الدول للحرب عندما يزداد اطمئنانها للبيئة الدولية أكثر مما يحدث لو افتقرت الى هذا الاطمئنان • فقد يؤدى الافتقار الى التضارب الى زيادة الحرب بدلا من الاقلال منها •

الاستقطابية : متضمناتها :

قبل أن يغيب عن خاطرنا وانتباهنا ، فلنوجه على عجل السؤال الذى ألححنا فى ترديده عن النظريات التى ناقشناها : كيف تساعد الاستبصارات المستقاة من هذه النظريات فى زيادة توقعات السلام ؟ ولا بد أن يكون أنصار ثنائية الأقطاب وتعددية الأقطاب قد رددوا بالضرورة الحجة ذاتها : توازن القوى هو الذى يحافظ على السلام • وكل ما هناك هو اختلافهم المتعلق بنوعية النظام الدولى الأقدر على تحقيق الحفاظ على السلام واستقراره • ويحاجى المعسكران لتأييد السياسة التى تحقق التوازن المتكافىء • ويعتقد بعضهم أن تحقيق هذه الغاية أيسر فى أى نظام لا يوجد فيه غير قوتين عظميين والعديد من الدول الأصغر • ويعتقد المعسكر الآخر أن هذه الغاية ستكون أيسر عندما تتوافر عدة دول تتمتع جميعا بقدرات قوية على عدم المساواة • أما ما غاب عن دفاع المنظرين فهو بذل أى جهد لتغيير أحد الأنظمة الى النظام الآخر • فمثلا لا يرى منظرو الثنائية

الاستقطابية انه خلال عهود الاستقطابية المتعددة يتعين علينا أن نقلل عدد القوى العظمى الى قوتين ! ونحن جميعا نعرف ما يصحب الانتقال من أنظمة متعددة الأقطاب الى أنظمة ثنائية الاستقطاب (أو العكس) من حروب كبرى في أغلب الأحيان • ومن هنا ينظر الى سياسة توازن القوى على أنها وسائل للحفاظ على النظام لأطول فترة ممكنة سواء أكان هذا النظام ثنائي الاستقطاب أم متعدد الاستقطاب •

الاستقطابية : بحث تجريبي :

هل اكتشف علماء السياسة في دراستهم للاستقطاب والاستقطابية أي دليل على وجود اتصال بين تكوين النظام الدولي والحرب ، فلنتناول أولا بالبحث الاستقطاب أو الاستقطابية العنقودية •

لقد اكتشفت دراسة فرانك وايمان لحروب القوى الكبرى ان الاستقطابية العنقودية المتعددة في القرن التاسع عشر (يعني الافتقار الى الاستقطاب) قد أدت الى الحرب • اذ بدا أن التحالف كان يتفسخ قبيل اندلاع الحرب • وكشف القرن العشرون عن نمط مخالف • اذ أدت الاستقطابية المتعددية العنقودية الى السلام ، واتجهت أنماط الأحلاف الى التحول الى استقطابية ثنائية قبيل اندلاع الحرب • ولما كانت حروب القرن العشرين أقسى وتستمر مدة أطول ، لذا كانت الاستقطابية العنقودية الثنائية في أعلى صورها مصحوبة بحروب قاسية (٥١) •

واكتشف بروس بونودي مسكويتا أنماطا مماثلة نوعا بالنسبة للنظام الدولي في شموله • وتماثل هو وايمان في اكتشافهما وجود اختلافات أساسية بين القرنين • وعلى الرغم من أنه لم يعثر على أية علاقة بين الاستقطاب وحروب القوى الكبرى ، الا أنه اكتشف أن التغيرات في التكثف (الاستقطابية) قد سبقت الحربين بين القوى الكبرى والحروب بين الدول بوجه عام ، وإن كان هذا لم يحدث الا في القرن العشرين ، وتبين أن ٨٤٪ من حروب القرن العشرين بدأت في السنوات التي أعقبت خمس سنوات مزدهرة من التكثف النسقي • وليس من شك في ارجاع ذلك الى تكوين الأحلاف وهي عملية لها تأثير بالغ على عدد فرص التعامل ، وكانت قد أحدثت اضطرابا في أنماط العلاقات فيما مضى فالحرب لا تحدث قط في عهود تدهور التكثف طبقا لما أعلنه بونو دي سكويتا ، ولم تحدث أية حروب متعددة الأقطاب خلال فترات تدهور التكثف (٥٢) •

وأثبت ميشيل والاس بعـد أن استعان بمؤشر مختلف اللااستقطابية وجود علاقة منحنية بين الاستقطاب واتساع نطاق الحرب وشدتها (٥٣) ، واستند المتغير المستقل لوالاس (الاستقطابية) على الاشتراك فى الأحلاف والتنظيمات داخل الحكومة (*) ، والروابط الدبلوماسية • واشتركت هذه العوامل فى دليل له أهمية روعيت فيه القدرات العسكرية لكل بلد وهكذا جمع الدليل بين الاستقطابية العنقودية والاستقطابية السلطوية• واكتشف أن الأنظمة التى يتوافر لها اما مستوى مرتفع من الاستقطابية أو مستوى منحط منها عرضة لأعظم قدر من احتمال التعرض لحـروب ضـارية • اذ تقلل المستويات المعتدلة من الاستقطابية من احتمالية الحرب • والظاهر أن القرن العشرين يؤيد تأييدا قويا هذا النمط بخلاف القرن التاسع عشر الذى يؤيده تأييدا واهنا • واستنتج والاس أنه فى حالة عدم وجود أحلاف، تسقط البلدان الضعيفة وغير المحمية ضحية للأقوى منها ، وعندما تكون هناك استقطابية مرتفعة تزداد شدة التنافس وتنتهى بحدوث حروب كبيرة متعددة الأقطاب • اذ تؤدى الاستقطابية المستفحلة الى دفع جميع الأعضاء الى الحرب (٥٤) ••

وقدم التحليل التاريخى لجاك ليفى لحروب القوى الكبرى بين ١٤٩٥ و١٩٧٥ العون والارتياح للرأى المعارض • فلقد أثبت أنه خلافا لما يتضمنه افتراض توازن القوى ، فلقد جاءت فى أعقاب ما يقرب من جميع العهود التى أظهرت فيها أحلاف فائقة المرونة (مما جعلها لا استقطابية) مستويات عليا نسـبيا من الحروب (٥٥) ، والاسـتثناء الوحيد لذلك هو النظـام البسماركى (١٨٧١ — ١٨٩٠) الشهير • فخلافا لما جرى فى العديد من الأنظمة اللا اسـتقطابية الأخرى ، اتسم هذا النظام الاسـتقطابى بنسق ساكن من الروابط المعقدة والمتقاطعة أكثر من اتصافه بالائتلافات السريعة التغير ، واستنتج ليفى أنه بالرغم من أنه بالمقدور الاهتداء الى أمثلة لأنظمة الأحلاف الشديدة الاسـتقطاب التى تسبق الحرب ، الا أننا نستطيع أن نصـادف أيضـا أمثلة لأنظمة ترتب عليها عهود سلام شديدة الاستقرار (كالتحالف الذى تركز على معاهدة أوجسبورج ضد فرنسا على عهد لويس الرابع عشر بالمقارنة بالاستقطاب الذى جـاء فيما بعد بين الناتو وحلف وارسو) وبامكاننا العثـور بالمثل على أمثلة متباينة لأنظمـة استقطابية مهلهلة •

(*) Intergovernmental Organization IGO.

لعل الشيء الوحيد الذى بمقدورنا استخلاصه ببعض الثقة من هذه الدراسات هو أن العلاقة بين الاستقطابية والحروب لا تتبع فى خطها البيانى خطا مستقيما ، ولا تتسم بالاستقرار عبر الزمان (٥٦) ٠ ومع هذا فالظاهر أن هناك دليلا ما على أن تزايد الاستقطابية وحشود الأحلاف قد أدت الى الحرب ، فى القرن العشرين على أقل تقدير ٠

البحث التجريبى : الأحلاف :

لاقى البحث فى الاستقطابية ، وعلى الأخص كشوف بيونو دى مسكويتا وايمان بعض التأييد من الباحثين فى مقدار أهمية التزامات التحالف ٠ بطبيعة الحال يصح التنويه بأن تجمعات الأحلاف شيء والاستقطاب شيء آخر ٠ فلا تماثل بينهما ٠ وعلى الرغم مما يبدو منطقيا بأن الأحلاف من تأثير ما يعترضها من تضاؤل فى فرص التفاعل وحرية الاختيار قد تزيد الاستقطابية ، الا أن الأحلاف يمكن انشاؤها بغير زيادة كبيرة فى درجة استقطاب النظام ٠ وبدلا من ذلك ، ربما أمكن انشاء الأحلاف على نحو يساعد على زيادة التعقيد والضغوط الاعتراضية فى النظام عوضا عن الاقلال من هذه الجوانب ٠ ولن يستطاع زيادة الاستقطاب اذا اتصفت الأحلاف بتنفجها (أى عدم سماحها باشراك دول أخرى الا وفقا لقيود خاصة) وتضاربها واذا راعينا ذلك ، فلنحاول الآن التركيز على البحث فى طريقة تجميع الأحلاف ٠

يفترض سنجر وسمول أنه من المحتمل أن تخفف الأحلاف من الضغوط الاعتراضية وفرص التفاعل وعدد العاملين غير الملتزمين ، لذا يعد من المعقول توقع أنه كلما زاد عدد الأحلاف ازدادت فرصة نشوب الحرب ٠ وبينت أبحاث سنجر وسمول أنه فى القرن العشرين — على أقل تقدير — قد ارتبطت الزيادة فى عدد الأحلاف بمدى اتساع رقعة الحرب وضراوتها ، وان كان ذلك لا يصل الى درجة شن الحرب ، وبعبارة أخرى فهناك صلة بين تجمعات الأحلاف والحروب الكبيرة فى القرن العشرين ، ومع هذا فان هذا الرأى لا ينطبق على القرن التاسع عشر ٠ اذ كانت الأحلاف آنئذ متصلة بالسلام ٠ وفيما يتعلق بالحقبة فى جملتها اكتشف سنجر وسمول ارتباطا هنا بين تشكيل الأحلاف ومقدار ما يشن من حروب (٥٧) ٠ ولاحظ بعض الملاحظين أنه لو امتدت دراسة المؤلفين الى ما بعد ذلك (لأنهما توقفا عند ١٩٤٥) لما كان من المستبعد اكتشافهما عكس اتجاههما الأبكر الذى كان يرى وجود علاقة سلبية قوية بين تجمعات الأحلاف والحرب (٥٨) ٠

وبين تحليل تشارلز أوستروم وفرنسيس هول للحقبة بين ١٨١٦ و ١٩٤٥ أنه بعد ثلاث سنوات من تشكيل الحلف ، وبعد أن ازدادت المحالفات الثنائية زاد أيضا عدد الحروب الثنائية • وبعد ثلاث سنوات اختفت هذه الصلة مما يوحى بأن خطر الحرب لم يستمر باقيا الا فى أعقاب تشكيل الحلف ، ثم تراجع بعد ذلك (٥٩) • ويرى آلان ند صابروسكى بعد أن استند الى حالة واحدة من دراسة الحرب العالمية الأولى أنه اذا طالت فترة تجمع الحلف حول نفس مركز القوة،فسيكون النظام الدولى أكثر ميلا للحرب (٦٠) ، واذا غضضنا النظر عن التوقيت ، فسيبين لنا أن هذه الدراسات تتوافق هى وكشوف بيونو دى مسكويتا التى اعتقدت فى اتصال أى تغير فى أحكام النظام بالحرب •

وكشف تحليل جاك ليفى لحروب القوى العظمى من القرن السادس عشر الى القرن العشرين أيضا بعض الأنماط المثيرة للاهتمام • واكتشف ليفى أنه باستثناء القرن التاسع عشر فان أغلبية الأحلاف كانت متبوعة فى مدى خمس سنوات بحرب اشتركت فيها دولة على الأقل من دول الحلف • والواقع أن جميع أحلاف القوى العظمى فى القرن السادس عشر والقرن السابع عشر والقرن العشرين قد أعقبتها حروب فى غضون خمس سنوات وكانت أغلب هذه الحروب حروب قوى عظمى • ومع هذا ففى القرن التاسع عشر ، لم يعقب سوى حفنة صغيرة للغاية من الأحلاف حروب للقوى العظمى • فمن بين ١٤ حلفا للقوى الكبرى ، لم تنشب أية حرب بعد خمس سنوات من عقد التحالف اشتركت فيها دولتان من الحلفاء • ونشبت حرب واحدة فى أعقاب عقد التحالف اشتركت فيها احدى الدول المتحالفة (٦١) •

فما الذى يمكن أن يقال فى تفسير الاختلاف بين القرنين ؟ هناك عدة امكانات قائمة ويرى ليفى أن الهدف من الأحلاف قد تغير بعد ١٨١٥ ، وصرح بأنه قبل ١٨١٥ كانت معظم أحلاف السلام هجومية فى طابعها ، وتركزت المعاهدات بصفة خاصة على مبادرة الحرب • وبعد ١٨١٥ ، اتصفت معظم الأحلاف بطابعها الدفاعى واعتماد أى اجراء عسكرى على حدوث هجوم من أحد المشتركين فى الحلف • وكانت الأحلاف الباكرة تقام لغرض خاص محدد،وتؤلف كتمهيد مقصود للحرب ومع هذا،فقد كانت أحلاف القرن التاسع عشر دائمة أكثر من كونها بنت ساعتها ، وقصد بها الحفاظ على الوضع الراهن وزيادة الردع (٦٢) • وتغير طابع الأحلاف مرة أخرى فى نهاية القرن التاسع عشر ، وان كان هذا قد حدث على أنحاء لم تفهم فهما كاملا •

والظـاهر أن ميشيل والاس يتفق على القول بأن القصد من الحلف ربما كان عـاملا مهما فى تفسير الاختلافات بين الأنماط التى تصادف فى مختلف القرون ، وصرح بأن أحـلاف القرن التاسع عشر كانت آليـات توازنية ٠ اذ كان بالامكان تشكيلها ثم فضها دون حدوث تهديد خطير لأمن أى بلد ٠ ومن جهة أخرى ، فقد هدفت أحلاف القرن العشرين ـ بوجه عام ـ الى انشاء تآلفات ظافرة فى حالة الحرب ٠ وترتب على ذلك حدوث رد فعل تمثل فى صورة تسابق على التسلح فى كلا المعسكرين مما زاد من حدة العداء ومن احتمال الحرب (٦٣) ٠ وربما صح القول ان طبيعة أحلاف القرن التاسع عشر اختلفت عن طبيعة ما سبقه من قرون وما جاء بعده ، ولكن وصف ليفى لها بأنها كانت دائمة ، ووصف والاس لها بأنها تميزت بالمرونة يسوقنا الى اعادة ترديد قول كيندى ونتساءل هل قصد هذان العالمان (ليفى ووالاس) نفس القرن ؟ ٠

حتى الآن عنينا أساسا بالدراسات التى بحثت فى التساؤل حول احتمال نشوب الحرب فى أعقاب الأحلاف ٠ ونحن بحاجة أيضا الى تحديد مقدار سبق الأحلاف للحروب ، وكان هذا هو ما فعله ليفى ، فلقد اكتشف أن الأحلاف سبقت الحروب فى أقل من $\frac{1}{5}$ الزمان فى القرن السادس عشر وفى أقل من ٣/١ الزمان فى القرن السابع عشر وأقل من نصف الزمان فى القرن الثامن عشر ٠ وغنى عن البيان أن الأغلبية العظمى من الحروب لم تكن مسبوقة بالأحلاف ، ومن هنا يستنتج ليفى أن الأحلاف ليست سببا ضروريا للحرب (٦٤) ، وعلى الجملة فان العلاقة بين تشكيل الأحلاف والحرب (مجتمعـة فى مدى عشر سـنوات) سالبة ومتدنية نسبيا ، مما يتعارض وفرضية أنه كلما زاد عـدد الأحـلاف فى أية حقبـة معلومة ازداد احتمال ما ينشب فيهـــا من حروب ٠ ومن جهة أخرى ، فيبدو واضحا أيضا أن الأحلاف لا تحول دون حدوث الحرب ، ولا تفرز السلام ٠

ويحاجى جون فاسـكويه بالقول بأن الربـط بين التحالف والحرب يمكن أن يعزى الى أن انشاء الأحـلاف يؤدى الى انشاء أحلاف مضـادة ، مما يدفع الى زيادة تزعزع الاستقرار وازدياد عدم الثقة بالنظر الى احتمال تهرب بعض المتحالفين من التزاماتهم (٦٥) ٠ ويستخلص من ذلك :

« لما كان هناك فى كثير من الأحيان فترة زمنية فاصلة بين التحالف واندلاع الحرب ، فمن المشروع الاستدلال بأن الأحـلاف لا تسبب الحرب بصفة مباشرة ، ولكنها تساعد على تعكير صفو الموقف مما يرجح اشتعال الحرب ٠ وقد يحدث ذلك على نحوين :

١ – بخلق جو يتسبب فى استقطاب النظام .

٢ – بالتشجيع على سباقات التسلح (٦٦) .

ويحذر ليفي من أن هذه الصلات الموجبة بين انشاء الأحلاف ونشوب الحرب قد تكون زائفة ، يعنى بالرغم من حدوثها فى ذات الوقت تقريبا ، الا أنه لا توجد صلة سببية مباشرة بينهما . وعوضا عن ذلك ، فان الصلة ربما لا تزيد عن انعكاس لحقيقة تولد الأحلاف والحروب من نفس العوامل الكامنة (٦٧) ، والحق أنه حتى فى حالات سبق الاستقطابية للحرب فان السببية المباشرة قد لا تكون موجودة ، وربما لا يزيد انشاء الأحلاف وما يترتب على ذلك من أعراض عن أعراض تعكس سببا للحرب أكثر قاعدية .. فالأحلاف لا تسبب الحرب . وكل ما هناك هو أن الدول تنشىء الأحلاف لأنها تعتقد أن الحرب أصبحت وشيكة الوقوع .

★ ★ ★

من بين الأنماط القليلة التى يبدو أن الباحثين اتفقوا عليها أنه بمجرد اشتعال الحرب ، فان التحالف يساعد على توسيع نطاق ما يجرى فيها ودفعها الى الامتداد الى دول أخرى (٦٨) ، لأن الأحلاف تقوم بدور نقل آليات العدوى للحرب ، وان كان التحالف ليس الآلية المعدية الوحيدة (فهناك آلية أخرى كالعدوى الجغرافية) (٦٩) .

يبين من دراسات الاستقطاب وتشكيل الأحلاف أن انشاءها عندما يؤدى الى الاستقطاب يتسبب فى اشعال الحروب أحيانا (وليس دوما) على نطاق واسع ومهول يستمر أمدا طويلا ، لأن الاستقطابية تزيد من ادراك التهديد والتوسع العسكرى . كما أنها تركز على الانتباه الى المشكلات التى تفرق بين الدول بدلا من تركيزها على جوانب الربط بينها ، وتقلل من فاعلية الضغوط العارضة ، وعدد الوسطاء الفعالين ، وربما أججت سباق التسلح . على أن هذه الحالة ليست النمط الأوحد ولكنها احدى السبل التى يمكن أن توصل الى الحرب .

الاستقطاب .. بحث تجريبى :

أسفرت دراسات توزيع القوى فى النظام الدولى عن نتائج بعيدة التنوع والتضارب . فلقد زعم بعض المحللين أنهم اهتدوا الى نمط من الميل للحرب عند نوع ما من توزيع القوى ، واكتشف بعض آخر علاقات تتغير بتغير البلد موضع البحث ، واكتشف آخرون عدم وجود أية علاقة البتة بين توزيع القوى والحرب .

وركزت الدراسات التى طالما استشهد بها سنجر وبريمر وستاكى عن الحقبة الواقعة بين ١٨٢٠ و ١٩٦٥ عن حجم الحرب فى النظام الدولى (كما يبين من عدد الأشهر التى استغرقتها البلدان فى الحرب) أكثر من تركيزها على عدد الحروب أو الشروع فيها · وكان المتغير المستقل فى هذه الدراسة عبارة عن احصاء أطلق عليه مصطلح « كون » ويدل على درجة تركيز القدرات العسكرية والصناعية والديموجرافية فى أيدى قلة من دول النظام ، أو بالأحرى درجة انتشاره بين دول النظام (٧٠)·واكتشف المؤلفان أن توزيع القوى فى القرن التاسع عشر كان مصحوبا بمقدار خفيض من الحرب ، وكان التركيز العالى للقوى مصحوبا بمقدار من الحرب ، وجاء نمط القرن العشرين على نقيض ذلك تماما · وفى عهد متأخر كانت الأنظمة ذات التوزيعات المركزة للقوى (أى التى تغلب عليها القوى) مصحوبة بدرجة متدنية من الحرب ، بينما ارتبط توزيع القوى (أو التوازن) بدرجة عالية من الحرب ·

وأعاد بروس دى مسكويتا تحليل دراسة سنجر ــ بريمر ــ ستاكى بعد أن نظر الى وجود الحرب أو عدم وجودها على أنها المتغير المستقل بدلا من مستوى الحرب ، واستنتج عدم وجود اتصال بين توزيع القوى ووقوع الحرب فى القرنين على السواء (٧١) · اذ بدا عدم وجود اختلاف بين تركيز القوى فى النظام وبين التغير فى تركيز القوى · واستعمل وايمان فى تجربة مستنسخة أبعد من « كون » بالاضافة الى احصاء موضع خلاف سماه « كون ٢ » ، يمثل النسبة المئوية لقدرات القوى الكبرى المقبولة من أقوى دولتين فى النظام · واكتشف وايمان أن السنوات التى كانت متعددة الاستقطاب فى القوى (أى التى انتشرت فيها القوى بدلا من تركيزها) كانت أقل استعدادا للحرب بدرجة هينة ، ولكن الحرب التى اندلعت فى هذه الأنظمة كانت هائلة ، اذ كانت ثلاثة أرباع الحروب فى مثل هــذه الأنظمة حروبا من الدرجة العالية · ومن جهة أخرى ، فان ثلاثة أرباع الحروب فى الأنظمة ثنائية الاستقطاب (أى الأنظمة التى تركزت فيهــا القوى الى أبعد حد) كانت متدنية الضخامة · والظاهر أن العملاقين اللذين استند اليهما الاستقطاب الثنائى قد تمكنا من التحكم فى النزاع فى هذه الأنظمة وحالا دون استيعابهما فى النظام (٧٢) ·

وركز التحليل التاريخى لميدلارسكى على النقلة من الأنظمة ثنائية الاستقطاب الى الأنظمة التى تضــم عددا أكبر من القوى العظمى (٧٣) ، وتضمنت الحجة النظرية التى استند اليها القول بأن أية زيادة فى عــدد

(*) CON.

القوى الكبرى بالاضافة الى نقصان مقدار الموارد ذات الشأن فى النظام قد تترتب عليها زيادة سريعة فى اللامساواة ، وعدم الاستقرار تبعا لذلك ٠ ولاحظ ميدلارسكى أن حرب الثلاثين عاما (١٦١٨ - ١٦٤٨) بدأت كنقلة من ثنائية الاستقطاب (الدول الكاثوليكية والدول البروتستانتية فى أوروبا) الى استقطاب ثلاثى (يضم دولا كاثوليكية ولوثرية وكالفانية) كانت جارية فى أوروبا ٠

وبدأت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية بعد أن نقصت الموارد (من الدول المستقلة الصغيرة والمناطق المستعمرة) بينما حدثت فى ذات الوقت زيادة معتدلة فى عدد القوى الكبرى (كبروز دور الولايات المتحدة واليابان على سبيل المثال) ٠

وبحث جاك ليفى نظام القوى العظمى لفترة تاريخية أطول (١٤٩٥ - ١٩٧٥) بتصنيف ذاتى لعصور منتقاة تمثل الاستقطابية المتعددة والاستقطابية الثنائية والاستقطاب المطرد (٧٤) ٠ وتركز اهتمامه على الحروب بين القوى العظمى والحروب التى اشتركت فيها قوى واحدة على الأقل ، واستنتج نفس استنتاج وايمان أنه بالرغم من غلبة وقوع الحروب فى جميع الأنظمة ، الا أن الحروب فى الأنظمة ذات الاستقطابية المتعددة تجنح الى الاتصاف بخطورة أشد ٠ وفى مقابل ذلك اكتشف عدم حدوث « حروب عامة » كبيرة فى الأنظمة ثنائية الاستقطاب ، وان كانت الأنظمة ثنائية الاستقطاب قد خاضت غمار حروب أقل ضراوة وضخامة ٠ وتبدو الأنظمة ثنائية الاستقطاب ومتعددة الأقطاب متساوية فى استقرارها من ناحية عدد السنوات النسبية التى نعمت فيها بالسلام والأنظمة أحادية الاستقطاب كانت الأميل الى حد بعيد للحرب ، وحدثت الحروب العامة بصورة غالبة فى العهود آحادية الاستقطاب ٠

وقلبت نتائج دراسات كل من ليفى ووايمان الحكمة الواقعية التقليدية رأسا على عقب ، عندما تضمنت القول بأن الأنظمة متعددة الأقطاب تشيع فيها الحروب،وان كانت هذه الحروب أقل خطورة،بينما ظهر أن الحرب فى الأنظمة ثنائية الاستقطاب أقل شيوعا وان كانت الأكثر خطورة ٠ ويوحى هذا البحث باحتمال صحة عكس هذا الرأى ٠

فما الذى بوسعنا استخلاصه من هذه المحاولات ؟ أولا - يحتمل أن تتغير العلاقة بين توزيع القوى والحرب بمرور الزمان - ثانيا - تتمخض محاولات البحث عن نتائج مختلفة عندما تعتمد على مؤشرات مختلفة

للاستقطاب والاستقرار والحرب ـ ثالثا ـ يبدو أن توزيع القوى بالرغم من ضعف ارتباطه فى بداية الحرب ، الا أنه يكون مصحوبا بأنواع ما من الحرب • فعندما تقع الحرب قد يكون لتوزيع القوى أثر كبير على نوعية الحرب التى تحارب (٧٥) ، رابعا ـ الحرب تقع فى الأغلب فى جميع أنواع الأنظمة ، فليس هناك نظام يمكن أن ينسب اليه فضل الاسهام فى صنع السلام • واذا سلمنا بالمناهج المختلفة المستعملة وبالنتائج المتباينة التى اهتدت اليها محاولات هذه الأبحاث ، فلابد أن نستخلص القول بأن العلاقة بين التوزيع والحرب بعيدة تماما عن أن تكون قد فهمت فهما كاملا •

الآثار مجتمعة والاستقطاب والاستقطابية :

لما كانت لا تصورات استقطاب القوى واللا استقطاب العنقودى قد أثبتا نفعهما بدرجة كاسحة ، فلعل الحل هو الجمع بين التصورين • فقد تتعرض محاولات التركيز على عامل واحد للبلبلة أو التشوش ، أو تكون مختلطة بنتائج العامل الآخر • ويفضل وايمان الجمع بين تصورى الاستقطاب والاستقطابية حتى يتسنى تصنيف الأنظمة الدولية على أساس المخطط الرباعى المبين فى اللوحة السابق ذكرها • ويبين من بحثه أن الأنظمة الأميل للحروب الخطيرة هى الأنظمة التى جمعت بين الاستقطابية العنقودية والمتعددة أقطاب القوى ، يعنى الأنظمة المؤلفة من عدد كبير نسبيا من الدول المتساوية فى القوة ، التى انحازت الى كتلتين متنفجتين• أما الأنظمة التى كشفت عن شدة تمسكها بالسلام (فى القرن العشرين على أقل تقدير) فقد جمعت بين حالة الاستقطابية العنقودية المتعددة وثنائية الاستقطاب والقوى (٧٦) •

ويرى وايمان أن مؤيدى القطبية الثنائية قد أصابوا عندما اعتقدوا فى استقرار الثنائية والاستقطابية ، كما أصاب أنصار الاستقطابية المتعددة فيما قالوه عن استقرار الأنظمة المتعددة الأقطاب ما داموا يعنون بذلك الاستقطاب العنقودى •

ولا بد أن يراعى أن متغيرات أخرى قد تتدخل مع الاستقطاب والاستقطابية على نحو يقلل أو يزيد من احتمال الحرب • ويرى ستول وشامبيون أن النتائج المختلفة فى أبحاث الثنائية الاستقطابية والاستقطابية المتعددة قد تعزى الى القوى الراضيةفى النظام (٧٧) • فلابد أن يتمخض عن تصنيف الدول الى دول راضية ودول ممتعضة مسالك مختلفة • ولقد افترضنا أنه عندما تتوافر للدول الراضية نسبة متدنية نسبيا من القدرات

النسقية ستوجد علاقة موجبة قوية بين تركيز القدرات (غلبتها) والحرب • وأسفر اختبار الافتراض عن تأييد معتدل (بالرغم من استعانة العالمين بعدد الحروب التى دارت كل شهر كمتغير مستقل بدلا من الاعتماد على المبادرة بالحرب ، ووصفهما حالة الرضا أو الامتعاض عند أية دولة بالابتعاد عن التصلب) • وأعتقد أنه عندما ترغب أية قوة عظمى ممتعضة تغيير الأمر الواقع ، سيكون بمقدور أى توزيع قوى متكافىء آنئذ الحفاظ على السلام• وليس من شك أنه عندما يرتفع مستوى الرضا داخل النظام، فان الاستقطاب يكون أقل ارتباطا •

والظاهر أن الاختـــلاف بين دول الأمر الواقع والدول الراغبة فى مراجعة الأوضاع الراهنة له أهمية• ولا جدال فى أن الفرق عظيم الارتباط بنظرية التفاوت فى المكانة ومرتبط أيضا بالنظرية التى سنبحثها فى التو عن انتقال القوة •

نظـرية انتقــال القـــوة :

بحثنا حتى الآن التغيرات النسقية على نحو يتسم باستاتيكية (أى باعتبار الحياة ساكنة) ، وركزنا على النسق فى زمان محدد سواء تميز بكونه استقطابية ثنائية عنقودية أو تعددية استقطابية فى القوى ، أو بعدم التوازن فى الوضع • غير أننا لاحظنا أيضا الأهمية التى نسبها بعض العلماء الى التغير فى بعض هذه المتغيرات • وقدم أورجانسكى نظرية فى الحرب تســـتند أساسا على التغـــيرات فى توزيع القوى فى النظـــام الدولى (٧٨) •

ويتحدى أورجانسكى فكرة توازن القوى التقليدية التى تعتقد أن المساواة فى التوازن تساعد على تحقيق الحفاظ على السلم • واستندت هذه الفكرة على حجة ترى أن المساواة فى القوة تكفى للتحذير من المخاطرية(*) ، بينما يعد التفوق من نصيب من يملك القدرة على كسب القوة على حساب الآخرين • فما دام هناك توازن فى النظام ويخلق توازنا لقوة ضد أخرى ، فان ردع الحرب سيغدو أمرا ميسورا • ولكن وكما أوضح اينيس كلود اذا عنى بالتوازن احتمال خسارة أحد الجانبين ، فانه سيعنى أيضا أن أحد الجانبين سيكون من الفائزين ، مما يغرى الجانبين بالمبادرة بالحرب(٧٩)• هذه هى النقطة التى بدأ منها أورجانسكى •

(*) Adventurism.

ويحاجى أورجانسكى بالقول بأنه فى كل عصر من عصور التاريخ تتولى دولة واحدة الهيمنة عادة على النظـام الدولى باعتبارها رأسا لتآلف من القوى الراضية عن الأوضاع (بعد النظر الى النظام الدولى لا على أنه فوضوى ، ولكن على أنه يتبع الى حد ما نظاما هرميا) • وما دام متزعم هذا التآلف القائم على الوضع الراهن يتمتع بغلبة القوى ، فان السلام سيسود • ان عدم المساواة فى توزيع القوى بين المسيطر وأول المتحدين له ، بالاضافة الى تأييد حلفـاء المسيطر للوضع الراهن هو الذى يصون السلام • فى ظل هذه الظروف ، يكون من الحمق أن يبادر المتحدى بشن الحرب ، ولن تجنى الدول المهيمنة أو تخشى الا القليل ، ومع هذا فعندما يتجـه المنافســون المحتملون الى التصنيع والعصرنة ، فان الزعيم القـديم يتعرض للتحدى ويخلق موقفا غالبا ما يؤدى الى الحرب • وهكذا يتضح أن مصدر الحرب هو الاختلاف فى حجم ومعدل نمو المنتمين الى النظام •

ويزداد رجحان كفة النزاع عندما تكون نقلة النفوذ والقوة وشيكة التحقق • ويوجد فى صميم هذه التحولات الزيادات الآتية فى الانتـاج المتصللة بالتصنيع وزيادة القوى البشرية التى ترجع الى النمو الديموجرافى وزيادة قدرة النخبة من الساســة على تعبئـة الموارد القومية • وتحدث التغيرات المباغتة فى القـدرات القوميــة اضطرابات فى التوزيع المسبق للقوة • وعلى وجه الخصوص ، يقال ان احتمالات الحروب الكبرى تتزايد عندما يلحق المتحدى بالدولة المسيطرة ، ويرغمها على نوع ما من « صدام الخطوط الخلفية » • ويزعم أورجانسكى وكوجلر أن المتحدى الأضعف هو الذى يبادر بشن الحرب على الدولة المهيمنة الأقوى • اذ لا تقدم الدول القوية الراضية عن الأوضاع على بدء الحرب • انها تمثل المنتفع الأول من النظام القائم ، وليست لها مصلحة فى حدوث أى تغيير ، ومن جهة أخرى ، جرت العادة أن يكون المتحدى مستجدا فى الانضمام الى معسكر الأقوياء ، ومن ثم لا تتوافر له عادة المزايا التى تناسب قدراته • انه من المتعضين الساخطين على الوضع الراهن بوجه عام وعن وضعه فى النظام الدولى بصفة خاصــة ، ومن ثم فانه يرغب فى اعادة تخطيط القواعد بحيث تتواءم ومشتهياته • وربما بدا هذا الكلام مألوفا • اذ يعد جانبا من المنطق التفسيرى لنظرية انتقال القوة منقولا على أية حال عن نظرية التفاوت فى الوضع (٨٠) •

ويرجع أورجانســكى وكوجلر فى افتراضهما الحروب الكبرى الى حد كبير الى ما يحدث عندما يكون توزيع القوى بين الدولة المهيمنة والمتحدى متقاربا على وجه التقريب • ويعتقد بوجه خاص أن المتحدى يحتمل أن يبادر بشن الحرب قبل أن تتعمق المساواة بالفعل ، وان كان هناك خلاف حول هذه النقطة (٨١) •

وبغض النظر عن التوقيت الدقيق المتضمن هنا ، فان النظرية ترى أنه كلما ضاقت الفجوة، يحتمل أن تنظر كل دولة الى الموقف على أنه مصدر تهديد ، اذ تزداد لهفة المتنافسين على الموقف وتزداد حساسيتها للتغير في توزيع القوى ، وتخشى الدولة المهيمنة أن يتجاوزها المتحدى في القوة ، وأن يعزف عن قبـول مكانة ثانوية فى النظام الدولى ، وأن يتحداها على الزعامة ، ويحاول تغيير قواعد النظام ، ولهذه الأسباب قد تشرع الدولة المهيمنة فى توجيه ضربة مباغتة ضد المتحدى آملة فى الحيلولة دون وقوع ما لا مفر من وقوعه • ومع هذا فان الحرب يزداد احتمال حدوثها عنـدما تجرى محاولة من قبل المتحدى للتعجيل بالنقلة قد تعزى فى أغلب الظن الى الافراط فى الثقة الناجم عن سرعة النمو ، والاغراء باستغلال الفرصة لاحراز نصر فورى كامل ، ويخلق الافتقار الى الوضوح فى ميزان القوى موقفا يحتمل أن يرى فيه الزعماء القوميون اما فرصا أو تهديدات فى البنية الخارجيــــة •

والظاهر أن العدوان السابق لأوانه خطأ استراتيجى يقع فيه المعتدى، وعادة ما يكون تحـالف الدولة المسيطرة هو الأقوى ، وكثـيرا ما يكون ما أغرى المتحدى هو استبعاده حصول المسيطر على العون ، مما يجعله عرضة لمواجهة تآلف متفوق من المتحدى وكتلته ، ومع هذا ففى المدى البعيد يستعيد المتحدى قوته فى فترة يقدرها أورجانسكى بخمس عشرة سنة أو ثمانى عشرة سنة ، بل وربما تفوق فى هذه الأثناء على بعض أعضاء التآلف المنتصر • وأسمى أورجانسكى هذه الظاهرة « تقابل العنقاء » ، لأن الحروب لا تحول دون صعود المتحدين فى المدى البعيد ، وقد تصاب محاولات ايقاف مكاسب الدول السريعة النمو بالاخفاق •

وكلما زادت سرعة معدل النقلة ازداد احتمال الحرب ، فاذا كان معدل النمو بطيئا نسبيا ، فسينعم المتحدى بفترة تحذير أطول ، وتتوافر الفرصة للدولتين للاستعداد للمستقبل على نحو أكثر اتصافا بالمعقولية والواقعية • وبالمقدور اعداد ترتيبات نافعة من كلا الطرفين بين المتحدى والمسيطر تساعد على التباحث حول تسوية الخلافات والتعويضات والحلول السلمية • ومن جهة أخرى ، اذا كان معدل نمو المتحدى سريعا فمن غير المحتمل أن تكون البلدان على أهبة الاستعداد للنقلة ، ويزداد احتمال حدوث اساءات فى التقدير ، ووقوع أحداث طائشة رعناء •

نظرية انتقال القوة : بحث تجريبى :

حاول أورجانسكى وكومر اختبار نظرية انتقال القوة بعد ما دار من حروب من القوى الكبرى فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين كالحرب

الفرونسية البروسية (السبعينية) والحرب الروسية اليابانية والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، واكتشفا وقوع الحرب فى حالتين متباينتين :

١ ـ عندما يتساوى المسيطر والمتحدى فى القوة ·

٢ ـ وأيضا عندما لا يتساويان في القوة (واستعانا بالناتج القومى كمؤشر للقوة) ·

ومع هذا ، ففى كل حالة حدثت فيها الحرب بين طرفين متساويين فى القوة كان انتقال القوة أمرا واردا · ولم توجد أية حالات للحرب بين بلدين متساويين لم يلحق فيها أحد الطرفين الطرف الآخر ، ومن ثم استخلصنا القول بأن الحروب العظمى التى تقع بين خصمين متنافسين لا تقع الا عندما يكون انتقال القوة وشيك التحقق ، ومن هنا يعد انتقال القوة أمرا ضروريا ، ولكنه ليس شرطا ضروريا للحرب ، واكتشفا أيضا أهمية سرعة الانتقال فى افتراضهما (٨٣) ·

ولاحظ عالمان هولانديان (هنك هادولنج وجان سيكاما) أنه بينما اختبر أورجانسكى وكوجلر مسألة هل تسبق حرب القوى العظمى نقلات القوة ، الا أنهما لم يبحثا هل تكون نقلات القوة متبوعة دوما بالحروب · وبعد أن استعان هادولنج وزميله بمقياس أرحب للقوى القومية ضم عناصر تتضمن حجم الدولة ومدى تقدمها واطارا زمنيا أوسع وقائمة مستوفاة بالحروب التى وقعت ، واكتشفا أن نقلات القوة مؤشرات نبوئية مهمة عن اندلاع الحرب · وبفضل اكتشافهما للعلاقة القوية بين المساواة فى القوة واندلاع الحرب ، اعتبرت هذه الكشوف تحديا كبيرا للفرضية التقليدية لتوازن القوى التى ظنت أن المساواة مفتاح السلام (٨٤) ·

واتفق ريتشارد ستول وميخائيل شامبيون بعد استعانتهما بمؤشرات كاو (*) المختلطة عن القدرة النسبية على أن جميع حروب ألمانيا مع القوى الكبرى قد حدثت بعد التكهن بوقوعها اعتمادا على نظرية انتقال القوة · فلقد اندلعت الحرب النمسوية البروسية والحرب الفرنسية البروسية والحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية فى غضون خمس سنوات من التشابك بين القدرات الألمانية وقدرات منافسيها من القوى الكبرى

(*) COW.

آنئذ • وبذلك أيدت الفرضية القائلة بأن التكافؤ يؤدى الى الحرب ، ولكنهما لاحظا عدة نقلات لم تسفر عن وقوع الحرب • فلم تتكشف دلائل الحرب الا عندما فاقت قدرات الولايات المتحدة قدرات القوى الأوروبية ، كما أن تفوق الألمان على الروس فى سبعينات القرن التاسع لم يكن عاملا حاسما فى اشعال الحرب (٨٥) • وقد يعزى عدم حدوث الحرب المقترن بهذه النقلات الى حالة الرضا النسبى للمتحدى الصاعد ، وبوسعنا ــ يقينا ــ تفسير الحالة الأخيرة (مثلما فعل أورجانسكى) على هذا النحو •

وبحث تشارلز بوشمان الصراع الذى دار بين القوى الكبرى وخصومها من غير القوى الكبرى بين ١٨١٦ و١٩٩٠ (٨٦) ، وأيد تحليله بوجه عام فرضيات انتقال القوة واكتشف زيادة احتمال حدوث الحرب بين كل من القوى الكبرى ومنافسيها من غير القوى الكبرى المساوية لها فى الامكانات (الديموجرافية والصناعية والعسكرية) • بيد أن التكافؤ وحده لا يكفى للتحفيز للحرب فلابد من حدوث نقلة فى القوة تمهد لذلك • واكتشف جوشمان أن كلا من ثنائيات القوى العظمى وثنائيات القوى غير العظمى ، من المرجح تورطهما فى الحرب عندما تكونان مسرعتين فى التقارب نحو التكافؤ (أو فى التباعد عنه) ، وان كان هذا الاكتشاف ليس مماثلا فى قوته • واعتقد أن القوى الكبرى تكون مهيئة بوجه عام للاشتباك فى الحرب عندما تزداد قدراتها الشاملة زيادة سريعة ، ولكنها لا تكون كذلك عندما تتناقص هذه القدرات وتتوافق هذه النتيجة هى ونظرية أورجانسكى عن اصطدامات المؤخرة أو الصفوف الخلفية • ويختتم جوشمان رأيه بالقول :

« تسفر التحولات السريعة فى القوة النسبية للعاملين عن حالة من عدم اليقين تتعلق بالنوايا أو الامتعاض من توزيع المميزات التى لم تتح للمسئولين فرصة ضبطها ، بينما يؤدى التغير التدريجى الى التزويد بامكانات أكبر للتكيف أو التوافق مع ما يستجد من حقائق » (٨٧) •

قبل أن نشعر بالسأم من صعوبة الاعتراف بصحة أية نظرية من النظريات التى أوردناها فى هذا الفصل ، يتعين التنويه بدراسة حديثة العهد من اعداد ووسانج كيم زودتنا بأدلة لها قيمتها لتأييد عكس ما جاء فى هذه النظريات(٨٨)،فلقد فحص كيم نظرية أورجانسكى بعد استعانته بقائمة وافية للحروب وبمؤشر القدرات المختلطة مثلما فعل ستول وشامبيون ، واستند بالاضافة الى ذلك على مجموعة مختلفة من الاختبارات الاحصائية ، واكتشف أن دعائم أغلب فرضيات أورجانسكى واهنة مما جعل

من الصعب توكيدها ، واتضح له أن توزيع القوى بين دولتين قليل التأثير على حدوث الحرب • ففى الواقع أنه ليس هناك ما يؤيد الفرضية التى ترى أن « المساواة فى القوة مفتاح الحرب » ولا فرضية تمهيد الغلبة بين أية دولتين للحرب • وفضلا عن ذلك ، اكتشف كيم وجود علاقة سالبة بين نقلات القوة والحرب ، التى تبدو أقل احتمالا فى الوقوع عندما تتفوق دولة ما على الدولة الأخرى ، والظاهر أن سرعة النمو القومى عديمة الأهمية • وأسفر هذا النقد عن تحدى ما ذكر عن النمو القومى المتفاوت فى نظرية أورجانسكى • وما زال المحلفون يتداولون للحكم على هذا الرأى الأخير •

لعل الوقت قد حان الآن للتنويه بشيئين لابد أن يكون القارىء قد تنبه اليهما • أولا — ليست نظرية انتقال القوة بالنظرية العامة للحرب • فقد اقتصر دورها على تفسير حالات استثنائية محدودة كالمواجهات الكبرى بين أقوى دول النظام الدولى (٨٩) ، ومن جهة أخرى ، وكما بين جوشمان فانها أثبتت قدرتها على التعميم بحيث يستطاع تطبيقها على جميع الدول فى أى نظام سواء أكان نظاما مركزيا أم نظاما فرعيا اقليميا • والظاهر أنه ليست هناك أسباب نظرية اجبارية تفسر لماذا يقتصر تطبيقها على المتصارعين على التسيد ، والواقع أن أورجانسكى وكوجلر قد طبقا هذه النظرية على الحرب الروسية اليابانية •

ثانيا : اذا توخينا الدقة فسنقول ان نظرية انتقال القوة لا تتبع نظريات المستوى الدولى عن الحرب ، لأنها تصلح للتطبيق فى حالات التفاعل الثنائى بحكم اهتمامها بالعلاقات المتبادلة بين أية دولتين (دولة مسيطرة ودولة متحدية) انها صورة من التوزيع النسقى للقوة بمقياس مصغر ، ويرجع ذكرها ضمن هذا الفصل الى أنها تناولت أساسا مشكلات توازن القوى ، لأنها جزء لايتجزأ من نظرية عن تكوين النظام الدولى ، عندما يكون خاضعا لزعامة قوة مسيطرة وما يحفظ فيها سلام النظام الدولى هو غلبة من يتزعم النظام •

وبعد مراعاة هذه النقاط علينا أن نلاحظ بعض محاولات البحث القليلة التى ركزت لا على نقلات القوة بين دولتين ، وانما على توازن القوى بين دولتين وعلاقة ذلك بالحرب • اذ تنزع هذه الدراسات الى تأييد حجة أورجانسكى (المساواة بين القوى مفتاح الحرب) ، وان كان التأييد الكامل غير قائم ، فلقد بينت دراسة اريك ويد للثنائيات الآسيوية من ١٩٥٠ الى ١٩٦٩ ودراسة دافيد جارنهام لثلاثين ثنائية (من ١٨١٦ الى

١٩٦٥) أن التفوق هو العامل الأكثر احتمالا فى تحقيق السلام ، بينما يكون التكافؤ مصحوبا الى درجة كبيرة بالحرب (٩٠) • وأيد المؤرخ جوفرى بللينى أيضا تأثير التفوق على السلام عندما قال ان الانتصارات الحاسمة فى الحروب الكبرى هى التى أطالت فترات السلام ، لأنها مثلت بوضوح التفوق المطلق للغالب ، بينما أدت الحروب التى افتقرت الى نهايات حاسمة الى الاستنبال فى حروب لاحقة ، لأنها تركت النظام الدولى فى موقف تكافؤ نسبى ، فيه يحتمل أن تسوق اساءة ادراك توازن القوى الحق جميع الدول الى الظن بأن التوازن كان لصالحها (٩١) •

ومع هذا وكما توجد اختلافات مهمة تتعلق بالعلاقة بين توزيع القوى فى الحرب فى مستوى النظام الدولى ، فان الأمر بالمثل فيما يخص المستوى الثنائى • وجاء أفضل تأييد مقنع لفرضية المساواة مفتاح السلام من دراسة وين فيريس • فلقد اكتشف تحليله لاثنتين وأربعين حربا (بين ١٨٥٠ و ١٩٦٥) أن ٣٤ منها (٨١ ٪) قد كشفت عن وجود تكافؤ فى القوى (بين ١٫٤٥ و ١٫٠) أو أكبر من ذلك بين الثنائيات المتصارعة • واختتم الدراسة بالقول : « لقد رئى أن عددا قليلا من الحروب قد نشب عندما اقترب طرفا النزاع من المساواة فى قدرات القوى (أقل من معدل ١٫٤٥) • وبمجرد تجاوز هذه الحافة ، تزايد عدد أحداث الحرب زيادة ملحوظة (٩٢) » • فالظاهر أن التفوق يسوق الى الحرب • ويعتقد سيوم براون أيضا أنه بينما قد تؤدى تحديات توازن القوى القائمة (اللاتوازن) إلى اشعال الحروب ، فان التفوق فى العلاقة الثنائية قد يسوق الى الحرب أيضا ويحاجى بالقول بأنه فى حالة وجود علاقة عداء شديد بين دولتين وخلل كبير فى التوازن العسكرى ، فان هذه الحالة تغرى أية دولة متفوقة حانقة على تصعيد النزاع حتى يتحول الى حرب ، ومن أمثلة ذلك ، هجوم اليابان على الصين ، واعتداء هتلر على أوربا وهجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية وهجوم الهند على باكستان ١٩٧٣ (٩٣) ، فلعل مفتاح الرأى اذن هو القول بأن القوى المتفوقة عسكريا مسيرة الى الشعور بالامتعاض ، بينما يفترض أورجانسكى وكوجلر عكس ذلك •

نقلات القوة والمساواة : خلاصة :

بينما لم تثبت نظرية انتقال القوة صحتها على أى نحو ، الا أنها تظهر كواحدة من أقوى المحاولات لتفسير حرب القوى الكبرى ، ولا يخفى أن المساواة الثنائية (أو ما يقرب من المساواة) فى القوة لاتؤدى دوما

الى اندلاع الحرب بين المتنافسين ٠ وواضح أيضا أن نقلات القوة لاتتمخض دائما عن وقوع الحرب ومع هذا فان التوافق بين نقـلات القوى والتكافؤ الثنائى يبدو مهما ٠ فالظاهر أن التغيرات السريعـة فى قدرات القوة ، خصوصا تلك التى تؤدى الى حدوث تكافؤ ثنائى تجعل الحرب بين القوى العظمى والقوى غير العظمى أمرا محتملا ٠ ومن المرجح أيضـــا أن تكون نقلات القوة نحو المساواة مقترنة بعوامل أخـرى مثـل القوى النسقية للامركزية وسباقات التسلح وادراك التهديد ٠ وهى عوامل تزيد الاسهام فى احتمال الحرب ٠

ان نظرية انتقال القوة يمكن أن تلقى قبولا اعتمادا على الحدس ، فهى تتوافق مع احساسنا بما يحتمل الوقوع ، ولها منطق باطنى ، وتتميز بشحها ، فهى غير مؤيدة بالكثير من الأدلة ، ولها ارتباط بعوامل مهمة فى مستويات أخرى من التحليل تسهم أيضا فى اشعال الحرب ٠ اذ يبدو أن التحولات الكبرى فى التوازن النسبى بين الدول جانب مهم من معضلة الحرب ٠ وعلى الرغم من دراسات كيم وفريس ، فان هناك مقدارا مهما من الأدلة يوحى بوجوب أن يخامرنا الشـك فى فرضـية توازن القوى التقليدى ، وأن التكافؤ فى القوة يؤدى الى السلام (٩٤) ٠

فلنواصل فحصنا للعلاقة بين التفوق فى القوة والســلام (وبين المساواة فى القوة والسلام) بأن نوجه انتباهنا الى نظريات النظام الدولى ، التى ركزت على الصعود والسقوط الدورانى للزعامات المسيطـرة على العالم والعلاقة بين هذه الدورات والحرب ٠

هوامش الفصل الثامن

(١) International Relations : Theories — Michael Sullivan and Evidence ١٩٧٦ ، ص ١٤٤ .

(٢) يعتبر Kenneth Waltz الفوضى أو الهيرارشية المبدأ الاساسى لترتيب الانظمة الدولية — انظر كتاب Theory of Intenational Politics ١٩٧٩ ، ص ٨٩ .

(٣) James E. Daughtery و Robert L. Pfaltzgraff — Contending Theories of International Relations ١٩٩٠ ، ص ١٣٧ .

(٤) Robert North — War peace, Survival ١٩٩٠ ، ص ١٠ .

(٥) لمعرفة النظرية المضادة القائلة بعدم وجود دور للأنظمة الدولية فى تحديد الدور انظر : North — War, Peace, Survival .

(٦) تزعم نظرية الانظمة الدولية أن المتغيرات فى المستويات الاخرى للتحليل لها اثر عشوائى على مسلك الدول Sullivan Theories International Relations and Evidence ص ١٥٣ .

(٧) Waltz — Theory of International Politics ص ٧٢ .

(٨) Evan Luard — War in International Society ١٩٨٦ ص ٣٨٥ . انظر ايضا كتاب Types of Internation Society ١٩٧٦ .

(٩) ذكرت فى كتاب Rousseau — A Discourse on the Origin of Inequality ضمن كتاب Contract and Disourses ترجمه الى الانجليزية G. D.H. Cole ١٩٢٠ ، ص ٢٣٨ .

(١٠) Kenneth Waltz — Man, the State and War ١٩٥٩ ، ص ١٦٨ ١٦٩ .

(١١) نفس المصدر ، ص ٢٦ ، ص ٧ .

(١٢) نفس المصدر ، ص ١٨٨ .

(١٣) Jean-Jacques Rousseau — A Lasting Peace Through the Federation of Europe ترجمه من الفرنسية الى الانجليزية Vaughan ١٩١٧ ، ص ٧٨-٧٩ .

(١٤) Robert Jervis — Perception and Misperception in International Politics ١٩٧٦ (٥٨ ـ ١١٣) .

(١٥) للتعرف على النقد الكلاسيكى للحكومة العالمية انظر كتاب : Inis Claude، Power and International Relations ١٩٦٢ .

(١٦) Melvin. Tumin — Social Stratification ١٩٦٧ ، ص ١٢ .

(١٧) Johann Galtung — A Structural Theory of Aggression.
مجلة Peace Research ١٩٦٤ ، ص ٩٦ .

(١٨) Manrice East — Status Discrepanty and Violence in the International System ضمن كتاب James Rosenau واخرين بعنوان The Analysis of International Politics ١٩٧٢ ، ص ٣٠٠ .

(١٩) Galtung — A Structural Theory of Aggression وايضا : East Status Discrepancy and Violence

(٢٠) Galtung ص ٩٩ و ص ٩٦ ، يبدو بناء على البيانات المستقاة من دراسات المستوى الفردى أن الحاجة تقتصر وجود قدر لا بأس به من التعارض قبل وقوع العدوان ، انظر : Status Discrepancy and Violence-East .

(٢١) نفس المصدر ، ص ٩٩ . لما كان من المستبعد أن يجنى العدوان كرد مباشر على الفروق فى المرتبة ، فمن المحتمل وجود تخلف زمنى وراء ذلك . انظر نفس المصدر، ص ١٠٥ .

(٢٢) نفس المصدر ، ص ١٠٣ .

(٢٣) East ص ٢٠٣ .

(٢٤) نفس المصدر .

(٢٥) ثمة جانب مثير للاهتمام فى النظرية يتمثل فى كونها قد سلمت بوجود محاذاة بين مستويات عدة من التحليل (المستوى الفردى ـ ومستوى دولة الدينة (النظام الدولى) بعد الربط بين كل مستوى منها بالتفاوت فى المرتبة والعدوان ، ومن ثم يوجد احتمال فى ارتباط هذه المستويات برباط سببى . فبالمقدور أن يؤدى التفاوت فى أحد المستويات الى تفاوت فى مستوى آخر . انظر Galtung ص ١٠٦ .

(٢٦) Sullivan ص ١٧٧ .

(٢٧) East . نفس المرجع .

(٢٨) Michael Wallace — Status and Formal Organization.
وايضا : Arms Levels as Factors Leading to the Onset of War ١٨٢٠ـ١٩٦٤ . جاء ذكرها فى كتاب أشرف عليه Bruce Russett بعنوان Peace، War and Numbers انظر أيضا : Michael Wallace — War and Rank among Nations ١٩٧٣ .

(٢٩) Status Inconsitency and War Involvement — James Lee Ray in Europe ١٨١٦ – ١٩٧٠ – جمعية علم السلام – البحث ٢٣ ، ١٩٧٤ ، ص ٦٩–٨٠
وايضا Status Capabilities and Major Power : Charles S. Gochman Conflict في كتاب اشرف عليه J. David Singer بعنوان The Correlates of War ١٩٨٠، ص ٨٣ – ١٢٣ ·

(٣٠) انظر John Vasquez — The Power of Power Politics ، ١٩٨٣ ·

(٣١) هذا التصنيف مقتبس من كتاب David — The Causes of War Garnham ضمن كتاب Alan Ned — Polarity and War ١٩٨٥ – ص ٧ – ٢٣ ·

(٣٢) انظر مقال Patric James و Jomes Brecher — Stability and Polarity مجلة أبحاث السلام ٢٥ ، ١٩٨٨ ، ص ٣١ – ٤٢ ·

(٣٣) Jack S. Lev — The Polarity of the System and International Stability ضمن كتاب أشرف عليه Sabrosky — Polarity & War ص ٤٧ ·

(٣٤) عرف Levy الانظمة اللا استقطابية بأنها الانظمة التى تتميز بوجود عدد من الحلفاء وغياب تجمعين محددى المعالم وبتوافر اما ١ – مجموعة من التحالفات المتعارضة او ب – بشركاء من الحلفاء المتقلبين · انظر Jack S. Levy Alliance Formation and War Behavior مجلة Conflict Resolution العدد ٢٥ ، ١٩٨١ ، ص ٦٠٧ ·

(٣٥) Michael Wallace — Polarization : Toward a Scientific Conception جاء ذكرها فى كتاب Sabrosky — Polarity and War ص ٩٥ – ١١٣ ·

(٣٦) اثبت Frank Wayman أن استقطاب القوة والاستقطاب العنقودى جانبان غير مرتبطين بعضهما ببعض ومنفصلين من الناحية التجريبيــة ·· انظــر : Bipolarity, Multipolarity and the Threat of War فى كتـــاب : Sabrosky : Polarity and War ص ١١٥ – ١٤٤ · انظر أيضا · Jeffrey Hart Symmetry and Polarization in the European International System 1870-1879 مجلة بحوث السلام ١١ (١٩٧٤) ، ص ٢٢٩ – ٢٤٤ ·
وأيضا Jeffrey Hart فى كتاب Power and Polarity in the International System فى كتاب Sabrosky المذكور آنفا ، ص ٢٥ – ٤٠ ·

(٣٧) ثمة تصنيف مشابه نوعا – انظر : Seyam Brown — The Causes and Prevention of War ١٩٨٧ ، ص ٧٢ ·

(٣٨) David Rapkin وآخرون Bipolarity and Bipolarization in the Cold War مجلة Conflict Resolution العدد ٢٣ يونيو ١٩٧٩ ص ٢٦١ – ٢٩٥ ·

(٣٩) يرى عدة محللين أن الأنظمة البديلة التى تضم عناصر من كل من الاستقطابية الثنائية والاستقطابية التعددية بمقدورها أن تزود بأعظم قدر من الاستقرار ٠ فمثلا قام Richard Rosecrance بفحص نظام الاستقطابية الثنائية ، وفند Manus Midlarsky نظام التوازن الهيرارشى ويشاطر نموذج Midlarasky فى التوازن الهيرارشى فى بعض ملامح نموذج Morton Kaplan الثنائى الاستقطابى المتحرر ـ انظر : Variants on Six Models : Morton Kaplan of International System ضمن كتاب Rosenau International Politics and Foreign Policy ص ٢٩١ ـ ٣٠٣ ٠

(٤٠) انظر كتاب Henry Kisinger — A World Restored ١٩٦٤ ٠

(٤١) Karl W. Deutsch و J. David Singer — Multipower Systems and International Stability فى مجلة السياسة العالمية ، العدد ١٦ (١٩٦٤) ص ٣٩٠ ـ ٤٠٦ ٠ وأيضا Lloyd Jensen — Explaining Foreign Policy ١٩٨٢ ، ص ٢٥٥ ٠

(٤٢) Deutsch و Singer نفس المرجع ٠

(٤٣) الواقعية الجديدة محاولة لاعادة تحديد التطورات على نحو أوضح واعتمادا على فرضيات يمكن برهنتها ٠ ومازالت القوة هى المفتاح المتغير للواقعية ٠ وان كان التركيز قد انتقل من مستوى دولة الأمة الى النظام الدولى ويعد Waltz أول نصير لهذا الاتجاه ٠ وان كان بوسعنا ادراج اسم Robert Giibin كنصير آخر ٠

(٤٤) Waltz — Theory of International Politics ـ ان هذا لا يعنى أن تكوين النظام هو الذى يحدد مسلك الدولة ٠ فكل ما هناك هو انه يحدث تأثيرا كابحا قويا ٠ وفى مقابل ذلك فان وحدات النظام هى التى تشكل تكوين النظام ٠ ويؤكد الواقعيون الجدد أن الدول فى مختلف التعاونيات الدولية ستتصرف تصرفات مختلفة ٠ وتعرف Walte على ثلاثة جوانب من التكوين الدولى تعد ذات أهمية فى هذه الناحية : ١ ـ المبدأ الذى يعتمد عليه النسق فى تنظيمه (الفوضى أم الهيرارشية) ٢ ـ تخصيص أدوار الوحدات ـ انظر Waltz — Theory of International Politics ص ٨٢ ٠

(٤٥) Claude ص ٦٢ ٠

(٤٦) Jack Kugler و A. F. K. Organski, — The power Transition ضمن كتاب أشرف عليه Midlarsky — Handbook of War ١٩٨٩ ، ص ١٧٦ ٠

(٤٧) Randolph Siverson و Michael Sullivan فى The Distribution of Power and the Onset of War مجلة Conflict Resolution ٢٧ سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ٤٧٧ ٠

(٤٨) من بين النقاد الكلاسيكيين لحجة Deutsch و Singer عن استقرار الاستقطابية : التمددية ما جاء فى كتاب Richard Rosecrence — Bipolarity Multipolarity and the Future واعاد ذكرها James Rosenau فى كتاب اشرف عليه بعنوان International Politics and Foreign Policy ١٩٦٩ (٣٢٥ _ ٣٣٥) ٠

(٤٩) Manus Midlarsky — Hierarchical Equilbria and the Long Run Stability of Multipolar Systems ضمن كتاب Handbook War Studies ص ٦٤ _ ٧٤ ٠

(٥٠) يمكن العثور على الصيغة الكلاسيكية المؤيدة للاستقطابية الثنائية فى كتاب Kenneth Waltz — International Structure, National Force and Balance of World Power (ص ٣٠٤ _ ٣١٤) ٠

(٥١) Wayman نفس المرجع ٠

(٥٢) Bruce Bueno de Mesquita — Systematic Polarization and the Occurence and Duration of War مجلة Conflict Resolution (يونيو ١٩٧٨) ، ص ٢٤١ _ ٢٦٧ ٠

(٥٣) Wallace — War and Rank among Nations مجلة Conflict Resolution العدد ١٧ ديسمبر ١٩٧٣ ، ص ٥٧٦ _ ٦٠٤ ٠

(٥٤) اكتشف نتائج مماثلة عالمان اخران : Charles Kegley و Gregory Raymond فى مقال Alliance Norms and War مجلة الدراسات الدولية الفصلية العدد ٢٦ (ديسمبر ١٩٨٢) ٠ فقد اهتديا الى الرأى القائل بأن الاحلاف المفرطة المرونة تصحبها عادة درجة عالية من ضراوة الحرب ٠

(٥٥) Jack S. Levy — Alliance Formation and War Behavior ص ٦٠٨ ٠

(٥٦) جاء بهذه النقطة Michael Wallace فى كتاب Polarization : Toward Scientific Conception ص ١١٠ ٠

(٥٧) J. David Singer و Melvin Small — Alliance Aggregation and the Onset of War 1815-1945 ضمن كتاب اشرف عليه Singer بعنوان Quantitive International Politics ١٩٦٧ _ ص ٢٤٧ _ ٢٨٦ ٠

ص ٢٤٧ _ ٢٨٦ ٠

(٥٨) Daugherty و Pfaltzgraff ص ٣٥٢ ٠

(٥٩) Charles Ostrom و Francis Hoole — Alliance and War Revisited مجلة الابحاث الدولية الفصلية ، العدد ٢٢ يونيو ١٩٧٨ ، ص ٢١٥ _ ٢٣٦ ٠

(٦٠) Alan Ned Sabrosky — From Bosnia to Sargievo مجلة Conflict Resolution العدد ١٩ مارس ١٩٧٥ ، ص ٣ _ ٢٤ ٠

(٦١) Alliance Formation and War Behavior — Levy

(٦٢) نفس المرجع ، ص ٥٩٠ و ٦٠٥ ٠

(٦٣) Polarization Toward a Scientific Explanation of — Wallace
of Correlates مجلة السياسة العالمية ، العدد ٤٠ (اكتوبر ١٩٨٧) ، ص ١٢١ ٠

(٦٤) Alliance Formation and War Behavior — Levy ص ٦٠٠ ٠

(٦٥) نفس المرجع ٠

(٦٦) The Steps to War — John Vasquez مجـلة السـياسة
العالمية ٠ أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ١٢١ ٠

(٦٧) نفس المصدر ، ص ١٢٣

(٦٨) انظر على سبيل المثال Randolph Siverson Joel King
فى Alliances and the Expansion of War ضمن كتاب Singer :
To Auger Well : Early Indicalrs in World Politics ١٩٨٢٠،
ص ٣٧ ـ ٤٩ ٠ وايضا : Siverson — و Harvey Starr فى Opportunity,
Willingness and the Diffusion of War ١٨١٦ ـ ١٩٦٥ ٠ مجلة العلوم
السياسة الأمريكية ، مارس ١٩٩٠ ٠

(٦٩) Benjamin Most و Diffusion Reinforcement, — Harvy Starr
Geopolitics and the Spread of War فى مجلة العلوم السياسـية
الأمريكية العدد ٧٤ (ديسمبر ١٩٨٠) ، ص ٩٤١ ـ ٩٤٤ ٠

(٧٠) Singerv وآخرون : Capability Distribution Uncertainty
and Major Power (١٨٢٠ ـ ١٩٦) ص ١٩ ـ ٤٨ ضـمن كتـاب :
Peace, War and Numbers — Bruce Bussett

(٧١) Measurving Systemic Polarity : Bruce Bueno Mesquita
مجلة Conflict Resolution العدد ١٩ يونيو ١٩٧٥ (ص ١٨٧ ـ ٢١٦) ٠

(٧٢) Wayman نفس المصدر ٠

(٧٣) Midlarsky ص ٧٠ ٠

(٧٤) The Polarity of the System and International — Levy
Stability ص ٤١ ـ ٦٦ ٠

(٧٥) انظر فى هذه النقطة The Steps to War : John Vasquez ص ١٢٨ ٠

(٧٦) Wayman ص ١٣٨ ـ ١٣٩ ٠ على أن بحث Waymann
لم يتمكن من تاكيد الصلة بين الاستقطابية العنقودية والسلام فى القرن التاسع عشر ٠

(٧٧) Stoll و Champion نفس المصدر ٠

(٧٨) A. FK Organski — World Politics (١٩٥٨ ـ ١٩٦٨) وأيضا Jack Kugler و Organski فى كتاب The War Ledger ١٩٨٠ ·

(٧٩) Claude ص ٥٦ ·

(٨٠) لاحظ ايضا ان نظرية Organski توحى بوجود طبقية فى الحرب ، فيقال ان الدول التى تتمتع بمرتبة عالية فى القوة اكثر تورطا فى الحرب · انظر فى هذه النقطة Henk Houwelling و Jan Siccama : Transitions as a Cause of War فى مجلة Power Conflict Resolution العدد ٢٢ (مارس ١٩٨٨) ، ص ٨٧ ـ ١٠٢ ·

(٨١) انظر William R. Thompson — Succession Crises in the Global Political System ضمن كتاب A. L. Bergeson Crises in the World System ١٩٨٣ ·

(٨٢) يعترف Organski بأن نظرية توازن القوى قد تثبت صحتها فى الحقبة السابقة للصناعة ولكن فى القرن العشرين بعد أن احدثت حركة التصنيع تحولات كبيرة فى الطاقة ، لم يعد هناك التوازن الذى يساعد على الحفاظ على السلام ·

(٨٣) Organski و Kugler نفس المرجع ·

(٨٤) Houwelling و Siccama نفس المرجع ·

(٨٦) Charles Gochman — Capability Driven Disputes ص ١٤١ ـ ١٥٩ ، ضمن كتاب للمؤلف بالاشتراك مع Sabrosky بعنوان Priconers of War

(٨٧) Gochman — Capability — Driven Disputes ص ١٥٧ ·

(٨٨) Woosang Kim — Power Alliance and Major Wars ١٨١٦ ـ ١٩٧٥ · مجلة Conflict Resolution العدد ٣٢ يونيو ١٩٨٩ ، ص ٢٥٥ ـ ٢٧٢ ·

(٨٩) Sullivan و Siverson نفس المرجع ·

(٩٠) فى دراسة Weede للثنايات الآسيوية عرف التفرق بأنه يعنى الفارق الكاسح الذى يصل الى عشرة امثال وعرفت المستويات الاقل بانها تعنى المساواة · انظر مقالة Overwhelming Preponrerance as a Pacyfing Condition ١٩٥٠ ـ ١٩٦٩ مجلة Conflict Resolution العدد ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦ ·

(٩١) Goeffrey Blainey — The Causes of War ١٩٧٣ ، ص ١٠٨ ـ ١٢٤ ·

(٩٢) Wayne Ferris — The Power Capability of Nation States ١٩٧٣ ـ ص ٧٦ ·

(٩٣) Brown ص ١٠٣ ـ ١٠٥ ·

(٩٤) Michael Tennefoss, Randolph Siverson — Power Alliance and the Escalation of International Conflict ١٨١٥ ـ ١٩٦٥ مجلة العلوم السياسية الأمريكية ، العدد ٧٨ ـ ١٩٨٤ ، ١٠٥٧ ـ ١٠٦٩ ·

الفصل التاسع

النظام الدولى : النظريات الدورانية والنظريات البنيوية التاريخيـــة للحرب

النظام الاقدم يتغير مفسحا الطريق للنظام الجديد ٠

لورد ألفرد تنيسون ٠

وجهت عدة نظريات انتباهها الى التطور التاريخى للنظام الدولى ، لاسيما ما حدث من تقلب فى تركيز القوة ، مثلمـا انعكس فى ظهـــور وأفول متزعم النظام والحروب التى رافقت هذه الظواهر ٠ ويعتقد أنصار هذه النظريات البنيوية التاريخية أن فهم البنية الخارجية للنظام الدولى يتطلب معرفة كيف تطور هذا النظام تاريخيا ، لأن النظام الدولى فى أواخر القرن العشرين يمثل من جملة نواح مجرد تعديل فى بنية النظام الدولى ، وتياراته التى كانت قائمـــة فى القرن السادس عشر على سبيل المثال ، وبالمقدور فهم الكثير من أنماط العمليات الدورانية (بما فى ذلك دورانيات الحرب) الموجودة الآن بعد فحص أصولها وما أصابها من تطور بالرجوع الى الأنظمة الدولية السالفة ٠ فعلينا اذن أن نوجه انتباهنا الآن الى العديد من نظـــريات الحرب التى تناولت دورات الحرب بين الدول المهيمنة ومن عمدوا الى تحديها ٠ والمجادلون الرئيسيون الذين سنستعين بهـــم هم روبرت جيلبين ونظريته فى الحرب السياسية ، وجورج موديلسكى ونظريته عن الدورة الطويلة وايمانويل فالرستين ونظريته عن النظام الرأسمالى فى العالم وتشارلز دوران ودورة القوة النسبية ٠

نظرية حرب الهيمنة لجيلبين :

لخص جيلبين نظريته فى كتاب الحرب والتغير فى سياسة العالم (١) ، وتتماثل نظريته هى ونظرية انتقال القوة لأورجانسكى ، لأنها ليست

نظرية عامة فى الحرب ، ولكنها نظرية متوسطة المدى تتحدث عن الحروب التى حوربت بين القوى الكبرى لتزعم النظام الدولى ـ حروب الهيمنة . وتماثل جيلبين أيضا مع أورجانسكى فى كونه قد ركز انتباهه على الدولة المهيمنة فى النظام وسماها بالهيجيمون . ومن الناحية التاريخية ، كان ما حرك زعامة هذه الدول نحو الزعامة هو النصر العسكرى . اذ اعتمدت الزعامة على الهيمنة العسكرية والاقتصادية المتآنية ، وعلى القدرة على التزويد بجانب من الخير العام لأبناء النظام كالأمان العسكرى ورأس المال الاستثمارى والعملة الدولية والبيئة الآمنة التى تيسر التجارة والاستثمار ومجموعة من قواعد المعاملات الاقتصادية وحماية حقوق الملكية ، والحفاظ على الوضع الراهن . ويتلقى المهيمن مقابل توفيره لهذه المنافع دخلا ومميزات أخرى (٢) . وكما بمقدورك أن تتخيل بأن قواعد النظام وتوزيع القيم فى النظام تعكس مصالح الدولة المهيمنة .

وجيلبين معنى أساسا بالحروب التى حوربت من أجل السيطرة فى النظام الدولى . اذ تعد حروب السيطرة مشاحنات مباشرة بين القوى المهيمنة وبين متحد منتفض ضد الحكام وزعامة النظام الدولى . والحرب تنشب في رأيه نتيجة لعدم توازن متزايد بين التنظيم السياسى للنظام من ناحية ، والتوزيع الفعلى للقوى من ناحية أخرى ، وعندما تتعرض السيطرة المهيمنة للدولة تدريجيا لفقدان ما احتلت يوما من الأيام من مكانة اقتصادية وعسكرية مهيمنة ، يفقد توزيع الجاه وتوزيع القوة ارتباطهما الذى طالما اشتهر بالتوثق . وترجع هذه الحالة الى حد كبير الى قانون النمو المتقطع ، الذى يؤكد بالفعل أن توزيع القوى فى النظام سوف يكون بعيدا عن الاستقرار ، ويترتب على تقطع معدل نمو القوى القومية حدوث دورة نمو وانحلال لجميع الدول ونمو وانحلال آخر للقوى المهيمنة .

ويتماثل الى حد ما تصور جيلبين لقانون النمو المتقطع هو ومنظور لينين لقانون التقدم المتقطع الذى أعلن فيه تكهنه بوقوع حرب بين الدول الرأسمالية ، على أن جيلبين بوصفه من أتباع المذهب الواقعى الجديد يعتقد أن الصدام بين القوى الكبرى لايعزى أساسا لأسباب اقتصادية ، ولكنه صدام بين المصالح الاستراتيجية والقومية ، انه صراع على السلطة وليس صراعا اقتصاديا (٣) . والمهم هنا هو النمو المتقطع للقوة والسلطة ، وليس التقدم المتقطع للاقتصاديات القومية . ويدرك جيلبين أن هذا النمو فى القوة والسلطة من صنع ما حدث من تغير فى وسائل النقل والاتصالات وتقنيات الصناعة والسكان والأسعار وتكتل رأس المال، بالاضافة الى تقدم التكنولوجيا العسكرية والاستراتيجى .

ويشدد جيلبين بقدر مماثل على انحلال القوة المهيمنة ونهوض المتحدى • اذ يعد انحلال المكانة النسبية للمسيطر أمرا لا مندوحة من وقوعه ، ويرجع الى عدة عوامل : أولا — فداحة ثمن الحفاظ على الهيمنة فى النظام بما يضم من نفقات عسكرية ومساعدات للأحلاف وتزويد بالسلع الاقتصادية الجماعية الضرورية للمحافظة على اقتصاد العالم ، ثانيا — فقدان الزعامة الاقتصادية والتكنولوجية وانتقالها الى دول أخرى من تأثير المعدلات المتقطعة فى النمو وتضاؤل المستحدثات والمخاطر التى يقدم عليها المسيطر ، وميل الدولة المسيطرة الى التركيز على الاستهلاك على حساب الاستثمار • ثالثا — « ميزة التخلف » ونشر التكنولوجيا العسكرية والاقتصادية بعيدا عن المركز • رابعا — تقلص موارد المسيطر • • خامسا — نزوع السلطة الى الانتقال من المركز للمحيط بعد أن ينهك الاقتتال بين الدول مراكز قواها جميعا •

وبعد أن طعم جيبلين نظريته بنموذج اختيار عقلانى ذكر أن الدول ستحاول تغيير النظام الدولى ردا على ما سيحدث من تحسن فى معدل الثمن والمنفعة كمحاولة لتغيير الوضع الراهن ، ويستمر الميل للمبادرة بالتغير فى النظام الدولى الى أن يتم الاهتداء الى حالة توازن بين التكاليف والمنافع (٤) • ويظل النظام الدولى ينعم بالاستقرار مادام لا وجود لدولة تدرك أن صالحها يقتضى تغييره ، ومن ناحية أساسية ، فان هذا يعنى أن الاستقرار مرهون بشعور الدول الأقوى بالرضا عن التوزيع السائد للحقوق والمنافع • ويعدل تغيير القوى النسبية تكاليف تغيير النظام الدولى بمنحه بعض الدول حافزا قويا للسعى نحو احداث التغيير • وعندما تتزايد القوة النسبية للبلدان الصاعدة الناهضة ، فانها تحاول تغيير قواعد النظام ، وتقسيم دوائر النفوذ وتوزيع المنافع والأراضى ، وان كان هذا لا يحدث الا عندما يدرك تجاوز المنافع المتوقعة لتغيير النظام ما يتوقع من تكلفة •

وكانت الحرب — بطبيعة الحال — تاريخيا أول السبل لحل مشكلة ، عدم التوازن بين بنيان النظام الدولى وتغيير توزيع القوة والسلطة • فمن هو الذى بدأ هذه الحرب ؟ فى نظرية جيلبين من المتوقع أن يكون المتحدى الصاعد هو المتهم الأكثر احتمالا ، عندما حاول تضخيم نفوذه حتى يتوائم وقدراته المستحدثة ، ولكن جيلبين يعترف بأن المهيمن بالذات قد يحاول اضعاف أو القضاء على المتحدى بالمبادرة بشن حرب وقائية ، ويرى جيلبين عدم وجود أمثلة عديدة من الناحية التاريخية لقوى مهيمنة ، على استعداد للتنازل عن سيطرتها على النظام الى المتحدى الصاعد سعيا وراء

تجنب وقوع الحرب (كما لا توجد أمثلة كثيرة أيضا للدول الناهضة التى لاتفضل فى السعى عن مصالحها (٥)) ٠

وليس الاستقطاب الثنائى الا الاستقطاب التعددى بالضمان الكافى للسلام ، تبعا لما يراه جيلبين ٠ فليس العامل الأهم هو توزيع القوة ، ولكنه دينامية علاقة القوة عبر الزمان ٠ وفى الأنظمـــة الاستقطابيــة الثنائية والاستقطابية التعددية تؤدى التغيرات فى القوة النسبية لصاحبى أو أصحاب الدور الرئيسى فى الحياة السياسية الى الحرب والتغيير (٦) ٠ (وبغير أن يعبر جيلبين عن هذا المعنى فى العديد من الكلمات ، آثر شرح حروب الهيمنة بالرجوع الى نقلات القوة) (٧) ٠ وذكر بطريقة مضمرة فى نظرية الحرب والتغيير عند جيلبين أن هناك تناسبا عكسيا بين قوة المسيطر واحتمال الحرب ٠ فاعتبرت الأنظمة أحادية القطب (التى ينفـــرد فيها الحاكم بالسيطرة) بأنها الأكثر استقرارا ، بينما يصاحب عدم الاستقرار انحلال التفوق العسكرى للمسيطر ، وان كانت الحافة التى يفترض حدوث ذلك عنـدما لم توضح ٠ وتمشـيا مع ما قاله جيلبين فقد ازدهر السلام والاستقرار ابان العهود التى فهمت فيها هيرارشية الهيبة والنفوذ كمسألة مسلم بها ، ولم تتعرض للتحدى ، وينجم عن اضعاف هيرارشية الهيبة وتزايد التناقض النظام على طريق الحرب (٨) ٠

وأبرز ما فهم ضمنا من نظرية جيلبين هو أن نصـف القرن الذى ساده السلام منذ ١٩٤٥ ، يعزى الى الهيمنة المتواصلة للولايات المتحدة ، وان كان انحلال التفوق الأمريكى قد يبشر باقتراب عصر جديد من الحرب العالمية (٩) ٠ ومن جهـة أخرى ، يجادل جيلبين بالقول بأنه ليس هناك ما يحول دون تحقق التغير فى العلاقات الدولية بغير حرب هيمنة ٠ ولا يعنى أن هذه الحالة ليست لها أية سوابق تاريخية ، وأنه قد حكم علينا الخضوع لهذا النمط ، فلا يستبعد أن تظهر بدائل أخرى غير الحرب ٠

حرب الهيمنة : بحث تجريبى

اقتصر ما فعله جيلبين على الاستشهاد بأمثلة تاريخية ، فلم يجر لنظريته أى اختبار تجريبى ٠ وتناسى اثبات ارجاع حروب الهيمنة جميعا الى افتقاد التوازن الذى تحدث عنه ، ولم يثبت أيضا أن جميع حالات عدم التوازن فى العلاقات الدولية قد أدت الى حدوث حروب هيمنة ٠ وأجرى ادوارد سبيزيو (١٠) اختبارا قريب العهد لافتراض جيلبين حول وجود علاقة بين انحلال الهيمنة والحرب ، ولما كان خلق النظام الدولى الحديث ١٦٤٨ بعد عقد معاهدة وستفاليا ، لذا ـ وكما يقول جيلبين ـ فقد اقتصر

ظهور الحكومة المهيمنة على مرتين : الأولى عند الانجليز (١٨١٥ ــ ١٩٣٩) والثانية عند الولايات المتحدة (من ١٩٣٩ حتى الوقت الحاضر) (١١) ولما كانت الدورة الأمريكيــة لم تكتمل حلقتها ، لذا يعد عهــد الهيمنة البريطانية هو الحالة الأصلح للاختبار • ويحاول سبيزيو أن يكتشف هل كانت هناك علاقة عكسية بين القوة العسكرية عند الانجليز والوضع الاقتصادى ، يعنى هل كانت للحرب الغلبة أثناء عهد تدهور الهيمنة أكثر من حالتها فى عهد تبوؤها لعرش الهيمنة • وانتهى الى القول بأن نظرية جيلبين لها ما يؤيدها بوجه عام ، وان كانت العلاقة ليست فورية بوجه خاص • فهناك بعض انحرافات خطيرة عن النظرية •

وكما جاء فى الفرضية ، فان غلبــة النزاع الدولى كانت متناسبة تناسبا عكسيا هى والقوة النسبية لبريطانيا خلال الدورة الكاملة للزعامة، ومع هذا ، فرغم وفرة ما حدث من حروب ابان فترة تدهور بريطانيا وفاق عددها عدد الحروب التى خاضتها أثناء اعتلائها عرش الهيمنة ، الا أن الاختلاف لم يكن كاسحا (٥٤٪ : ٤٥٪) اذ حدثت الحرب بوفرة فى المرحلتين ، ومما هو جدير بالتنويه أن عشرة من بين ١٢ حربا (تورطت فيها قوة كبرى مع أحد الأطراف أو مع الطرفين) قد حدثت أثناء مرحلة الصعود وتجمعت حول السبنوات ١٨٤٥ ــ ١٨٦٠) ، التى تمثل ذروة القوة النسبية لبريطانيا فى نظام الدولة المهيمنة ! ومن ناحية أخرى ، فلم تبدأ أغلبية الحروب التى خاضتها القوى الكبرى فى كلا الجانبين ، أى نوع الحروب الوثيقة الصلة بالنظرية الا أثناء مرحلة تدهور بريطانيا ، ومع هذا يستخلص سبيزيو القول بأنه فى نهاية المطاف ليس بالمقدور النظر الى درجة قوة الهيمنة كمحدد أولى لحدوث الحرب •

نظرية الدورة الطويلة لموديلسكي :

طرح جورج موديلسكى ووليم طومسون نظرية فى العلاقات الدولية والحرب أسمياها نظرية الدورة الطويلة (١٢) • وجــاء فى النظــرية ثلاث بنيات فى نظام العالم : البنيــة الأولى النظام السياسى العالمى ، والبنية الثانية النظام الاقتصادى العالمى ، والبنية الثالثة نظام لم يكتمل للثقافة العالمية • وليس النظام السياسى العالمى فوضويا كلية ، ولكنه يملك شكلا من أشكال الحــكم اللامركزى يفتقر الى السلطة المهيمنة (١٣) • وأحيانا تختفى ادارة النظام اختفاء تاما ، وكثيرا ما تكون مشتركة بين جملة دول ، ولكن من آن لآخر تقع عمليــة ادارة هذا النظام العالمى ــ الذى تتبادل مكوناته الاعتماد بعضها على بعض ــ فى قبضة وحدة مفردة ، ومتهمين هذه الدولة ــ التى سماها موديلسكى قوة العالم ــ على الحفاظ

الفصل التاسع

النظام الدولى : النظريات الدورانية والنظريات البنيوية التاريخيــة للحرب

النظام الاقدم يتغير مفسحا الطريق للنظام الجديد ٠

لورد ألفرد تنيسون ٠

وجهت عدة نظريات انتباهها الى التطور التاريخى للنظام الدولى ، لاسيما ما حدث من تقلب فى تركيز القوة ، مثلما انعكس فى ظهور وأفول متزعم النظام والحروب التى رافقت هذه الظواهر ٠ ويعتقد أنصار هذه النظريات البنيوية التاريخية أن فهم البنية الخارجية للنظام الدولى يتطلب معرفة كيف تطور هذا النظام تاريخيا ، لأن النظام الدولى فى أواخر القرن العشرين يمثل من جملة نواح مجرد تعديل فى بنية النظام الدولى ، وتياراته التى كانت قائمــة فى القرن السادس عشر على سبيل المثال ، وبالمقدور فهم الكثير من أنماط العمليات الدورانية (بما فى ذلك دورانيات الحرب) الموجودة الآن بعد فحص أصولها وما أصابها من تطور بالرجوع الى الأنظمة الدولية السالفة ٠ فعلينا اذن أن نوجه انتباهنا الآن الى العديد من نظـــريات الحرب التى تناولت دورات الحرب بين الدول المهيمنة ومن عمدوا الى تحديها ٠ والمجادلون الرئيسيون الذين سنستعين بهـــم هم روبرت جيلبين ونظريته فى الحرب السياسية ، وجورج موديلسكى ونظريته عن الدورة الطويلة وايمانويل فالرستين ونظريته عن النظام الرأسمالى فى العالم وتشارلز دوران ودورة القوة النسبية ٠

نظرية حرب الهيمنة لجيلبين :

لخص جيلبين نظريته فى كتاب الحرب والتغير فى سياسة العالم (١) ، وتتماثل نظريته هى ونظرية انتقال القوة لأورجانسكى ، لأنها ليست

نظرية عامة فى الحرب ، ولكنها نظرية متوسطة المدى تتحدث عن الحروب التى حوربت بين القوى الكبرى لتزعم النظام الدولى — حروب الهيمنة ٠ وتماثل جيلبين أيضا مع أورجانسكى فى كونه قد ركز انتباهه على الدولة المهيمنة فى النظام وسماها بالهيجيمون ٠ ومن الناحية التاريخية ، كان ما حرك زعامة هذه الدول نحو الزعامة هو النصر العسكرى ٠ اذ اعتمدت الزعامة على الهيمنة العسكرية والاقتصادية المتآنية ، وعلى القدرة على التزويد بجانب من الخير العام لأبناء النظام كالأمان العسكرى ورأس المال الاستثمارى والعملة الدولية والبيئة الآمنة التى تيسر التجارة والاستثمار ومجموعة من قواعد المعاملات الاقتصادية وحماية حقوق الملكية ، والحفاظ على الوضع الراهن ٠ ويتلقى المهيمن مقابل توفيره لهذه المنافع دخلا ومميزات أخرى (٢) ٠ وكما بمقدورك أن تتخيل بأن قواعد النظام وتوزيع القيم فى النظام تعكس مصالح الدولة المهيمنة ٠

وجيلبين معنى أساسا بالحروب التى حوربت من أجل السيطرة فى النظام الدولى ٠ اذ تعد حروب السيطرة مشاحنات مباشرة بين القوى المهيمنة وبين متحد منتفض ضد الحكام وزعامة النظام الدولى ٠ والحرب تنشب في رأيه نتيجة لعدم توازن متزايد بين التنظيم السياسى للنظام من ناحية ، والتوزيع الفعلى للقوى من ناحية أخرى ، وعندما تتعرض السيطرة المهيمنة للدولة تدريجيا لفقدان ما احتلت يوما من الأيام من مكانة اقتصادية وعسكرية مهيمنة ، يفقد توزيع الجاه وتوزيع القوة ارتباطهما الذى طالما اشتهر بالتوثق ٠ وترجع هذه الحالة الى حد كبير الى قانون النمو المتقطع ، الذى يؤكد بالفعل أن توزيع القوى فى النظام سوف يكون بعيدا عن الاستقرار ، ويترتب على تقطع معدل نمو القوى القومية حدوث دورة نمو وانحلال لجميع الدول ونمو وانحلال آخر للقوى المهيمنة ٠

ويتماثل الى حد ما تصور جيلبين لقانون النمو المتقطع هو ومنظور لينين لقانون التقدم المتقطع الذى أعلن فيه تكهنه بوقوع حرب بين الدول الرأسمالية ، على أن جيلبين بوصفه من أتباع المذهب الواقعى الجديد يعتقد أن الصدام بين القوى الكبرى لايعزى أساسا لأسباب اقتصادية ، ولكنه صدام بين المصالح الاستراتيجية والقومية ، انه صراع على السلطة وليس صراعا اقتصاديا (٣) ٠ والمهم هنا هو النمو المتقطع للقوة والسلطة ، وليس التقدم المتقطع للاقتصاديات القومية ٠ ويدرك جيلبين أن هذا النمو فى القوة والسلطة من صنع ما حدث من تغير فى وسائل النقل والاتصالات وتقنيات الصناعة والسكان والأسعار وتكتل رأس المال، بالاضافة الى تقدم التكنولوجيا العسكرية والاستراتيجى ٠

ويشـدد جيلبين بقدر مماثل على انحلال القوة المهيمنـة ونهوض المتحدى • اذ يعد انحلال المكانة النسبية للمسيطر أمرا لا مندوحة من وقوعه ، ويرجع الى عدة عوامل : أولا ـ فداحة ثمن الحفاظ على الهيمنة فى النظام بما يضم من نفقات عسكرية ومساعدات للأحلاف وتزويد بالسلع الاقتصادية الجماعية الضرورية للمحافظة على اقتصاد العالم ، ثانيا ـ فقدان الزعامة الاقتصادية والتكنولوجية وانتقالها الى دول أخرى من تأثير المعدلات المتقطعة فى النمو وتضاؤل المستحدثات والمخاطر التى يقدم عليها المسيطر ، وميل الدولة المسيطرة الى التركيز على الاستهلاك على حساب الاستثمار • ثالثا ـ « ميزة التخلف » ونشر التكنولوجيا العسكرية والاقتصادية بعيدا عن المركز • رابعا ـ تقلص موارد المسيطر • • خامسا ـ نزوع السلطة الى الانتقال من المركز للمحيط بعد أن ينهك الاقتتال بين الدول مراكز قواها جميعا •

وبعد أن طعم جيبلين نظريته بنموذج اختيار عقلانى ذكر أن الدول ستحاول تغيير النظام الدولى ردا على ما سـيحدث من تحسن فى معدل الثمن والمنفعة كمحاولة لتغيير الوضع الراهن ، ويستمر الميل للمبادرة بالتغير فى النظام الدولى الى أن يتم الاهتداء الى حالة توازن بين التكاليف والمنافع (٤) • ويظل النظام الدولى ينعم بالاستقرار مادام لا وجود لدولة تدرك أن صالحها يقتضى تغييره ، ومن ناحية أساسية ، فان هذا يعنى أن الاستقرار مرهون بشعور الدول الأقوى بالرضـا عن التوزيع السـائد للحقوق والمنافع • ويعدل تغيير القوى النسبية تكاليف تغيير النظـام الدولى بمنحه بعض الدول حافزا قويا للسعى نحو احداث التغيير • وعندما تتزايد القوة النسبية للبلدان الصاعدة الناهضة ، فانهـا تحـاول تغيير قواعد النظام ، وتقسيم دوائر النفوذ وتوزيع المنافع والأراضى ، وان كان هذا لا يحدث الا عندما يدرك تجاوز المنافع المتوقعة لتغيير النظام ما يتوقع من تكلفة •

وكانت الحرب ـ بطبيعة الحال ـ تاريخيا أول السبل لحل مشكلة ، عـدم التوازن بين بنيـان النظـام الدولى وتغيير توزيع القوة والسلطة • فمن هو الذى بدأ هذه الحرب ؟ فى نظرية جيلبين من المتوقع أن يكون المتحدى الصاعد هو المتهم الأكثر احتمالا ، عندما حاول تضخيم نفوذه حتى يتواءم وقدراته المستحدثة ، ولكن جيلبين يعترف بأن المهيمن بالذات قد يحاول اضعاف أو القضاء على المتحدى بالمبادرة بشن حرب وقائية ، ويرى جيلبين عدم وجود أمثلة عديدة من الناحية التاريخية لقوى مهيمنة ، على استعداد للتنازل عن سيطرتها على النظام الى المتحدى الصاعد سـعيا وراء

تجنب وقوع الحرب (كما لا توجد أمثلة كثيرة أيضا للدول الناهضة التى لاتفضل فى السعى عن مصالحها (٥)) ٠

وليس الاستقطاب الثنائى الا الاستقطاب التعددى بالضمان الكافى للسلام ، تبعا لما يراه جيلبين ٠ فليس العامل الأهم هو توزيع القوة ، ولكنه دينامية علاقة القوة عبر الزمان ٠ وفى الأنظمـــة الاستقطابيـــة الثنائية والاستقطابية التعددية تؤدى التغيرات فى القوة النسبية لصاحبى أو أصحاب الدور الرئيسى فى الحياة السياسية الى الحرب والتغيير (٦) ٠ (وبغير أن يعبر جيلبين عن هذا المعنى فى العديد من الكلمات ، آثر شرح حروب الهيمنة بالرجوع الى نقلات القوة) (٧) ٠ وذكر بطريقة مضمرة فى نظرية الحرب والتغيير عند جيلبين أن هناك تناسبا عكسيا بين قوة المسيطر واحتمال الحرب ٠ فاعتبرت الأنظمة أحادية القطب (التى ينفـــرد فيها الحاكم بالسيطرة) بأنها الأكثر استقرارا ، بينما يصاحب عدم الاستقرار انحلال التفوق العسكرى للمسيطر ، وان كانت الحافة التى يفترض حدوث ذلك عنـــدما لم توضح ٠ وتمشـــيا مع ما قاله جيلبين فقد ازدهر السلام والاستقرار ابان العهود التى فهمت فيها هيرارشية الهيبة والنفوذ كمسألة مسلم بها ، ولم تتعرض للتحدى ، وينجم عن اضعاف هيرارشية الهيبة وتزايد التناقض النظام على طريق الحرب (٨) ٠

وأبرز ما فهم ضمنا من نظرية جيلبين هو أن نصـــف القرن الذى ساده السلام منذ ١٩٤٥ ، يعزى الى الهيمنة المتواصلة للولايات المتحدة ، وان كان انحلال التفوق الأمريكى قد يبشر باقتراب عصر جديد من الحرب العالمية (٩) ٠ ومن جهـــة أخرى ، يجادل جيلبين بالقول بأنه ليس هناك ما يحول دون تحقق التغير فى العلاقات الدولية بغير حرب هيمنة ٠ ولا يعنى أن هذه الحالة ليست لها أية سوابق تاريخية ، وأنه قد حكم علينا الخضوع لهذا النمط ، فلا يستبعد أن تظهر بدائل أخرى غير الحرب ٠

حرب الهيمنة : بحث تجريبى

اقتصر ما فعله جيلبين على الاستشهاد بأمثلة تاريخية ، فلم يجر لنظريته أى اختبار تجريبى ٠ وتناسى اثبات ارجاع حروب الهيمنة جميعا الى افتقاد التوازن الذى تحدث عنه ، ولم يثبت أيضا أن جميع حالات عدم التوازن فى العلاقات الدولية قد أدت الى حدوث حروب هيمنة ٠ وأجرى ادوارد سبيزيو (١٠) اختبارا قريب العهد لافتراض جيلبين حول وجود علاقة بين انحلال الهيمنة والحرب ، ولما كان خلق النظام الدولى الحديث ١٦٤٨ بعد عقد معاهدة وستفاليا ، لذا ــ وكما يقول جيلبين ــ فقد اقتصر

ظهور الحكومة المهيمنة على مرتين : الأولى عند الانجليز (١٨١٥ ـ ١٩٣٩) والثانية عند الولايات المتحدة (من ١٩٣٩ حتى الوقت الحاضر) (١١) ولما كانت الدورة الأمريكيـة لم تكتمل حلقتها ، لذا يعد عهـد الهيمنة البريطانية هو الحالة الأصلح للاختبار • ويحاول سبيزيو أن يكتشف هل كانت هناك علاقة عكسية بين القوة العسكرية عند الانجليز والوضع الاقتصادى ، يعنى هل كانت للحرب الغلبة أثناء عهد تدهور الهيمنة أكثر من حالتها فى عهد تبوؤها لعرش الهيمنة • وانتهى الى القول بأن نظرية جيلبين لها ما يؤيدها بوجه عام ، وان كانت العلاقة ليست فورية بوجه خاص • فهناك بعض انحرافات خطيرة عن النظرية •

وكما جاء فى الفرضية ، فان غلبـة النزاع الدولى كانت متناسبة تناسبا عكسيا هى والقوة النسبية لبريطانيا خلال الدورة الكاملة للزعامة، ومع هذا ، فرغم وفرة ما حدث من حروب ابان فترة تدهور بريطانيا وفاق عددها عدد الحروب التى خاضتها أثناء اعتلائها عرش الهيمنة ، الا أن الاختلاف لم يكن كاسحا (٥٤٪ : ٤٥٪) اذ حدثت الحرب بوفرة فى المرحلتين ، ومما هو جدير بالتنويه أن عشرة من بين ١٢ حربا (تورطت فيها قوة كبرى مع أحد الأطراف أو مع الطرفين) قد حدثت أثناء مرحلة الصعود وتجمعت حول السنوات ١٨٤٥ ـ ١٨٦٠) ، التى تمثل ذروة القوة النسبية لبريطانيا فى نظام الدولة المهيمنة ! ومن ناحية أخرى ، فلم تبدأ أغلبية الحروب التى خاضتها القوى الكبرى فى كلا الجانبين ، أى نوع الحروب الوثيقة الصلة بالنظرية الا أثناء مرحلة تدهور بريطانيا ، ومع هذا يستخلص سبيزيو القول بأنه فى نهاية المطاف ليس بالمقدور النظر الى درجة قوة الهيمنة كمحدد أولى لحدوث الحرب •

نظرية الدورة الطويلة لموديلسكي :

طرح جورج موديلسكى ووليم طومسون نظرية فى العلاقات الدولية والحرب أسمياها نظرية الدورة الطويلة (١٢) • وجـاء فى النظـرية ثلاث بنيات فى نظام العالم : البنيـة الأولى النظام السياسى العالمى ، والبنية الثانية النظام الاقتصادى العالمى ، والبنية الثالثة نظام لم يكتمل للثقافة العالمية • وليس النظام السياسى العالمى فوضويا كلية ، ولكنه يملك شكلا من أشكال الحـكم اللامركزى يفتقر الى السلطة المهيمنة (١٣) • وأحيانا تختفى ادارة النظام اختفاء تاما ، وكثيرا ما تكون مشتركة بين جملة دول ، ولكن من آن لآخر تقع عمليـة ادارة هذا النظام العالمى ـ الذى تتبادل مكوناته الاعتماد بعضها على بعض ـ فى قبضة وحدة مفردة ، ومتهمين هذه الدولة ـ التى سماها موديلسكى قوة العالم ـ على الحفاظ

على النظام عن طريق احتكارها للموارد العسكرية وكانت قوة الدولة قبيل ١٩٤٥ تعتمد ـ طبقا لما رآه موديلسكى وطومسون ـ بصفة أساسية على القدرات البحرية • وساهم هذا العامل اسهاما كبيرا فى امتداد سلطة الدولة بحيث شملت جميع أنحاء المعمورة (١٤) ، ويسرت غلبة القوة العالمية لهذه الدولة التزويد بالخدمات العامة كالأمن العسكرى والتنظيم العالمى ومجموعة من قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية •

ومنذ سنة ١٥٠٠ تعاقبت القوات العالمية التى شكلت النظام العالمى واتسم طابع نهوض زعماء العالم وسقوطهم بالدورانية ، فرأينا كل دورة تبدأ بحرب عالمية تقرر كيفية تكوين النظام ، وأى القوى العالمية ستملك القدرة على تسيير النظام • وتساعد الحرب على الحفاظ على شدة تركيز القدرات العسكرية (وبخاصة القوة البحرية) ـ مؤقتا على أقل تقدير ـ فى قبضة فاعلية واحدة ، وتملك هذه الفاعلية ـ مؤقتا أيضـــا ـ النظام العالمى الرائد • وفى نهـاية المطـــاف تتدهور قوة هذه الدولة وشرعيتها السياسية ، وتجتذب منافسين ، ويفسح النظام الطريق للفوضى ، ويتخلى تركيز القوى عن دوره للامركزية • وهـكذا يكون هناك أربع مراحـل « للدورة الطويلة » : الحرب العالميـة ـ والقوة العالميـة ، والتجريد من الشرعية واللامركزية •

فالدولة القوية المهيمنة على العـالم هى التى يقرن اسـمها بالسلام والاستقرار ، لأن أنصار الدورانية الطويلة يعتقدون ، مثلما فعل قبلهم جيلبين وأورجانسكى أن تركيز القوة فى من يتزعم العالم يقترن باستقرار النظام ، وان كان هذا الاستقرار لايدوم • اذ لا تستغرق زعامة العـــالم فى الدورة الطويلة أكثر من مائة عام ، أى ثلاثة أجيال • وتتولى القوة العالمية أمر النظام وحدها فى الفترة المبدئية من هذه الدورة ، ولكن النظام لايظل موحد القطب بعد اضمحلال شرعية زعيم العـــالم وقوته ، ومن ثم تتحول الأنظمة من وحدة القطب الى ثنائية القطب ، وتعددية الأقطاب ، ويزعم منظرو الدورة الطويلة أن النظام الدولى قد أتم أربع دورات كاملة وجزءا من الدورة الخامسة كما يبين من الجدول الآتى :

الدورات الطويلة للزعامة

الدورة الطويلة	القوة العالمية	الحرب العالمية
١ ـ ١٤٩٤ـ١٤٧٩	البرتغال	حروب المحيط الهندى وايطاليا ١٤٩٤ ـ ١٥١٦
٢ ـ ١٥٨٠ـ١٦٨٩	البلاد الواطئة	الحروب الاسبانية الهولاندية ١٥٨٠ ـ ١٦٠٩
٣ ـ ١٦٨٩ـ١٧٩٢	بريطانيا	حروب لويس الرابع عشر (١٦٨٨ ـ ١٧١٣) وحروب التحالف الكبير ٠
٤ ـ ١٧٩٢ـ١٩١٤	بريطانيا	حروب الثورة الفرنسية ونابليون ١٧٩٢ ـ ١٨٥٤
٥ ـ ١٩١٤ـ ٠٠٠ ؟	الولايات المتحدة	الحرب العالمية الأولى والثانية ١٩١٤ ـ ١٩٤٥

فلمن ينسب موديلسكى الطبيعة الدورانية لزعامة العالم ؟ ٠ أولا ـ ان كل دورة تولد أثناء احدى الحروب ٠ وهذا موقف لا يعد أفضل المواقف للدفع نحو خلق نظام عالمى مستقر ٠ ثانيا ـ يعد احتكار القوة العالمية سلاحا ذا حدين ، لأن الاحتكار يخلق المنافس ، والمنافس تجتذب المنافسة ٠ والاحتكار مكلف ، لأنه يتطلب أعباء ادارة النظام التى تحتاج لانفاق أموال طائلة ، ومن المؤثرات المهمة التى تؤدى الى تدهور القوى العالمية ، وبخاصة فى بواكير عهود الزعماء العالميين (١٥) ، زيادة القروض والعجز عن تأمين السبل المنتظمة غير المتقطعة لتسيير الأمور ٠ ثالثا ـ ثمة ميل للقوة العالمية للرد على التحديات بالدفاع عن المواقع الثابتة والحدود القصية ٠ رابعا ـ لقد جنح التآلف الذى أنشىء لكسب الحرب العالمية السابقة نحو التصدع ٠ ويلاحظ طومسون أنه فى كل دورة طويلة تبادل أحد أعضاء التآلف المنتصر الموقع مع أحد أعضاء التآلف المغلوب بعد الحرب ، وتحول الى أول المتحدين فيما أعقب ذلك من صراع على الخلافة (١٦) ٠

وتعنى نظرية الدورة الطويلة بصفة أساسية بالحروب العالمية ، أى الحروب التى يترتب عليها اختيار قوة عالمية جديدة (أو تعزيز القوة العالمية السابقة) ٠ ولقد استمر بقاء كل قوة عالمية مدة طويلة نسبيا ،

وشغلت مكانتها فى فترات دامت قرابة مائة عام ، وكان لكل منها طبقا لما ذكـــره موديلسكى مقومات ومميزات فى السيطـــرة على البحـــار والمحيطات (١٧) • وعلى الرغم من ان النظرية ترتزت اساسا على الحروب العالمية ، الا أن ما حدث فيها من تفكك للقوة متصل أيضا بحروب أصغر مهدت للحروب العالمية الأشد هولا (١٨) • ويرى أتباع نظرية الدورات الطويلة أن بالامكان الاهتــــداء الى ســـبب الحرب فى عمليـــات النظام وديناميته ، وعلى الأخص فى تغير توزيع القوة الذى ينسب الى تقطع معدلات النمو عند أعضاء النظام الدولى ، وتؤيد أبحاث منظرى « الدورة الطويلة » رأى أورجانسكى بأنه قبل الاندلاع المباشر « للحرب العالميـــة » تكون قدرات المتحدى فى حالة صـــعود بينما تـكون قوى العــالم متجهة نحو التدهور ، وان كان موديلسكى وطومســـون قد اعترضا على ذلك بالقول بأن هذا لايعنى بالضرورة اقدام المتحدى المســـتاء على مهاجمـــــة القوة المتزعمة •

وجرت العادة أن تبدأ مبادرة النزاع لا بمواجهة مباشرة بين المتحدى والمسيطر ، وانما بمحاولة من المتحدى للتوسع فى القارة الأوربية فيما كان في البداية نزاعا محليـــا • وهى محاولة كثيرا ما تحدث قبل أن يكون المتحدى قد تجاوز بالفعل قدرات قوة المسيطر مع مراعاة استثناء واحد (فقبل حروب الفرنسية) ، كان الموقف العالمي مثلث الأركان ، وواجهت القوة الأوربية الصاعدة قوتان بحريتان (احداهما كانت القوة العالميـــة ذاتها) • وعندما ينفض الغبار فى نهاية الحرب العالمية ، يهزم المتحدى ، وتبزغ القوة البحـــرية الأخـرى كخليفة لخليفتها فى تزعم القوة العالمية الجديدة (١٩) • ويشرح طومسون هذا الرأى قائلا :

« كسنة لا تتغير يبدو المتحدى كأنه يعمل والأمل والايمان والزعم الخاطىء يحـدوه للاعتقاد بأن واحدة أو أكثر من القوة المتطلعة للعالمية لن تعترض توسعه فى القارة ، وربما اختلطت هذه الاســـاءة ، الادراك بالعجلة والافراط فى الثقة المنبثقة مما جرى لقدرات المتحدى من تحسن سريع ، ومن تشجيع نظام يتصف بالتدهور ، وأيضا من تزايد الصراعات، ولكن فى شتى الأحوال تجنح الحروب العالمية الى البدء فى صورة خلافات ذات طابع محلى نسبى ، ولا تتحول الى العالمية فى أبعادها الا عندما تقرر القوى المتطلعة للعالمية المشاركة (٢٠) •

ان نزوع الحروب العالمية للاستهلال كخلافات محلية ، يثبت احتمال ألا يكون المتحدون قد قصدوا الكشف للجميع عن تحديهم للوضع الراهن

مما يثير التســاؤل حــول هل تعــد الحروب العالمية لتزعم النظام العالمى أو أن تكون أفعالا متعمدة (٢١) ٠

سواء أكانت الحروب العالمية متعمدة أم لا ، فان النتيجة واحدة ، والواقع أن أنصار نظرية الدورة الطويلة قد كشفوا عن نمط اكتشفه جميع منظرى الدورات الطويلة ، اذ يخسر المتحدى دوما فى صراعه العسكرى مع المسيطر ، وكثيرا ما تنتقل الزعامة العالميــة عن طريق التعاون والود ، وغالبا ما يظهر الزعيم الجديد من بين تآلف الأحــلاف المحيطة بالمهيمن القديم (٢٢) ٠ ولعل أحداث النصف الأول من القرن الحالى تؤيد ذلك ٠ فلقد تصاعدت التحديات الألمانية قبيل الحرب العالميــة الأولى والحرب العالمية الثانية ، وقبل أن تلحق بكل من بريطانيا أو الولايات المتحدة فى الميدان الاقتصادى ، ولكن المهم بصفة خاصة هو افتقارها الى القوة البحرية النسبية بالمقارنة بكل من الدولة المسيطرة الغازية (بريطانيا) أو القوة الدوليــة الجديدة الوارثة لهذه الزعامة (الولايات المتحــدة) ، وبذلك حدث من « مدى ما ستحققه فى الميدان العالمى » ، مما جعلهــا عرضــة للحصارات البحرية (٢٣) ٠ وبعد الحرب العالمية الثانية ، انتقلت الهيمنة برفق من بريطانيا المتزعمة المتحكمة فى العالم الى شريكتها فى الائتلاف : الولايات المتحدة ٠

الدورات الطويلة : البحث التجريبى

لعلك تذكر أن نظرية الدورة الطويلة لموديلسكى قد افترضــت أن الأنظمــة أحادية القطب هى التى تنعم بالاستقرار والمسالمة ، وتليها فى الترتيب الأنظمة ثنائيــة الاستقطاب ، بينمــا تتصف المتعددة الاستقطاب بأنها أبعــد الأنظمــة عن الاستقرار ٠ وبذلك يكون مســتوى الاستقرار (والنظام) مرتبطا بصفة مباشرة ببيان القوة فى النظام الدولى ، واختبر طومسون هذه المجموعة من الأحكام بالاستعانة بمؤشر خاص بالاستقطاب مستند الى توزيع القوى البحرية ٠

واكتشف طومسون ــ أنه رغم وجــود استثناءين ــ الا أن توزيع القوى أحادى القطب ، أو ما يقرب من أحــادية القطب فى توزيع القوة ، يبزغ من عهــود الحروب العالمية (٢٤) ٠ وتتسم هذه العهــود بتضاؤل ما فيها من حروب عما هو متوقع بحكم المصادفة ٠ ويتضاءل شيوع الحروب المؤدية الى عدم الاستقرار فى الأنظمة أحادية القطب ، وعندما يتزايد توزيع القوة فى النظام ، يقل بصورة متزايدة تركزها ، وتزداد الحرب من حيث الكم ، بحيث تصــبح الأنظمــة المتعددة الاستقطابيــة أقل الأنظمــة

استقرارا (٢٥) • وانحرفت الفترة من ١٨١٦ – ١٩٤٥ الى حد ما عن هذا النمط بعد أن تمخضت ثنائية الاستقطاب فى هذه الفترة عن ظهور نسبة عالية من الحروب الهائلة ، وكانت الثنائية الاستقطابية للبريطانيين والألمان هى الأكثر جنوحا للحرب بوجه خاص ، بينما لم يتصف بالخطورة التنافس الثنائى الاستقطاب (البريطانى الهولاندى) فى القرن السابع عشر ، والبريطانى الفرنسى فى القرن الثامن عشر والبريطانى الألمانى فى بواكير القرن العشرين ، وهكذا يعتمد التنافس النسبى للأنظمة ثنائية الاستقطاب على عوامل لانسقية (٢٦) ، وتظل هناك نقطة مهمة وهى أن الأنظمة أحادية القطب – كما عرفها أقطاب نظرية الدورانية الطويلة – هى الأكثر مسالمة •

ويبحث طومسون أيضا الاتصال المحتمل بين نظرية انتقال القوة لأورجانسكى ودورة الحرب للهيمنة ، بعد أن فحص خمس حروب دورات طويلة (اعتمدت على القدرات البحرية) واكتشف أن كل حرب عالمية قد سبقها تدهور فى قدرات الدولة المهيمنة يتناسب والخصم الأولى فى المستوى الثنائى ، وبذلك يكون قد أثبت – من جانب – صحة نظرية أورجانسكى عن الحروب العالمية الخمس ، واستخلص القول بامكان وجود اتصال ما بين العمليات النسقية والثنائية • فاذا حدثت دورة النظام العالمى وانتقال القوة فى وقت متآن ، فلربما أدت الأزمات المحلية الصغيرة الى اشتعال فتيل أية حرب عالمية (٢٧) •

ولقد عرفنا من نظريات أورجانسكى وجيلبين وموديلسكى أن تدهور قوى الدول – ولاسيما الدول المهيمنة ، يؤدى الى حدوث مواقف خطيرة • ومع هذا فان تدهور القوة لا يؤدى دوما الى الحرب • ومن المفيد أن يعرف متى يحدث ذلك ، ومتى لا يحدث • وطرح المنظرون شروطا شتى ، وقيل ان القوة المتدهورة تسوق الى الحرب ، عندما : ١ – تكون النقلة سريعة ومتجهة نحو حالة التقارب فى المساواة : ٢ – زيادة حجم التحول • ٣ – عندما تفتقد الصداقة التقليدية بين المتنافسين • ٤ – شعور المتحدى بالاستياء من الوضع الراهن ، ٥ – أن تتمتع القوى الهاجمة بميزة نسبية على القوة المدافعة ، ويظهر احتمال متوقع باقدام العدو على الشروع فى المبادرة ، ٦ – أن يكون هناك احتمال للفوز فى حدود تكاليف بالاستطاعة تحملها ، ٧ – أن يكون زعماء دولة المبادرة من المرحبين بالمخاطرة ، أما هل يلزم توافر جميع هذه الشروط ، أم مجرد بعضها ، وكيفية الجمع بينها فمسألة غير واضحة •

الدورات الطويلة : متضمنات

أما فيما يتعلق بالموقف الحاضر ، فبالمقدور تفسير السلام الطويل منذ ١٩٤٥ بالرجوع الى الشرط البنيوى للنظام الدولى ٠ فبالنسبة لأغلب السنوات الخمس والأربعين الماضـــية (١٩٤٦ ـ ١٩٦٨) طبقا لما ذكره طومسون ، فانها كانت تتبع مرحلة القوة العالمية الخاضعة بكل وضوح للسيطرة الأمريكية ٠ ومنذ ١٩٦٩ ، دخل السلام الطويل مرحلة ثنائيـة الاستقطاب بعيدة عن الشرعية ، وان ظلت الولايات المتحدة قادرة على تزويد النظام بأنظمة سياسية وعسكرية واقتصادية ٠ ولا جدال فى أن طومسون قد أثبت تمتع الولايات المتحدة بمكانة أقوى نسبيا من القوى العالمية الأخرى فى احدى النقاط التى تقبـل المقارنة فى الدورة الطويلة تبعـا لمؤشرات التركيز البحرى ، وأيضـــا مؤشرات القطـاع الاقتصادى الرائد (٢٩) وتدعمت مكانة الولايات المتحدة بفضل الموقف الموارب الذى تزعمت فيه دول مختلفـة التنافس الاقتصـادى (الولايات المتحـدة واليـابان على التوالى !) وفى السنوات العديدة الماضـــية تداعى التحدى السوفيتى العسكرى بعد أن تفكك الاتحـــاد السوفيتى ، وهكذا واصلت الأحوال البنيوية للنظام الدولى اثبات همة الحرب العالمية ، ومع هذا ، فربما تزايد احتمال الحرب العالمية بصفة أساسية فى السنوات الأربعين القادمة (٣٠) ٠

ويقول أصحاب نظرية الدورات الطويلة انه لا وجود لكوامن فى منطق الدورات الطويلة تتطلب البدء بالحروب العالمية ، فبالاستطاعة حل مشكلات عدم توازن النظام الدولى اعتمادا على التغيير المسالم ، والعثور على آليات بديلة لنقل الزعامة العالمية ، واتضح بكل بساطة أن سبب الحرب فى العالم المعاصر هو الافتقار الى آلية بديلة لاتخاذ قرارات عالمية تخص الزعامة السياسية (٣١) ٠

الدورات الطويلة : نقـــد

تحدى النقاد بعضا من تحليلات أصحاب نظـرية الدورة الطويلة ٠ وتركز اعتراض جاك ليفى ــ على سبيل المثال ــ على مشكلة تصنيف الحروب العالمية ، وحذف منظرو الدورات الطويلة عدة حروب كبرى لها نتائج مهمة للنظام الأوربى ، كبدء المرحلة الثانية من حروب شارل الخامس الايطالية مع فرنسا (٦٦٧٢ ــ ١٦٧٨) فى وقت مبكر من أول دورة حروب عالمية ، واندلاع حرب الثلاثين عاما (١٦١٨ ــ ١٦٤٨) أثناء مرحلة القوة العالمية فى الدورة الثانية ، والحرب التى دارت بين ينكن وايرل (*) على خلافة

(*) Earl و Jenkin.

النمسا (١٧٣٩ ـ ١٧٤٨) وبدأت بما يقرب السنة بعد نهاية مرحلة القوى العالمية فى الدورة الثالثة الطويلة ، ومما يصعب ثقتنا فى النظرية وقوع مثل هذه الحروب الكبرى المهنة خلال نفس العهود ، التى يقال انها الأكثر تمتعا بالسلام فى رأى نظرية الدورة الطويلة (٣٢) .

وثانى المسائل موضع الاهتمام هى مسألة التركيز على القوة البحرية على حساب القوة العسكرية البرية ، وعدم التركيز على أهميـــة الموقف العسكرى المهيمن للقارة الأوربية ، ويجمل ليفى رأيه بالقول :

« ان السبب الرئيسى للحروب الكبرى فى الماضى كان ادراك معظم القوى العظمى أن احدى الدول تهدد لكسب مكانة مهيمنة فى أوربا . ولقد أدركت القوى العظمى دوما أن أخطر التهديدات انما تجىء من القوى البرية الكبرى فى أوربا ، التى قد تهدد وحدة أراضيها ، ويفوق تهديدها تهديد القوى الأثرى (الأغنى) البحرية والتجارية . وهذا يفسر لماذا تكونت دائما التحالفات العسكرية الأوربية ضد تهديدات القوة الأوربية أكثر من توجيهها ضد القوى البحرية المتزعمة (٣٣) .

والرستين والاتجاه الاقتصادى العالمى

ايمانويل والرستين رائد مدرســة مختلفة فى الفكر ، يطلق عليها اسماء مختلفة مثل الأنظمة العالمية أو اتجــاه الاقتصـــاد العالمى (٣٤) ، ومنظور الأنظمة العالمية ـ أساسا ـ اتجاه اقتصادى سياسى للعلاقات الدولية يركز على اللامساواة الدولية ، والتبعية الدوليـــة وعلى الرغم من أن نقطة ارتكازه الأولى ليست الحرب ، الا أن تأثيره على دراســة الحرب شديد الاتساع . ولعلك ستلاحظ أيضا وجود نواح مشتركة عديدة بينه وبين اتجاهى جيلبين وموديلسكى .

وكما حدث فى الاتجاهات التاريخية البنيوية الأخرى ، فقد وضع منظور الأنظمة العالمية مصطلحات كاملة ، فصنف والرستين انظمة العالم فى نمــوذجين : ١ ـ نمــوذج امبراطوريات العالم ، وفيه تتحكم وحدة سياسية بمفردها فى نظام الاقتصاد العالمى (كما حدث فى الامبراطورية الرومانية) ونموذج الاقتصاديات العالميــة التى تعــد بالضرورة متعددة المراكز ، ولا تتحكم فيها دولة بمفردها . ويحاجى والرستين بالقول بأنه بالرغم من أن امبراطوريات العالم المحددة قد وجدت فى الماضى ، الا أن العصر الحديث الذى بدأ ١٤٥٠ قد تميز ببزوغ النظام الأوربى المستند الى الرأسمالية العالمية الذى تحول شيئا فشيئا الى اقتصاد عالمى حق . وعلى

الرغم من المحاولات التي قامت بها دول بالذات لانشاء امبراطورية عالمية في العصر الحديث ، الا أنها جميعا قد باءت بالفشل ٠

وشدد والرستين مثلما فعل الواقعيون على التنويه بالطابع الفوضوى للنظام الدولى ٠ فمن الناحية الأساسية ، فان الطبيعة التنافسية للنظام قد منعت الاحتكار ، كما حال توازن القوى فى النظام القائم بين الدول دون تحكم دولة واحدة فى الاقتصاد العالمى (٣٥) ٠ وتؤدى الفوضى السياسية الى ظهور شكل ما من النظام الاقتصادى العالمى ٠ انه اقتصاد عالمى رأسمالى قائم على تقسيم عمل دولى ٠

ويصنف محللو الأنظمة العالمية الاقتصاد العالمى فى ثلاثة أقسام : القلب والمحيط وشبه المحيط ٠ ودول القلب هى دول الذوات (*) التى تملك أو تستحوذ على أكفأ اقتصاديات انتاجية ، والأكثر تقدما فى التكنولوجيا ٠ ويعتمد الانتاج فى دول القلب على رأس مال مكثف وعمال مهرة يتقاضون أجورا مرتفعة ، وتملك دول القلب أيضا أقوى المنشآت العسكرية ٠ ولا حاجة للقول بأنها تتلقى نصيبا غير متكافىء من عائد الاقتصاد العالمى ٠

ويتألف « المحيط » من دول ضعيفة اقتصاديا ، يعتمد انتاجها أساسا على انتاج السلع المكثفة العمالة الرخيصة الأجور ، وتعتمد اقتصادياتها الى حد كبير على اقتصاديات دول القلب التى ترتبط بها برباط وثيق للغاية ٠ ويتألف شبه المحيط من نوعية متوسطة من الدول يتشابه بعض انتاجها مع انتاج دول مناطق القلب ، ويتشابه بعض آخر مع ما يوجد فى المحيط ٠ وهكذا يقوم « شبه المحيط » بدور أشبه بدور المستغل لدول المحيط ، وكمنطقة مستغلة (بفتح الغين) من دول القلب ٠ ويدور صراع مستمر حول عضوية هذه الجماعات ٠ اذ تأمل جميع الدول فى سرعة الارتقاء والعلو ٠ وتتسم الحركة فى منطقة القلب أيضا بطابعها الاصطدامى ٠

وينقسم القلب ذاته بين دول الهيمنة ودول القلب المعهودة ٠ وتعد قوة الهيمنة دول قلب ارتقت الى مصاف دول الهيمنة اعتمادا على الاقتصاد العالمى برمته ٠ ويرى والرستين هذه الهيمنة أساسا من ناحية الميزة المقارنة : تزكيز أنواع معينة من المشروعات (أطلق عليها اسم صناعات الرصاص) داخل دول القلب ٠ وتحتل الدول المهيمنة مكانة متفوقة خاسمة فى الانتاجية الزراعية الصناعية ، وفى شئون المال والاستثمار ، وتهيمن على تجارة العالم ، وتحتل نصيب الأسد فى سوق العالم ، ومن ثم فانها

(*) Haves.

الرغم من المحاولات التى قامت بها دول بالذات لانشاء امبراطورية عالمية في العصر الحديث ، الا أنها جميعا قد باءت بالفشل ٠

وشدد والرستين مثلما فعل الواقعيون على التنويه بالطابع الفوضوى للنظام الدولى ٠ فمن الناحية الأساسية ، فان الطبيعة التنافسية للنظام قد منعت الاحتكار ، كما حال توازن القوى فى النظام القائم بين الدول دون تحكم دولة واحدة فى الاقتصاد العالمى (٣٥) ٠ وتؤدى الفوضى السياسية الى ظهور شكل ما من النظام الاقتصادى العالمى ٠ انه اقتصاد عالمى رأسمالى قائم على تقسيم عمل دولى ٠

ويصنف محللو الأنظمة العالمية الاقتصاد العالمى فى ثلاثة أقسام : القلب والمحيط وشبه المحيط ٠ ودول القلب هى دول الذوات (*) التى تملك أو تستحوذ على أكفأ اقتصاديات انتاجية ، والأكثر تقدما فى التكنولوجيا ٠ ويعتمد الانتاج فى دول القلب على رأس مال مكثف وعمال مهرة يتقاضون أجورا مرتفعة ، وتملك دول القلب أيضا أقوى المنشآت العسكرية ٠ ولا حاجة للقول بأنها تتلقى نصيبا غير متكافىء من عائد الاقتصاد العالمى ٠

ويتألف « المحيط » من دول ضعيفة اقتصاديا ، يعتمد انتاجها أساسا على انتاج السلع المكثفة العمالة الرخيصة الأجور ، وتعتمد اقتصادياتها الى حد كبير على اقتصاديات دول القلب التى ترتبط بها برباط وثيق للغاية ٠ ويتألف شبه المحيط من نوعية متوسطة من الدول يتشابه بعض انتاجها مع انتاج دول مناطق القلب ، ويتشابه بعض آخر مع ما يوجد فى المحيط ٠ وهكذا يقوم « شبه المحيط » بدور أشبه بدور المستغل لدول المحيط ، وكمنطقة مستغلة (بفتح الغين) من دول القلب ٠ ويدور صراع مستمر حول عضوية هذه الجماعات ٠ اذ تأمل جميع الدول فى سرعة الارتقاء والعلو ٠ وتتسم الحركة فى منطقة القلب أيضا بطابعها الاصطدامى ٠

وينقسم القلب ذاته بين دول الهيمنة ودول القلب المعهودة ٠ وتعد قوة الهيمنة دول قلب ارتقت الى مصاف دول الهيمنة اعتمادا على الاقتصاد العالمى برمته ٠ ويرى والرستين هذه الهيمنة أساسا من ناحية الميزة المقارنة : تزكيز أنواع معينة من المشروعات (أطلق عليها اسم صناعات الرصاص) داخل دول القلب ٠ وتحتل الدول المهيمنة مكانة متفوقة حاسمة فى الانتاجية الزراعية الصناعية ، وفى شئون المال والاستثمار ، وتهيمن على تجارة العالم ، وتحتل نصيب الأسد فى سوق العالم ، ومن ثم فانها

(*) Haves.

تجنى أعظم مردود اقتصادى • وترتب على ذلك أن أصبح بمقدور دول الهيمنة فرض مجموعة من القواعد على النظام •

ولم يتحقق الوضع المهيمن الحق الا فى ثلاث دول ، ولفترات وجيزة فقط ، كما قال والرستين : فى المقاطعات المتحدة (١٦٢٠ ـ ١٦٧٢) وبريطانيا العظمى (١٨١٥ ـ ١٨٧٣) والولايات المتحدة (١٩٤٥ ـ ١٩٦٧) • واضطلعت الحروب العالمية بدور رئيسى فى تعزيز المكانة المهيمنة لكل حالة من هذه الحالات (٣٦) • فلقد تطور موقف المقاطعات المتحدة بعد نشوب حرب الثلاثين عاما ، وجاءت سيطرة بريطانيا نتيجة لانتصارها على فرنسا فى الحروب النابليونية ، وتمت السيطرة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية • وتحققت محاولة فرض الامبراطورية العالمية بفضل لويس الرابع عشر ونابليون والألمان فى القرن العشرين • وحدث ذلك أثناء عهود من الضعف السائد النسبى (الهولاندى أو البريطانى) • وتماثل موديلسكى هو ووالرستين فى القول بأن الدول المهيمنة كانت فى المقام الأول قوى بحرية ، وان كانت أصبحت قوى برية أيضا لكى تقف فى وجه المتحدين الذين يعتمدون على قواعد برية •

ويخص المنظرون من أتباع نظرية الأنظمة العالمية الحرب بمكانة خاصة فى تطور واتساع الاقتصاد العالمى الرأسمالى • ففى الواقع أن النظام الرأسمالى هو النظام الذى حرض جميع مكدسى رأس المال بعضهم على بعض (٣٧) • ويحاجى والرستين بالقول بأنه من المقدور تصور الحرب « كفاحا لتشكيل بنيان مؤسسات الاقتصاد العالمى الرأسمالى حتى يمكن انشاء نوع ما من السوق العالمى الذى تساعد اجراءاته آليا على تجنيد فاعلية اقتصادية بالذات (٣٨) » •

وعلى الرغم من أن الحروب العالمية قد استطاعت تكييف المستويات التوسعية للتقدم الاقتصادى ، الا أن هناك حدا معينا يتعذر عنده للاطار السياسى الخاضع للمهيمن القديم اثبات كفايته لتسيير انتاج السلع العالمية وتوزيعها على نطاق واسع • وهكذا يقول كريستوفر تشاسدون : « انه بالمقدور فهم الحروب العالمية وبزوغ وسقوط قوى القلب المسيطرة كعملية اعادة تنظيم عنيفة لعلاقات الانتاج على نطاق عالمى • مما يساعد على زيادة تدويل الانتاج الرأسمالى (٣٩) » • وتعد الحروب العالمية أساسا محاولات لاعادة انشاء البنيان السياسى بين الدول لكى تعكس الحقائق الاقتصادية المتغيرة ، ولكى تحول القوة السياسية العسكرية للمتحدين الصاعدين الى مشاركة أعظم فى فائض العالم (٤٠) •

وأسفرت الحروب العالمية عن تتويج قوة مهيمنة جديدة ، وان كانت هيمنة الغالب لا تدوم • وتمشيا مع ما يراه أصحاب نظرية الأنظمة العالمية فان قيمة هذه الهيمنة مرتبطة الى حد كبير بالعوامل الاقتصادية أكثر من ارتباطها بالعوامل العسكرية • فالحفاظ على الهيمنة مكلف لما يكبده من نفقات عسكرية ورزوح فى أصفاد البيروقراطية • وترتفع الضرائب وأثقالها عند المهيمن ، وتؤدي التطورات الرأسمالية المتقلبة الى حدوث تغيير فى توزيع القدرات الانتاجية بين دول القلب تفقد القوة المهيمنة حدها التنافسى فى انتاج الصناعات الرائدة ، ويتدهور الانتاج الزراعى والصناعى ، وتنزع الأجور فى الدولة المهيمنة الى الارتفاع مما يقلل من القدرة على التنافس ، ويتغير معدل المربح التفاضلى الى حد يدفع رأس المال الى الهروب أو التسرب من الدولة المهيمنة • ويترتب على وجود السوق الحرة انسياب رأس المال والتكنولوجيا ، وانتقالها للدول الأخرى ، ويتعرض التجديد الذى منح القوة المهيمنة الأفضلية فى التنافس دوما للنقل من الآخرين • وليس بمقدور دول القلب المهيمنة التحكم فى هذه العملية •

ومن المهم أن يدرك ارتداد هذا التغير فى توزيع القوة ــ فى نظر والرستين ــ الى النظام الاقتصادى الكامن والمعدلات المتقطعة فى التطور الرأسمالى • وربما كانت للتحولات فى ميزان القوة السياسية العسكرية أهميتها ، ولكنها تتحقق نتيجة لمؤثرات اقتصادية •

وبمجرد تركز القوة فى قبضـــة المهيمن ، تبدأ فى التعرض للوهن وتخلق دورة من التركيز وتوزيع القوة بين القوى المهيمنة وغيرها من دول القلب • ويصنف أصحاب نظرية الأنظمة العالمية ما يحدث فى دورة مؤلفة من أربع مراحل :

١ ــ السيطرة الصاعدة ، وفيها يقع خلاف حاد بين الدول المتنافسة لوراثة المهيمن الراحل •

٢ ــ انتصار المهيمن أو فى هذه المرحلة يتجاوز المتحدى المهيمن الأقدم المتدهور •

٣ ــ نضج الهيمنة أو الهيمنة الحقة •

٤ ــ الهيمنة المتدهورة ، وفيها تحدث منافســـة حادة بين المهيمن الأقدم وخلفائه المتوفين (ولسبب ما لا يحدث تقاطع بين مراحل الهيمنة الصاعدة والهيمنة المتدهورة) (٤١) •

ويستــــتهل تدهور الهيمنة عهدا تتزايد فيه المنافسة العســـكرية والاقتصـــادية ، وتحاول القوة المهيمنة فرض تحكم مباشر وقاطع على « دول المحيط » ، يؤدى الى وقوع اصطدام بين دول القلب بالاضافة الى مقاومة من « دول المحيط » ، وتزداد هذه الصراعات تعقيدا من تأثير تزايد ركود الاقتصاد العالمى وسياسات حماية التجارة فى دول القلب • وبمرور الزمان يبدأ تحالف المهيمنين فى التفكك ، وتبزغ عادة دولتان تضطلعان بدور التنافس • وعادة يكون المنتصر هو الدولة التى تظل حليفة للمهيمن المتطور • وحققت كل من الامارات المتحدة وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة مكانتها المهيمنة بعد أن دب الوهن فى قوى القلب المنافسة الأخرى التى أنهكت قواها فى حروب بين دول القلب طبقا لما يقوله تشيس دن ، وان كان نجاحها قد اعتمد أكثر من ذلك على مميزاتها الاقتصادية التنافسية أكثر من اعتماده على التفوق العسكرى ، بالرغم مما يجمع هذه المؤثرات من أهمية (٤٢) • وتظهر بشائر خلق دولة قلب مهيمنة فى أى عهد طويل من النمو الاقتصادى ، الذى يعتبر أيضا عهد سلام نسبى (٤٣) • وهكذا يكون التركيز على قطب واحد مقترنا بالسلام النسبى ، ويكون التركيز المتعدد الأقطاب مقترنا بمستويات أعلى نسبيا من الحرب •

وليست دول القلب المهيمنة هى التى تبدأ بشن الحروب العالمية ، ولكن من يقدم على ذلك هو المتحـدى الصاعد داخل القلب • ويتفق أصحاب نظرية الأنظمة العالمية مع النظريات الأخرى لدورات الحرب على أن المتحدين فى هذه الحروب العالمية قد أخفقوا دائما ، ويبدو أن السبب ذو شقين : الأول استراتيجى • اذ يحاول المتحدى اخضاع مناطق لسيطرته تتميز بشدة اتساعها مما يصعب غزوها واخضاعها • ويرتبط بهذا الخطأ الاخفاق فى وضع استراتيجية للتنافس فى الانتاج • الشق الثانى مستمد من منطق الانتقاد العالمى الرأسمالى ذاته ، لأن المتحدى يمر بوقت عصيب عندما يحاول جمع حلفاء له • وهى حقيقة لا يستبعد نسبتها الى الخوف من ألا يساعد انشـــاء امبراطورية عالمية على تقديم خدمة لصالح هؤلاء الحلفاء • بيد أن ما يضمن تحقيق ذلك على نحو أفضل هو استمرار الاقتصاد المتعدد الأقطاب الرأسمالى (٤٤) • وبعبارة أخرى ، يكتشف المتحدى صعوبة العثور على دول مستاءة أخرى ، لأن معظم دول القلب من قوى الأمر الواقع • وهكذا ففى نظر أصحاب نظريات الأنظمة العالمية ، يلعب توازن القوى دورا مهما فى تقرير نتيجة الحروب العالمية ، وان كان الأساس الموضوعى لتوازن القوى هو طبيعة النظام العالمى الرأسمالى بالذات (٤٥) •

فاذا كانت دورة الحرب كامنة فى المنطق الأساسى للتطور المتقطع والاستغلال والتنافس والصراع القائم فى الاقتصاد العالمى الرأسمالى . فكيف يستطاع قطع دورة الحرب ؟ المفروض أن فرص السلام ستزداد بعد انحلال النظام القائم ، وحلول النظام الاشتراكى العالمى محله • وفى احدى الروايات (التى جاءت عند تشيس دن) فان ما يعنيه النظام الاشتراكى العالمى - أساسا - هو استبدال (أو الاستعاضة) عن الرأسمالية بزعامة عالمية عقلانية اقتصـــادية عن طريق نظام اتحادى وديموقراطى للحكومة العالميـــة (٤٦) •

وأخيرا ، علينا أن نلاحظ احدى المشكلات التى أضنت جميع أصحاب نظريات التاريخ البنيوى الى حد ما • فمن المتفق عليه بوجه عام أنه قبيل الحرب العالمية الأولى (والحرب العالمية الثانية بالنسبة لهذه المسألة) كانت بريطانيا هى القوة المهيمنة ، وألمانيا هى المتحدية الأولى • فما الذى يمكن أن نفعله ازاء ما حدث ١٩١٤ ، عندما تفوقت الولايات المتحدة بالفعل على كل من بريطانيا وألمانيا فى ميدان الانتاج الصناعى ، وتزعمت المعسكر الذى انضمت اليه وتحكمت فى الناتج القومى ؟ بل وجاءت احصاءات ما قبل الحرب العالمية الثـــانية أكثر ابتعـــادا عن التكافؤ لصـــالح الولايات المتحدة (٤٧) • فلو صح أن الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية كانتا حربين للخلافة فى الهيمنة ، فسيكون المتوقع آنئذ أن تتورط الولايات المتحدة فى الاقتتال المبدئى ، اما كمتحدية صاعدة (تسعى للحاق) أو كدولة مدافعة تدافع عن هيمنتها • وفى كلتا الحالتين ، لم يكن التحدى الألمانى موجها الى الولايات المتحدة • واستطاع موديلسكى انقاذ حجته بالاشارة الى التفوق البريطانى البحرى حتى فى الثلاثينات (وان كانت أهمية هذا الاجراء مازالت موضع شك فى أهمية القوة البحرية) ولكن بالنسبة لأولئك الذين يشددون على التمسك بمعيار الاقتصاد والصناعة كجوهر الهيمنة ، فان تأخر أمريكا فى الاشتراك فى الحربين العالميتين يعرض احدى المشكلات • فاذا كانت الولايات المتحدة لم تكن المبادرة أو المدافعة الرئيسية ، فكيف يستطاع القول بأن هاتين الحربين قد استغلتا بقصد الزعامة العالمية ؟ ان القول بأن اشتعال الحرب جاء نتيجة للتغير فى الزعامة ليس كافيا • فمن الواجب عـــدم الخلط بين النتـــائج والأســـباب •

أمواج ك (كوندراتيف) :

أدمج أصحاب نظـــريات الدراسات الطويلة والأنظمـــة العالمية بعض دورات اقتصادية تدعى موجات كوندراتيف فى نظرياتهم عن دورة زعامة

العـــالم · وزعم العـــالم الاقتصادى الروسى نيقولاى كوندراتيف فى العشرينات اكتشافه لموجات خمسينية (أى تقع كل خمسين سنة) أو دورات فى الأسعار والانتاج والاستهلاك فى اقتصاديات البلدان الرأسمالية الكبرى ، وذكر أن هذه الدورات بمثابة مؤشرات للايقاعات الكامنة فى النظام الاقتصادى الدولى فى جملته ، ووجود اتصال بين الحركات الصاعدة فى الموجات الاقتصادية الطويلة متصلة بوقوع حرب كبرى · وتكهن برد الحروب الى اشتداد الصراع الاقتصادى على الأسواق والمواد الخام التى تصحب الخطوة المتسارعة للنشاط الاقتصادى وارتفاع الأسعار ونمو الانتاج الذى وقع فى الحركة الصاعدة (٤٨) · وبينما ابتعد كثيرون من علماء الاقتصاد الآن عن الايمان بوجود مثل هذه الموجات (موجات ك) الا أن أتباع نظرية الدورة الطويلة لا يزعمون فقط أنهم اهتدوا اليها ، ولكنهم يصرون على القول بأنهـا تعمل بطريقة موازية لدورات الزعامة العالمية · فهناك اتصال بين دورات زعامة العالم التى تدوم مائة سنة وبين موجتين من موجات ك · ولما كانت موجات ك متصلة بدورات الزعامة ، فانها مقترنة أيضا بدورات الحرب العالمية (٤٩) ·

وأثبت طومسون وزوك أن معظم الحروب التى وقعت بين ١٧٨٠ و١٩١٤ ، وفقا لنبوءة العالم الروسى قد نسبت الى المرحلة الصاعدة لموجة ك ، كما تنبأ بها كوندراتيف · وتنزع حـركة الصعود فى الأسعار الى استباق الحروب الكبرى ، وتتوافق منعطفات التحول العليا لموجات ك مع نهاية الحروب الكبرى (٥٠) ·

ويحاجى طومسون وزوك أيضا بالقاء مسئولية الحروب الكبرى ــ الى حد كبير ــ على شكل موجات ك ، وعلى الأخص ما يتعلق بتعزيز منحنى الصعود · واستنتجا أنه بالرغم من صعوبة الحكم بأن موجات ك هى التى أحدثت الحروب الكبرى ، أو أن الموجات الكبرى هى التى أحدثت موجات ك ، الا أن هناك علاقة بينهما · فالظاهر أن الحروب العالمية وموجات ك تعكسان عملية كامنة · واذا سلمنا بالصلة الوثيقة بين النظام السياسى العـــالمى وعالم الاقتصـــاد ، فان حـــدوث عدم استقرار فى احـــدى البنيات ستنقل الى البنيات الأخرى (٥١) ·

وجمع جوشيا جولدستين مجموعة مذهلة من المؤشرات الاقتصادية التى ترتد الى سنة ١٤٩٥ (٥٢) · وبعد أن استعان بمجموعات عديدة من البينات الاقتصادية تمكن من تحديد تواريخ النقاط الدنيا وذرى الموجات ك الخمسينية · والواقع أنه اكتشف وجود موجات طويلة فى الانتاج والاستثمار والتجديدات والأسعار والأجور (ولا تحدث هذه الموجـــات

متآنية ، ولكنها تحدث متعاقبة بدءا بموجة الانتاج) . وعجز جولدستين عن الاهتداء الى أية علاقة بين موجات ك وشيوع الحروب . فقد تساوى عدد الحروب على وجه التقريب فى الفترات الصاعدة والفترات الهابطة على السواء . ومع هذا فقد كشف جولدستين النقاب عن وجود ارتباط واضح بين موجات ك ودورة ضراوة الحرب (متوسط القتلى فى المعارك كل سنة) . وتماثل هو وطومسون وزوك فى اكتشاف شدة اشتعال الحروب الضارية فى المرحلة الصاعدة لموجات ك . واكتشف فى الموجات التسع التى حدثت بين ١٤٩٥ و ١٩١٨ أن كل قمة فى الحرب حدثت بالقرب من نهاية احدى المراحل الصاعدة . واعتقد أن تسعة من ذرى الحروب الضارية منذ ١٥٠٠ حدثت بالقرب من نهاية المرحلة الصاعدة لموجة ك . وكان الاستثناء هو الحرب العالمية الثانية (٥٣) . وظهرت ذرى الحرب الضارية محصورة بين الحركة الصاعدة للانتاج والحركة الصاعدة للأسعار ، مع ملاحظة أن الحركات الصاعدة للانتاج تسبق الحرب بعشر سنوات ، أو ما يقرب من ذلك ، وتسبق الحركة الصاعدة للأسعار بفترة محصورة بين سنة وخمس سنوات .

ويفسر جولدستين الصلة بين موجات ك والحرب بالقول بأن ازدياد الانتاج يؤدى الى زيادة طلب الموارد التى تؤدى بدورها الى التنافس الدولى على هذه الموارد . ويحدث هذا التنافس فى فترة تكون فيها زيادة الانتاج قد يسرت الزيادة فى امدادات مواد الحرب المطلوبة للقطاع العسكرى ، مما يؤدى الى شدة تزايد احتمال الحرب (ويعد هذا التفسير من حجج الضغوط الجانبية والابتعاد عن التشديد والتنويه بدور النمو السكانى) . ولما كانت الحرب محاولة مكلفة لذا تفضل الدول الاشتراك فيها عندما تتوافر الموارد بدرجة مناسبة (٥٤) عند نهاية الحركة الصاعدة للموجة الطويلة . وليتك تلاحظ كيف رجع جولدستين الى حجج مستوى دولة الأمة (الخاصة بالتساؤل الاقتصادى) للمساعدة فى تفسير نظرية مبنية على عوامل مستندة الى نظام الدولة (موجات ك) .

فما الذى يربط بين هذا الكلام ونظرية الموجة الطويلة لموديلسكى ؟ يرد جولدستين بالقول بأن دورات الهيمنة ودورة الموجة الطويلة الاقتصادية بالرغم من عدم اشتراكهما فى مرحلة واحدة ، الا أنهما تعملان متزامنتين مع الموجة التوسعية للدورة الاقتصادية . وبذلك يتضح أن التدهور فى الهيمنة لا يؤدى فى ذاته الى الحرب ، ولا يكشف عن خطورته الا اذا تزامن هو ومرحلة توسعية فى الدورة الاقتصادية . وليس التوسع الاقتصادى خطيرا فى ذاته أيضا . فلابد أن يكون مصحوبا بركود فى الهيمنة . فمثلا ، لم يكن التوسع الاقتصادى فى الستينات من هذا القرن مصحوبا بحروب

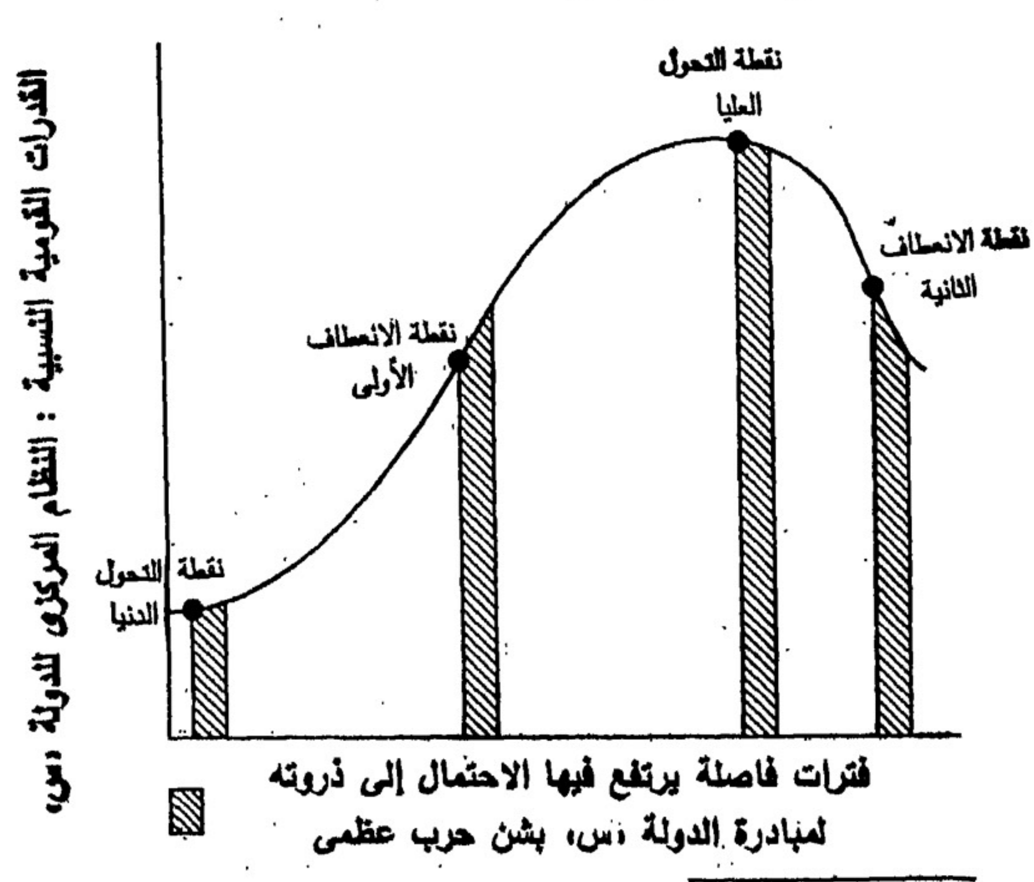
كبرى بفضـــل احتلال الولايات المتحدة لمكانة المهيمن القوى . ويتنبأ جولدستين بحركات صاعدة جديدة تتواءم هى وما حدث من تضاؤل فى استمرار الهيمنة الأمريكية بين ٢٠٠٠ و ٢٠٣٠ (٥٥) .

وفحص جاك ليفى المشـــكلة للمواءمة بين بينات جولدستين عن الدورات الاقتصادية للانتاج والحروب العشر العامة فى القرون الخمسة الأخيرة (٥٦) . ولم يتركز اهتمامه على ذرى ضراوة الحرب ، ولكنه عنى ببدايات الحرب . فعند النظر فى أمر دورة الانتـــاج وحدها (فعلينا ألا ننسى أن نظرية جولدستين قد استندت على ارتفاع الانتاج وهبوطه أكثر من تركزها على الأسعار وباقى المتغيرات) اكتشف ليفى صورة مغايرة لنظرية جولدستين . اذ بدأت أربع من عشر حروب فى منتصف أو نهاية الحركة الهابطة.وحدثت حربان فى بداية الحركة الصاعدة أكثر من حدوثها قرب نهاية الحركة الصـاعدة ، كما توحى نظرية جولدستين . واندلعت حروب كثيرة بالقرب من فترة الانتقال من الحركة الهابطة الى الحركة الصاعدة بحيث يصبح نسبة الخسائر المصاحبة لها الى الحركة الصاعدة بالرغم من احتمال بدء الحرب فى الفترة الهابطة ، مما يفسر لماذا اكتشف جولدستين وجود ارتباط بين موجات ك وضراوة الحرب ، وليس بين موجات ك وبدء الحرب .

ولا يقتصر الأمر على ادراك أتباع نظرية الدورة الطويلة أن موجات ك تمثل جانبا مهما من بنيان الاقتصاد العالمى ، الا أن أصحاب نظرية الأنظمة العالمية يرونها كذلك(٥٧) .ويعتقد أن ارتفاع وهبوط أو انحدار القوى المهيمنة يتزامن مع موجتين من موجات ك ، وان تعذر معرفة العدد الدقيق لموجات ك المكونة لدورة الهيمنة (٥٨) . وبينما أوضح بحث جولدستين أن ذرى الحرب المصاحبة تحدث أثناء الحركة الصاعدة فى الموجات ك ، خصوصا بين ذروة دورة الانتاج وذروة دورة الأسعار ، قام تشيس .ن بقلب هذه الحجة رأسا على عقب . فلو صح أن الضراوة تصل الى قمتها بعد قمة الانتاج،فان هذا يعنى أن ذرى ضراوة الحرب تحدث بعد بداية التأرجح الهابط فى كل من دورتى الاستثمار والانتاج . ومن هنا استطاع الاهتداء الى تفسير أقرب بصفة مباشرة الى الماركسية . فالتأرجحات الهابطة هى الفترات التى يتيسر فيها للدول الكثير من الموارد الصـــالحة للحرب (كما يوحى جولدستين) . وفى ذات الوقت ، تؤدى المغالاة فى الانتاج خلال هذه المرحلة الى زيادة التنافس مع الأســـواق الأجنبية وفرص الاستثمار . وبذلك يصبح الضغط لتسخير قوة الدولة بحماية نصيبها فى الأسواق أو توسيعها وفرص الاستثمار خلال فترات الانكماش عاملا مهما فى الانزلاق نحو الحرب (٥٩) .

نظرية دورة القوى النسبية لدوران :

وضعت نظرية تشارلز • ف دوران عن دورة القوة النسبية نظرية صنع قرار الحرب فى سياق صعود وهبوط القوة النسبية للدول العظمى (٦٠) • ويعتقد دوران أن قدرات القوة للدول بالنسبة للأعضاء الآخرين المنتمين للنظام المركزى للقوى العظمى تتبع طريقا دورانيا من النمو والنضج والتدهور • وبالرغم من اختلاف حالات العلو والهبوط لكل دولة ، وأيضا طول الوقت الذى تستغرقه لبلوغ هذه القمم وأدنى نقاط تداعيها ، الا أن كل قوة عظمى تمر من خلال هذه الدورة • ويتمثل النمط العام فى الخطوات الآتية : « حدوث ارتفاع فى القوة النسبية ينتهى أمره بالتمهل حتى بلوغ ذرى القوة النسبية ، وانحدار فى القوة النسبية ينتهى بالمثل بامهال الخطى (٦١) • وترجع الدوزة الى حد كبير الى تقطع فى معدلات النمو الاقتصادى الداخلى • ولما كانت القوى الكبرى تنزع الى المشاركة فى الحروب الأكبر ، فان هذه الديناميات الخاصة بالقوة تبدو قادرة على تقديم العون فى تفسير الحروب الأكبر فى التاريخ ، أو ما سماه دوران بالحرب الممتدة (*) (٦٢) •



(*) extensive Wars.

وعلى الرغم من أن هذه النظرية قد تبدو فعالة فى مستوى دولة ـ الأمة لتناولها دورات القوى القومية ، الا أنها فى الواقع نظرية خاصة بالنظام الدولى • اذ تعد نظرية دورة القوة لدوران دورة للقوى النسبية ، لأن رحلة الدولة من خلال الدورة تعتمد بنفس القدر على قوة الآخرين مثلما تعتمد على نموها الداخلى أو انحدارها • وترى نظرية دورة القوة النسبية كأغلب النظريات أن سياسات الدول ومسالكها ترتكن الى حد كبير على موقعها فى النظام ، وفى هذه الحالة على موقعها فى دورة القوة النسبية • ومن المرجح أن تحدث الحرب عندما تصل الدولة الى أربع نقاط حرجة خلال الدورة • ففى كل نقطة من هذه النقاط يحدث انعكاس مفاجىء فى طريق القدرات النسبية • وتشتمل الدورة الكاملة على نقطتى انعطاف ونقطتى تحول ، كما يبين من الشكل السابق •

ونقطة التحول الدنيا (وفيها تدخل معظم الدول نظام القوى العظمى) هى النقطة التى يتغير فيها الموقع النسبى للدولة من قوة منحدرة الى قوة صاعدة ، عندما تبدأ فى التزايد قدراتها التى تتناسب هى وقدرة القوى الأخرى • وتمثل نقطة الانعطاف الأولى النقطة التى عندها تبدأ القدرات النسبية للدولة ـ بينما هى مستمرة فى الارتفاع ـ فى الارتفاع بمعدل أكثر امهالا للدلالة على أن القوة المتزايدة المبدئية السريعة ليس بمقدورها الاستمرار دون توقف عند حد • ونقطة التحول العليا هى النقطة التى عندها تبدأ قدرات الدولة التى تتناسب وقوى أعضاء النظام الآخرين فى الانحدار • وتتحول الدولة من قوة صـــاعدة الى قوة منحدرة • ونقطة الانعطاف الثانية هى النقطة التى يبدأ عندها الانحدار النسبى للدولة بعد أن كان مسرعا فى البداية والهبوط على نحو أكثر تمهلا ، اشارة الى أن المستقبل قد يكون أكثر اشراقا •

والســؤال النظرى الحاســم هو لماذا تعتبر هذه الأحوال خطيرة بالذات ؟ والاجابة معقدة ، ولكنها مستصوبة • فهى تضــــم نظريات عن تخطيط الحكومة وصنع القرار وتصورات الدور القومى ، وأيضا نظرية خاصة بالتقدم المتقطع • ويحاجى دوران بالقول بأن الزعماء القوميين يجرون النبوءات الطويلة المدى عن طريق عملية تقدير استقرائى فحسب (يعنى عملية اسقاط تتخذ شكل الخط المستقيم) من تجربة الماضى • فاذا كان العقد الماضى ، أو ما يقرب من ذلك ، قد مر بعملية صعود سريع فى القوة النسبية للدولة بالمقارنة بالدول الأخرى فى النظام ، فسيعتمد التخطيط على مواصلة هذا الميل • ومع هذا فكل منها غير قابل للتنبؤ أساسا ، وكل منها يكشف بغتة عن خطأ التفكير السالف خطأ جذريا فى النقطة التى يعد فيها الوقوع فى الخطأ أخطر ما يهدد مكانة الدولة (٦٣) •

ويعتمد المسلك القومى – من جانب – على تصور الزعيم لدور الدولة فى نطاق النظام • وفضلا عن ذلك ، فان هذا التصور للدور القومى يعتمد – أساسا – على مكانة الدولة ضمن النظام من ناحية قدراتها النسبية فى جانب القوة • ويعنى أى تغيير فى القدرات النسبية حدوث تغيير فى الأدوار (يشمل الجميع من الزعيم الى الأتباع)• ويصعب أن تضطلع الدول بهذه النقلات التى أحدثها اجتياز النقاط الحرجة فى دورة القوة • فبينما تدعو النقاط الحرجة الى احداث تحولات مسبقة فى الدور الرئيسى،الا أن ظهورها المباغت يراوغ أية محاولة متقدمة لاكتشافه، ومن هنا ارتفعت درجة عدم اليقين ، وازداد تعرض الزعماء للغلو فى رد الفعل ، واساءة الادراك التى قد تسوقهم الى اختيار الحرب (٦٤) •

على أن أسباب الحرب تختلف من حالة لأخرى ، وترتكن على أية نقطة من النقاط الحرجة وصلت اليها • ولكل نقطة منطقها وديناميتها • فمثلا عندما تتضاءل القوة النسبية للدولة ، فلابد أن يتضاءل بالتبعية دورها ومظاهر اهتمامها • ولكن الدول تحجم عادة عن قبول هذا الحط من مكانتها وتأثيرها • ومن ناحية أخرى ، عندما تزداد القوة النسبية للدولة ، فان اهتماماتها وأدوارها تتزايد أيضا ، ولكن غالبا ما يعزف الأعضاء الآخرون فى النظام عن السماح بتوسع أفعال الدولة الصاعدة • وهكذا ففى كلا الحالين ، يظهر التعارض بين قدرات الدولة ودورها ، ولكن على أنحاء شتى (٦٥) •

ولا يقتصر الأمر على تعرض رد فعل الدولة للتغير الحرج الذى يتصف بأهمية ، ولكن ينبغى أن يعمل حساب أيضا لرد فعل الأعضاء الآخرين فى النظام تجاه التغير أيضا (٦٦) ، وأن الأعضاء الآخرين فى النظام يبتلون أيضا باساءة الادراك ومشاعر القلق • وفى الظروف العادية يتيسر لجميع دول النظام التخطيط لنقلات القوة النسبية ، ولكن هذه المخططات تتعرض للتصدع عند جميع البلدان عندما يحدث تغير محرج للدولة الكبرى • اذ تفجر ظواهر مستوى النظام الدولى ظواهر المستوى الفردى (ادراك التهديد أو الفرصة) بين النخبة السياسية فى جميع الدول الكبرى •

وتحمل دورة القوة ضمنا بعض العواقب التى تتمثل فيما يحدث من رد فعل على مسلك دولة الأمة،وان كانت لها أيضا عواقب ضمنية تترك أثرها على شتى جوانب النظام • فعندما تمر عدة دول فى النظام فى ذات الوقت من خلال نقاط حرجة فى دورة القوة النسبية ، فان مثل هذه الحالة تحدث أثرا مؤسفا على توليد الضغوط لاحداث تحولات فى الدور ، بينما

تدعـو فى نفس الوقت الى المبـادرة بالتغيرات فى التوقعـات عن التوازن النسبى فى القوة . وهذا يؤدى الى حدوث عدم وثوق بنيوى هائل فى النظام ، وينتـقص من قدرة أعضـاء النظام على مواجهة التغير . ان هذا الابتعاد عن التوازن يعرض النظام بدرجة كبيرة للحروب الممتدة التى قد تؤدى فى نهاية الأمر الى حدوث تحول فى النظام الدولى عينـه (٦٧) . والظاهر أن هذا هو ما حدث فى الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى . وتمشيا مع ما ذكره دوران ، فان ما بين ١٨٨٥ و١٩١٤ ، مر كل عضو فى النظام المركزى للقوى الكبرى من خلال احدى النقاط الحرجة فى دورته للقوة (٦٨) .

ويسود الاستقرار النظام الدولى عندما تكون تحركات أعضاء النظام داخل دورة القوة روتينية ومتوقعة . ففى هذه الحالات ، تكون الفجوة بين المصالح والقدرات صغيرة بالنسبة للفاعليات الكبرى ، وينعم النظام بتوازنه . ووفقا لما ذكره دوران تتماثل الأنظمة ثنائية الاسـتقطاب هى ومتعددة الاستقطاب فى حالات الاستقرار (أو عدم الاستقرار) . فليس العامل الحاسم هو الاختلاف فى البنيان بين النظامين ، ولكنه النقلة من النظام المتعدد الاستقطاب الى الثنائى الاستقطاب ، التى تحدث عندما يمر عضو من الفاعليات الرئيسية فى النظام من خلال نقاط حرجة فى دورة القوة النسبية (٦٩) .

دورة القوة النسبية : متضمنات :

عندما ألف دوران كتـابه فى خريف ١٩٨٩ قبيـل تفكك الاتحاد السوفيتى الى دول منفصلة، فانه اعتبر هذه الدولة قد مرت بأول منعطف دال على اهمال معدلات النمو ، وكانت الولايات المتحدة قد اجتازت ذروتها فى القوة النسبية ، وان كانت لم تبلغ بعد حالة « الانحدار » . وبلغت اليابان الحـد الأقصى لمعدل نموها فى أول نقطة انعطاف . وتنبـأ دوران بحدوث تحولات حرجة فى النظام الدولى فى المستقبل عندما تواجه الأحوال الآتيـــة :

١ ـ وصول الاتحاد السوفيتى الى نقطة تحوله العليا .

٢ ـ وصـــول القوة النسبية للولايات المتحدة الى نقطة الانحدار النسبية .

٣ ـ وصول الصين الى أقصى معدل نمو .

٤ ـ بلوغ النمو اليابانى مرحلة انخفاض عائده الهامشى .

٥ ــ دخــول المجتمع الأوربى النظام كمنافس كبير (٧٠) • وعلى الرغم من صــعوبة تقييم هــذه النقــاط دون انتفاع ببعض المنظــورات التاريخية ، الا أن أحداث أواخر ١٩٨٩ وبواكير ١٩٩٢ تبين أن النقطتين الاولى والثانية قد تم بلوغهما ، والنقطتين الرابعة والخامسة فى طريقهما للتحقق •

دورة القوة النسبية : بحث تجريبى :

قبــل أن تغمرنا النبوءات علينا أن نتساءل عن حال النظرية بعد مواجهتها للاختبار التجريبى ، « عال العال » ، وفقا لما يقوله أنصارها • وبحث دوران وبارسونز دورات الدول التســـع التى تؤلف نظام القوى الرئيسية من ١٨١٦ حتى ١٩٦٥ ، وافترضــا أن المبــادرة بشن الحرب الممتدة قد بلغت ذروتها خلال النقاط الأربع الحرجة ، ولابد أن تتناقص بابتعادنا فى الزمان عن ازدياد مثل هذه النقاط • وكانت هناك ٢٣ فترة حرجة خلال السنوات موضع البحث ، وشنت ٢٦ حربا خلال هذه الفترات الحرجة • أما الفترات التى زاد فيها عدد الفترات الحرجة فقد احتوت على ٥١ مبادرة لشن الحرب•ومع هذا ، فان متوسط الحجم والضراوة وديمومة الحروب كانت أعلى كثيرا بالنسبة للفترات الحرجة ، مما سمح لدوران وبارسونز باســتخلاص القول بأرجحية اقدام الكبرى على شن الحروب التى تحدث ممتدة خلال احدى الفترات الحرجة • ولا ارتبــاط بين غلبة الحرب ودورات القوة النسبية ، لأن ما وقــع من حروب خــلال الفترات الحرجة لم يزد عن ٣٤٪ ، ولكن الحروب التى شنتها القوى الكبرى خلال الفترة الحرجة تصــاعدت الى ما هو أبعد من الحروب التى شــنتها فى أوقات أخرى (٧١) • هذا يعنى أن دورات القوى النسبية ليست متصلة بجميع الحروب ، وتقتصر على الحروب الكبرى بين القوى الكبرى •

وتبدو نقاط الانعطاف أكثر تقبلا لشن الحروب من نقاط التحول • فالظاهر أن القوى العظمى أميــل لبدء الحروب عندما يصــل معدل نمو القدرات النســبية الى الحــد الأقصى (أول منعطف) أو الحــد الأدنى (المنعطف الثانى) وتتعارض هذه النتيجة نوعا ما والفكر الشائع الذى يزعم ازدياد احتمال وقوع الحرب عندما تصل الدول اما الى ذروة منحنى قوتها النسبية أو حضيضها •

واذا تكلمنا بوجه عام ، فسنلاحظ أن القرن التاسع عشر بعد ١٨١٥ قد خلا من الحروب الكبرى لقلة تحركات القوى الفعالة داخل أو خارج النظام ، وكانت القوى الرائدة أو المتزعمة فى النظام تجتاز أجزاء من مسار قوتها اتصفت بخلوها من الازعاج وامكان التنبؤ بها • وكانت عملية ضغط

الحواشى المعتمدة على الاكتشاف المبكر تعالج بطريقة روتينية • ومقابل ذلك ، انغمست القوى الكبرى فى الحرب فى النصف الأول من القرن العشرين لدخول عدد كبير من الدول النقاط الحرجة فى دوراتها، ولدخول دول جديدة فى معترك النظام (كألمانيا فى أواخر القرن التاسع عشر) وتبعتها الولايات المتحدة ثم اليابان ، بينما انسحب بعض الأعضاء القدامى (النمسا - المجر) وعدلوا مواقف قوتهم النسبية وأدوارهم فى النظام (٧٢) •

وفى اختبار آخر لدوران ، جرت مباراة بين نظرية أورجانسكى فى انتقال القوة ضد نظريته فى دورة القوى ، وتقضى الاختبار الحروب الخمس من ١٨١٦ حتى ١٩٧٥) التى تورطت فيها القوى العظمى المتنافسة (دول القمة الثلاث أو الأربع فى النظام) على كلا الجانبين - حرب القرم والحرب الفرنسية البروسية والحربين العالميتين الأولى والثانية وحرب كوريا • وبينت النتائج أن التغيرات الحرجة فى القوة النسبية هى أفضل المنبئات بالحروب الممتدة بين المتنافسين ، أى تفوق فى هذه القدرة المساواة فى القوة أو وجود نقلات فى القوة كما ذكر أورجانسكى•وعلى الرغم من أن الثنائيات المتحاربة قد اتصفت بالسيمترية فى القوة (المساواة النسبية) واتصف العديد منها أيضا (بانتقال القوة) الا أن كلا من الثنائيات السيمترية والانتقالات قد أدت الى نشوب الحرب نصف الوقت • ومن جهة أخرى ، فان ٩٠٪ من النقاط الحرجة (أو ١٠٠٪) اذا احتسبنا الاتحاد السوفيتى باعتباره شريكا فى حرب كوريا ، قد أدت الى اشتعال حرب كبرى ، وبينما مرت ٣٥ر٥٪ فقط من الدول بنقاط حرجة فى دوراتها للفوق خلال هذه الفترة ، الا أن جميع الدول الست عشرة المشتركة فى الحرب اما تعرضت لتغيرات حرجة أو كانت تقاتل ضد دولة من هذا القبيل • اذ كان جميع المشاركين فى الحرب فى الدول التى تمر بنقاط حرجة تواجه دولة فى موقف حرج • ولعل الأكثر اثارة للاهتمام من كل هذه الأشياء اكتشاف دوران أنه فى كل حالة سبقت فيها حالة انتقال القوة (التى تحدث عنها أورجانسكى) الى الحرب ، كانت هناك نقطة حرجة قائمة أيضا • وبينما كان من الضرورى لحالات انتقال القوة أن تحدث حتى تستطيع النقاط الحرجة أن تؤدى الحرب ، فان نقلات القوة لم تؤد الى الحرب الا عند وجود نقطة حرجة أيضا (٧٣) •

وفى الوقت الحاضر لم يتحد أى بحث تجريبى نظرية دوران فى الدورة النسبية للقوة •

انتقال القوة والنظريات التاريخية البنيوية ـ مقارنة :

وعلى الرغم من الاختلافات المهمة ، فإن هناك جوانب مشتركة عديدة بين نظرية انتقال القوة ، والنظريات البنيوية التاريخية ، التى تحدثنا عنها الآن :

فأولا : وباستثناء نظريات انتقال القوة ، فانها جميعا تنطبق على نظام الدولة الحديثة الذى بدأ حوالى سنة ١٥٠٠ ٠

ثانيا : انها تتركز على الحروب الكبرى أكثر من ارتكازها على جميع الحروب الأصغر التى ولدت بين الدول ٠

ثالثا : باستثناء نظرية دوران عن دورانية القوة النسبية ، فانها تركز على الصراع بين الدولة المهيمنة فى النظام واحدى الدول المتحدية الصاعدة ٠

رابعا : قد وضعت جميعها نصب عينيها الأسباب البعيدة للحرب ٠

خامسا : فى جميع النظريات تؤدى المعدلات المتقطعة فى النمو بين أعضاء النظام دورا مهما فى احداث نوع من اللاتوازن فى النظام الدول قد يسفر عن وقوع الحرب ٠

سادسا : ربما قبلت أغلبيتها معتقدات نظريات التفاوت فى الوضع، وأثرت ما يقال عن أن الرضاء النسبى أو الاستياء النسبى من أوضاع النظام الدولى ، عامل مهم فى المسلك الذى تتخذه الدولة ازاء الحرب ، وان كان هذا العامل له أهمية عند بعض النظريات أكثر من البعض الآخر ٠

سابعا : باستثناء دوران، فان جميع هذه النظريات تنزع الى اعتبار تركيز القوة فى قبضة قطب مفرد ، أو بمعنى أصح فى قبضة زعيم النظام يمثل موقفا مستقرا مسالما نسبيا ، وان اتفقت أيضا على عدم دراسة مثل هذه الحالة الى ما شاء الله ٠

ومن النقاط المثيرة للاهتمام ـ نظريا ـ وغالبا ما تثار عند البحث فى مستوى النظام الدولى ، ما اتضح من أن العديد من العوامل التى يقال ان لها تأثيرا عليا (بتشديد اللام) على الحرب لها أثر فعال عندما تقترن ببعض المتغيرات النسقية الأخرى ، فمثلا : لقد اتفقت نظرية الدورة الطويلة ونظرية والرستين على القول بأن دورات القوة تتفاعل على نحو ما مع موجات ك لاحداث الحروب الكبرى ، ولكنها لم تتفق فى تحديد لماذا يحدث ذلك ٠

٢ ـ يرى وايمان ان القوة المتعددة الاستقطاب من المحتمل أن تؤدى الى الحرب عندما تشترك معها القوة العنقودية ثنائية الاستقطاب .

٣ ـ يرى ستول وشامبيون أن تركيز القوة داخل النظام قد يكون خطرا ، أو ذا تأثير سلمى اعتمادا على توزيع الرضا فى النظام .

٤ ـ يحاجى دوران بالقول بأن نظرية انتقال القوة عند أورجانسكى لا تؤدى الى الحرب الا اذا اشترك معها مرور أى بلد خلال احدى النقاط الحرجة داخل دورة القوة .

٥ ـ أثبت البحث القريب العهد لدانييل جيلر أيضا أن عوامل المستوى الثنائى وعوامل مستوى النظام الدولى مرتبطان برباط وثيق ، فبعد أن ركز على صلات نظرية استقرار المهيمن ونظرية انتقال القوة ، استخلص من ذلك وجوب مصاحبة تحولات القوة بين الدول المتنافسة لحالات من التفكك فى النظام الدولى ، تنذر باقتراب الحرب (٧٤) .

٦ ـ اكتشف طومسون أيضا أن ارتباط التفكك فى دورة النظام العالمى بانتقال القوة الثنائى يتسم بوجه خاص بالخطورة .

٧ ـ وأخيرا طالب روبرت نورث حديثا بالتقارب المتدائب بين نظرية الضغط الجانبى واتجاهات الواقعية البنيوية وانتقال القوة واستقرار المهيمن .

نظريات النظام الدولى : ذيولها :

لما كان التغير فى توزيع القوة والمكانة بوجه عام ، وتدهور زعامة النظام بوجه خاص ، يعجلان بوقوع الحرب ، فكيف نستطيع الحفاظ على السلام ؟ لعلنا نعرف أن الحفاظ على الوضع الراهن مستحيل . واذا كنا عرفنا من دراسات مستوى النظام الدولى (والثنائى) أن فروق معدلات النمو ستجعل من المستحيل تحقيق توازن فى القوى فى المدى البعيد . وأيا كان نوع الاستقرار القائم (أى تحقق عن طريق المهيمن أو غير ذلك) ، فلابد أن يكون استمراره مؤقتا مما يعزى الى حالة اللاتوازن العام للتطور المتقطع .

وكما تذكرنا عبارة الرئيس بوش الدائمة التردد : « النظام العالمى الجديد » ، فلقد اتضح أن تغيرات النظام الدولى التى وقعت خلال السنوات القليلة الماضية كانت فى الحق أشبه بزلزال فتت الأرض الصلبة للواقع . فلقد كان تدهور قدرات السوفيت مصحوبا بانحلال الامبراطورية الداخلية والامبراطورية الخارجية وتفتيت الكتلة العسكرية السوفيتية .

وظهر الناتو الآن بمظهر حلف بلا رسالة • وجاء خلق ألمانيا الموحدة بفاعلية جديدة قوية فى قلب أوربا • وفى ذات الوقت بدأت القدرات النسبية للولايات المتحدة (وبخاصة قدرتها الاقتصادية) فى التدهور بالمقارنة بكبار منافسيها • وشهدت أواخر الثمانينات وبواكير التسعينات نقلة فى القوة من الدرجة الأولى ، وأيضا انتقال دول عديدة خلال النقاط الحرجة فى دورة القوة ، وبازدياد الاستقطاب وتغير توزيع القوة ، أصبحنا نشهد تحولا رئيسيا فى النظام الدولى • ومن المرجح حدوث تغيرات أكبر فى مستوى النظام الدولى باقترابنا من نهاية القرن • وتثير جميع هذه التغيرات التساؤل حول هل سيتحقق التحسن فى النظام العالمى الجديد يفوق ما كنا عليه منذ أربع سنوات أو عشر مضت ، على حد قول الرئيس السابق ريجان •

ثمة أشياء كثيرة يمكن أن تقال عما حدث حديثا من تحول •

أولا : كانت التغيرات ثورية حقا ، بل القد وصف أحد المحللين التحول بأنه المكافىء الأساسى لأية حرب سيادية بغير وقوع أى عنف(٧٦) • والواقع أن جميع التغيرات فى النظام الدولى التى تحدث عنها أصحاب النظريات البنيوية التاريخية عند ذكر النقلات فى الهيمنة جار حدوثها الآن • فلقد ظهرت اعادة توزيع للقوى ، وحدث تعديل للحدود فى الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا ، ويلاحظ وجود هيرارشية جديدة فى المكانة • والظاهر أن هناك مجموعة جديدة من القيم سارية المفعول ، واستحدثت اجراءات ومؤسسات جديدة لادارة النظام •

ثانيا : لعله من الملفت أن تحدث هذه التغيرات بطريقة سلمية الى حد كبير • فلم تمثل الهيمنة أو الحروب العالمية جانبا من الصفقة • واذا ارتكنا الى مناقشاتنا السابقة لنظريات مستوى النظام الدولى ، فان هذه النتيجة لم تكن من بين النتائج التى كان من الضرورى أن نتوقعها • اذ يحتاج ما صادفنا من حظ حسن الى بعض الجهد • ويتعين النظر الى التحليل الآتى على أنه جزئى وتمهيدى •

أولا : لقد حدث انتقال للقوة ، ولكنه لم يتخذ شكل نقلة القوة التى تحض على الحرب ، التى اعتاد أصحاب النظريات التحدث عنها • فقد كان هذا الانتقال من النوع الذى اضطلعت فيه الدولة المندحرة بدور المتحدى (الاتحاد السوفيتى السابق) بدلا من القوة المهيمنة (الولايات المتحدة) • كما لم تكن النقلة نحو التكافؤ ، ولكنها كانت بالأحرى تحولا ابتعد عن المساواة النسبية التى اهتدت اليها القوتان العظميان عبر السنين • وعلى الرغم من وجود بعض ما يبرر الاعتقاد بخطورة نقلات

القوة المبتعدة عن التكافؤ ، فان النقلات التى كان يصبو اليها المتجدون المحتملون لبلوغ التكافؤ مع الدولة المهيمنة ، كانت هى الأكثر احتمالا أن تسوق الى الحرب (٧٧) • وبالاضافة الى ذلك ، فان تدهور القوة السوفيتية قد جاء نتيجة لتورط الولايات المتحدة وروسيا الآن فى سباق متبادل لنزع السلاح • فلقد اندفعت العسكرية السوفيتية فى انحدارها، وان كانت العسكرية الأمريكية قد تعرضت لعملية تخفيض فى أعدادها أيضا•

ثانيا : لقد تضاءل الى حد كبير دور استقطابية النظام الدولى ، وما سميناه بالاستقطابية العنقودية • فلم يعد نظام التحالف الثنائى الأقطاب للحرب الباردة قائما ، وانتقل حلف وارسو الى رحمة الله ، وطالب العديد من الدول المشتركة فيه (بما فى ذلك بوريس يلتسين فى روسيا !) الانضمام الى الناتو ، الحلف الذى مازال باقيا • ومن الصعب معرفة كيف نصف ما حدث ، فقد نشعر باغراء يدفعنا الى وصف ما حدث بأنه أحادى القطب ، وان كانت الأحلاف العسكرية قد لا تعنى الكثير ، اذا لم تكن موجهة ضد دولة أخرى أو مجموعة من الدول • ولم يعد الناتو يتمتع بهذا الوضوح فيما يهدف اليه • ومن المرجح أن يصاب بالوهن وتغرب شمسه فى المستقبل القريب • وصدر بيان بعد قمة يلتسين وبوش فى بواكير ١٩٩٢ ، ذكر فيه أن البلدين يتمتعان بالصداقة أكثر من كونهما عدوين . والظاهر أن الأنسب هو الاكتفاء بتصنيف هذا النسق بأنه لا استقطابى •

وعندما نراجع الايجابيات والسلبيات سنرى أن الافتقار الى وجود استقطاب للأحلاف قد يبدو شيئا حميدا • فلا يخفى أنه ارتبط بتخفيف التوتر الدولى ، ولعله يمثل خلفية ما حدث من انعكاس لسباق التسلح السوفيتى الأمريكى • وبقدر ازدياد احتمال تعاون روسيا هى والقوى العظمى الأخرى لتخفيف حدة الصراع الدولى عن طريق الأمم المتحدة (كما فعلت فى أزمة الخليج الفارسى) ومن خلال التنظيمات الاقليمية (مثلما حدث فى مؤتمر الأمن والتعاون فى أوربا) ، فان اختفاء الاستقطاب ربما أثبت نفعه للسلام العالمى •

ومع هذا وبينما أضحى النزاع بين أعضاء قلب النظام أقل احتمالا ، الا أن القوى العظمى ربما كانت أقل استعدادا أو مقدرة على كبح جماح أفعال صنائعها السابقين ، مما يؤدى الى زيادة الصراع فى المحيط أو شبه المحيط • ولعل الحرب الجارية بين الدولتين المستقلتين حديثا فى ارمنيا وأذربيجان على ناجورنو كاراباخ هى المثل الكلاسيكى لذلك •

كفانا هذا بالنسبة لانتقال القوة والاستقطاب . فما الذى يمكن أن يقال عن توزيع القوة (الاستقطابية) ؟ والحجة « الموضة » هى القول بأن موت الاتحاد السوفيتى قد خلق نظاما دوليا أحادى القطب ، لا تزيد فيه الولايات المتحدة عن مجرد قوة عظمى حقة ، يعنى الدولة الوحيدة التى تملك قدرات متفوقة فى جميع الميادين المتصلة بالقوة من عسكرية واقتصادية وتكنولوجية . ولقد بين الرئيس بوش فى بيانه عن رسالة الاتحاد فى يناير ١٩٩٢ « أن العالم الذى انقسم يوما من الأيام الى معسكرين مسلحين قد اعترف الآن بوجود قوة واحدة متفوقة يعنى الولايات المتحدة الأمريكية » .

وبينما يصح القول بغير شك ان الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى تملك القدرة المشتركة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية مما يبيح لها الوصف بأنها قوة عظمى حقة ، الا أن هناك عنصرا من الاستقطابية المتعددة فى النظام . فمازالت روسيا دولة نووية (رأسها برأس الولايات المتحدة) . وتواصل الصين النمو عسكريا واقتصاديا على السواء . وتجاوزت ألمانيا واليابان بعض مؤشرات القوة الاقتصادية . وازدادت قوة المجتمع الأوربى (الاتحاد الأوربى بعد ذلك) سياسيا وأيضا اقتصاديا مما جعل تصنيف الولايات المتحدة بالقوة المهيمنة مثار شك . ويكفينا هنا ذكر أمثلة قليلة :

١ ـ بينما كانت الولايات المتحدة ـ بكل وضوح ـ القوة العسكرية الوحيدة التى تملك القدرة على نقل ونشر القوة الكافية لصد الغزو العراقى للكويت ، الا أن عجز الحكومة الأمريكية عن تكبد نفقات هذه العملية ، قد عنى اضطرار الولايات المتحدة الى النزاع للتسول وطلب اسهامات أصدقائها لدفع تكاليف الحملة .

٢ ـ لقد تمت أساسا ترتيبات اعادة توحيد ألمانيا التى يقال انها أهم عملية سياسية ، لاعادة التخطيط بين الدول فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، من خلال معاهدة مشتركة بين السوفيت وألمانيا الغربية (وفقا لشروط ألمانيا الغربية) ، ولم يتجاوز دور الولايات المتحدة دور الضيف غير المدعو .

٣ ـ عجزت الولايات المتحدة عن الضغط بالقدر الكافى على أصدقائها فى المجتمع الأوربى لتقديم التنازلات للمساعدات الزراعية خلال الدورة الأخيرة لمحادثات الاتفاقية العامة للجمارك والتجارة ، مما أدى الى حدوث انهيار لهذه المحادثات . وتلقى الموقف الأمريكى لطمة خطيرة عندما حاول بعد ذلك تنظيم التجارة الخارجية على أساس مبدأ التجارة الحرة .

٤ ـ ألفت الولايات المتحدة نفسها منعزلة فى يونيو ١٩٩٢ (فى قمة الأرض بريو بالبرازيل عندما واجهت موقفها معـاهدات بيئية عالمية قـــوية) ·

وهكذا فعلينـا أن نسـتخلص من ذلك (وآسف لغموض كلماتى فلا مفر من أن تكون على هذه الحال) أن النظـام يضم عناصر من القوى أحادية القطب والمتعددة الأقطاب · فهل تفيد هذه الحالة السلام ؟ ان هذا لا يهم كثيرا فيما يحتمل · أما ما يهم فهـو اتمام النقلة ذاتها بسلام · فليست النقطة الحاسمة هى هل النظام أحادى القطب أم متعدد الأقطاب، ولكن الأهم هو ما حـدث عند الانتقال من حالة لأخرى ، فالظـاهر أننا اجتزنا آخر النقلات بسلام ·

وقد عرفتنا نظريات مستويات النظام العالمى أن الحرب ترجع الى قوى اجتماعية سياسية اقتصادية رحيبة تتجاوز قدرة الأفراد أو الحكومات على التحكم فيها يوما بيوم · وكل ما هناك هو أن قرارات الأفـراد لشن الحروب تمثل تصاعد هذه القوى اللاشخصية على نطـاق واسع · وتبعا لذلك فـان محاولات الحيلولة دون انـدلاع الحروب والتحكم فى التغير البنيوى الدولى ستكون عشوائية فى أحسن تقدير · ولم يتوافر للزعماء القوميين ، ولن يتـوافر لهم سوى قدر ضئيـل من السـيطرة على الدورة الطويلة الأمد للنمو القومى وما يعترى العلاقات السياسية التى تنساب منها من تدهور وتغيرات ·

وقدم أصحاب نظريات العلاقـات الدولية تحليـلات مختلفة نوعا لطرق الاهتداء للسلام · فلقد اعتمد أصحاب نظريات الاستقطاب على قدرة الفاعلية الرئيسـية على انشــاء توازنات فى القوى فى البيئـات الثنائية الاستقطاب أو المتعددة الاستقطاب · ووضع قلائل من المنظرين (من أمثال المنتمين الى مدرسة الاقتصاد العالمى) آمالهم فى حدوث نقلة سلمية الى النظام الدولى الجديد تعتمد على مبادرة مستحدثة · ومع هذا ، فان رسالة معظم النظريات التى نوقشت على هذا المستوى من التحليل (كالتفاوت فى المكانة ونظرية جيلبين فى حرب الهيمنة ونظرية أورجانسكى فى انتقال القوة ونظرية موديلسكى فى زعامة العالم ودورة القوة النسبية لدوران) قد تركزت على التنـويه الى حاجة القوى العظمى للتحـكم فى النقـلات المحتوية فى القوة ، وأيضا تحديد الأدوار والأوضاع التى ستجد فى النظام الدولى بطريقة تعاونية مسالمة · وبينما حدثت هذه التغيرات فى الماضى مصحوبة بالحرب ، فان فظائع الحرب فى العصر الحالى تدعو بالضرورة الى تطوير آليات السلام لتحقيق السلام · فلابد اذن من انشاء مؤسسات

وعمليات بديلة لمواجهة التغيرات التى لا مناص من حدوثها فى السياسة العالمية ٠

ويعتقد بعض المنظرين فى هـذه المجمـوعة ، وعلى الأخص جيلبين وموديلسكى فى امكانة حدوث ذلك ٠ وبينما تعد قوى النظام العالمى من غير العوامل العلية الحاسمة ، الا أنها ليست محتوية بالاطلاق ، اذ تخضع الردود السياسية على هذه الظواهر ـ الى حد ما ـ لحرية الاختيار ٠ وبينما كنت أخط هذه المخطوطة ، شهد العالم ما يصح وصفه بأول تحولات كبرى فى النظام الدولى تحدث دون توقع حرب بين الدول على نطاق واسع٠ ففى خلال هذه الحقبة المتفجرة المحتملة ، حرص زعماء الدول حرصا شديدا على معالجة هذه التغيرات الخطيرة التى ستترك أثرها على العالم عن بكرة أبيه بانشـــاء مؤسسات دولية جديدة أو توسيع المؤسسات القديمة ، والسعى الواعى عن طريق تخفيف ويلات الخاسر الأعظم فى هذا التحول (الاتحاد السوفيتى السابق) ولعل هناك سببا ما يبرر هذا التفاؤل ٠

هوامش الفصــل التاســع

(١) Robert Gilpin — War and Change in World Politics (١٩٨١) ٠

(٢) يشدد بعض المنظرين الآخرين من دعاة الربط بين السيادة والاستقرار على انشاء والحفاظ على نظام للتجارة الليبرالية والحرة يتبعها المهيمن وتساهم فى تحقيق السلام والاستقرار فى النظام ٠ انظر على سبيل المثال Stephen Krasner فى مقال بعنوان State Power and the Structure of International Trade العدد ٢٨ ابريل ١٩٧٦ ، ص ٣١٧ـ٣٤٧ ٠ وانظر ايضا كتاب Ole Holsii واخرين Changes in International System ١٩٨٠ ص ١٣١ ـ ١٦٢ وكتاب Robert Keohane و Joseph Nye : Power and Independence (١٩٧٧) ٠ وقد اشار Gilpin الى هذه النقطة ولكنه اثر عدم التشديد على اهميتها وعلل ذلك بالقول بأن بريطانيا عندما عجزت عن احتواء المطامع الامبريالية لمنافسيها فى اوروبا بالنظر الى ما حدث من اضمحلال لمكانتها السيادية ، اتجهت الى اتباع نوع ما من الامبريالية « المعوقة » للاقلال من الخسائر فى مواجهة منافسيها ٠ وهكذا يتضح ان القوى السيادية لا تمارس دوما سياسة السوق الحرة ٠

(٣) Gilpin ص ٨٢ ٠

(٤) نفس المصدر ، الصفحات IX الى XII ٠

(٥) نفس المصدر ص ٢٠٨ـ٢٠٩ ٠ بطبيعة الحال بين الخيارات الاخرى المتاحة لفرض السيادة هناك زيادة الموارد المخصصة لاستعراض السيادة او الاقلال من الالتزامات ٠

(٦) نفس المصدر ص ٩٢ و ٩٣ ٠

(٧) فيما يتعلق بهذه النقطة انظر Robert North — Peace Survival ١٩٩٠ ، ص ٢٢٢ ٠

(٨) Gilpin ص ٣١ ٠ تماثل Gilpin هو و Blainey فقال انه كلما ازداد اتصاف النصر العسكرى المبدئى للهيجمون ازداد وضوح معالم ما بعد الحرب ، ومن ثم سيقل احتمال نشوب الحرب ٠

(٩) انظر Charles W. Kegley — Long Cycles, Hegemonic Transitions (١٤٧ ـ ١٧٦) ضمن كتاب Charles W. Kegley — The Long Postwar Peace لتقييم المناظرة التاريخية ـ البنيوية ورايها فى المستقبل ٠

(١٠) انظر K. Edward Spiezo — Britishi Hegemony and Major Power War (١٨١٥ ـ ١٩٣٩) • وفيه اختيار تجريبى لنموذج Gilpin للتحكم السيادى • مجلة الدراسات الدولية ٣٤ ، يونيو ١٩٩٠ ، ص ١٦٥ـ١٨١ •

(١١) بالرغم من ان بعض منظرى البنيوية التاريخية قد اعتبروا البرتغال والامارات المتحدة دولا سيادية (كما فعل Modelski على سبيل المثال) او الامارات المتحدة فقط (Walkrstein) فقد فضل Gilpin عدم تصنيف هذه الدول على اساس انها قد خلقت وضعا متسيدا • اذ تميزت الحقبة بين ١٩٤٨ و ١٨١٥ بما سادها فى القوى الاوربية أكثر من اشتمالها على دورات من التعاقب السيادى • تمشيا مع ما ذكره Gilpin بان العصر السابق للعصر الحديث كان يتميز بتعاقب الامبراطوريات (ص ١١٦) •

(١٢) George Modelski — The Long Cycle of Global Politics and the Nations -State انظر مجلة Comparative Studies in Society and History العدد ٢٠ (ابريل ١٩٧٨) ، ص ٢١٤ ـ ٢٣٥ • وايضا William R. Thompson — On Global War لا تزعم المنظورات الخاصة بالدورة الطويلة • انها نظرية ممتدة • فهى مازالت فى حالة تطور لأن انصارها مشغولون بتنقيحها • ويفضل Thompson تسميتها « بالمنظور » او الاطار التحليلى •

(١٣) William Thompson — On Global War ص ٤٥ ، ص ١١٨ •
و Modelski — The Long Cycle of Global Policies ص ٢١٥ •

(١٤) Thompson — Polarity, the Long Cycle and Global Power Welfare مجلة Conflict Resolution العدد ٣٠ ، ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ٥٨٧ ـ ٦١٥ •

(١٥) Karen Rasler و William R. Thompson — Global Wars, Public Debts and the Long Cycle مجلة السياسة العالمية العدد ٣٥ ، يولية ١٩٨٣ ـ انظر ايضا Paul Kennedy — The Rise and Fall of Great Power من ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ (١٩٨٨) •

(١٦) Thompson — On Global war ص ٤٩ ـ ٥٠ •

(١٧) George Modelski و Patric Morgan — Understanding Global War مجلة Conflict Resolution ٢٩ سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٣٩٩ •

(١٨) انظر Thompson — Succession Grises in the Political System ضمن كتاب Albert Bergesen — Crises in the World System ص ١٠٩ ••

(١٩) انظر Thompson و Modelski — Long Cycles and Global War ضمن كتاب Midlarsky : Handbook of War Studies ص ٣٩ ، وايضا Thompson — Succession Crises in the Global Political System

(٢٠) Thompson — Uneven Economics Growth ص ٣٤٩ •

(٢١) انظر تعليقات Levy على هذه النقطة Jack Levy Theories of General War . مجلة السياسة العالمية. العدد ٣٧ ، ص ٣٦١ ــ ٣٦٣ .

(٢٢) Morgan, Modelski ص ٤٠٠ـ٤٠١. و Rasler و Thompson ص ٥٠٠ .

(٢٣) Thompson — Uneven Economic Growth ٣٤٩ـ٣٥١ .

(٢٤) Thompson — On Global War انظر فيما يتعلق بهذه النقطة أيضا Thompson و Rasler — War and Systematic Capability ، مجلة Conflict Resolution ٣٢ (يونيو ١٩٨٨) .

(٢٥) يتعارض هذا الكلام مع كشوف Singer و Bremer و Stuckey بوجود اتصال موجب فى القرن التاسع عشر بين القــدرة على التركيز والحــرب الجارية . انظر Thompson — Contending Approaches of World System Analysis ١٩٨٣ .

(٢٦) انظر Thompson — Polarity, the Long Cycle and Global Power war Fare مجـلة Conflict Resolution العـدد ٣٠ ، ديسمبر ١٩٨٦ ص ٥٨٧ـ٦١٥ . وأيضا لنفس المؤلف On Global War الفصل التاسع .

(٢٧) Thompson — Succession Crises in the Global Political Systems ص ١١٢ .

(٢٨) أجملت هذه الأفكار فى كتاب Jack Levy — Declining Power and the Preventive Motivation of War مجـلة السياســة العاليــة ٤٠ ، أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٨٥ ــ ٨٨ وعند Levy — Long Cycles Hegemonic Transitions and Long Peace مجلة السياسة العالية ١٩٦٨ ، ص ٣٧٦ .

(٢٩) Thompson — On Global War ، ص ٢٧٧ ــ ٢٨٠ .

(٣٠) Modelski, Thompson — Long Cycles and Global ص .

(٣١) Modelski و Morgan ص ٤٠٣ Modelski و Thompson ص ٤٢ .

(٣٢) Levy — Long Cycles, Hegemonic Transitions and the Long Peace ص ١٥٨ ــ استبعد منظرو الدورة الطويلة أيضا حرب السنوات السبع (١٧٣٥ ــ ١٧٦٣) والحرب الهولاندية فى عهد لويس الخامس عشر (١٦٧٢ ــ ١٦٧٨) من قائمتها للحروب العالمية .

(٣٣) نفس المصدر ، ص ١٥٩ .

(٣٤) تتضمن الاعمال الرئيسية Wallerstein — The Modern World System ١٩٧٤ ، و The Capitalistist world Economy ١٩٧٩ و The Modern World System II في Mercantilism and the Coordination and Consolidation of the European Economy. (١٦٠٠ ـ ١٧٥٠) للتعرف على خلاصة الافكار انظر كتاب Historical Capitalism ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣

(٣٥) Christopher Chase — Dunn — Interstate System and Capitalist World Economy مجلة الدراسات الدولية الفصلية ٢٥ ، مارس ١٩٨١ ، ص ٢٧ ، ٣١ ٠

(٣٦) تعرف الحروب العالمية بانها منازعات تسعى فيها احدى الدول لالحاق الهزيمة بالدولة الاخرى ، وبذلك تحطم النظام الداخلى لهذه الدولة ٠ والمتمركز حول العديد من النقاط او قد تعرف الحروب العالمية بانها كفاح يقرر من ستكون له الفاعلية فى التزعم ٠ انظر Christopher Chase — Dunn فى كتاب : Global Formation Structure of the World Economy (١٩٨٩) ص ١٥٩ ٠

(٣٧) Wallerstein — Historical Capaitalism ص ٦٢ ٠

(٣٨) نفس المرجع ، ص ٦٤ ٠

(٣٩) Chase Dunn World — Interstate System and Capitalist World Economy ص ٢٣ ٠

(٤٠) Chase Dunn و Sokolovsky ص ٣٦٤ ٠

(٤١) Cyclical Rhythms and Secular Trends in the Capitalist World-Economy ص ٤٨٣ ـ ٥٠٠ ذكرها Thompson فى كتاب Global War ص ٧٢ ٠

(٤٢) Chase — Dunn — Global Formation ص ١٨٣ ـ ١٨٤ ٠

(٤٣) Chase - Dunn و Sokolovsky — Interstate System, World Empires and Capitalist World Economy مجلة الدراسات الدولية الفصلية ، العدد ٢٧ ، سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ٣٦١ ٠

(٤٤) انظر Chase-Dunn — Interstate System and Capitalist World Economy ص ٣٨ ـ ٤٠ ٠

(٤٥) Wallerstein — Historical Capitalism ص ٥٨ ٠

(٤٦) Chase - Dunn — Global Formation ص ٨٤ ـ ٨٥ و ص ٣٤٣ ـ ٣٤٥ ٠

(٤٧) North — War, Peace, Survival ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣ ٠

(٤٨) N.D. Kondratieff — The Long Wave Cycle ١٩٨٤ ٠

(٤٩) The Long Cycle of Global Politics and — Modelski
the Nation-State ص ٢٢٧ – ٢٣٠ و Modelski and Morgan ص ٤٠٢
Rasler and Thompson .

(٥٠) Thompson و Gary Zuk — War, Inflation and the
Kondratieff Long Wave مجلة Conflict Resolution العدد ٢٦ ، ديسمبر ١٩٨٢ ،
ص ٦٢١–٦٤٤ .

(٥١) Thompson — On Global War ص ٥٣ – ٥٤ .

(٥٢) Joshua S. Goldstein — Long Cycles : Prosperity and War
in the Modern Age ١٩٨٨ .

(٥٣) نفس المؤلف — Kondratieff Waves as War Cycles مجلة الأبحاث
الدولية ٢٩ (ديسمبر ١٩٨٥) و ٤١١ – ٤٤٤ مقال Long Waves in War,
Production and Prices مجلة Conflict Resolution العدد ٣١
ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ٥٧٣ – ٦٠٠ .

(٥٤) على أن Levy قد لاحظ أنه لما كانت موجات ك ظاهرة نسقية ، فان
على جميع القوى العظمى الانتفاع من الحركات الصاعدة وبذلك تحقق توازن القوى –
انظر كتاب Long Cycles, Hegemonic Transitions ص ١٦٥ .

(٥٥) Goldstein — Long Cycles الفصل ١٥ وأيضا ص ٣٥٠ –
٣٥٧ .

(٥٦) Levy — Long Cycles, Hegemonic Transitions and Long
Peace.

(٥٧) يرى منظرو الأنظمة العالمية أن تكوين نسق العالم الحديث يتميز بثلاثة ثوابت
وأربعة اتجاهات دنيوية . والثوابت الثلاثة هى : ١ – انتاج السلع ، ٢ – تقسيم العمل
الى قلب ... Core وهوامش ، ٣ – نظام الدولة الذى تتوافر له دول قلب ثورية ، ودول
هامشية ضعيفة نسبيا والدورات الثلاث هى ١ – الموجات الطويلة (موجات ك) التى تمثل
الزيادة والنقصان فى معدل تراكم رأس المال ، والفاعلية الاقتصادية الشاملة فى النظام .
٢ – دورة مفردة المركز ومتعددة المراكز فى العلاقات الاقتصادية بين القلب والمحيط .
والاتجاهات الدنيوية هى : ١ – توسع النظام عبر الزمان ، ٢ – ازدياد علاقات السلع شدة
وعمقا ، ٣ – القوة المتزايدة والتحكم فى الدول ، ٤ – ازدياد حجم المشروعات الاقتصادية .
انظر Chase - Dunn – فى مقال Comparative Research on World System
Characterstics – مجلة الدراسات الفصلية العدد ٢٣ ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ٦٠٧ –
٦٠٨ .

(٥٨) Goldstein — Long Cycles ص ٢٨٧–٢٨٨ .

(٥٩) Chase - Dunn — Global Formation ص ١٦٤ وهناك اختلاف طفيف فى رأى Wallerstein ـ انظر كتاب Historical Capitalism ص ٣٩ ٠

(٦٠) بالرغم من وفرة ما كتب Doran فى هذه الناحية ، الا اننا ننصح بالاطلاع على مقالة War and Power Dynamics : Economic Underpinnings مجلة الدراسات الدولية الفصلية ٢٧ ، ١٩٨٣ ، ص ٤١٩ ـ ٤٤٤ ٠

(٦١) Doran — Power Cycle Theory of Systems Structure ص ٨٨ ٠

(٦٢) نفس المرجع ، ص ٩٥٢ ٠ وكتاب War and Power Dynamics ص ٤٢ ٠

(٦٣) Doran — War and Power Dynamics ص ٤٢١ ـ ٤٢٢ وايضا كتاب Power Cycle Theory of Systems Structure and Stability ص ٨٩ ٠

(٦٤) Doran and Parsons ص ٩٤٩ ـ ٩٥٠ ٠

(٦٥) Doran — War and Power Dynamics ص ٤٢٢ ـ ٤٢٦ ٠ وايضا كتاب Power Cycle Theory of Systems Structur and Stability ص ٨٩ ٠

(٦٦) Doran — Power Cycle Theories ص ٩٠ ٠

(٦٧) Doran — Power Cycle Theory of Systems Structure & Stability ص ٨٤ ٠

(٦٨) نفس المرجع ، ص ٩٢ ٠

(٦٩) Doran : War and Power Dynamics ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠ ٠

(٧٠) Doran Policy Role — Systematic Disequilibrium, Foreign ٣٩٧ ـ ٣٩٨ ٠

(٧١) Doran and Parsons ص ٤٦ ـ ٤٦٢٠ ٠

(٧٢) Doran : War and power Dynamics ص ٤٣٠ ٠

(٧٣) Doran — Systematic Disequilibrium, Foreign Polcy Role ص ٣٨٢ـ٣٨٧ ٠

(٧٤) Daniel Geller — Toward a Unified Theory of War بحث مقدم لمؤتمر جمعية الدراسات الدولية بواشنطن ، ابريل ١٩٩٠ ٠

(٧٥) War. Peace. Survival — North ص ١٣٥ ــ ١٣٦ ٠

(٧٦) Is War Still Becoming Obsolete ? — John Mueller بحث مقدم في اجتماع سنوى لجمعية العلوم السياسية الأمريكية بواشنطن أغسطس ١٩٩١ ، ص ٤٨ ٠

(٧٧) Capability — Driven Disputes — Charles Gochman ص ١٤١ ــ ١٥٩ ٠ ضمن كتاب للمؤلف بالاشتراك مع Sabrosky بعنوان Prisoner of War ? ١٩٩٠ ٠

(٧٨) جريدة الواشنطن بوست ، في ٢٩ يناير ١٩٩٢

الفصل العاشر

خلاصة وتعقيب

لقد التقينا بالعدو ... انه نحن

بوجو

آمل أن يكون القارىء قد ازداد تعرفا من الصفحات السابقة على بعض التعقيدات الكامنة فى اكتشاف أصل الحرب . وما أيسر الشعور بالبلبلة من وفرة فرضيات أسباب الحرب ! . وحان الوقت الآن أن يكون الأمل قد سادركم (حيركم) فى اقدام المؤلف على فرز مختلف النظريات المعروضة فى الصفحات السابقة ، مما يمهد لذكر **الاجابة الحقة** على سؤال لماذا تنشب الحرب ؟ ومع هذا فان مثل هذه الأسئلة السهلة لا وجود لها . فلقد عجزنا عن التعرف على آية نظرية متفردة بالمقدور الاكتفاء بها لتفسير الحرب كظاهرة عامة . وعوضا عن ذلك ، فقد اكتشفنا جملة جزر للنظريات التى اهتدت الى تقييمات جزئية ، تبدو كأنها تنطبق على العديد من الحروب، وليس عليها جميعا ، أو لعلها تفيد فى تفسير الحروب على القوى الكبرى ، وليس بين الدول ذات القوى الأقل قوة ، أو هى تخص عهودا بالذات ، ولكنها لا تنطبق على جميع العهود . فبالاستطاعة تطبيقها على حالات معينة ، وليس على جميع الحالات .

وعلى الرغم من عدم وجود نظرية وحيدة اقتربت على أى نحو من الاجماع على صحتها ، الا أن البحث العلمى الاجتماعى لم يكن عديم الفائدة بالإطلاق . ووضعت بعض النظريات بالافتقار الى أساس فعلى ، وعوملت معاملة الأساطير . ولكن العديد من النظريات أثبتت أحداث العالم العقلية فى كثير من الأحيان صحتها ، وارتقت الى مصاف الأشياء شديدة النفع ، واستحقت منا أخلص آيات الانتباه . ونظر الى أنماط اتجاهات معينة على أنها تنذر بالحرب ، واخفقت أنماط أخرى شائعة فى لفت انتباهنا .

وهكذا تكون هناك عملية غربلة جارية فى دراسات الحرب • وبالرغم من أن الأبحاث التى أجراها علماء الاجتماع خلال السنوات الأربعين الماضية لم تصل الى ذروتها ، أى الاهتداء الى نظرية واحدة موحدة عن الحرب ، الا أنها يقينا قد أضافت اضافة كبرى الى فهمنا لأسباب الحرب • وعندما فعلت ذلك ، فانها أضافت أيضا الى فهمنا لكيفية الحفاظ على السلام •

ومن بين الأهداف التى سعى لها هذا الكتاب التعريف بوجود العديد من أسباب حدوث الحروب ، وعدم اقتصارها على سبب واحد لا غير • ولا تتطلب معظم الحروب نوعيات عديدة من التفسيرات النظرية فحسب . ولكن هذه التفسيرات تحتاج الى مستويات عديدة للتحليل • ولا يقتصر الأمر على ما يجرى من غربلة ، ولكن هناك أيضا عملية تقاطع وتشابك للمستويات تكتشف عندما يهتدى الباحثون الى صلات مهمة بين مستويات التحليل • ومع هذا ، فما زال انشاء نظرية مفردة متكاملة متقاطعة بين المستويات فى مراحله الأولى •

خلاصة : بعض الأنماط المستمرة :

لعل أفضل ما بالمقدور عمله الآن ــ على الأقل فى الحيز الضيق المخصص للفصل الختامى ــ هو الاشارة الى بعض الاتجاهات والأنماط المتكررة ، وتصوير كيف يحتمل أن تتكاثف العوامل فى مستويات شتى من التحليل فى عملية خاضعة لمبدأ المعاملة بالمثل وقاعدة الفعل ورد الفعل لزيادة احتمالية الحرب • وأظننا نستطيع انشاء « نموذج » للسيناريو المطابق للحرب يمثل حالة افتراضية للجمع بين مختلف العوامل التى اذا اجتمعت سويا أصبحت الحرب أمرا لا مفر من وقوعه (١) •

ولنجعل بؤرة ارتكازنا المبدئية حدوث أزمة أمنية دولية بين دولتين (أو أكثر) ، وأن زعماء الدولتين المعنيين قد أدركوا أن الموقف يمثل تهديدا خطيرا لبلديهما ومصلحتيهما الحيوية ، وأن الالتجاء للقوة سواء تم من ناحيتهم أو ناحية خصومهم قد أصبح فى حكم الأمور المحتملة فى المستقبل المباشر •

والظاهر أن المحرض الأكبر للحرب مستمد من التفاعل السلبى والاصطدامى لهاتين الدولتين ــ أى ما نسميناه هنا « بمأزق الأمن » • فمن المحتمل أن تؤدى تكتيكات « السياسة الواقعية » كالالتجاء الى الاستئساد

والتهديدات والتحدى والانذارات وسياسة حافة الهاوية والأفعال التهديدية واستعراضات القوة التى يقصد بها استعراض الخشونة وردع الخصوم ، يحتمل أن تؤدى الى حدوث أفعال عدوانية متبادلة يفوق أثرها النتيجة المرجوة ، أى دفع الخصوم الى التراجع · ومن المستبعد أن تحقق السياسة الواقعية نتيجة فعالة ـ وبخاصة بين الأطراف المتكافئة ـ لأسباب متعلقة بالتكوين السيكولوجى الفردى للزعماء وأساليب تعاملهم والبيئة السياسية الداخلية · اذ تواجه التهديدات بتهديدات مضادة ، ويقابل التحدى بالتصلب والعناد ، وتقابل عروض حلول الأزمة بعروض مناهضة لها · وتتصاعد درجة العداء ويدخل الطرفان فى نزاع حازونى · وقد تبدأ أزمات الأمان كمباريات مأزق المحبوسين ، ولكنها تجنح الى التحول الى مباريات رعاديد ، ينزع فيها قادة الطرفين الى الاعتقاد فى شيئين : التراجع (بالنسبة لهم) غير مقبول ، ولكن خصـــومهم سيشعرون بالندم عندما يواجهون بدلائل واضحة على الالتزام ·

وقد تلجأ الدول الى حشد القوات وتعزيزها ، ويقابل هذا الاجراء بالمثــل ، ويتحول هذا الموقف الى سباقات تسلح · وقد تعقـد محالفات عســـكرية زيادة فى تحقيق الأمن · وقد تواجه مثل هذه الأحلاف بعقد اتفاقيات مماثلة من قبل الخصم · وربما اتخذ التأثير المشترك لهذه السباقات على التسلح وانشاء الأحلاف العسكرية شكل استقطاب تكتلى · وتسفر هذه العوامل مجتمعة عن خلق توتر دولى يزداد تفاقما · وربما كانت المراحل الأولى من عملية تكديس الأسلحة وانشاء الأحلاف الأشد حسما ، وتتمخض عن تزايد المخاوف والشكوك ، وتبعا لذلك الى سباقات تسلح وانشاء أحلاف مضادة · وما لم يحدث ايقاف للصدام الحازونى اعتمادا على الدبلوماسية الخلاقة ، فان الحرب تغدو عظيمة الاحتمال ·

ولن يكون لمحاولات الردع فى مثل هذا السباق أكثر من امكانية محدودة للنجاح · والواقع أنه لن يكفى حتى التفـــوق فى القدرات العسكرية · والالتزامات الشكلية لردع الصدام الضعيف · فالواقع أن التهديدات والأفعال التخويفية التي يقصـد بها منع أفعال الغـير العنيفة تساعد على تأكيد شكوك « وقوع الأسود » من الخصوم · فكثيرا ما يرغمهم التهديد الملحوظ لمصالحهم على المبادرة باتخاذ اجراءات حربية أو مواصلتها · وسواء ظهر التهديد فى شكل مستحدث أم لا ، فالنتيجة واحدة ، وهى اخفاق الردع ·

ومن المؤكد أن هذا التفاعل الثنائى سيتعرض الى التفجر ، ويزداد التحريض على اتبـــاعه من تأثير عوامل فى المســتوى الفردى ومســتوى المجموعة الصغيرة ومستوى دولة الأمة والمستوى الدولى ٠ وفى كل مستوى من مستويات التحليل ، هناك جملة عوامل قد تساهم فى احتمال وقوع الحرب أو قد تمهل الاتجاه نحو العنف ٠

ومدركات الزعماء القوميين فى المســـتوى الفردى مرتبطة برباط لا ينفصم بعوامل فى المستويات الأعلى للتحليل ٠ اذ يتم ترشيح ما يحدث من أفعال فى كل مستوى من مستويات التحليل من خلال مصفاة مدركات القادة بوصفهم أفرادا ، وتتشكل وتفسر اعتمادا على ما لديهم من صور ومنظورات للعالم ٠ ويتكيف الرد الفردى ، ويتخذ اتجاها محددا اعتمادا على أسلوب تعاملهم ٠

وتعد مؤثرات مثل مدركات الحركات الصاعدة فى الاقتصاد أو التقلبات والاضـــطراب الداخلى وانتقال القوة والافتقار الى العدالة فى التوزيع فى النظام الدولى والجانب العدوانى فى التعامل مع الآخرين وتكوين الأحلاف وتوازن القوى داخل النظام الدولى ، مهمة الى حد ادراك أهميتها من قبل النخبة السياسية التى تملك سلطة اصدار القرارات الخاصة بالحرب والسلام ٠ ولعل أفضل وسيلة لتكوين تصورات عن دور الظواهر فى مستوى النظام الدولى والمستوى الثانى ومستوى دولة الأمة فى التحليل ، هى ادراك دورها فى تفجير المدركات الفردية (واساءات الادراك) التى توجه القرارات بعد ذلك نحو الحرب أو السلام ٠

وقد تتسبب اساءة ادراك أفعال الخصم ونواياه وقدراته ، ودرجة تهديد أمننا ، تبعا لذلك ، فى خلق المؤثرات الضرورية لبدء أية أزمة فبمجرد بدء الأزمة ، قد تتفاقم وتتزايد خطورتها على مستوى التوتر ٠ ومن المهم بصفة خاصة الجمع بين الغلو فى ادراك عداء الخصم والخيانة ، وبخس ادراك قدرات الخصـــم ومقـــدرات الخطورة الكامنة فى مســلكه ، والوثوق بلا مبرر فى القدرة على ارغام الخصم على التراجع قبل الاقدام على الحرب أو فى قدرتنا على الحاق الهزيمة بالخصم ، دون تكبد خسارة اذا حدثت الحرب ٠ ومن الجوانب المهمة لذلك ادراك عدم التزام الدول الأخرى بتقديم العون لخصمنا أو عدم استعدادها أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ٠

وبينما تلعب الصور والمدركات دورا حاسما فى تقرير مدى اعتقاد القادة أو الزعماء لما تتعرض له مصالحهم من تهديد ، فان أساليب التعامل تلعب دورا أساسيا فى تقرير كيفيـــة رد هؤلاء الزعماء على التهـــديدات

المدركة فلا يستبعد أن يلفى الزعماء ــ الذين يتبعون فى تصرفاتهم السياسية الواقعية المعتمدة على الاعتقاد بأن الاستئساد والتهديدات لها دور فعال مما يفرز استعمال التكتيكات العدوانية ــ أنفسهم قد وقعوا فى أحبولة الصدامات الحلزونية التى يعجزون عن الافلات منها دون اقحام أنفسهم فى الحرب ٠

وقد تلعب العوامل الشخصية الفردية دورا هنا أيضا ، اذا أثرت فى قدرة الزعماء القوميين على تقدير الموقف الدولى تقديرا واقعيا ، واذا قامت برد فعل مقابل له ٠ ولما كان كثيرون من الزعماء القوميين يتصفون بصفات سيكولوجية كالنزوع للقوة وشدة الهيمنة ، ويلجأون الى الحط من قدرهم ، لذا يعد احتمال أن يكونوا على استعداد سيكولوجى للمساندة عند مواجهته تهديدات الخصوم الخارجيين احتمالا ضعيفا ٠ واذا أضفنا الى الخصائص السابق ذكرها صفة قبول المخاطرة ، فسيتكون خليط الوقود سريع التطاير ٠ وأخيرا ، فقد يكون للتوتر السيكولوجى الناجم عن الأزمة أثر ضار على قدرة القرار على اجراء حسابات عقلانية ٠

وأخيرا ، فان قرارات الحرب يحتمل أن تجىء ضمنا بناء على افتراض حتمية الحرب ، أو قد يكون بالمقدور شنها بنجاح أو على أقل تقدير يكون بالاستطاعة شنها مع تحمل مستوى مقبول من الخسارة ٠ وبالامكان تعزيز هذه المدركات (أو اساءات الادراك) اعتمادا على عوامل فى مستوى المجموعة الصغيرة ٠

ففى مستوى المجموعة الصغيرة ، قد يتجاهل صناع القرار اخفاقات السياسة المتوعدة ، والكوارث العسكرية من تأثير التفكير فى مستوى المجموعة ٠ وقد تشترك ديناميات المجموعة الصغيرة هى وعمليات المعرفة الفردية التى تحول دون اعادة صناع القرار النظر الى الافتراضات الخاطئة، ومن النظر جديا فى وجهات النظر المغايرة لنظرتنا ٠

ومن جهة أخرى ، فان ديناميات السياسة البيروقراطية قد تكون هى السائدة ٠ ويرجح حدوث تصاعد للأزمة اذا سيطر على عملية القرار نخبة الساسة الذين يرتبط الحفاظ على مصالحهم السياسية البيروقراطية والاقتصادية (أو تضخيمها) بالتصميم على المشاركة فى الحرب ٠

علينا أن ننتبه بوجه خاص الى آثار الضغوط السياسية الداخلية على الزعماء القوميين ، ونزوع أحزاب «الصقور» الى زيادة قوتهم فى فترات الأزمات والمواجهات٠وتعنى سيطرة الصقور على آليات صنع القرار الحكومى

ويكفى هنا أن نرجع الى كلمة صقور بالذات ــ ترجيح اتباع نمط تكتيكات السياسة الواقعية فى الأزمة (٢) • وتصحب هذه الحالة الرغبة فى تعبئة الرأى العام ضد الخصم الخارجى ، كما تتطلب الحاجة الى زيادة اعتمادات الجيش تصوير العدو على أنه عديم الخلق مخلول العقل وحقود ومشاكس • وتجر هذه الحالة فى ذيلها بعض الآثار الداخلية ، كزيادة تأثير المتصلبين وتصعيب حدوث ايماءات تصالحية وحلول وسط لانقاذ ماء الوجه • وتزداد صعوبة نزع فتيل الصراع بعد ما جرى من أحداث وما صدر من تصريحات ، والعواقب الداخلية التى ستترتب على التراجع عن السياسات السابقة المتصلبة أو الالتجاء الى حلول وسط • اذ تخشى النخبة أن يتمكن الخصوم فى الداخل من وصم الحل الوسط والمصالحة بأنه أزهق روح حلول الصراع الخلاقة • ان حدوث مثل هذه السياسات فى بلد واحد شيء سيىء ، وان كانت السياسة الداخلية عند كلا المتنافسين يحتمل أن تتأثر بالمثل ، مما يترك آثارا معززة متبادلة التأثير •

وليس هناك ما يحول دون تفاقم استعداد الأزمات للتصاعد والتحول الى حالة الحرب فى الحالات التى يحتدم فيها التنافس وأنماط التفاعل الاصطدامى بعد مرور سنوات طويلة على اشتعاله ــ وبخاصة اذا كانت الأزمة الراهنة قد سبقتها أزمات أخرى مع نفس الخصم • فاذا كان النظام فى احدى الدولتين (أو فى كلتيهما) قد ادرك حديثا أنه أضاع فرصة استغلال فرصة أزمة سابقة لمواجهة خصمه • ستدعو الحاجة الى الحيلولة دون وقوع أزمة ثانية (أو ثالثة) الى التظاهر بحلها ، مما يجعل سياسة الحل الوسط والمصالحة عسيرة التحقيق • وربما فاقت الاعتبارات السياسية الداخلية فى الأهمية الاعتبارات الدولية • ويحتمل أن يكون للأمان الداخلى أو التعرض للخطر الذى تشعر به النخبة ، وبخاصة اذا أضفنا اليهما المشكلات الاقتصادية ، عاملا يعزز وضع أنصار الاعتماد على العسكريين والمخاطرة وفوريا الى خلق الأزمات ، وتصاعدها الى حالة الحرب • ان حروب « كبش الفداء » ، بينما تبدو ظاهريا غير وفيرة ، الا أنها ممكنة الحدوث •

وفى مستوى « دولة الأمة » ، يعد اتجاه الدول الأقوى للتورط فى الحرب غير المتناسبة عاملا مقلقا • اذ تعد الصلة بين الدول الكبرى والحرب مرتبطة بعوامل فى المستوى الفردى ومستوى المجموعة الصغيرة • ففى المستوى الفردى ، يحتمل أن يتبنى زعماء القوى الكبرى تصورات يتحدد بموجبها دورهم فى البلد على أنه دور الحماة والمدافعين الوسطاء والنشطاء الحركيين فى النظام العالمى ، الذين يحملون على كاهلهم مسئولية

انشاء نظام عالمى ٠ وفى المستوى القومى الثانى ، يتوافر للدول الأقوى مؤسسات امن قومى عظيمة التقدم (مجمعات عسكرية صناعية) يحتمل أن يكون زعماؤها أو مساعدوهم ممثلين على خير وجه فى الائتلاف الحكومى ٠

وتتفاقم الصراعات أيضا - جزئيا - من أثر النمو الديموجرافى والاقتصادى الذى يحدث فى بعض المواقع ، والحاجة الكبرى للموارد التى يتطلبها مثل هذا النمو ٠ على أن الرد على التساؤل حول هل يؤدى هذا النمو الى وقوع صراع دولى رهين بالارتباط بجملة عوامل فى مستويات شتى من التحليل ٠ اذ يعتمد على القرارات التى يقررها الزعماء القوميون المتعلقة بكيف تتصرف الدولة فى مسألة طريقة الحصول على مصادر أوفر ٠ ويعتمد على دور التصور القومى للزعماء القوميين ، ويعتمد على مكانة الدولة النسبية داخل النظام الدولى ، ودرجة شعور نخبة البلد بالرضا عن مرقفهم ٠

ولا يرتبط احتمال تصاعد الأزمات الى حالة الحرب ارتباطا كبيرا بطبيعة النظام السياسى أو الاقتصادى للدولة بقدر ارتباطه بدرجة الاختلاف السياسى الاقتصادى بين الدولتين ٠ فعلى أقل تقدير فى العصر الحديث ، قد أحجمت الأنظمة الديموقراطية عن خوض حروب متبادلة ، بينما شاعت الحروب بين الدول ذات الأنظمة المختلفة ٠ وبينما ينزع الاشتراك فى أنظمة سياسية متماثلة الى الحيلولة دون وقوع حرب ، فان وجود حدود مشتركة مع دول تتبع فى حكمها مبادىء مغايرة تجنح الى تبنى الاعتقاد بأن المصالح القومية قد باتت فى خطر ، ومن ثم يتولد الشعور ببشاعة الأزمة وجنوحها الى التصاعد الى حالة الحرب ٠

ومن ناحية ، تنشأ أزمات الأمن من طبيعة النظام الدولى ، فله تأثيره المؤكد على تطور الأزمة عندما تتجه اما الى الحل السلمى أو الحرب ، وربما لا يهم الشكل الخاص الذى تتخذه القوة فى نطاق النظام ، المفرد القطب ، أو ثنائى القطب أو ثلاثى الأقطاب أو متعدد الأقطاب ٠ ان الصراعات الحلزونية (وسباقات التسلح وانشاء الأحلاف المتصلة بهذه الصراعات) ، والتى تؤدى الى استقطاب تكتلى قد تبدو خطيرة ، بوجه خاص ، لأنها تقلل من أهمية المشكلات الاعتراضية ، وتزيد من ادراك التهديد وتضخم المسرح المحتمل للحرب ، وترغم الدول على الاستعداد لمواجهة أسوأ السيناريوهات ، وتقلل من امكانية الوساطة الناجحة (٣) ٠

ويرجح حدوث أخطر أزمات القوى العظمى خلال فترات الانتقال فى النظام الدولى (أو فى الأنظمة الاقليمية الفرعية) عندما تحدث تحولات مهمة فى توازن القوى أو على الأخص بين الدولة المتحكمة فى النظام ومنافسيها الكبار ، وأيضا بين أية مجموعة من المنافسين ٠ وتفجر هذه التغيرات فى النظام الدولى والثنائية القطب ، ما يحدث من تغير فى المستوى القومى ٠ اذ ترتد نقلات القوة الى جذورها فى عملية التطور الاقتصادى داخل الدول ٠ وهى عملية تختلف من دولة لأخرى فى سرعتها بحكم طبيعتها ٠ وتحمل مشكلات انتقال القوة فى طياتها فى نهاية المطاف مشكلات الجاه والمكانة ٠ وهكذا فقد تولد نقلات القوة النزاع حول التوزيع الصحيح للجاه والمكانة داخل النظام ، وأيضا الصراع حول التوزيع الصحيح للقوة السياسية والعسكرية والاقتصادية ٠

وربما كان أى تغير يطرأ على تكوين النظام الدولى (أو الاقليمى) خطرا ، وسواء تم التحول فى التكوين عن طريق النمو الصناعى والتكنولوجى ، الديموجرافى ، أو عن طريق التكديس الواعى للقدرات العسكرية من قبل احدى الدول المتحدية ، أو باعادة تنظيم الأحلاف العسكرية ، فان خطوط بعض الدول ستتعرض للتضاؤل ، بينما تتضخم خطوط البعض الآخر ٠ وتنجم عن ذلك جملة نتائج تظهر آثارها فى تحول الدور ، وفقدان توازن الوضع ، والتغيرات فى درجة الأمان المنظورة ، وازدياد عدم الثقة فى النظام الدولى ٠ وفى هذه الحالات تصل درجة افتقاد الأمن والتهديد فى النظام الدولى الى ذروتها ٠ ومن المرجح أن تتخذ الردود على هذه التهديدات للنظام الدولى مظهر خصائص الصراع الحلزونى ٠

ولعله مما يبدو خطيرا بوجه خاص ما يحدث اذا حدثت عدة ظواهر فى المستوى الفردى متآنية ، كما هو محتمل ٠ فمثلا ربما بدا تزامن نقلات القوة والنقاط الحرجة فى دورة القوة النسبية ، وانحدار السيطرة والتفكك فى النظام الدولى (وتحوله الى استقطابية للقوة الأكبر) واستقطابية الأحلاف — أو ربما القليل من هذه الظواهر ، أخطر من وجود عامل واحد بمفرده ، فقد يعجز أى تغير بنيوى فى مستوى النظام الدولى تصور الزعماء فى المستوى الفردى لوجود تهديد ٠ فالعوامل فى المستوى الدولى والمستوى الثنائى متصلة بعوامل فردية وتصورية ٠ ان هذا العنصر قديم يرجع على أقل تقدير الى ما أجمله توكوديدس عن سبب الحرب البلوبونيزية : « : ان ما جعل الحرب أمرا محتوما هو ازدياد قوة أثينا والمخاوف التى شعرت بها اسبرطة من جراء ذلك » ٠

هل أصبحت الحرب « موضة » قديمة ؟

سوف نتهم بالاهمال اذا لم تختتم كلامنا بمناقشة وجيزة لما يقال عن أن الحرب بين الدول قد عفا عليها الزمان الآن ، أو على أقل تقدير الحروب الكبرى بين بلدان العالم المتقدم قد أصبحت فى خبر كان • ولعل أهم العوامل وراء هذا التطور هو انتشـــار الديموقراطيـــة وانتشـــار قيم السلام (٤) •

ومن بين أكثر الاتجاهات المعلنة شيوعا فى الثمانينات ، استبدال الحكومات الأوتوقراطية بحكومات ديموقراطية • فاذا اعتقدنا مثلما يفعل معظم المنظرين أن احتمال نشوب قتال بين الدول الديموقراطية قد أصبح صـفرا ، واذا جمعنا بين هذا القـانون والاعتراف بأن عـدد الدول الديموقراطية فى العالم فى ازدياد مستمر (بينما عدد الدول الأوتوقراطية فى تضـاؤل مستمر) فاننا سنهتدى الى نتيجة مؤداها اختفاء الحروب شيئا فشيئا ، وأنها فى طريقها لأن تغدو أمرا مهجورا (٥) • ولما كانت الديموقراطية قد اهتدت الى مأوى لها أولا فى البلدان المتقدمة من العالم ، ففى هذه المنطقة أصبح السلام شديد الانتشار •

ويعتقد جون مولر ـ وهو من المنظرين الرواد فى هذا المجال ، أن الصلة بين انتشار الديموقراطية والسلام أمر زائف ، ويعترض بالقول بأن العامل السببى الأول ببساطة هو الانتشـــار الجغرافى لفكرة عـدم مقبولية الحرب بين الدول ، وقد شـاعت هذه الفـكرة فى شتى أنحاء المعمورة على نحو مشابه لشيوع الديموقراطية ، وابتـــدأ ظهور هاتين الفكرتين فى العالم المتقدم ، وهكذا يمكن القول بأن البلدان التى حدث فيها « تقدم أخلاقى » فى النظرة الى الحرب قد مارســت أيضـا التقدم السياسى الديموقراطى ، فبين هذين الحدين صلة جغرافيـــة ، ولكنها ليست صلة سببية (٦) •

وطرح نفر من المفكرين رأيا مؤداه ان احتمال الحرب قد تضاءل من أثر انتشار قيم السلام ، وأخص بالذكر منهم مولر وكتابه الشهير (٧) ، ومفاد الحجة التى اعتمد الكتاب عليها اعتمادا أساسيا هى القول بأن الحرب قد عفا عليها الزمان بين دول العالم المتقدم بعد تغير نظـرة هذه الدول للحرب فلم يعد هناك من ينظر للحرب على أنها جانب طبيعى أو سوى فى العلاقات الدولية ، ولم تعد تعتبر أمرا تتطلبه الطبيعة البشرية ، واختفى الاعتقاد بضرورتها للتقدم الانسانى ، أو بدورها لتحقيق احدى المهـام

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . وينظر اليها – عوضا عن ذلك – على نطاق واسع كشيء بعيد عن العقل ولا أخلاقي وغير مقبول كجانب من العلاقات بين الدول المتحضرة . وبذلك توطدت قيمة مستحدثة بين دول العالم المتقدم تستنكر الحرب الهجومية ، وتدعو الى وجوب الخلاص من الحرب ، وتنادي بأن الوقت قد حان لترديد مثل هذه المعتقدات ، (وهذا تغير مدفوع بالفروق العديدة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ومن ادراك فداحة تكاليف حروب المستقبل مما يجعلها بعيدة عن العقل) .

وتستند حجة مولر الأولية على أن الحرب شأن أية ظاهرة حضارية ، أخرى تخضع للتغير بمرور الزمان . فلقد أدت تغيرات القيم الأخلاقية والاستاطيقية في نهاية المطاف الى حدوث تغيرات في المؤسسات الاجتماعية . فبينما كان عدد وفير من المجتمعات يؤيد – في وقت ما – ظواهر مثل الرق والمبارزة ، بل وازهاق الأرواح البشرية ، تغيرت الأوضاع الآن وتعرضت هذه الظواهر للاستنكار شيئا فشيئا ، ثم نبذت تماما (أي لم يقتصر الأمر على احلال ظواهر أخرى محلها) . والأمر بالمثل في حالة النظرة للحرب في العالم المتقدم . فبمقدورنا الاشارة الى عدة دول أوربية خاضت حروبا استمرت عدة قرون كسويسرا واسكندناوة وهولاندة على سبيل المثال ، بل أوربا نفسها التي كانت في وقت من الأوقات أنسب ميدان لاشتعال الحرب ، ولكنها لم تعد تعرف الحرب بين الدول منذ ١٩٤٥ .

ومع هذا ، فيتعين التنويه الى أن الاتجاه الذي تبناه مولر لم ينتشر في شتى الأنحاء (فعلينا ألا ننسى أنه لم يضم أوربا بأسرها ، كما يبين من الصراع الدامي الذي ما زال محتدما بين سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة – الهرسك ضد فلول دولة يوجوسلافيا تحت زعامة الصرب) . وبعبارة أخرى ، لا تعد أغلبية دول العالم منتمية الى العالم المتقدم ،و / أو منتسبة للديموقراطية . مما يدعونا الى استخلاص القول بأنه لم يتم الاستغناء عن الحرب حتى الآن ، رغم الزعم بأنها قد تحولت الى شيء عفا عليه الزمان ، فأغلب الظن أن هذه الأمنيـــة لم تتأكد حتى الآن ولا يعـــرف جدول توقيتها الزمني .

ويرى مولر أن علماء الاجتماع عندما تجاهلوا القوة المستقلة للعلم ، فانهم أغفلوا متغيرا مستقلا مهما في بحثهم عن أصل الحرب ، فلقد اعتقدوا أن الحرب فكرة تبنتها أجزاء كبيرة من المجتمع الدولي ، ربما بصفة مؤقتة كوسيلة لفض المنازعات . ولما كانت الطبيعة البشرية ليست في حاجـة الى هذه الوسيلة ، وكذلك طبيعة النظام الدولي – لذا بالاستطاعة الخلاص منها كأي شيء آخر أوجدته الحضارة . وتمشيا مع ما يقوله مولر :

« بالمقدور اختفاء الحرب دون حدوث تغير ملحوظ أو ارتقاء في أي مستوى من فئات التحليل • نعم ليس هناك ما يحول دون اختفاء الحرب بغير حدوث تغيير للطبيعة البشرية ، وبغير انشـاء حكومة عالميـة فعالة ، أو نظام للقانون الدولي ، وبغير رفع مستوى الاقتدار أو القدرة الأخلاقية للزعماء السياسيين ، وليس هناك ما يحول أيضا دون أدائها لرسالتها بغير ان تغمر أرض الواقع بالأنظمة الديموقراطية أو الرخاء ، وبغير عقد اتفاقيات تسودها الصراحة والاخلاص لتقييد التسلح أو صناعة الأسلحة •• ودون أن تقدم على أية خطوة من أي نوع تجار الأسلحة النووية » (٨) •

وتلفت حجة مولر انتباهنا الى متغير حاسم في معضلة الحرب ـ وهو متغير لم يكشف عنه أحـد بوجه عام ـ أسلوب التعامل ، الذي تندرج تحته اتجاهات الزعماء بوصفهم أفرادا نحو الحرب : هل هناك ما يسمى بالحرب العادلة ؟ • وهل هي مقبولة ؟ هل تعد الحرب وسيلة فعالة في السياسة الخارجية ؟ وما هي الظروف التي تبيح الالتجاء للحرب ؟ ما هي الأهداف الصحيحة والغائية للحرب ؟ كيف يستطاع توجيه الحرب لتحقيق أفضل النتائج ؟ ان الاجابات عن هذه الأسـئلة متضمنة في أسـلوب التعامل •

لقـد عرفتنا الدراسـات التاريخية لايفـان ليوارد وهولستي أن الاتجاهات نحو الحرب لم تظل ثابتة عبر العصـور (٩) • فلقد تغيرت الأهداف الصحيحة للحرب والمشكلات التي تدفع الدول لتحبيذ القتـال والتقييم الأخلاقي للحرب من خلال التاريخ • وبالاسـتطاعة تفسير حجة مولر على أنها تعني تعرض أسـاليب التعامل التي يتبعها زعمـاء الدول المتقدمة في القرن العشرين ، للتغير في نظرتها للحرب ، بعد أن حدث تحد خطير لقيمتها الأخلاقية ، وارتياب في فاعليتها كاداة سياسية ، وانكار مقبوليتها سياسيا واجتماعيا •

وتلعب أساليب التعامل دورا حاسـما في سلسلة الأحداث المؤدية للحرب • اذ تمر معظم الطرق المؤدية للحـرب من خـلال صـور فردية وأساليب التعامل • انهـا تحتل موقعا في المفترق الحاسم الذي يربط المتغيرات في جميع المستويات الأخرى للتحليل • وتعمل الصور وأساليب التعامل عند الزعماء الأفراد كمرشحات يرون من خلالها ، ويفسرون أفعال الآخرين • ويتم ترشيح الأفعال التنافسية (كحشود الجيوش والتقدم التكنولوجي وانشاء الأحلاف والتصريحات الكلامية) وأيضا لقلات القوة وتحولات ميزان القوى الثنائية أو الثلاثية من خـلال صورنا • وتتشكل

المدركات (واساءات الادراك) ويستعان بأساليب التعامل لتفسير الأحداث وتحليلها وانتقاء الردود عليها ٠

ان أساليب التعامل المتصلبـــة التى تـرى الحرب أداة سياسية سوية وفعالة والمؤيدة للتكتيكات العدوانية كالتهديدات والانذارات وحافة الهاوية والاستئساد ، والتى تدافع عن اتجاه (السلام من خلال القوة) فى العلاقات الدولية ، والتى تفضل الحرب على التنازلات وفقد ماء الوجه ، وتعتبر التعاون والتصالح والتنازل من جانب واحد ـ تعمل على تكييف الرد الذى يبالغ فى رد الفعل على مسلك الآخرين ويؤدى الى وقوع نزاع حلزونى ٠

ولقد أصاب مولر عندما قال بامكان تحقيق السلام بعد تغيير النظرة الى الحرب ٠ ولعلنا نذكر الكلمات التى ابتكرت منها «مؤسسة اليونسكو»: لما كانت الحروب تبدأ من داخل عقول البشر ، فيتعين أن يغرس فى أذهان البشر القول بوجوب اقامة السلام : « نعم سيتحقق السلام عندما تتبعه أساليب التعامل ، وتنبذ السياســـات الواقعية المزعومة (وغيرها من السياسات المتحجرة) فى السياسة الخارجية ، ويتغير تصورنا للآخرين ، ويتعلم الزعماء التحرر من الصراعات الحلزونية وينظر للحرب ـ أخيرا ـ كعامل لا أخلاقى وغير سليم وبعيد عن العقل ٠

وفى ذات الوقت ، ونحن فى انتظار قبول معايير السلام كقيم مقبولة عالمية لعله من المناسب أن نتقدم ببعض الاقتراحات المتواضعة ٠

بعض اقتراحات متواضعة

تطرح جميع هذه الأفكار لمن يمارسون المسائل الدولية العـديد من المسائل التى تستأهل التمعن ، فمن المحتمل أن تكون الكلمات الآنفة الذكر قد رسمت صورة غير واقعية ، وكئيبة عن امكانية الحرب ، ولابد أن نحافظ على تفاؤلنا واعتقادنا ، بأن معظم الحروب ـ وان لم تكن جميعهـا فى اغلب الظن ـ بالامكان تجنبها ٠ وكما قدم لنا البحث القريب العهد بعض مفاتيح لأسباب الحرب ، فانه قد أشار أيضا الى بعض الخطوط الارشادية للحيلولة دون وقوعها ٠ وفيمـا يلى بعض اقتراحـــات شديدة التواضع للممارسين للتمعن فيها :

١ ـ المدركات مهمة • ومن واجب الزعماء المشاركة فى اختبار الواقع حتى يأمنوا عدم التعرض لاساءات التصور أو الادراك • فلابد من الحفاظ على انفتاح الذهن لاقتراحات الآخرين ولما يذكرونه عن حدوث اساءة تصور لا أساس له فى تفسير الواقع • وفى هذه الناحية ، من المرغوب فيه اتباع نوع ما من النظرات المدافعة المتعددة الأقطاب فى صناعة السياسة •

٢ ـ يجب التزام الحذر من الافتراضات الآليـــة الوصلية بأن للتهديد أثرا فعالا ، وتراجع الخصم عندما يواجه بقوة متفوقة وبالتزامات محددة قاطعة • وهذه حالة نادرة ، وبخاصة بين القوى المتكافئة ، بل وحتى فى حالة الدول التى تلزم الجانب الخاطىء من توازن القوى ، لأنهـــا غالبا ما تواجه صعوبات عندما تقدم على التراجع •

٣ ـ يجب التزام الحذر من المعاملات الاصطدامية التى تتخذ شكلا حلزونيا يصعب التحكم فيه • ولابد من التعرف على الصدامات الحلزونية المحتملة بأسرع وقت ممكن ، وتجرى محاولات فى أبكر وقت فى مثل هذه المواقف لنزع فتيل الصدام الحلزونى ، وعكس اتجاهه ، وعلى الرغم من احتمال عدم فاعلية هذه السبل دوما ، الا أن الاستراتيجيات المعتمدة على المعاملة بالمثل كاستراتيجية دقة بدقة (*) والجريت (**) جديرة بالمحاولة ، وبخاصة اذا أمكن البدء بها فى وقت مبكر بما فيه الكفاية •

٤ ـ علينا أن نعى مآزق الأمان ، وأن ندرك احتمال تصور الخصوم لافعالنا على أنها أفعال تهديدية ، حتى لو لم تكف نيتنا كذلك ، ولابد أن يكون الأمان متبادلا • فمن غير الممكن أن يتم على حساب الآخرين ، والقدرة على التغلغل فى كوامن وجدان الآخرين صفة مهمة عند صانعى القرار •

٥ ـ تعد فترات انتقـال القوة وتغيرات النظـام الدولى من الفترات الخطرة • ولابد من توجيه النصح لرجال الدولة بالتزام الحذر عند مواجهة هذه الحالات ، وأن يوجهوا اهتماما مماثلا للأطراف التى تعرضت قوتها للتدهور ولتلك التى ازدادت قوتها • ويجب أن يشعر الفريق الأول بأن حقوقه المشروعة سيحافظ عليها ، حتى زعم تضاؤل قدرته على النهوض

(*) النظر : (TFT) TIT FOR TAT.

(**) Gradua'ed and reciprocated — GRIT initiatives in rension reduction .

بهذه المهمة ، ويمنح الفـــريق الثانى المكانة والمستويات المناظرة لقدراته المستجدثة •

٦ ـ يحتـــاج الزعماء القوميون الى التذكرة باحتمال اتســام ردود خصومهم فى الخـارج بنفس التطرف الذى تتسم به مواقفهم الداخليــة الخاصة فى مواجهة البيئة الدولية ومن المحتمل أن تؤدى الحسابات التى تغفل هذا العامل الى حدوث حالات احباط •

٧ ـ يجب أن يكون الزعمـاء القوميون على اســتعداد للتعامل مع الجماهير المتخلفة • اذ تتسبب المشكلات الناجمـــة عن اعطاء الكثير من الأهمية لما تتركه الأحداث السياسية من أثر على المواقف الداخليـــة فى احداث أزمات تعترض القرار السياسى فعليك أن تتبع المسلك الصحيح •

هــوامش الفصــل العــاشر

(١) انظر John Vasquez — The Steps to War : Toward a Scientific Explanation of the Correlates of War مجلة السياسة العالمية XL اكتوبر ١٩٨٧ ، ص ١٠٨ ـ ١٤٥ ٠

(٢) يصبح القول ـ فيما يحتمل ـ أن بعض الثقافات تجنح لان تكون أكثر من غير تقبلا للقيم القتالية وتؤثر هذه الظاهرة على مضمون أساليب تعـامل زعمائها ٠ ففى هذه الثقافات ، تعد تكتيكات الاستئساد هى الاكثر مقبولية بوجه عام ، وتنزع النخـبة السياسية الممثلة لهذه القيم للحصول والانتفاع من قدر جوهرى من الشرعية ٠

(٣) Vasqucz ص ١٢٨ ٠

(٤) لقد طرحت عوامل أخرى أيضا مثل ١ ـ ارتفاع تكاليف الحرب التى تزايدت زيادة هائلة بعد اختراع الأسلحة النووية ٠ ٢ ـ زيادة الاعتماد المتبادل دوليا وتعقد النظام الدولى ٠ بالنسبة للنقطة الاولى ـ انظر :
Kenneth Waltz : Nuclear Myths and Political Realities مجلة العـلوم السـياسية الامريكية ٨٤ (سبتمبر ١٩٩٠) ، ص ٧٢١ـ٧٤٥ و John Measheimer Back to the Future Cold War — Instability in Europe Affer مجلة الأمن الدولى (صيف ١٩٩٠) ص ٥ـ٥٦ ٠

(٥) تمشيا مع الحجج التى أوردها Bueno de Mesquita و Lalaman لاحظ Ray أن ازدياد عدد الديمقراطيات ـ على أقل تقدير فى المدى القصير ـ قد يزيد من فرص الحرب ، نظرا لاحتمال حدوث زيادة فى المواجهات بين الديمقراطيات واللاديموقراطيات ٠ ولكن بمجرد وصول نسبة الدول الديمقراطية الى ٥٠٪ فان عدد المواجهات الثنائية بين الديمقراطيات واللاديمقراطيات سيتضاءل مما يسـاعد على تضاؤل فرص الحرب James Lee Ray فى بحث بعنوان The Future of International War ٠ قدم هذا البحث لمؤتمـر جمعيـة العـلوم السياسيـة الامريكية بواشنطن اغسطس ١٩٩١ ٠

(٦) John Muller — Is War Still Obsolete ? بحث مقدم للقاء السنوى لجمعية العلوم السياسية الامريكية بواشنطن (اغسطس ١٩٩١) ٠

(٧) The Obsolescence — Retreat from Doomsday — John Mueller of Major War لنفس المؤلف ١٩٨٩ · Changing Attitudes Towards war Is War Still Obsolete ? مجلة العلوم السياسية البريطانية ٢١ (١٩٩١) · ص ١ـ٢٨ وأيضا

(٨) Is War Still Becoming Obsolete — Muller ص ٥٤ ـ ٥٥ ·

(٩) War in Ir rrational Society — Evan Luard وأيضا :
Peace & War — Kalevi Holsti ، ص ٥٤ ـ ٥٥ ·

ببليوجرافيـــــــا

Achen, C. H. and D. Snidal (1989) « Rational Deterrence Theory and Comparative Case Studies. » *World Politics* 41 : 143-69.

Adelman, J. and Palmieri (1989) *The Dynamics of Soviet Foriegn Policy. New York* : Harper & Row.

Adorno, T. W. (1950) *The Authoritarian Personality.* New York : Harper & Row.

Alexandroff, A. and R. Rosecrance (1977) « Deterrence in 1939 ». *World Politics* 29 : 404-24.

Allison, G. (1969) « Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis. » *American Political Science Review* 63-689-718.

——— (1971) Essence of Decision : Explaining the Cuban *Missile Crisis.* Boston : Little, Brown.

Allison, G. and M. Halperin (1972) « Bureaucratic Politics : A Paradigm and Some Policy Implications », pp. 40-79 in R. Tanter and R. Ullman (eds.), *Theory and Policy in International Relations.* Princeton, NJ : Princeton University Press.

Altfeld, M. (1983) « Arms Races ? -and Escelation ? : A Comment on Wallace ». *International Studies Quarterly* 27 (2) : 225-31.

Anderson, P. A. (1987) « What Do Decision Makers Do When They Make Foreign Policy ? The Implications for the Comparative Study of Foreign Policy, » pp. 285-308 in C. F. Hermann, C. W. Kegley, and J. N. Rosenau (eds.), *New Directions in the Study of Foreign Policy.* Boston : Allen and Unwin.

Angell, N. (1913) *The Great Illusion.* New York : Knickerbocker Press.

Ardrey, R. (1961) *Africcn Gcnesis*. New York : Atheneum.

——— (1966) *The Territorial Imperative*. New York : Atheneum.

——— (1970) *The Social Contract*. New York : Atheneum.

Arrow, K. (1951) *Social Choice and Individual Values*. New York : Wiley.

Art. R. (1974) « Bureaucratic Politics and American Foreign Policy : A Critique. » *Policy Sciences* (Summer).

Ashley, R. (1980) *The Political Economy of War and Peace*. New York : Nicholas.

Axelrod, R. (1973) « Bureaucratic Decisionmaking in the Military Assistance Program : Some Empirical Findings," pp. 154-72 in M. Halperin and A. Kantor (eds.), *Readings in American Foreign Policy : A Bureaucratic Perspective*. Boston : Little, Brown.

——— (1980a) « Effective Choice in the Prisoners' Dilemma. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 3-25.

——— (1980 b) « More Effective Choice in the Prisoners' Dilemma ». *Journal of Conflict Resolution* 24 : 379-403.

——— (1984) *The Evolution of Cooperation*. New York : Basic Books.

Babst, D. V. (1972) « A Force for Peace. » *Industrial Research* 14 : 55-58.

Bandura, A. (1980) « The Social Learning Theory of Aggression », pp. 141-56 in R. Falk and S. S. Kim (eds.), *The War System*. Boulder, CO : Westview.

Barber, J. D. (1972) *The Presidcntial Chareoter*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.

Barnds, W. J. (1972) *India, Pakistan and the Great Powers*. New York : Praeger

Barnet, R. (1973) *Roots of War : The Man and Institutions Behind U.S. Foreign Policy*. New York : Penguin.

Beer, F. A. (1981) *Peace Against War*. San Fransisco : W. H. Freeman.

Behr, R. (1981) « Nice Guys Finish Last — Sometimes. » *Journal of Conflict Resolution* 25 : 289-300.

Beitz, C. and T. Herman (1973) (eds.) *Peace and War*. San Francisco : W. H. Freeman.

Bender, D. L. and B. Leone (1983) (eds.) *Are Humans Aggressive by Natures ?* St. Paul, MN : Greenheven Press.

Bergeson, A. (1983) (ed.) *Crises in the World-System*. *Beverly* Hills, CA : Sage.

Berkowitz, L. (1962) *Aggression : A Social-Psychological Analysis*. New York · McGraw-Hill.

Betts, R. K. (1977) *Soldiers Statesmen and Cold War Crises*. Cambridge, MA : Harvard University Press.

———— (1978) « Analysis, War, and Decision : Why Intelligence Failures Are Inevitable ». *World Politics 31* (1) : 61-89.

Blainey, G. (1973) *The Causes of War*. New York : Free Press.

Boulding, K. (1956) *The Image*. Ann Arbor : University of Michigan Press.

———— (1962) *Conflict and Defense : A General Theory*. New York : Harper & Row.

———— (1967) « The Learning and Reality Testing Process in the International System, » pp. 1-15 in J. C. Farrell and A. P. Smith (eds.), *Image end Reality in World Politics*. New York : Columbia University Press.

Braybrooke, D. and C. Lindblom (1969) « Types of Decision-Making, » pp. 207-16 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.

Brecher, M. (1975) *Decisions in Israel's Foreign Policy*. New Haven, CT : Yale University Press.

———— (1988) « Stability and Polarity : New Paths for Inquiry. » *Journal of Peace Research* 25 : 31-42.

Bremer, S. (1980) «National Capabilities and War Proneness»,. pp. 57-82 in J. D. Singer (ed.), *The Correlates of Wer II : Testing Realpolitik Models*. New York : Free Press.

———(1982) « The Contagiousness of Coercione : The Spread of Serious International Disputes, 1900-1976. » *International Interaction* 9 : 29-55.

——— (1991) « Dangerous Dyads : Conditions Affecting the Likelihood of Interstate War, 1816-1965. » Revised version of paper presented at Peace Science Society Meeting, Rutgers University.

Bremer, S., J. D. Singer, and U. Luterbacher (1973) « The Population Density and War Proneness of European Nations, 1816-1965. » *Comparative Political Studies* 6 : 329-48.

Brodie, F. (1981) Richard Nixon. New York : Norton.

Brown, S. (1987) *The Causes and Prevention of War*. New York : St. Martin's.

Bueno de Mesquita, B. (1975) « Measuring Systemic Polarity ». *Journal of Conflict Resolution* 19 : 187-216.

——— (1978) « Systemic Polarization and the Occurrence and Duration of Wer. » *Journal of Conflict Resolution* 22 : 241-67.

——— (1981a) *The War Trap*. New Haven, CT : Yale University Press.

——— (1981 b) « Risk, Power Distribution and the Likelihood of War. » *International Studies Quarterly* 25 (4) : 541-68.

Bueno de Mesquita, B. and W. Riker (1982) « An Assessment of the Merits of Selective Nuclear Proliferation. » *Journal of Conflict Resolution* 26 : 287-306.

Bundy, McG. (1988) *Danger and Survival : Choices About the Bomb in the First Fifty Years*. New York : Random House.

Burrows, R. and J. Garriga-Pico (1974) « The Road to the Six Day War : Relational Analysis of Conflict and Co-operation. » *Peace Science Society (International) Papers* 22 : 47-74.

Caldwell, D. (1977) « Bureaucratic Foreign Policy Making ». *Americen Behavioral Scientist* 21 (2) : 87-110.

Cartwright, D. (1971) « Risk-taking by Individuals and Groups : An Assessment of Research Choice Dilemmas ». *Journal of Personality and Social Psychology* 20-261-78.

Chan, S. (1984) « Mirror, Mirror on the Wall . . . Are the Freer Countries More Pacific ? » *Journal of Conflict Resolution* 28 (4) : 617-48.

Chase-Dunn, C. (1979) « Comparative Research on World-System Characteristics ». International Studies Quarterly 23 (4) ; 601-23.

———— (1981) « Interstate System and Capitalist World-Econmy : One Logic or Two ? *International Studies Quarterly* 25 (1) : 119-42.

———— (1989) *Global Formation : Structure of the World-Economy*. Cambridge, MA : Basil Blackwell.

Chase-Dunn, C. and J. Sokolovsky (1983) « Interstate System,

World-Empires and the Capitalist World-Economy : A Response to Thompson. » *International Studies Quarterly* 27 : 357-67.

Chesen, E. (1973) *President Nixon's Psychiatric Profile*. New York : Peter Wyden.

Choucri, N. and R. North (1975) *Nations in Conflict : National Growth and International Violence*. San Fransisco : W. H. Freeman.

———— (1989) « Lateral Pressure in Internetional Relations : Concept and Theory, » pp. 289-326 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.

Claude, I. (1962) *Power and International Relations*. New York : Random House.

Cobb, R. W. and C. Elder (1970) *International Community*. New York : Holt, Rinehert & Winston.

Cusack, T. R. and M. D. Ward (1981) « Military Spending in the United States, Soviet Union and the Peoples' Republic of China. » *Journal of Conflict Resolution* 25 : 429-67.

Cyert, R. and J. March (1963) *A Behavioral Theory of the Firm*. Englewood *Cliffs*, NJ : Prentice-Hall.

Darcey, R. and N. Pendegraft (1988) « The Optimelity of TIT-FOR-TAT. » *International Interactions* 15 (1) : 45-57.

Dart, R. (1953) « The Predatory Transition from Ape to Man.» *International Anthropological and Linguistic Review* 1.

Dlvies, J. (1970) « Violence and Aggressions : Innate or Not ? Western Political Quarterly 23.

de Rivera, J. (1968) *The Psycholocial Dimension of Foreign Policy*. Columbus, OH : Charles Merrill.

Demause, L. (1984) « The Making of a Fearful Leader : « Where's the Rest of Me ? » *Journal of Psychohistory* 12 : 5-21.

Dessler, D. (1991) « Beyond Correlations : Toward a Causal Theory of War. » *International Studies Quarterly* 35 : 337-55.

Deutsch, K. and R. Merritt (1965) « Effects of Events on National and International Images, » pp. 132-87 in H. Kelman (ed.) *International Behavior*. New York : Holt, Reinehart & Winston.

Deutsch, K. and J. D. Singer (1964) « Multipoler Power Systems and International Stability. » *World Politics* 16 (3) : 390-406.

Diehl, P. F. (1983) « Arms Races and Escalation : A Closer Look ». *Journal of Peace Research* 20 (3) : 205-12.

———— (1985 a) « Contiguity and Military Escalation in Major Power Rivelries, 1816-1980. » *Journal of Politics* 47 (4) : 1203-11.

——— (1985b) « Arms Races to War : An Anelysis of Some Underlying Effects. » *Sociological Quarterly* 26 : 331-49.

Diehl, P. F. and G. Goertz (1988) « Territorial Changes and Militarized Conflict. » *Journal of Conflict Resolution* 32 (1) : 103-22.

Diehl, P. F. and J. Kingston (1987) « Messenger or Message ? Military Buildups and the Initiation of Conflict. » Journal of Politics 49 : 789-99.

Dixon, W. J. (1982) « Meesuring Interstate Affect. » American *Journal of Political Science* 27 : 828-51.

——— (1986) « Reciprocity in United States-Soviet Relations : Multiple Symmetry or Issue Linkage ? » American Journal of Political Science 30 : 421-45.

Doran, C. F. (1983) « War and Power Dynamics : Economic Underpinnings ». *International Studies Quarterly* 27 : 419-44.

——— (1989 a) « Systemic Disequilibrium, Foreign Policy Role, and the Power Cycle : *Challenges for Research* Design. » *Journal of Conflict Resolution* 33 (3) : 371-401.

——— (1989 b) « Power Cycle Theory of Systems Structure and Stability : Commonalities and Complementarities, » pp. 83-110 in M. Midlarsky (ed.) *Handbook of War Studies*. New York : Unwin Hyman.

Doran, C. F. and W. Parsons (1980) « War and the Cycle of Relative Power. » *American Political Science Review* 74 : 947-65.

Dougherty, J. E. and R. L. Pfaltzgraff, Jr. (1981) *Contending Theories or International Relations*, 2nd ed. New York : Harper & Row.

Duncan, G. T. and R. M. Siverson (1975) « Markov Models for Conflict Analysis : Results from Sino-Indian Relations » *International Studies Quarterly* 19 : 344-74.

Dyer, G. (1985) War. New York : Dorsey.

East, M. A. (1972) « Status Discrepancy and Violence in the International System : An Empirical Anelysis, » pp. 299-319 in J. N. Roseneu, V. Davis, and M. A. East (eds.), *The Analysis of International Politics*. New York : Free Press.

East, M. A. and P. Gregg (1967) « Factors Influencing Cooperation end Conflict in the International System. » *International Studies Quarterly* 11 : 224-69.

East, M. A., S. Salmore, and C. F. Hermann (1978) (eds.) *Why Nations Act : Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy*. Beverley Hills, CA : Sage.

Etheridge. I. (1978) « Personality Effects on American Foreign Policy, 1898-1968. » *American Political Science Review* 72 : 434-51.

———— (1979) « Hard Ball Politics : A Model. » *Political Psychology* Spring.

Fabbro, D. (1980) « Peaceful Societies, » pp. 180-203 in R. Falk and S. S. Kim (eds.) *The War System*. Boulder. CO : Westview.

Falk, R. and S. S. Kim (1980 (eds.) *The War System*. Boulder, CO : Westview .

Fann, K. T. and D. C. Hodges (1977) (eds.) *Readings in U.S. Imperialism*. Boston : Porter Sargeant.

Ferris. W. (1973) *The Capability of Nations*. Lexington, MA : D. C. Hearth. Festinger, I. (1957) *A Theory of Cog*nitive Dissonance. Evanston, IL : Row, Patternson.

Fieldhouse, D. K. (1972) « Imperialism : An Historiographicel Revision », in K. Boulding and T. Mukerjee (eds.), *Economic Imperialism*. Ann Arbor : University of Michigan Press.

Fink, C. (1965) « More Calculations About Deterrence. » *Journal of Conflict Resolution* 9 : 54-66.

Fischer, F. (1975) *War of Illusions : German Policics from 1911 to 1914. Trans M. Jackson,* New York : Norton.

Fodor, E. M. and T. Smith (1982) « The Power Motive as an Influence on Group Decision Making. » *Journal of Personality and Social Psychology* 42 : 178-85.

Fossey, D. (1983) *Gorillas in the Mist*. Boston : Houghton Mifflin.

Frank, J. (1967) *Sanity and Survival : Psychological Aspects of War and Peace*. New York : Vintage.

Freud, S. (1985) « Why War ? » pp. 158-63 in M. Small and J. D. Singer (eds.) *International War : An Anthology*. Homewood, IL : Dorsey Press.

Gallucci, R. (1975) *Neither Peace nor Honor*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.

Galtung, J. (1964) « A Structural Theory of Aggression ». *Journal of Peace Research 1* : 95-119.

Gamson, W. A. and A. Modigliani (1971) *Untangling the Cold War : Strategy for Testing Rival Theories*. Boston : Little, Brown.

Garnham, D. (1976) « Dyadic International War 1816-1965 : The Role of Power Parity and Geographic Proximity. » Western Political Quarterly 29 : 231-42.

——— (1985) « The Causes of War : Systemic Findings », pp. 7-23 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. *Boulder, CO* : Westview.

——— (1986) « War-Proneness, War-Weariness, and Regime Type : 1816-1980. *Journal of Peace Research* 23 (3) : 279-89.

Gelb, L. and R. Betts (1979) *The Irony of Vietnem : the System Worked.* Washington, DC : Brookings Institution.

Geller, D. (1990) « Toward a Unified Theory of War . » Paper persented to International Studies Association conference, Washington, DC.

George, A. L. (1972) « The Case for Multiple Advocacy in Making Foreign Policy. » *American Political Science, Science* Review 66 : 751-85.

—————— (1980) « The Operation Code » : A Neglected Approach to the Study of Political Leaders and Decision Making », pp. 165-90 in E. Hoffman and F. Fleron (eds.), *The Conduct of Soviet Foreign Policy.* New York : Aldine.

George, A. L. and J. George (1964) *Woodrow Wilson and Colonel House — A Personality Study.* New York : *Dover Publications.*

George, A. L. and Smoke (1974) *Deterrence in American Foreign Policy : Theory and Practice.* New York : Columbia University Press.

Gilpin, R. (1981) *War and Change in World Politics.* Cambridge : Cembridge University Press.

Glossop, R. J. (1987) *Confronting War : An Examination of Humanity's Most Pressing Problem.* Jefferson, NC : Mc Farlane.

Gochman, C. (1980) « Status, Capabilities, and Major Power Conflict », pp. 83-123 in J. D. Singer (ed.), *The Correlates of War II.* New York : Free Press.

—————— (1990) « Capability-Driven Disputes, » pp. 141-59 inc. Gochman and A. N. Sabrosky (eds), Prisoners of War ? Nation-States *in the Modern Era.* Lexington, MA : Lexington Books.

Gochman, C. and Z. Moaz (1984) « Militarized Interstate Disputes, 1816-1976 :
Procedures ,Patterns and Insights. » *Journal of Conflict Resolution* 28 : 585-616.

Gochman, C. and A. N. Sabrosky (1990) (eds.) *Prisoners of War ? Nation-States in the Modern Era.* Lexington, MA : Lexington Books.

Goldstein, J. (1985) « Kondratieff Waves as War Cycles. » *International Studies Quarterly* 29 (4) : 411-44.

———— (1987) « Long Waves in War, Production, Prices, and Wages ». *Journal of Conflict Resolution* 31 (4) : 573-600.

———— (1988) *Long Cycles : Prosperity and War in the Modern* Era. New Haven, CT : Yale University Press.

———— (1991) « Reciprocity in Superpower Relations : An Empirical Analysis. » *International Studies Quarterly* 35 (2) : 195-209.

Goldstein, J. and J. R. Freeman (1990) *Three-Way Street : Strategic Reciprocity end World Politics.* Chicago : Chicago University Press.

Goodall, J. (1990) *Through a Window : My Thirty Years with the Chimpanzees of Gombe.* Boston : Houghton Mifflin.

Greenstein, F. (1975) Personality and Politics. New York : Norton.

Gregg, P. and A. Banks (1965) « Dimensions of Political Systems : Factor Analysis of 'A Cross-Polity Survey'. » *American Political Science Review* 59 : 602-14.

Gruder, C. L. and R. J. Dulak (1973) « Elicitation of Cooperetion by Retaliatory and Nonretaliatory Strategies in a Mixed-Motive Game. » *Journal of Conflict Resolution* 17 : 162-64.

Gurr, T. R. (1980) (ed.) *Handbook of Political Conflict.* New *York : Free Press.*

Haas. M. (1968) « Social Change and National Aggressiveness, 1900-1960 », pp. 215-45 in J. D. Singer (ed.) *Quantitative International Politics.* New York : Free Press.

———— (1980) « Societal Approaches to the Study of the war, » pp. 347-68 in R. A. and S. S. Kim (eds.), The War *System : An Interdisciplinary Approach*. Boulder, CO : *Westview*.

Halberstam, D. (1972) *The Best and the Brightest*. Greenwich, CT : Fawcett.

Helperin, M. (1974) *Bureaucratic Politics and Foreign Policy*. Washington, DC : Brookings Institution.

Halperin, M. and A. Kantor (1973) (eds.) *Readings in American Foreign Policy : A Bureaucratic Perspective*. Boston : Little, Brown.

Hempson(F. O. (1985) « The Divided Decision - Maker ; American Domestic Politics and the Cuban Crisis. ». *International Security* 9 (3) : 130-65.

Hart, J. (1974) « Symmetry and Polarization in the European International System, 1870-1879 : A Methodological Study. » *Journal of Peace Research* 11 : 229-44.

———— (1985) « Power and Polerity in the International System, » pp. 25-40 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, Westview.

Hastings, M. and S. Jenkins (1983) *The Battle for the Falklands*. New York : Norton.

Hazelwood, L. (1975) « Dimension Mechanism and Enca-Psulated Processes. The Domestic Conflict — Conflict Hypotheses Reconsidered. » *Sage Foreign Policy Yearbook 3 : 213-34*.

Herek, M, I. L. Janis, and P. Huth (1987) « Decision Making During International Crises : Is Quality of Process Related to Outcome ? » *Journal of Conflict Resolution* 31 (2) : 203-26.

Hermann, C. F. (1988) « The Impact of Single Group Decision Units on Foreign Policy. » Peper presented at International Studies Association Conference, St. Louis.

Hermann, C. F., C. W. Kegley, Jr., and J. N. Rosenau (1987) (eds.) *New Directions in the Study of Foreign Policy. Boston : Allen and Unwin.*

Hermann, M. (1978) « Effects of Personal Characteristics of Political Leaders on Foreign Policy », pp. 49-68 in M. East, S. Salmore, and C. F. Hermann (eds.), *Why Nations Act : Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy*. Beverley Hills, CA : Sage.

Hermann, M. and C. F. Hermann (1982) « A Look Inside the « Black Box : » Building on a Decade of Research, » pp. 1-36 in Gerald Hoppie (ed.), *Biopolitics, Political Psychology and International Politics*. New York : St. Martin's.

Hill, B. (1988) « A General Model of International Conflict : Dynamics, Problems and Prospects, » Paper presented to International Studies Association conference, St. Louis.

Hilsman, R. (1987) *The Politics of Policy Making in Defense and Foreign Affair*. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.

Hilton, G. (1971) « A Closed and Open Model Analysis of Expressions of Hostility in Crisis. » *Journal of Peace Research* 8 : 249-62.

Hobson, J. A. (1965) *Imperialism : A Study*. Ann Arbor : University of Michigan Press.

Hollist, W. L. (1977 a) « An Analysis of Arms Processes in the United States and Soviet Union. » *International Studies Quarterly* 21 : 503-28.

———— (1977 b) « Alternative Explanations of Competitive Arms Processes : Tests on Four Paris of Nations. » *American Journal of Political Science* 21 : 315-40.

Holsti, K. J. (1970) « National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy. » *International Studies Quarterly* 14 (3) : 233-309.

———— (1991) *Peace and War : Armed Conflicts and International Order 1648-1989. Cambridge : Cambridge* University Press.

Holsti, O. (1967) « Cognitive Dynamics and Images of the Enemy », pp. 16-39 in J. C. Farrell and A. P. Smith (eds.), *Image and Reality in World Politics*. New York : Columbia University Press.

———— (1969) « The Belief System and National Images : A Case Study, » pp. 543-50 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy,* rev. ed. New York : Free Press.

———— (1972 a) « Foreign Policy Decision-Makers Viewed Psychologically : « Cognitive Process » Approaches, » pp. 120 — 44 in J. Rosenau (ed.), *In Search of Global Patterns*. New York : Free Press.

———— (1972 b) *Crisis, Escalation, War. Montreal :* McGill-Queens University Press.

———— (1987) « Theories of Crisis Decision Making, » pp. 244-81 in P. Viotti and M. Kauppi (eds.), *Internationel Relations Theory.* New York : Macmillan.

Holsti, O., R., Brody, and R. North (1965) « Measuring Affect and Action in International Reaction Models : Empirical Materials from the 1962 Cuban Crisis. » *Peace Research Society (International)* 2 : 170-90.

Holsti, O. and R. North (1965) « History of Human Conflict, » pp. 155-72 in E. B. McNeil (ed.), *Nature of Human Conflict.* Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.

Holsti, O., R. North, and R. Brody (1968) « Perception and Action in the 1914 Crisis, » pp. 123-59 in J. D. Singer (ed.) *Quantitative International Politics.* New York : Free Press.

Holsti, O., R. Siverson, and A. George (1980) (eds.) *Change in the International System.* Boulder, CO : Westview.

Horn, M. (1984) « Arms Races and the Likelihood of War. » Paper presented to Internationel Studies Association conference, Atlanta.

Houweling, H. and J. Siccama (1988) « Power Transitions as a Cause of War ». *Journal of Conflict Resolution* 32 (1) : 87-102.

Howard, M. (1991) *The Lessons of History. New Haven, CT :* Yale University Press.

Huntington, S. P. (1958) « Arms Races : Prerequisitics and Results », pp. 41-86 in C. J. Friderich and S. E. Harris (eds.), *Public Policy.* Vol. 8. Cambridge, MA : Graduate School of Public Administration, Harvard University.

Huth, P. (1988) « Extended Deterrence and the Outbreak of War. » *American Political Science Review* 82 : 423-34.

Huth, P. and B. Russett (1984) « What Makes Deterrence Work ? Cases from 1900-1980. » *World Politics* 36 : 496-526.

———— (1988) « Deterrence Failure and Crisis Escaletion. » *International Studies Quarterly* 32 : 29-45.

———— (1990) « Testing Deterrence Theories : Rigor Makes a Difference ». *World Politics* 42 : 466-501.

Isaac, R. (1981) Individuals and World Politics, 2nd ed. Monterey, CA : Wadsworth-Duxbury.

Jacobson, M. (1961) *The Diplomacy of the Winter War : An Account of the Russo-Finnish War,* 1938-1940. Cambridge, MA : Harverd University Press.

James, W. (1968) « *The Moral Equivalent of War,* » pp. 21-31 in L. Bramson and G. Goethals (eds.), *War : Studies from Psychology, Sociology, Anthropology,* rev. ed. New York : Basic Books.

Janis, I. L. (1982) *Groupthing,* 2nd ed. Boston : Houghton Mifflin.

Janis, I. L. and L. Mann (1977) *Decision-Making : A Psychological Analysis of Conflict, Choice and Commitment.* New York : Free Press.

Jensen, L. (1982) Explaining Foreign Policy. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.

Jervis, R. (1969) « Hypotheses on Misperception, » pp. 239-54 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.

———— (1976) *Perception and Misperception in International Politics*. Princeton, NJ : Princeton University Press.

———— (1983) « Perception and Misperception : The Spiral of International Insecurity, » pp. 200-207 in W. Olson, D. McLellan, and F. Sondermann (eds.), *Theory and Practice of International Relations*, 6th ed. Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.

———— (1989) « Rational Deterrence : Theory and Evidence ». *World Politics* 41 (2) : 183-207.

Jervis, R., R. N. Lebow, and J. G. Stein (1985) *Psychology and Deterrence* Baltimore : Johns Hopkins University Press.

Kaplan, M. (1969) « Variants on Six Models of the International System, » pp. 291-303 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.

Karsten, P. (1978) *Soldiers and Society : The Effects of Military Service and War in American Life*. Westport, CT : Greenwood.

Kaysen, C. (1990) « Is War Obsolete ? *International Security* 14 (4) : 42-64.

Kegley, C. W. (1991) *The Long Postwar Peace : Contending Explanetions and Projections*. New York : Harper Collins.

Kegley, C. W. and G. Raymond (1982) « Alliance Norms and War : A New Piece in an Old Puzzle. » *International Studies Quarterly* 26 : 572-95.

Kegley, C. W. and E. R. Wittkopf (1987) *American Foreign Policy : Pattern and Process*, 3rd ed. New York : St. Martin's.

Kelmen, H. C. (1965) « Social-Psychological Approaches to the Study of International Relations, » pp. 3-39 in H. Kelman (ed.), *International Behavior : A Social Psychological Analysis*. New York : Holt, Rinehart & Winston.

Kennedy, P. (1988) *The Rise and Fall of Great Powers : Economic Change and Military Conflict from* 1500 to 2000. New York : Random House.

Keohane, R. O. (1980) « The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes, 1967-77, » pp. 317-47 in O. Holsti, R. Siverson, and A. George (eds.) *Change in the International System*. Boulder, CO : Westview.

Keohane, R. O. and J. Nye (1977) Power and Interdependence. Boston : Little, Brown.

Kim, S. S. (1980) « The Lorenzien Theory of Aggression and Peace Research : A Critique, » pp. 82-115 in R. Falk and S. S. Kim (eds.), *The War System*. Boulder, CO : Westview.

Kim, W. (1989) « Power, Alliance, and Major Wars, 1816-1975. » *Journal of Conflict Resolution* 32 (2) : 255-73.

Kinder, D. and J. Weiss, (1978) « In Lieu of Rationality. » *Journal of Conflict Resolution* 22 (4) : 707-35.

Kissinger, H. (1964) *A World Restored : The Politics of Conservatism in a Revolutionery Age*. New York : Grosser & Dunlap.

———— (1969) « Domestic Structure and Foreign Policy », pp. 261-75 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.

Kohl, W. (1975) « The Nixon-Kissinger Foreign Policy System and U.S.-European Relations : Patterns of Policy Making. » *World Politics* 28 (1) : 1-43.

Kondratieff, N. D. (1984) *The Long Wave Cycle*. New York : Richerdson and Snyder. (Original edition 1928.)

Krasner, S. (1972) « Are Bureaucracies Important ? A Re-examination of Accounts of the Cuban Missile Crisis. » *Foreign Policy* 7 : 159-79.

———— (1976) « State Power and the Structure of International Trade. » *World Politics* 28 : 317-47.

Kugler, J. and A. F. K. Organski (1989) « The Power Transition : A Retrospective and Prospective Eveluation, » pp. 171-94 in M. Midlarsky (ed.) *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.

Lambelet, J. (1975) « Do Arms Races Lead to War ? » *Journal of Peace Research* 12 (2) .

Lambeth, B. S. (1974) « The Sources of Soviet Military Doctrine, » in B. Horton et al. (eds.), *Comparetive Defense Policy*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.

Langer, W. (1969) « The Origin of the Russo-Japanese War, » pp. 3-45 in C. E. Schorske and E. Schorske (eds.), *Explorations in Crisis*. Cambridge, MA : Harvard University Press.

Lasswell, H. (1930) *Psychopathology and Politics*. Chicago . University of Chicego Press.

———— (1948) *Power and Personality*. New York : Norton.

Leaky, R. (1981) *The Making of Mankind*. New York : Dutton.

Lebow, R. N. (1981) *Between Peace and War : The Nature of Internanational Crises*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.

———— (1984) « Windows of Opportunity : Do States Jump Through Them ? » *Internal Security* 9 : 147-86.

———— (1985) « Miscelculations in the South Atlantic : The Origins of the Falklands War, » pp. 89-124 in R. Jervis, R. N. Lebow, and J. G. Stein, *Psychology and Deterrence*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.

Lebow, R. N. and J. G. Stein (1990) « Deterrence : the Elusive Dependent : Variable. » *World Politics* 42 : 336-69.

Leites, N. (1953) *A Study of Bolshevism.* Glencoe, IL : Free Press.

Leng, R. J. (1980) « Influence Strategies and Interstate Conflict, » pp. 124-57 in J. D. Singer (ed.), *Correlates of War* II : Testing Some Realpolitik Models. New York : Free Press.

———— (1983) « When Will They Ever Learn ? Coercive Bargaining in Recurrent Crises. » Journal of *Conflict of Resolution* 27 : 379-419.

———— (1984) « Reagan and the Russians : Crisis-Bargaining Beliefs and the Historical Record. » American Political Science Review 78 : 338-55.

———— (1988) « Crisis Learning Games. » *American Political Science Review* 82-179-94.

Leng, R. J. and C. S. Gochman (1982) « Dangerous Disputes : A Study of Conflict Behavior and War. » *American Journal of Political Science* 26 : 664-87.

Leng, R. J. and R. Goodsell (1974) « Behavioral Indicators of Wer Proneness in Bilateral Conflicts » pp. 191-226 in P. J. McGowan (ed.), *Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies*. Vol. II. Beverley Hills, CA : Sage.

Leng, R. J. and H. B. Wheeler (1979) « Influence Strategies, Success and War. » *Journal of Conflict Resolution* 23 : 655-84.

Lenin, V. I. (1939) *Imperialism : the Highest Stage of Capitalism.* New York : International Publishers.

L'Etang, H. (1970) *The Pathology of Leadership. New York* : Hawthorone.

Levi, W. (1966) « The Causes of War and the Conditions of Peacs », in R. Falk and S.

Mendlovitz (ed.), Toward a Theory of War Prevention. New York : World Law Fund.

Levy, J. S. (1981) « Alliance Formation and War Behavior : An Analysis of the Great Powers, 1495-1975 ». *Journal of Conflict Resolution* 25 : 581-614.

———— (1983) « Misperception and the Causes of War : Theoretical Linkages and Analytical Problems. » *World Politics* 36 (1) : 76-99.

———— (1985 a) « Theories of General War. » *World Politics* 37 (3) 344-74.

———— (1985b) « The Polarity of the System and International Stability : An Empirical Analysis, » pp. 41-66 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.

———— (1986) « Organizational Routines and the Causes of War ». *International Studies Quarterly* 30 (2) : 193-222.

———— (1987) « Declining Power and the Protective Motivation for War. » *World Politics* 40 (1) : 82-107.

———— (1988) « Domestic Politics and War, » pp. 79-99 in R. Rotlberg and A. Rabb (eds.), *The Origin and Prevention of Major Wars. Cambridge* : Cambridge University Press.

———— (1989) « The Diversionary Theory of War : A Critique, » pp. 259-88 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.

———— (1990-1991) « Preferences, Constraint, and Choices in July 1914. » *International Security* 15 : 151-86.

———— (1991) « Long Cycles, Hegemonic Transitions and the Long Peace, » pp. 147-76 in C. W. Kegley (ed.), *The Long Postwar Peace*. New York : Harper Collins.

Levy, J. S. and T.C. Morgan (1986) « Take War Weariness Hypothesis : An Empirical Test. » *American Journal of Political Science* 30 : 26-50.

Lindblom, C. (1965) *The Intelligence of Democracy.* New York : Free Press.

Linden, C. (1966) *Khrushchev and the Soviet Leadership.* Baltimore : Johns Hopkins University Press.

Linskold, S. (1978) « Trust Development, the GRIT Proposal, and the Effects of Conciliatory Acts on Conflict and Cooperation. » *Psychological Bulletin* 85 (4) : 772-93.

——— (1979) « Conciliation with Simultaneous or Sequentiel Interaction. » *Journal of Confliot Resolution* 23 : 704-14.

Linskold, S. and M. Collins (1978) « Inducing Cooperation by Groups and Individuals. » *Journal of Confliot Resolution* 22 : 679-90.

Linskold, S., P. S .Walters, and H. Koutsourais (1983) « Cooperators, Competitors, and Responses to GRIT. » *Journal of Conflict Resolution* 27 : 521-32.

Lockhart, C. (1977) « Problems in the Management and Resolution of International Conflicts. » *World Politics* 29 : 378-403.

Lorenz, K. (1966) *On Aggression.* New York : Bantam.

Luard, E. (1976) *Types of International Society.* New York : Free Press.

——— (1986) *War in International Society.* New Haven, CT : Yale University Press.

Macfie, A. L. (1938) « The Outbreak of War and the Trade Cycle. » *Economic History* 3 : 89-97 .

Majeski, S. J. and D. L. Jones (1981) « Arms Race Modelling : Causality Analysis and Model Specifications. » *Journal of Conflict Resolution* 25 : 259-88.

March, J. and H. Simon (1958) *Organizations.* New York : Wiley.

Mandel, R. (1980) « Roots of Modern Interstate Border Disputes. » Journal of Conflict Resolution 24 : 427-54.

Manning, B. (1977) « The Congress, the Executive and Intermestic Affairs : Three Proposals. » *Foreign Affairs* 55 (2) : 306-24.

Moaz, Z. (1989) « Joining the Club of Nations : Political Development and International Conflict, 1816-1976 ». *International Studies Quarterly* 32 (2) : 199-231.

Maoz, Z. and N. Abdoleli (1989) Regime Type and International Conflict, 1816-1976. » *Journal of Conflict Resolution* 33 (1) : 3-35.

Moaz, Z. and B. Russett (1990) « Alliance, Contiguity, Wealth, and Political Stability : Is Lack of Conflict Among Democracies a Statistical Artifact ? » Paper presented at American Political Science Association conference, San-Francisco.

Maslow, A. (1943) « A Theory of Human Motivation » *Psychological Review* 50.

———— (1954) *Motivation and Personality*. New York : Haper & Row.

Matthews, R. O., A. Rubinoff, and J. G. Stein (1984) (eds.) *International Conflict and Conflict Management*. Scarborough, Ontario : Prentice-Hall.

May, E. (1973) « Lessons » *of the Past : The Use and Misuse of History in American Foreign Policy*. New York : Oxford University Press.

Mazlish, B. (1973) *In Search of Nixon*. Baltimore : Penguin.

McGwan, P. and H. Shapiro (1973) *The Comparative Study of* vior : Some Evidence from the Middle East. » *International Studies Quarterly* 19 : 17-45.

McGowan, P. and H. Shapiro (1973) *The Comparative Study of Foreign Policy* Beverly Hills, CA : Sage.

Mead, M. (1973) « Warfere Is Only an Invention — Not Biological Necessity, » pp. 112-18 in C. Beitz and T. Herman (eds.), *Peace and War*. San Fransisco : W. H. Freeman.

Mearshemier, J. (1990) « Back to the Future : Instability in Europe After the Cold War. » *International Security* 15 (1) : 5-56.

Megargee, E. I. and J. E. Hokenson (1970) *The Dynamics of of Aggression*. New York :Harper & Row.

Midlarsky, M. (1974) « Power, University and the Onset of International Violence. » *Journal of Conflict Resolution* 18 : 395-431.

——————— (1975) *On War*. New York : Free Press.

——————— (1989a) (ed.) *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.

——————— (1989b) « Herarchical Equilibria and the Long-Run Instability of Multipolar Systems, » pp. 64-74 in M. Midlersky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.

Milstein, J. S. (1972) « American and Soviet Influence, Balance of Power, and Arab-Israeli Violence », pp. 139-62 in B. Russett, (ed.), *Peace, War and Numbers*. Beverley Hills, CA : Sage.

Modelski, G. (1978) « The Long Cycle of Global Politics and the Nation-State. » *Comparetive Studies in Society and History* 20 (2) : 214-35.

Modelski, G. and P. Morgan (1985) « Understanding Global War. » *Journal of Conflict Resolution* 29 (3) : 39-391-417.

Modelski, G. and W. R. Thompson (1989) « Lond Cycles and Global War, » pp. 23-54 in M. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.

Montegu, A. (1968) *Man and Aggression*. New York : Oxford University Press.

——— (1980) (ed.) *Sociobiology Examined.* New York : Oxford University Press.

Morgan, T. C. and S. Campbell (1990) « Domestic Structures, Decisional Constraints and War : War : So Why Kant Democracies Fight ? » Paper presented at International Studies Association conference, Washington, DC.

Morgan, P. (1977) *Deterrence : A Conceptual Anelysis.* Beverley Hills, CA : Sage.

——— (1981) *Theories and Approaches to International Politics*, 3rd ed. New Brunswick, NJ : Transaction Books.

Morrow, J. D. (1989) « A Twist of Truth : A Reexamination of the Effects of Arms Races on the Occurrence of War. » *Journal of Conflict Resolution* 33 (3) : 500-29.

Most, B., P. Cchrodt, R. Siverson, and H. Starr (1990) « Border and Aliance Effects in the Diffusion of Major Power Conflict, 1816-1965, » pp. 209-29 in Gochmand and A. N. — Sabrosky (eds.) *Prisoners of War ? Nations-States in the Modern Era.* Lexington, MA : Lexington Books.

Most, B. and H. Starr (1980) « Diffusion, Reineforcement, Geopolitics and the Spread of War. » *American Political Science Review* 74 : 932-46.

Mueller, J. (1989) *Retreat from Doomsdey : The Obsolescence of Major War.* New York : Basic Books.

——— (1991 a) « Changing Attitudes Towards War : The Impact of the First World War. » *British Journal of Political Science* 21 : 1-28.

——— (1991 b) « Is War Still Becoming Obsolete ? » Paper presented to American Political Science Association conference, Washington, DC.

Murnighan, J. K. and A. E. Roth (1983) « Expected Continu-Plaay in Prisoner's Dilemma Games. » *Journal of Conflict Resolution* 27 : 279-300.

Myers, D. G. and H. Lamm (1977) « The Polarizing Effect of Group Discussion, » in I. Janis (ed.), *Current Trends in Psyhology : Readings from the American Scientist.* Los Altos, CA : Kaufmann.

Naroll, A. (1969) « Deterrence in History », pp. 150-64 in D.G. Pruitt and R. C. Snyder (eds.) *Theory and Research on the Causes of War.* Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hell.

North, R. C. (1967) « Perception and Action in the 1914 Crisis », pp. 103-22 in J.C. Farrell and A. P. Smith (eds.), *Image and Reality in World Politics.* New York : Columbia University Press.

——— (1990) *War, Peace, Survival : Global Politics and Conceptual Synthesis.* Boulder, CO : Westview.

North, R. C. R. Brody and O. Holsti (1964) « Some Empirical Data on the Conflict Spiral. » *Peace Research Society (International)* 1 : 1-15.

Nossal, K. R. (1984) « Bureaucratic Politics and the 'Westminster Model, » pp. 120-27. in R. O. Matthews, A. Rubinoff, and J. G. Stein (eds.) *International Conflict and Conflict Management.* Scarborough, Ontario : Prentice-Hall.

Odom, W. (1976) « A Dissenting View on the Group Approach to Soviet Politics. » World Politics 28 (4) : 542-67.

Organski, A. F. K. (1958) *World Politics.* New York : Knopf.

Organski, A. F. K. and J. Kugler (1980) *The War Ledger.* Chicago : University of Chicago Press.

Orme, J. (1986 -1987) « Deterrence Failures : A Second Look. » *International Security* 11 : 96-124.

Osgood, C. E. (1962) *An Alternative to War or Surrender.* Urbana : University of Illinois Press.

——— (1971) « Greduated Unilateral Initiatives for Peace, » pp. 515-25 in C. G. Smith (ed.), *Conflict Resolution : Contributions from the Behavioral Sciences.* Notre Dame, IN : Notre Dame University Press.

Oskamp, S. (1971) « Effects of Programmed Strategies on Cooperation in Prisoner's Dilemma and Other Mixed Motive Games. » *Journal of Conflict Resolution* 15 : 225-59.

Ostrom, C. W. (1927) « Evaluating Alternative Foreign Policy Decision Making Models. » *Journal of Conflict Resolution* 21 : 235-66.

Ostrom, C. W. and E. W. Hoole (1978) « Alliances and War Revisited : A Research Note. » *International Studies Quarterly* 22 : 215-36.

Ostrom, C. W. and B. L. Job (1986) « The President and the Political Use of Force. » *American Political Science Review* 80 : 554-66.

Ostrom, C. W. and R. F. Marra (1986) « U.S. Defense Spending and the Soviet Estimate. » *American Political Science Review* 80 : 819-42.

Oye, K. (1985) « Explaining Cooperation Under Anarchy : Hypotheses and Strategies. » *World Politics* 38 (1) 1-24.

Patchen, M. (1987) « Strategies for Eliciting Cooperation from an Adversary : Laboratory and International Findings. » *Journal of Conflict Resolution* 31 : 164-85.

Payne, J. 7. (1970) *The American Threet : The Fear of War as an Instrument of Foreign Policy.* Chicago : Markham.

——— (1981) *The American Threat : National Security and Foreign Policy.* College Station, TX : Lytton.

Perkings, D. (1968) *The American Approach to Foreign Policy,* rev. ed. New York : Atheneum.

Perlmutter, A. (1974) « The Presidential Political Center and foreign Policy : A Critique of the Revisionist and Bureaucratic-Political Orientations. » *World Politics* 27 (1) : 87-106.

Pilisuk. M. and P. Skolnick (1968) « Inducing Trust : a Test of the Osgood Proposal. » *Journal of Personality and Social Psychology* 8 : 122-33.

Pruitt, D. (1971) « Choice Shifts in Group Discussion : an Introductory Review. » *Journal of Personality and Social Psychology* 20 : 329-60.

Rapkin, D., W. R. Thompson, and J. Christopherson (1979) « Bipolarity and Bipolarization in the Cold War Era. » *Journal of Conflict Resolution* 23 : 261-95.

Rapoport, A. (1960) *Fights, Games and Debates.* Ann Arbor : University of Michigan Press.

Rasler, K. and W. R. Thompson (1983) « Global Wars, Public Debts, and the Long Cycle, » *World Politics* 35 (4) : 489-516.

Rattinger, H. (1975) « Armaments, Detente, and Bureaucracy : The Case of the Arms Race in Europe. » *Journal of Conflict Resolution* 19 : 571-95.

——— (1976) « From War to War : Arms Races in the Middle East. » *International Studies* Quarterly 20 : 501-31.

Ray, J. L. (1974) « Status Inconsistency and War Involvement in Europe, 1816-1970. » *Peace Science Society (International) Papers* 23 : 69-80.

——— (1989) « The Abolition of Slavery and the End of International War. » *Internationel Organization* 43 : 405-39.

——— (1991) « The Future of International War. » Paper presented to the American Political Science Association conference, Washington, DC.

Richardson, L. F. (1960a) *Statistics of Deadly Quarrels.* New *York : Quedrangle* New York Times.

——— (1960b) *Arms and Insecurity.* Chicago : Quadrangle.

Roeder, P. G. (1984) « Soviet Politics and Kremlin Politics. » *International Studies Quarterly* 28 (2) : 171-93.

Rokeach, M. (1954) « The Nature and Meaning of Dogmatism. » *Psychological Review* 61 (May).

———— (1960) *The Open and Closed Mind.* New York : Basic Books.

Rosati, J. (1981) « Developing a Systematic Decision-Making Framework : Bureaucratic Politics in Perspective. » *World Politics* 33 (2) : 234-52.

Rosecrance, R. (1963) *Action and Reaction in World Politics. Boston* : Little, Brown.

———— (1969) « Bipolarity, Multiplarity, and the Future, » pp. 325-35 in J. Rosenau (ed.) *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.

Rosecrance, R., A. Alexandroff, B. Healy, and A. Stein (1974) « Power , Balance of Power, and Status in Nineteenth Century International Relations. » *Sage Professional Papers in International Studies* 3 : 2-29.

Rosenau, J. N. (1969) (ed.) *International Politics and Foreign Policy.* New York : Free Press.

———— (1991) « A Wherewithal for Revulsion : Notes on the Obsolescence of Inter-state War. » Paper presented to the American Politicel Science Association conference, Washington, DC.

Ross, D. (1980) « Coalition Maintenance in the Soviet Union. » *World Politics* 32 (2) : 258-80.

———— (1984) Risk Aversion in Soviet Decisionmaking », pp. 237-51 in J. Valenta and W. Potter (eds.), *Soviet Decisionmaking for National Security.* Boston : Allen and Unwin.

Rotberg, R. and T. Rabb (1988) (eds.) *The Origin and Prevention of Major Wars.* Cambridge : Cambridge University Press.

Rousseau, J. (1917) *A Lasting Peace Through the Federation of Europe.* Trans. by C. E. Vaughan. London : Constable.

———— (1950) *The Social Contract and Discourses.* Trans. by G. D. H. Cole. New York : Dutton.

Rummel, R. J. (1963) « Dimensions of Conflict Behavior Within and Between Nations. » *General Systems : Yearbook of the Society for General Systems Research* 8 : 1-50.

Rummel, R. J. (1964) « Testing Some Possible Predictors of Conflict Behavior Within and Between Nations. » *Peace Research Society* (International) Papers 1 : 79-111.

——— (1967) « Some Attributes and Behavioral Petterns of Nations ». *Journal of Peace Research* 4 (2).

——— (1968) « The Relationship Between National Attributes and Foreign Conflict Behavior, » pp. 187-214 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.

——— (1972) *The Dimensions of Nations*. Beverly Hills, CA : Sage.

——— (1979) *Understanding Conflict and War, Volume 4 : War, Power and Peace*. Beverly Hills, CA : Sage.

———(1983) « Libertarianism and International Violence. » *Journal of Conflict Resolution* 27 : 27-71.

——— (1985) « Libertarian Propositions on Violence Within and Between Nations : A Test Ageinst Published Research Results. » *Journal of Conflict Resolution* 29 (1) : 419-55.

Russett, B. (1967) *International Regions and the International System*. Chicago : Rand McNally.

——— (1969) « The Calculus of Deterrence, » pp. 359-69 in J. Rosenau (ed.) *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.

——— (1972) (ed.) *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sage.

——— (1983) « Prosperity and Peace. » *International Studies Quarterly* 27 : 381-87.

———— (1990) « Economic Decline, Electoral Pressure and the Initiation of Interstate Conflict, » pp. 123-40 in C. Gochman and A. N. Sabrosky (eds.) *Prisoners of War ? Nation-States in the Modern Era.* Lexington MA : Lexington Books.

Russett, B. and R. J. Monsen (1975) « Bureaucracy and Polyarchy as Predictors of Performance : A Cross-National Examination. » *Comparetive Political Studies* 8 : 5-31.

Sabrosky, A. N. (1975) « From Bosnia to Sarajevo. » *Journal of Conflict Resolution* 19 : 3-24.

———— (1985) (ed.) *Polarity and War : The Changing* Structre of International Conflict. Boulder, CO : Westview.

Sahlins, M. (1976) *The Use and Abuse of Biology : An Anthropological Critique of Sociobiology.* Ann Arbor : University of Michigen Press.

Salmor, S. A. and C. F. Hermann (1970) « The Effects of Size, Development and Accountability on Foreign Policy. » *Peace Research Society Papers* 14 : 15-30.

Schellenberg, J. A. (1982) *The Science of Conflict.* New York : Oxford University Press

Schelling, T. (1963) *The Strategy of Conflict.* New York : Oxford University Press-Galaxy Books.

Schmookler, A. B. (1984) *The Parable of the Tribes : The Problem of Power in Social Evolution.* Boston : Houghton Mifflin.

Scott, J. P. (1968) « That Old-Time Aggression, » pp. 136-43 in A. Montague (ed.) *Man and Aggression.* New York Oxford University Press.

Semmel, A. K. (1976) « Some Correlates of Attitudes to Mullateral Diplomacy in the United States Department of State. » *International Studies Quarterly* 20 (2) : 301-24.

———— (1982) « Smell Group Dynamics in Foreign Policy-making : A Comparative Analysis, » pp. 94-113 in G. Hopple (ed.), *Biopolitics, Political Psychology, and International Politics.* New York St. Martin's.

Shepard, G. H. (1968) « Personality Generalization Theory. » *International Studies Quarterly* 32 (1) : 91-123.

Shirer, W. L. (1960) *The Rise and Fall of the Third Reich.* New York : Fawcett Crest.

Shubik, M, (1964) (ed.) *Game Theory and Related Approaches to Social Behavior*, New York : Wiley.

Simon, H. (1959) *Administrative Behavior*. New York : Macmillan.

Singer, J. D. (1968) (ed.) *Quantitative International Politics.* New York : Free Press.

———— (1969) « The Lével of Analysis Problem in International Relations, » pp. 20-29 in J. Rosenau (ed.) *International Politics and Foreign Policy,* rev. New York : Free Press.

———— (1972) « The Correlates of War Project : An Interim Report and Rationale. » World Politics 24 : 243-70.

———— (1979) « Introduction, » pp. 11-20 in J. D. Singer and associates (eds.), *Explaining War : Selected Papers from the Correlates of War Project.* Beverly Hills, CA : Sage.

———— (1980) (ed.) *The Correletes of War II : Testing Some Realpolitik Models.* New York : Free Press.

Singer, J. D., S. Bremer, and J. Stuckey (1972) « Capability Distribution, Uncertainty, and Major Power War, 1820-1965, » pp. 19-48 in B. Russett (ed.), *Peace, War and Numbers.* Beverly Hills, CA : Sage.

Singer, J. D. and T. Cusak (1981) « Periodicity, Inexorability and Steersmanship in International War, » pp. 404-22 in R. Merritt and B. Russett (eds.), *From National Development to Global Community.* London : Allen and Unwin.

Singer, J. D. and M. Small (1967) « Alliance Aggregation and the Onset of War, 1815-1945, » pp. 246-86 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York . Free Press.

———— (1972) *The Weges of War, 1816-1965 : A Statistical Handbook*. New York : Wiley.

Singer, J. D. and M. Wallace (1982) (eds.) *To Augur Well : Early Warning Indicators in World Politics*. Beverly Hills, CA : Sage.

Siverson, R. M. and P. Diehl (1989) « Arms Races, the Conflict Spiral, and the Onset of War, » pp. 195-218 in M. Midlarky (ed.) *Handbook of War Studies*. Boston : Unwin Hyman.

Siverson, R. M. and J. King (1982) « Alliances and the Expansion of War, » pp. 37-49 in J. D. Singer and M. Wallace (eds.), to *Augur Well : Early Warning Indicators in World Politics*. Beverly Hills CA : Sage.

Siverson, R. M. and H. Starr (1990) « Opportunity, Willingness and the Diffusion of War, 1816-1965. » *American Political Science Review* 84 : 47-67.

Siverson, R. M. and M. Sullivan (1983) « The Distribution of Power and the Onset of War. » *Journel. of Conflict Resolution* 27 (3) : 473-94.

Siverson, R. M. and M. Tennefoss (1984) « Power, Alliance, and the Escalation of International Conflict, 1815-1965. » *American Political Science Review* 78 : 1057-169.

Skilling, H. G. and F. Griffiths (1971) *Interest Groups in Soviet Politics. Princeton*, NJ : Princeton University Press.

Small, M. and J. D. Singer (1970) « Patterns in International Warfare, 1816-1965 ». *Annuels of the American Academy of Political and Social Sciences* 391 : 145-55.

———— (1976) « The War Proneness of Democratic Regimes ». *Jerusalem Journal of International Relations* 1 : 49-69.

———— (1985) (eds.) *International War : An Anthology*. Homewood, IL : Dorsey Press.

Smith, T. C. (1980) « Arms Race Instability and War. » *Journal of Conflict Resolution* 24 253-84.

———— (1988) « Curvature Change and War Risk in Arming Patterns. » *International Interactions* 14 : 201-28.

Snyder, G. H. and P. Diesing (1971) Conflict Among Nations : *Bargaining, Decision-making, and System Structure in International Crises*. Princeton, NJ : Princeton University Press.

Snyder, J. L .(1985) « Perceptions of the Security Dilemma in 1914, » pp. 153-79 in R. Jervis, R. N. Lebow, and J. G. Stein (eds.), *Psychology and Deterrnce*. Baltimore : Johns Hopkins University Press.

Spanier, J. and E. Uslaner (1978) *How American Foreign Policy is Made,* 2nd ed. New York : Holt, Rinehart & Winston.

Spechler, D. R. (1986) « The U.S.S.R. and Third World Conflicts : Domestic Debate and Soviet Policy in the Middle East, 1967-1973. » *World Politics* 38 (3) : 435-61.

Spiezio, K. E. (1990) « British Hegemony and Major Power War, 1815-1939 : An Empirical Test of Gilpin's Model of Hegemonic Governance. » *International Studies Quarterly* 34 (2) : 165-81.

Sprout, H. and M. Sprout (1965) *The Ecological Perspective* on Human Affairs. Princeton, NJ : Princeton University Press.

Starr, H. (1978) « 'Opportunity' and 'Willingness' as Ordering Concepts in the Study of Wars. » *International Interactions* 4 : 363-87.

———— (1984) *Henry Kissinger : Perception of International Politics*. Lexington : University Press of Kentucky.

Starr, H. and Most (1976) « The Substance and Study of Borders in Intrenational Relations Research. » *Internetional Studies Quarterly* 20 : 581-620.

———— (1978) « A Return Journey : Richardson : « Fronteirs' and Wars in the 1946-1965 Era. » *Journal of Conflict Resolution* 22 : 441-67.

———— (1983) « Contagion and Border Effects on Contemporary African Conflict. » Comparative Political Studies 16 : 92-117.

Stein, J. G. (1987) « Extended Deterrence in the Middle East : American Strategy Reconsidered. » *World Politics* 39 (3) 326-52.

Seinbruner, J. (1974) *The Cybernetic Theory of Decision.* Princeton, NJ : Princeton University Press.

Steiner, M. (1977) « The Elusive Essence of Decision. » *International Studies Quarterly* 21 (2) : 389-422.

Stoessinger, J. (1982) Why Nations Go to War, 3rd ed. New York : St. Martin's.

Stoll, R. J. and M. Champion (1985) « Capability Concentration, Alliance Bonding, and Conflict Among the Major Powers, » pp. 67-94 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, Co : Westview.

Storr, A. (1983) « Aggression is an Instinct », pp. 16-21 in D. Bender and B. Leon (eds.), *Are Humans Aggressive by Nature ?* St. Paul, MN : Greenhaven Press.

Sullivan, M. P. (1976) *International Relations : Theories and Evidence.* Englewood Cliffs, NJ : Prentice-Hall.

Tanter, R. (1966) « Dimensions of Conflict Behavior Within and Between Nations 1958-1960. » *Journal of Conflict* Resolution 10 : 41-64.

———— (1972) « International System and Foreign Policy Approaches ; Implications for Conflict Modelling and Management. » *World Politics* 24 : 7-39.

Taylor, A. J. P. (1952) *Rumors of War.* London : Hamish Hamilton.

Terhune, K. W. (1968) « Motives, Situation, and Interpersonal Conflict Within Prisoners', Dilemma. » *Journal of Per-*

sonality and Social Psychology, Monograph Supplement 8, No. 3, Part 2, pp. 1-23.

Thomas, E. (1959) *The Harmless People.* New York : Knopf.

Thompson, W. R. (1982) « Phases of the Business Cycle and the Outbreak of War. » *International Studies Quarterly* 26 : 301-11.

———— (1983 a) « Succession Crises in the Global Political System : A Test of the Transition Model, » pp. 93-116 in A. L. Bergeson (ed.), *Crises in the World-System.* Beverly Hills, CA : Sege.

———— (1983 b) « Uneven Economic Growth, Systemic Challenges, and Global Wars. » *International Studies Quarterly* 27 : 341-55.

———— (1986) « Polarity, the Long Cycle, and Global Power Warfare. » *Journal of Conflict Resolution* 30 (4) : 587-615.

———— (1988) *On Global War : Historical-Structural Approaches to World Politics.* Columbia : University of South Carolina Press.

Thompson, W. R. and K. A. Rasler (1988) « War and Systemic Capability Reconcentration. » *Journal of Conflict Resolution* 32 : 335-66.

Thompson, W. R. and G. Zuk (1982) « War, Inflation, and the Kondratieff Long Wave. » *Journel of Conflict Resolution* 26 (4) : 621-44.

Thompson, J. C. (1973) « How Could Vietnam Happen ? An Autopsy, » pp. 98-110 in M. Halperin and A. Kantor (eds.), *Readings in American Foreign Policy : A Bureaucratic Perspective,* Boston : Little, Brown.

Tiger, L. and R. Fox (1971) *The Imperial Animal.* New York : Holt, Rinehart. Winston.
Quarterly 26 : 301-11.

To T. (1988) « More Realism in Prisoner's Dilemma. » *Journal of Conflict Resolution* 32 : 402-8.

Toynbee, A. (1954) *A Study of History*. Vol. IX. London : Oxford University Press.

Triska, J. F. and D. D. Finley (1969) « Soviet-American Relations : A Multiple Symmetry Model, » in D. *Edwards* (ed.), *International Political Analysis : Readings*. New York : Holt, Rinehart Winston.

Tuchman, B. (1962) *The Gunc of August* New York : Dell.

Tucker, R. (1973) *Stalin as Revolutionary : 1879-1929*, A *Study in History and Personality*. New York : Norton.

Valenta, J. (1979) *Soviet Intervention in Czechoslovakia*, 1968 : *Anatomy of a Devision*. Baltimore : John Hopkins University Press.

——————— (1984) « Soviet Decisionmaking on Afghanistan, » pp. 218-36 in J. Valenta and W. Potter (eds.), *Soviet Decisionmaking for National Security* .Boston : Allen and Unwin.

Van Evera, S. (1984) « The Cult of the Offensive and the Origins of World War I. » *International Security* 9 : 58-107.

——————— (1985) « why Cooperetion Failed in 1914. » *World Politics* 38 : 80-117.

Vasquez, J. A. (1983) *The Power of Power Politics : A Critique*. New Brunswick, NJ : Rutgers University Press.

——————— (1987 a) « Foreign Policy, Learning, and War, » pp. 366-83 in C.F. Hermann, C. W. Kegley, Jr., and J. N. Rosenau (ed.), *New Directions in the Study of Foreign Policy*. Boston : Allen and Unwin.

——————— (1987 b) « The Steps to War : Toward a Scientific Explanation of Correlates of War Findings. » *World Politics* 50 (1) : 108-45.

Viotti, P. and M. Kauppi (1987) *Internetional Relations Theory*. New York : Macmillan.

Walker, S. G. (1977) « The Interface Between Beliefs and Behavior : Henry Kissinger's Operational Code and the Vietnam War. » *Journal of Conflict Resolution* 21 (1) : 129-68.

Wallace, M.D. (1971) « Power, Status, and Internetional War.» ..*Journal of Peace Research* 8 (1) : 23-36.

———— (1972) « Status, Form Organization, and Arms Levels as Factors Leading to the Onset of War, 1820-1964, » pp. 49-69 in B. Russett (ed.), *Peace, War and Numbers*. Beverly Hills, CA : Sege.

———— (1973) *War and Rank Among Nations*. Lexington, MA : D.C. Heath.

———— (1973 b) « Alliance Polarization, Cross-Cutting, and International War, 1815-1964. » *Journal of Conflict Resolution* 17 : 576-604.

———— (1979) « Arms Races and Escalation : Some New Evidence. » *Journal of Conflict Resolution* 23 : 3-16.

———— (1983) « Armaments end Escalation : A Reply to Professor Weed. » *Journel of Conflict Resolution* 24 : 289-92.

———— (1982) « Armaments and Escalation : Two Competing Hypotheses. » International Studies Quarterly 26 : 37-56.

———— (1983) « Armaments and Escalation : A Reply to Altfeld » *International Studies Quarterly* 27 : 233-35.

———— (1985) « Polarization : Toward a Scientific Conception, » pp. 95-114 in A.N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.

Wallerstein, E. (1974) *The Modern World-System*. New York : Academic Press.

———— (1979) *The Capitelist World-Economy*. New York : Cambridge University Press.

———— (1980) *The Modern World-System II : Mercantilism and the Coordination and the Consolidation of the* European World-Economy, 1660-1750. New York : Free Press.

———— (1983) *Historical Capitalism*. London : Verso.

Waltz, K. N. (1959) *Man, the State and War*. New York : Columbia University Press.

———— (1969) « International Structure, National Force, and the Balance of World Power, » pp. 304-14 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*, rev. ed. New York : Free Press.

———— (1979) *Theory of International Politics*. Reading MA : Addison-Wesley.

———— (1990) « Nuclear Myths and Political Realities. » *American Political Science Review* 84 (3) : 731-45.

Ward, M. D. (1982) « Cooperation and Conflict in Foreign Policy Behavior. » *International Studies Quarterly* 26 : 87-126.

Waymon, F. (1985) « Bipolarity, Multipolarity, and the Threat of War, » pp. 115-44 in A. N. Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO : Westview.

Weede E. (1973) « Nation-Environment Relations as Determinents of Hostilities Among Nations. » *Peace Science Society (International) Papers* 20 : 67-90.

———— (1976) « Overwhelming Preponderance as a Pacifying Condition Among Contiguous Asian Dyads, 1950-69. » *Journal of Conflict Resolution* 20 : 395-411.

———— (1980) « Arms Races and Escalation : Some Persisting Doubts. » *Journal of Conflict Resolution* 24 : 285-87.

———— (1984) « Democracy and Wer Involvement. » *Journal of Conflict Resolution* 28 (4) : 649-64.

Weil, H. (1975) « Can Bureaucracies Be Rational Actors ? Foreign Policy Decision-Making in North Vietnam. » *International Studies Quarterly* 19 (4) : 432-68.

Wesley, J. P. (1962) « Frequency of Wars and Geographical Opportunity. » *Journel of Conflict Resolution* 6 : 387-89.

Wiegele, T. (1973) « Decision-Making in an International Crisis : Some Biological Factors. » *International Studies Quarterly* 17 : 295-333.

Wilkenfeld, J. (1968) « Domestic and Foreign Conflict Behavior of Nations ». *Journal of Peace Research* 5 (1) : 56-69.

——— (1975) « A Time Series Perspective on Conflict Behavior in the Middle East, » pp. 177-212 in P. J. McGowen (ed.), *Sage International Yearbook of Foreign Policy Behavior*. Beverley Hills, CA : Sage.

Wilkenfeld, J., G. W. Hopple, P. J. Rossa, and S. J. Andriole (1980) *Foreign Policy Behavior*. Beverly Hills, CA : Sage.

Wilkenfeld, J., V. L. Lussier, and D. Tahtinen (1972) « Conflict Interactions in the Middle East, 1949-1967. » *Journal of Conflict Resolution* 16 : 135-54.

Williams, W. A. (1962) *Tragedy of American Diplomacy*, rev. ed. New York : Dell.

Wills, G. (1985) *Reagan's America*. New York : Penguin.

Wilpert, B., P. Burger, J. Doktor, and R. Doctor (1976) « The Risky Shift in Policy Decision Making : A Comparative Analysis. » Policy Sciences 7 : 365-70.

Wilson, E. O. (1975) *Sociobiology :* The New Synthesis. Cambridge, MA : Harvard University Press.

——— (1978) *On Human Nature*. Cambridge, MA : Harvard University Press.

Winter, D. G. (1973) *The Power Motive*. New York : Free Press.

Winter, D. G. and A. J. Stewart (1977) « Content Analysis as Technique for Assessing Politicel Leaders, » in M. G. Hermann (ed.), *A Psychological Examination of Political Leaders*. New York : Free Press.

Wright. Q. (1965) *A Study of War,* 2nd ed. Two volumes. Chicago : University of Chicago Press.

Zinnes, D. (1968) « Expression and Perception of Hostility in Prewar Crisis : 1914, » pp. 85-119 in J. D. Singer (ed.), *Quantitative International Politics*. New York : Free Press.

———— (1972) « Some Evidence Relevant to the Man-Milieu Hypothesis, » pp. 209-51 in J. Rosenau, V. Devis, and M. East (eds.), *The Analysis of International Politics*. New York : Free Press.

———— (1980) « Why War ? Evidence on the Outbreak of International Conflict, » pp. 331-60 in T.R. Gurr (ed.), *Handbook of Political Conflict*. New York : Free Press.

Zinnes, D., R. North, and H. E. Koch (1961) « Capability, Threat, and the Outbreak of Wer, » pp. 469-83 in J. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York : Free Press.

Zinnes, D. and J. Wilkenfeld (1971) « An Analysis of Foreign Conflict Behavior of Nations, » pp. 167-213 in W. Hanreider (ed.), *Comparative Foreign Policy*. New York : David McKay.

اقرأ فى هـذه السـلسلة

احلام الاعلام وقصص اخرى	برتراند رسـل
الالكترونيات والحياة الحديثة	ى · رادونسكايا
نقطـة مقـابل نقطـة	الدس هكسـلى
الجغرافيـا فى مائة عام	ت · و · فريمـان
الثقـافة والمجتمـع	رايموند وليـامز
تاريخ العلم والتكنولوجيا (٢ جـ)	ر · ج · فوربس
الأرض الغـامضة	ليسـتردبل راى
الرواية الانجليـزية	والتـر الن
المرشد الى فن المسرح	لويس فارجـاس
آلهـة مصر	فرانسوا دوماس
الانسان المصري على الشـاشة	د· قدرى حفنى وآخرون
القاهرة مدينة ألف ليلة وليلة	أولج فولـكف
الهوية القومية فى السينما العـربية	هاشـم النحـاس
مجمـوعات النقـود	ديفيـد وليـام ماكدوال
الموسيقى ـ تعبير نغمى ـ ومنطق	عـزيز الشـوان
عصر الرواية ـ مقال فى النوع الأدبى	د· محسن جاسم الموسـوى
ديـلان توماس	اشراف س · بى · كوكس
الانسـان ذلك الكائن الفـريد	جـون لويس
الرواية الحـديثة	جـول ويست
المسرح المصرى المعـاصر	د· عبد المعطى شعراوى
على محمـود طـه	أنـور المعـداوى
القـوة النفسـية للأهـرام	بيـل شـول وادبنيت
فن الترجمـة	د· صفاء خلوصى
تولسـتوى	رالف ئى ماتلـو
سـتندال	فيكتـور برومبير

رسائل واحاديث من المنفى	فيكتور هوجو
الجزء والكل (محاورات فى مضمار الفيزياء الذرية)	فيرنر هيزنبرج
التراث الغامض ماركس والماركسيون	سدنى هوك
فن الأدب الروائى عند تولستوى	ف ٠ ع ادنيكوف
ادب الأطفال	هادى نعمان الهيتى
احمد حسن الزيات	د٠ نعمة رحيم العزاوى
اعلام العرب فى الكيمياء	د٠ فاضل أحمد الطائى
فكرة المسرح	جلال العشرى
الجحيم	هنرى باربوس
صنع القرار السياسى	السيد عليوة
التطور الحضارى للانسان	جاكوب برونوفسكى
هل نستطيع تعليم الأخلاق للأطفال	د٠ روجر ستروجان
تربية الدواجن	كاتى ثير
الموتى وعالمهم فى مصر القديمة	ا ٠ سبنسر
النحل والطب	د٠ ناعوم بيتروفيتش
سبع معارك فاصلة فى العصور الوسطى	جوزيف داهموس
سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ازاء	
كيف تعيش ٣٦٥ يوما فى السنة	د٠ جون شندلر
الصحافة	بيير البير
مصر ١٨٣٠ ـ ١٩١٤	د٠ لينوار تشامبرز رايت
اثر الكوميديا الالهية لدانتى فى الفن التشكيلى	د٠ غبريال وهبة
الأدب الروسى قبل الثورة البلشفية وبعدها	د٠ رمسيس عوض
حركة عدم الانحياز فى عالم متغير	د٠ محمد نعمان جلال
الفكر الأوربى الحديث (٤ ج)	فرانكلين ل ٠ باومر
الفن التشكيلى المعاصر فى الوطن العربى ١٨٨٥ ـ ١٩٨٥	شوكت الربيعى
التنشئة الأسرية والأبناء الصغار	د٠ محيى الدين احمد حسين

نظريات الفيلم الكبرى	ج· دادلى أنـدرو
مختارات من الأدب القصصى	جـوزيف كونراد
الحياة فى الكون كيف نشأت وأين توجد	د· جوهان دورشنر
حـرب الفضـاء	طائفـة من العلماء الأمريكيين
ادارة الصراعات الدولية	د· السـيد عليـوة
الميـكروكمبيـوتر	د· مصـطفى عنـانى
مختارات من الأدب اليابانى	صـبرى الفضـل
الفكر الأوربى الحديث ٢ ج	فرانكلين ل · باومر
تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة	جـابريل بايـر
اعلام الفلسفة السياسية المعـاصرة	انطـونى دى كرسـبنى
كتـابة السـيناريو للسـينما	دوايت سـوين
الزمن وقياسـه	زافيلسـكى ف · س
اجهـزة تكييف الهـواء	ابراهيم القرضـاوى
الخدمة الاجتماعية والانضباط الاجتماعى	بيتـر رداى
سبعة مؤرخين فى العصور الوسطى	جـوزيف داهموس
التجـربة اليـونانية	س · م بـورا
مراكز الصناعة فى مصر الاسلامية	د· عاصم محمـد رزق
العـلم والطـلاب والمـدارس	رونالد د· سمبسـون ونورمان د · اندرسون
الشارع المصرى والفـكر	د· أنور عبـد الملك
حوار حول التنمية الاقتصادية	والت وتيمان روسـتو
تبسيط الكيميـاء	فـريد س هيس
العـادات والتقاليد المصرية	جـون بوركهـارت
التـذوق السـينمائى	آلان كاسـبيار
التخطيط السياحى	سـامى عبـد المعطى
البـذور الكونيـة	فـريد هـويل شـاندرا ويكـراما ماسـينج
دراما الشاشة (٢ ج)	حسـين حلمى المهندس
الهيـروين والايدز	روى روبرتسـون
نجيب محفـوظ على الشـاشة	هاشـم النحـاس

صـــور افريقيـــة	دوركاس ماكلينتـوك
المخـدرات حقائق اجتماعية ونفسية	بيتـــر لـوري
وظائف الاعضاء من الألف الى اليـاء	بوريس فيدروفيتش سيرجيف
الهندسة الوراثيـة	ويليـام بينــز
تربيـة اسـماك الزينـة	ديفيـــد الدرتون
الفلسفة وقضايا العصر (٣ جـ)	جمعها : جـون ر٠ بورر وميلتون جـولد ينجـــر
الفكر التاريخي عند الاغريق	ارنولد توينبى
قضـايا وملامح الفن التشكيلى	د٠ صـــالح رضــا
التغذية فى البلدان النامية	م٠هـ٠ كنج وآخـرون
بـداية بلا نهـــاية	جـورج جاموف
الحرف والصناعات فى مصر الاسلامية	د٠ السيد طه ابو سـديرة
حـوار حـول النظـامين الرئيسـيين للـكون	جاليـليو جاليليـــه
الارهـــاب	اريك موريس وآلان هـو
اخنـــاتون	سـيريل الـدريد
القبيـلة الثـالثة عشرة	آرثر كيســتلر
التــوافق النفسى	توماس أ ٠ هـاريس
الدليـل الببليـوجرافى	مجمـوعة من البـاحثين
لغـة الصـــورة	روى ارمـــز
الثورة الأصـلاحية فى اليابان	ناجـاى متشـيو
العـــالم الثـالث غـــدا	بـول هاريســـون
الانقراض الكبير	ميخائيل البى ، جيمس لفلوك
تاريخ النقـــود	فيكتـور مورجـان
التحليل والتوزيع الأوركســترالى	اعداد محمد كمال اسـماعيل
الشـــاهنامة (٢ جـ)	الفـردوسى الطـــوسى
الحيـــاة الكريمة (٢ جـ)	بيــرتون بورتر
كتـابة التـاريخ فى مصر	جـاك كرابس جونيـور
عن النقد السينمائى الأمريكى	ادوارد ميـيرى
تراتيم زرادشـت	اختيار / د٠ فيليب عطيـة

السينما العربية	اعداد / مونى براح وآخرون
دليل تنظيم المتاحف	آدامز فيليب
سقوط المطر وقصص أخرى	نادين جورديمر وآخرون
جماليات فن الاخراج	زيجمونت هبنر
التاريخ من شتى جوانبه (٣ ج)	ستيفن أوزمنت
الحملة الصليبية الأولى	جوناثان ريلى سميث
التمثيل للسينما والتليفزيون	تونى بار
العثمانيون فى أوربا	بول كولنر
صناع الخلود	موريس بيير برايل
الكنائس القبطية القديمة فى مصر (٢ ج)	الفريد ج · بتلر
رحلات فارتيما	رودريجو فارتيما
انهم يصنعون البشر (٢ ج)	فانس بكارد
فى النقد السينمائى الفرنسى	اختيار/ د· رفيق الصبان
السينما الخيالية	بيتر نيكوللز
السلطة والفرد	برتراند راسل
الأزهر فى ألف عام	بيارد دودج
رواد الفلسفة الحديثة	ريتشارد شاخت
سفر نامة	ناصر خسرو علوى
مصر الرومانية	نفتالى لويس
الاتصال والهيمنة الثقافية	هربرت شيلر
مختارات من الآداب الآسيوية	اختيار / صبرى الفضل
كتب غيرت الفكر الانسانى (٥ ج)	احمد محمد الشنوانى
الشموس المتفجرة	اسحق عظيموف
مدخل الى علم اللغة	لوريتو تود
حديث النهر	اعداد/ سوريال عبد الملك
من هم التتار	د· ابراز كريم الله
ماستريخت	اعداد / جابر محمد الجزار
معالم تاريخ الانسانية (٤ ج)	هـ · ج · ولز
الحملات الصليبية	ستيفن رانسيمان
حضارة الاسلام	جوستاف جرونيباوم
رحلة بيرتون (٢ ج)	ريتشارد ف · بيرتون
الحضارة الاسلامية	آدم متز
الطفل (٢ ج)	ارنولد جزل

افريقيا الطريق الآخر	بادى اونيمود
السحر والعلم والدين	فيليب عطية
الكون ذلك المجهول	جلال عبد الفتاح
تكنولوجيا فن الزجاج	محمد زينهم
حرب المستقبل	مارتن فان كريفلد
الفلسفة الجوهرية	سونداري
الاعلام التطبيقى	فرانسيس ج · برجين
تبسيط المفاهيم الهندسية	ج · كارفيل
فن المايم والبانتومايم	توماس ليبهارت
تحول السلطة (٢ جـ)	الفين توفلر
التفكير المتجدد	ادوارد وبونو
السيناريو فى السينما الفرنسية	كريستيان سالين
فن الفرجة على الأفلام	جوزيف · م · بوجز
خفايا نظام النجم الأمريكى	بول وارن
بين تولستوى ودستويفسكى (٢ جـ)	جورج ستاينز
ما هى الجيولوجيا	ويليام هـ · ماثيوز
الحمر والبيض والسود	جارى ب · ناش
انواع الفيلم الاميركى	ستالين جين · سولومون
رحلة الأمير رودلف ٢ جـ	عبد الرحمن الشيخ
رحلات ماركوبولو ٣ جـ	عبد العزيز جاويد
الفيلم التسجيلى	محمود سامى عطا الله
الرومانتيكية والواقعية	يانكو لافرين
نظرية التصوير	ليوناردو دافنشى
تاريخ العلم والحضارة فى الصين	جوزيف ليدهام
الحب	د· ليوبوسكاليا
كنوز الفراعنة	ت·ج·هـ· جيمز
اطلالات على الزمن الآتى	د· السيد نصر الدين
الرواية اليوم	مالكولم براد برى
مشكلات القرن الحادى والعشرين	يوسف شرارة

نظرية الأدب المعـاصر	ديفيد بشنبدر
مجمل تاريخ الأدب الانجليزى	ايفور ايفـانس
الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا	نورمان كلارك
تاريخ أوربا فى العصور الوسطى	هنرى بيرين
المرأة الفرعونيـــة	كريستيان ديروش نوبلكور
التربية عن طريق الفن	هيربرت ريد
معجم التكنولوجيا الحيوية	وليـام بينز
البرمجة بلغـة السى	روبرت لافور
البرنامج النووى الاسرائيلى	د٠ ممدوح حامد عطية
الكيمياء فى خدمة الانسان	رولاند جاكســون
بحثا عن عالم افضل	كارل بوبر
العـلم وآفاق المســتقبل	اسحق غظيموف
كوننـا المتمدد	ايفـرى شـاتزمان

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٦/١٠٥٢٥

ISBN — 977 — 01 — 4988 — 8

لا يقتصر هذا الكتاب على محاولة الإجابة عن سؤال لماذا تحدث الحروب، لأنه يتطرق للبحث عن وسائل فض المنازعات مما يجعله مدخلا للدبلوماسية الحديثة وما استحدثته من مصطلحات بدأت تشيع فى صحافتنا وتبدو متضربة أحيانا، لاختلافها عما اعتدناه من مصطلحات مازالت مستعملة فى كلياتنا ومعاهدنا ودراساتنا التاريخية.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب